

الإصدار النهائي
٢٤ نوفمبر

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

**المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)
المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات
الاستدامة**

**والتعديلات الاستباعية ولغرض الاتساق على سائر
المعايير نتيجةً للمعيار**

نبذة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد

هذا المستند قام بإعداده واعتمد مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد.

ويتمثل هدف المجلس في خدمة المصلحة العامة عن طريق وضع معايير عالية الجودة للمراجعة والتأكد وغيرها من معايير الخدمات ذات العلاقة وعن طريق تيسير التقارب بين معايير المراجعة والتأكد الدولية والمحلية، مما يعزز جودة الممارسة واتساقها في جميع أنحاء العالم ويوطد ثقة العموم في مهنة المراجعة والتأكد على الصعيد العالمي.

ويقوم المجلس بإعداد معايير وإرشادات للمراجعة والتأكد وفقاً لآلية مشتركة لوضع المعايير يشترك فيها مجلس الإشراف على المصلحة العامة، الذي يشرف على أنشطة المجلس، ومجلس أصحاب المصلحة الاستشاري، الذي يقدم مرجعيات تتعلق بالمصلحة العامة أثناء إعداد هذه المعايير والإرشادات.

للمعلومات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصاريح، يُرجى الانتقال إلى صفحة ١٩٨.

الفهرس

الصفحة

٥ معيار تأكيد معلومات المستدامة (٥٠٠) /المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات المستدامة ..
١٨٨ التعديلات الاستباعية ولغرض الاتساق على سائر المعايير نتيجةً للمعيار

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

المطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة

(يسري هذا المعيار على ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة التي يتم التقرير عنها للفترات التي تبدأ في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٢٦ أو كما هي في تاريخ محدد في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٢٦)

الفهرس

الفقرة	
٧-١ مقدمة
١٤-٨ نطاق هذا المعيار
١٥ تاريخ السريان
١٧-١٦ الأهداف
١٨ التعريفات
	المطلبات
٢٥-١٩ القيام بارتباط التأكيد وفقاً لمعايير تأكيد معلومات الاستدامة
٢٩-٢٦ قبول ارتباط التأكيد والاستمرار فيه
٣٠ إدارة الجودة على مستوى المكتب
٦٣-٣١ إدارة الجودة على مستوى الارتباط
٦٧-٦٤ الغش وعدم الالتزام بالأنظمة واللوائح
٦٨ الاتصال بالإدارة والمكلفين بالحكومة
٧٤-٦٩ التوثيق
٨٤-٧٥ الشروط المسبقة لارتباط التأكيد
٨٨-٨٥ شروط ارتباط التأكيد
٩٤-٨٩ الأدلة
١٠٢-٩٥ التخطيط
١٢٥-١٠٣ إجراءات تقييم المخاطر
١٥٢-١٢٦ الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى
١٦١-١٥٣ تجميع التحريفات المكتشفة والنظر فيها
١٦٢ تقويم وصف الضوابط المنطبقة
١٦٤-١٦٣ الأخذ اللاحق
١٧٠-١٦٥ الإفادات المكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحكومة
١٧٧-١٧١ المعلومات الأخرى
١٨٧-١٧٨ تكوين الاستنتاج التأكيدى

إعداد تقرير التأكيد إعداد تقرير التأكيد
المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

١١٩-١١٥ مقدمة
١٥٢-١٤٦ نطاق هذا المعيار
٤٦١-٤٦٥ التعريفات
٥٧٢-٤٧٥ القيام بارتباط التأكيد وفقاً لمعايير تأكيد معلومات الاستدامة
٦٧٣-٥٨١ قبول ارتباط التأكيد والاستمرار فيه
٧٤٠-٦٨٤ إدارة الجودة على مستوى المكتب
١٦١١-٧٥١ إدارة الجودة على مستوى الارتباط
١٦٥١-١٦٤٦ الغش وعدم الالتزام بالأنظمة واللوائح
١٧٠١-١٦٦٥ الاتصال بالإدارة والمكلفين بالحكومة
١٨٣١-١٧١١ التوثيق
٢١٨٠-١٨٤١ الشروط المسبقة لارتباط التأكيد
٢٢٤٠-٢١٩١ شروط ارتباط التأكيد
٢٧٦١-٢٢٥١ الأدلة
٣١٢٠-٢٧٧٠ التخطيط
٤١٩٠-٣١٣٠ إجراءات تقييم المخاطر
٤٤٦٩٠-٤٢٠١ الاستجابة لمخاطر التحرير الجوهرى
٤٩٨٠-٤٧٠١ تجميع التحريرات المكتشفة والنظر فيها
٥٠١٠-٤٩٩٠ تقويم وصف الضوابط المنطبقة
٥٠٥٠-٥٠٢١ الأخذات اللاحقة
٥٠٧٠-٥٠٦١ الإفادات المكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحكومة
٥١٨٠-٥٠٨٠ المعلومات الأخرى
٥٣٦٠-٥١٩١ تكوين الاستنتاج التأكيدى
٦٠٢٠-٥٣٧٠ إعداد تقرير التأكيد

الملحق الأول: مسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة

الملحق الثاني: نظر المحاسب القانوني في آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها

الملحق الثالث: نماذج توضيحية لتقارير التأكيد عن معلومات الاستدامة

مقدمة

١. يتناول المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة.
٢. لأغراض هذا المعيار، يقصد بمعلومات الاستدامة المعلومات حول مسائل الاستدامة. وقد تتعلق إفصاحات المنشأة حول تلك المسائل بعدة موضوعات مختلفة (على سبيل المثال، المناخ والممارسات العمالية والتنوع الحيواني) وعدة جوانب مختلفة من تلك الموضوعات (على سبيل المثال، المخاطر والفرص والمقاييس ومؤشرات الأداء الرئيسية). وقد تبين الأنظمة أو اللوائح أو أطر تقارير الاستدامة مسائل أو موضوعات الاستدامة، أو الجوانب التي تتعلق بالاستدامة في الموضوعات، بطرق مختلفة، وقد تقدم أيضاً متطلبات أو إرشادات للمنشأة عند تحديد معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها. (راجع: الفقرات ١١، ٤٣، ٢٢١-٢١٢، الملحق الأول)
٣. يتم التقرير عن معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط. ويطلب هذا المعيار من المحاسب القانوني^(١) تقويم ما إذا كانت الضوابط التي يتوقع تطبيقها في إعداد معلومات الاستدامة مناسبة لظروف الارتباط. وفي حال عدم وجود ما يدل على خلاف ذلك، فإن ضوابط الأطر التي تنص عليها الأنظمة أو اللوائح أو التي تفرضها جهات مخولة أو معترف بها وتتبع آليات عمل شفافة يفترض أنها ضوابط مناسبة. (راجع: الفقرتين ٢٢، ٦٧)
٤. قد تضع الضوابط آلية تقوم المنشأة من خلالها بتعيين مسائل الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، بما في ذلك تطبيق الأهمية النسبية عند تعيين تلك المسائل وتعيين حدود التقرير. وفي هذا المعيار، تشير "آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها" إلى الآلية التي تطبقها المنشأة لتحديد مسائل الاستدامة التي سيتم التقرير عنها ضمن معلومات الاستدامة وتحديد حدود التقرير. (راجع: الفقرة ٣)
٥. قد يمتد نطاق ارتباط التأكيد ليشمل جميع معلومات الاستدامة التي ستقرر عنها المنشأة أو قد يقتصر على جزء من تلك المعلومات. وعلى سبيل المثال، قد تتطلب بعض الدول أن يتم التقرير عن معلومات الاستدامة بكل منها وفقاً لإطار محدد حتى تخضع للتأكيد. ولكن في دول معينة، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أن تكون الإفصاحات المتعلقة بالمناخ ضمن معلومات استدامة المنشأة هي وحدها الخاضعة للتأكيد. وتتطلب متطلبات التقرير في هذا المعيار من المحاسب القانوني تعين أو توضيح المعلومات الخاضعة لارتباط التأكيد. (راجع: الفقرة ٤)
٦. ينبغي هذا المعيار على افتراض أساس بأن: (راجع: الفقرة ٥)
 - (أ) أعضاء فريق الارتباط وفاحص جودة الارتباط (للارتباطات التي عُين فيها أحد الفاحصين) يخضعون للنصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي) فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة، أو متطلبات مهنية، أو متطلبات منصوص عليها في نظام أو لائحة، متساوية على الأقل لنصوص الميثاق؛^(٢) (راجع: الفقرتين ٦٧-٦٨)
 - (ب) المحاسب القانوني الذي ينفذ الارتباط هو عضو في مكتب يخضع للمعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، أو متطلبات مهنية، أو متطلبات منصوص عليها في نظام أو لائحة، بشأن مسؤولية المكتب عن نظامه الخاص بإدارة الجودة، متساوية على الأقل لمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة (١). (ج) (راجع: الفقرات ٨١-١١)
٧. مما هو متعارف عليه أن إدارة الجودة داخل المكاتب التي تنفذ ارتباطات التأكيد، والالتزام بالمبادئ المслكية، بما فيها متطلبات الاستقلال، يتحققان المصلحة العامة ويعداً أساسياً من ارتباطات التأكيد عالية الجودة. وعندما ينفذ المحاسب القانوني ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة وفقاً لهذا المعيار أو غيره من معايير ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة، فإنه من المهم إدراك أن

^١ لأغراض تطبيق المعيار في المملكة تم تعديل مصطلح الممارس إلى المحاسب القانوني؛ حيث إن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني وفقاً لما جاء في وثيقة اعتماد المعيار في المملكة.

^٢ لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

^٣ المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)" إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"

^٤ لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

هذا المعيار يشتمل على متطلبات تعكس الافتراضات الأساسية المبنية في الفقرة ٦. (راجع: الفقرات ٥-١١)

نطاق هذا المعيار

٨. ينطبق هذا المعيار على جميع ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة. وهو ينطبق على جميع أنواع معلومات الاستدامة، بغض النظر عن طريقة عرض تلك المعلومات. (راجع: الفقرات ١٤-١٢)

٩. يتناول هذا المعيار كلاً من ارتباطات التأكيد المعمول والتأكيد المحدود. وما لم يتم النص على خلاف ذلك، فإن كل متطلب وارد في هذا المعيار ينطبق على كلاً من ارتباطات التأكيد المعمول والتأكيد المحدود. ونظرًا لأن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير منه في ارتباط التأكيد المعمول، فإن الإجراءات التي سينفذها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود ستختلف في طبيعتها وتوقيمها عن تلك التي سينفذها في ارتباط التأكيد المعمول، وستكون أقل منها في المدى. (راجع: الفقرة ١٥)

١٠. يفيد إطار ارتباطات التأكيد بأن ارتباط التأكيد إنما يكون ارتباط تصديق أو ارتباطاً مباشراً. ويتناول هذا المعيار ارتباطات التصديق فحسب. ولذلك، فإن الإشارات في هذا المعيار إلى "ارتباط التأكيد" أو "الارتباط" يقصد بها ارتباط التصديق.

العلاقة مع معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)

١١. هذا المعيار هو معيار شامل يتضمن المتطلبات والمود التطبيقي الخاصة بجميع عناصر ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة. وعليه، فإن المحاسب القانوني غير مطالب بتطبيق معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) عند تنفيذ الارتباط.

العلاقة مع القوائم المالية المراجعة

١٢. لا يتناول هذا المعيار معلومات الاستدامة التي يتبعن تضمينها في القوائم المالية للمنشأة وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق. ويتبعن على مراجع القوائم المالية للمنشأة تطبيق المعايير الدولية للمراجعة على تلك المعلومات.

١٣. قد يتم عرض معلومات الاستدامة جنباً إلى جنب مع القوائم المالية المراجعة للمنشأة، على سبيل المثال، بوصفها جزءاً من التقرير السنوي للمنشأة أو في وثيقة أو وثائق منفصلة يتم إرفاقها بالتقرير السنوي. وفي هذه الظروف، تُعد القوائم المالية المراجعة معلومات أخرى لأغراض هذا المعيار.

التدرج

١٤. يستهدف هذا المعيار ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة الخاصة بجميع المنشآت، بغض النظر عن حجمها أو مدى تعقيدها. ومع ذلك، فإن المراد هو تطبيق متطلبات هذا المعيار في سياق طبيعة الارتباط وظروفه.

تاريخ السريان

١٥. يسري هذا المعيار على ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة التي يتم التقرير عنها:

(أ) للفترات التي تبدأ في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٢٦؛ أو

(ب) كما في تاريخ محدد في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٢٦.

ويُسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار.

الأهداف

١٦. عند القيام بارتباط لتأكيد معلومات الاستدامة، فإن أهداف المحاسب القانوني تمثل فيما يلي:

^٢ معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (أ) الوصول إلى تأكيد معقول أو تأكيد محدود، حسب مقتضى الحال، عما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهري:
- (ب) إبداء استنتاج بشأن معلومات الاستدامة من خلال تقرير مكتوب يتضمن استنتاج تأكيد معقول أو تأكيد محدود، حسب مقتضى الحال، وصف أساس الاستنتاج:
- (ج) القيام بالاتصالات الأخرى التي يتطلبها هذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة.
١٧. في جميع الحالات التي لا يمكن الوصول فيها إلى تأكيد معقول أو تأكيد محدود، حسب مقتضى الحال، والتي يكون فيها إبداء استنتاج متحفظ في تقرير تأكيد المحاسب القانوني غير كافٍ في ظل الظروف القائمة لأغراض تقديم التقرير إلى المستخدمين المستهدفين، فإن هذا المعيار يتطلب من المحاسب القانوني الامتناع عن إبداء استنتاج، أو الانسحاب من الارتباط، عندما يكون الانسحاب ممكناً وفقاً للأنظمة أو اللوائح المنطقية.

التعريفات

١٨. لأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أدناه:

الإجراءات التحليلية	عمليات تقويم معلومات الاستدامة من خلال تحليل العلاقات المنطقية بين كل من البيانات الكمية والنوعية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً التحرير الضروري عن التقلبات أو العلاقات التي يتم التعرف عليها والتي لا تنسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير.
المحاسب القانوني الآخر	مكتب، خلاف مكتب المحاسب القانوني، ينفذ عملاً يستهدف المحاسب القانوني استخدامه لأغراض ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة، والمحاسب القانوني غير قادر على المشاركة في ذلك العمل بصورة كافية ومناسبة. ولأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، فإن: (أ) عمل المحاسب القانوني الآخر الذي قد يستهدف المحاسب القانوني استخدامه لأغراض ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة يتم تنفيذه في سياق ارتباط منفصل. (ب) الأفراد لدى المحاسب القانوني الآخر الذين يتولون تنفيذ العمل لا يعدون أعضاء في فريق الارتباط لأنهم لا ينفذون إجراءات على ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة. ولا يُعد هؤلاء الأفراد كذلك من الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني. (ج) الإشارات إلى استخدام عمل المحاسب القانوني الآخر تشمل، عند الاقتضاء، العمل الذي نفذه أفراد من ذلك المكتب الآخر.
الضوابط المنطقية	الضوابط المستخدمة لارتباط تأكيد معلومات الاستدامة ذي الصلة.
الطرف المعنى (الأطراف المعنية)	الإدارة أو المكلفوون بالحكمة، حسب مقتضى الحال، أو الطرف القائم بالتكليف، في حال اختلافه عنهم.
الإقرارات	إفادات من المنشأة، سواءً كانت صريحة أو غير ذلك، يتم تضمينها في معلومات الاستدامة، ويستخدمها المحاسب القانوني للنظر في مختلف أنواع التحريرات المحتملة التي يمكن أن تحدث. (راجع: الفقرة ١٦١)
ارتباط التأكيد	ارتباط يهدف فيه المحاسب القانوني إلى الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لإبداء استنتاج يهدف إلى رفع درجة الثقة لدى المستخدمين المستهدفين حيال معلومات الاستدامة. وكل ارتباط تأكيد إنما يكون:

<p>(ا) ارتباط تأكيد معقول – وهو ارتباط تأكيد يقوم فيه المحاسب القانوني بتخفيض خطر الارتباط إلى مستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها في ظل ظروف الارتباط، كأساس لاستنتاج المحاسب القانوني. ويُعبر عن الاستنتاج الذي يخلص إليه المحاسب القانوني بصيغة تنبئ عن رأي المحاسب القانوني في مخرجات قياس أو تقويم مسائل الاستدامة، بما في ذلك عرضها والإفصاح عنها، مقارنة بالضوابط المنطبقة؛ أو</p> <p>(ب) ارتباط تأكيد محدود – وهو ارتباط تأكيد يقوم فيه المحاسب القانوني بتخفيض خطر الارتباط إلى مستوى يمكن قبوله في ظل ظروف الارتباط، ولكن ذلك الخطر يظل أكبر مما يكون عليه في ارتباط التأكيد المعقول، كأساس لإبداء استنتاج بصيغة تنبئ بما إذا كان قد نما إلى علم المحاسب القانوني، بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة مُحرفة بشكل جوهري. وتكون الإجراءات المنفذة في إطار ارتباط التأكيد المحدود محدودة في طبيعتها وتوقيتها ومدتها مقارنة بما هو مطلوب في ارتباط التأكيد المعقول ولكن يتم التخطيط لهذه الأمور للحصول على مستوى من التأكيد يكون بحسب الحكم المهي للمحاسب القانوني مجدياً. حتى يكون مستوى التأكيد الذي يصل إليه المحاسب القانوني مجدياً، فإنه من المرجح أن يعزز مدى ثقة المستخدمين المستهدفين في معلومات الاستدامة بدرجة من الواضح أنها ليست بلا طائل.</p>	
مهارات وأساليب التخطيط، وجمع الأدلة وتقويمها، والاتصال، وإعداد التقارير، التي يبدوها المحاسب القانوني الذي ينفذ ارتباط التأكيد والتي تكون مختلفة عن الخبرة في مسائل الاستدامة أو تقويمها أو قياسها.	مهارات وأساليب التأكيد
ارتباط تأكيد يقوم فيه طرف آخر خلاف المحاسب القانوني بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطبقة.	ارتباط التصديق
معلومات الاستدامة المعروضة لفترة واحدة سابقة أو أكثر.	المعلومات المقارنة
منشأة أو وحدة عمل أو وظيفة أو نشاط تجاري، أو مزيج مما سبق، ضمن حدود التقرير، يحدده المحاسب القانوني لأغراض تخطيط وتنفيذ ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرة ١٧)	المكون
المكتب الذي ينفذ أعمال التأكيد فيما يتعلق بمكون لأغراض ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة، والمحاسب القانوني قادر على المشاركة في ذلك العمل بصورة كافية ومناسبة. وتشمل الإشارات إلى المحاسب القانوني للمكون، عند الاقتضاء، الأفراد من ذلك المكتب. وينعد الأفراد لدى المحاسب القانوني للمكون الذين يتولون تنفيذ العمل أعضاء في فريق الارتباط. (راجع: الفقرتين ١٨-١٩)	المحاسب القانوني للمكون
الأسس المرجعية المستخدمة لقياس أو تقويم مسائل الاستدامة. وتتألف الضوابط من ضوابط لأطر أو ضوابط وضعيتها المنشآت أو ضوابط من كلا النوعين. وضوابط الأطر إما أن تكون ضوابط للعرض العادل أو ضوابط للالتزام. (راجع: الفقرتين ٢٠، ١٩)	الضوابط
ويُستخدم مصطلح "ضوابط العرض العادل" للإشارة إلى إطار للتقرير عن الاستدامة يتطلب الالتزام بمتطلبات ذلك الإطار إضافة إلى ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٢٨-٥٢٩)	
(ا) يقر، صراحةً أو ضمناً، أنه لتحقيق العرض العادل لمعلومات الاستدامة، فإنه قد يكون من الضروري للإدارة تقديم معلومات تتعدى تلك المطلوبة على وجه التحديد بموجب الإطار؛ أو	

<p>(ب) يقر صراحةً أنه قد يكون من الضروري للإدارة الخروج عن أحد متطلبات الإطار لتحقيق العرض العادل لمعلومات الاستدامة، ومن المتوقع لا يكون مثل هذا الخروج ضرورياً إلا في ظروف نادرة للغاية.</p> <p>ويستخدم مصطلح "ضوابط الالتزام" للإشارة إلى إطار للتقرير عن الاستدامة يتطلب الالتزام بمتطلبات الإطار ولكنه لا يحتوي على الإقرارات الواردة في البنددين (أ) أو (ب) أعلاه.</p>	
<p>معلومات الاستدامة بشأن جانب لأحد الموضوعات. (راجع: الفقرتين ٢١٠-٢٢٠)</p>	<p>الإفصاح (الإفصاحات)</p>
<p>السياق العام الذي يحدد ارتباط التأكيد ذي الصلة، ويشمل ذلك: شروط الارتباط؛ ونطاق الارتباط وما إذا كان ارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود؛ وخصائص مسائل الاستدامة؛ والضوابط المنطبقة؛ واحتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات؛ والخصائص ذات الصلة للمنشأة وحدود تقريرها؛ وخصائص إدارة المنشأة والمكلفين بحوكتها؛ والأمور الأخرى التي قد يكون لها تأثير مهم على الارتباط.</p>	<p>ظروف الارتباط</p>
<p>الشريك أو فرد آخر يعينه المكتب ليكون مسؤولاً عن الارتباط وتنفيذـه، وعن تقرير التأكيد الذي يصدر من خلال المكتب، وتكون له -إذا تطلب الأمرـ الصلاحية المناسبة من جهة مهنية أو نظامية أو تنظيمية. ويُقـرـأ مصطلح "الشريك المسؤول عن الارتباط" على أنه يشير إلى ما يعادله في القطاع العام، عند الاقتضاء. (راجع: الفقرتين ٢٣٠-٢٤٠)</p>	<p>الشريك المسؤول عن الارتباط^(١)</p>
<p>خطر أن يبدي المحاسب القانوني استنتاجاً غير مناسب عندما تكون معلومات الاستدامة محرفـة بشكل جوهري. (راجع: الفقرات ٢٥٠-٢٧٠ـم)</p>	<p>خطر الارتباط</p>
<p>الإدارة أو المكلفوـن بالحكمة أو الأطراف الأخرى التي تكلف المحاسب القانوني بتنفيذ ارتباط التأكـيد.</p>	<p>الطرف القائم بالتكليف</p>
<p>تقويم موضوعي، يقوم بتنفيذـه فاحـص جودة الارتباط ويتم الانتهاء منه في تاريخ تقرير التأكـيد أو قبله، يتناول الأحكام المهمـة التي اتخـذـها فـريق الارتباط والاستنتاجـات التي تم التوصل إـلـيـها بناءً عـلـى هـذـه الأحكـام.</p>	<p>فحص جودة الارتباط</p>
<p>شريك، أو فـرد آخر في المكتب، أو فـرد خارجي، يعينـه المكتب لـتـنـفـيـذـ فـحـصـ جـودـةـ الـارـتبـاطـ.</p>	<p>فاحـصـ جـودـةـ الـارـتبـاطـ</p>
<p>الشريك المسؤول عن الارتباط والعاملون الآخرون الذين ينفذـون الـارـتبـاطـ، وأـيـ آـفـرـادـ آـخـرـينـ يـنـفـذـونـ إـجـرـاءـاتـ عـلـىـ الـارـتبـاطـ، باـسـتـثـانـاءـ الـخـيـرـ الـخـارـجـيـ الذـيـ يـسـعـيـ بـهـ الـمحـاسـبـ الـقـانـوـنـيـ وـالـمـارـجـعـيـ الدـاخـلـيـنـ الـذـيـنـ يـقـدـمـونـ مـسـاعـدـةـ مـباـشـرـةـ بـشـأنـ الـارـتبـاطـ. (راجع: الفقرتين ٢٨٠-٢٩٠)</p>	<p>فريق الارتباط</p>
<p>المنشأة النـظامـيـةـ أوـ الـمنـشـأـةـ الـاقـتصـاديـةـ أوـ الـجزـءـ الـقـابـلـ لـلـتـحـدـيدـ منـ منـشـأـةـ نـظـامـيـةـ أوـ اـقـتصـاديـةـ، أوـ مـجمـوعـةـ الـمنـشـأـتـ الـنـظـامـيـةـ أوـ غـيرـهاـ منـ الـمنـشـأـتـ أوـ الـأـجـزـاءـ مـنـ تـلـكـ الـمنـشـأـتـ، الـتـيـ تـعـلـقـ بـهـ مـعـلـومـاتـ الـاستـدـامـةـ. (راجع: الفقرة ٣٠)</p>	<p>المنشأة</p>
<p>المـعـلـومـاتـ، بـعـدـ تـطـبـيقـ إـجـرـاءـاتـ التـأـكـيدـ، الـتـيـ يـسـتـخـدـمـهاـ الـمـحـاسـبـ الـقـانـوـنـيـ لـاستـخـلاـصـ الـاسـتـنـتـاجـاتـ الـتـيـ تـشـكـلـ الـأسـاسـ لـاستـنـتـاجـ وـتـقـرـيرـ التـأـكـيدـ. وـكـفـاـيـةـ الـأـدـلـةـ مـقـيـمـاـ لـكـمـيـتـهـاـ. وـمـنـاسـبـةـ الـأـدـلـةـ مـقـيـمـاـ لـجـودـهـاـ.</p>	<p>الأدلة</p>

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة تم تعديل مصطلح قائد الارتباط إلى الشريك المسؤول عن الارتباط حيث إن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني وفقاً لما جاء في وثيقة اعتماد المعيار في المملكة.

القطاع العام، عند الاقتضاء. (راجع: الفقرة أ٣٢)	القطاع العام	المكتب
تصرف متعمد يرتكبه فرد واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو الموظفين أو الأطراف الثالثة، ينطوي على احتيال للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية. (راجع: الفقرتين أ٣٢١-٣٢٣)	الغش	
الإجراءات، بما فيها اختبارات أدوات الرقابة والإجراءات الأساسية، التي يتم تنفيذها استجابةً لمخاطر التحرير الجوهري التي تم تقييمها.	الإجراءات الإضافية	
المنشأة المعدة للتقرير، المعد لها معلومات استدامة المجموعة. (راجع: الفقرة أ٣٤)	المجموعة	
ارتباط تأكيد بشأن معلومات الاستدامة الخاصة بمجموعة.	ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة لمجموعة	
معلومات الاستدامة التي تشتمل على معلومات الاستدامة لأكثر من منشأة أو وحدة عمل واحدة وفقاً للضوابط. (راجع: الفقرة أ٣٥)	معلومات الاستدامة الخاصة بمجموعة	
معلومات تخص منشأة معينة، معبراً عنها بمصطلحات مالية، ومستمدة أساساً من النظام المحاسبي لتلك المنشأة، بشأن الأحداث الاقتصادية التي حدثت في فترات زمنية سابقة، أو بشأن الأوضاع أو الظروف الاقتصادية في نقاط زمنية في الماضي.	المعلومات المالية التاريخية	
الأفراد أو الكيانات أو مجموعات الأفراد أو الكيانات الذين يتوقع المحاسب القانوني أنهم سيستخدمون تقرير تأكيد معلومات الاستدامة. وفي بعض الحالات، قد يكون هناك مستهدفون آخرون بخلاف الموجه لهم تقرير تأكيد معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرات أ٣٦-٣٨)	المستخدمون المستهدفون	
وظيفة في المنشأة تقوم بتنفيذ إنشطة تأكيدية واستشارية مصممة لتقويم وتحسين فاعلية حوكمة المنشأة وإدارتها للمخاطر وألياتها الخاصة بالرقابة الداخلية.	وظيفة المراجعة الداخلية	
شخص (أشخاص) يتحمل المسؤولية التنفيذية عن إجراء عمليات المنشأة. وفيما يخص بعض المنشآت في بعض الدول، تشمل الإدارة بعض أو جميع المكلفين بالحكومة، على سبيل المثال، الأعضاء التنفيذيين في مجلس الحكومة، أو المدير المالك.	الإدارة	
فرد أو كيان يمتلك خبرة في مجال آخر غير التأكيد، وتستخدم المنشأة عمله في ذلك المجال لمساعدتها في إعداد معلومات الاستدامة.	الخبر الذي تستعين به الإدارة	
اختلاف بين الإفصاحات والقياس أو التقويم المناسب لمسائل الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة. وقد تنشأ التحريرات عن خطأ أو غش، وقد تكون نوعية أو كمية، وهي تشمل المعلومات التي تم إغفال ذكرها أو المعلومات التي تحجب عرض الإفصاحات. (راجع: الفقرات أ٤٧٣، أ٤٧٩١، أ٤٧٩٣)	التحرير	
يوجد تحرير في المعلومات الأخرى عندما يتم ذكر المعلومات الأخرى بشكلٍ غير صحيح أو عندما تكون تلك المعلومات مضللة بأية صورة أخرى (لأسباب من بينها أنها تغفل أو تحجب معلومات لازمة لسلامة فهم أمر مفصح عنه في المعلومات الأخرى).	تحريف المعلومات الأخرى	
هيكل أكبر حجماً:	الشبكة	

(أ) يهدف إلى تحقيق التعاون،	
(ب) يهدف بوضوح إلى التشارك في الأرباح أو التكاليف، أو يخضع لملكية أو سيطرة أو إدارة مشتركة، أو يطبق سياسات أو إجراءات مشتركة لإدارة الجودة أو استراتيجية عمل مشتركة، أو يستخدم اسمًا تجاريًا مشتركًا أو جزءًا ممًا من الموارد المهنية.	
مكتب آخر ينتمي إلى شبكة المكتب [الذي يقوم بتنفيذ الارتباط]، أو منشأة تنتمي إلى تلك الشبكة.	مكتب ضمن الشبكة
تصرفات المنشأة أو المكلفين بالحكومة أو الإدارة أو الأفراد الآخرين الذين يعملون لصالح المنشأة أو بتوجيهات منها، بالامتناع عن فعل أو ارتكابه، سواءً عن قصد أو غير قصد، بالمخالفة للأنظمة أو اللوائح السارية. ولا يشمل عدم الالتزام سوء السلوك الشخصي غير المتعلق بأنشطة أعمال المنشأة.	عدم الالتزام بالنظام وللواحة
معلومات لا تخضع لارتباط التأكيد مضمونة في الوثيقة أو الوثائق التي تحتوي على معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد وتقرير التأكيد بشأنها.	المعلومات الأخرى
أي فرد يحظى بصلاحية إلزام المكتب بتنفيذ ارتباطات الخدمات المهنية. (راجع: الفقرة ٣٩)	الشريك
المبلغ أو المبالغ التي يحددها المحاسب القانوني بما يقل عن المبلغ أو المبالغ التي تم تحديد أنها ذات أهمية نسبية لأحد الإفصاحات الكمية، ليقلص إلى مستوى منخفض بدرجة مناسبة احتمال أن يكون مجموعة التحرifات غير المصححة وغير المكتشفة في ذلك الإفصاح ذات أهمية نسبية.	الأهمية النسبية للتنفيذ
الشركاء والموظفو في المكتب.	العاملون
الشخص أو الأشخاص الذين يؤدون الارتباط (وهو عادةً الشريك المسؤول عن الارتباط أو أعضاء فريق الارتباط الآخرون أو المكتب، حسب مقتضي الحال). وفي المواطن الذي يهدف فيها هذا المعيار صراحةً إلى قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بالوفاء بأحد المتطلبات أو المسؤوليات، يستخدم مصطلح "الشريك المسؤول عن الارتباط" بدلاً من "المحاسب القانوني".	المحاسب القانوني
فرد أو كيان يمتلك خبرة في مجال آخر غير التأكيد، يستخدم المحاسب القانوني عمله في ذلك المجال لمساعدته في الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. وذلك الخبر الذي يستعين به المحاسب القانوني قد يكون خبيراً داخلياً (أي شريكاً أو موظفاً، بما في ذلك الموظفين المؤقتين، في مكتب المحاسب القانوني أو مكتب ضمن شبكة المحاسب القانوني) أو خبيراً خارجياً.	الخبر الذي يستعين به المحاسب القانوني
تطبيق ما هو ملائم من تدريب ومعرفة وخبرة، في السياق الذي توفره معايير التأكيد ومعايير سلوك وآداب المهنة، عند اتخاذ قرارات مدروسة بشأن التصرفات التي تكون مناسبة في ظل الظروف المحيطة بالارتباط.	الحكم المهني
موقف سلوك يتضمن التحليل بعقلية متسائلة، والتيقظ للحالات التي قد تشير إلى إمكانية وجود تحريف بسبب خطأ أو غش، وإجراء تقييم نقدي للأدلة.	نزعة الشك المهني
المعايير الدولية لتأكيد معلومات الاستدامة والمتطلبات المسلكية ذات الصلة.	المعايير المهنية
مبادئ سلوك وآداب المهنة والمتطلبات المسلكية التي تتطبق على المحاسبين المهنيين عند قيامهم بتنفيذ ارتباطات التأكيد على معلومات الاستدامة. وتتألف المتطلبات المسلكية ذات الصلة من النصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشدداً، أو المتطلبات المهنية أو المتطلبات المنصوص عليها في	المتطلبات المسلكية ذات الصلة

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

<p>نظام أو لائحة التي تحدد السلطة المعنية أنها مسوقة على الأقل لنصوص الميثاق الدولي فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة.^(١) (راجع: الفقرتين ٦٢١-٦٣١)</p>	
<p>الأنشطة أو العمليات أو العلاقات أو الموارد التي سيتم تضمينها في معلومات الاستدامة للمنشأة. ولأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، فإن حدود التقرير يتم تحديدها وفقاً للضوابط المنطبقة. (راجع: الفقرتين ٤١-٤٢)</p>	حدود التقرير
<p>خطر أن تكون معلومات الاستدامة محرفة بشكل جوهري قبل الارتباط.</p>	خطر التحريف الجوهرى
<p>الإجراءات التي يتم تصميمها وتنفيذها لأجل ما يلي: (أ) في ارتباط التأكيد المحدود، التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات؛ (ب) في ارتباط التأكيد المعقول، التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، في الإفصاحات على مستوى الإقرارات.</p>	إجراءات تقييم المخاطر
<p>المهنيون، بخلاف الشركاء، بما في ذلك أي خبراء يوظفهم المكتب.</p>	الموظفون
<p>إجراءات يتم تصميمها لاكتشاف التحريرات الجوهرية. وتتألف الإجراءات الأساسية من اختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية. (راجع: الفقرة ٤٢١)</p>	الإجراءات الأساسية
<p>الكفاءة في مسائل الاستدامة موضوع ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة وفي قياسها أو تقويمها.</p>	الكفاءة في مجال الاستدامة
<p>معلومات الاستدامة – المعلومات بشأن مسائل الاستدامة. (راجع: الفقرة ٤٣٢) لأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة: (أ) تنتج معلومات الاستدامة عن قياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط. (ب) تُعادل معلومات الاستدامة التي تكون موضوع ارتباط التأكيد "معلومات الموضوع" في معايير التأكيد الأخرى. (ج) يقصد بالإشارات إلى "معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها" كاملاً معلومات الاستدامة التي ستقرر عنها المنشأة، وتُستخدم هذه الإشارات بالدرجة الأولى في سياق المعرفة المبدئية للمحاسب القانوني بظروف الارتباط. (د) إذا كان ارتباط التأكيد لا يغطي كاملاً معلومات الاستدامة التي تقرر عنها المنشأة، فإن مصطلح "معلومات الاستدامة" يُقرأ على أنه المعلومات التي تخضع للتأكد. (راجع: الفقرة ٤٤٢)</p>	معلومات الاستدامة
<p>المسائل البيئية أو الاجتماعية أو مسائل الحكومة أو غيرها من المسائل التي تتعلق بالاستدامة التي يتم تعريفها أو توضيحها في الأنظمة أو اللوائح أو أطر تقارير الاستدامة ذات الصلة، أو التي تحددها المنشأة لأغراض إعداد أو عرض معلومات الاستدامة. ولأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، فإن مسائل الاستدامة التي يتم قياسها أو تقويمها وفقاً للضوابط هي ما يعادل "الموضوع محل الارتباط" في معايير التأكيد الأخرى. (راجع: الفقرتين ٤٥١-٤٦١)</p>	مسائل الاستدامة

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

<p>النظام الذي يصممه ويطبقه ويحافظ عليه المكلفوون بالحكومة والإدارة وغيرهم من موظفي المنشأة لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بأنشطة العمل المستدامة وأمكانية الاعتماد على تقرير الاستدامة، وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، والالتزام بأنظمة اللوائح المنطبقة فيما يتعلق بمسائل الاستدامة.</p> <p>ويشير مصطلح "أدوات الرقابة" إلى السياسات أو الإجراءات التي تضعها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة التي ترمي إليها الإدارة أو المكلفوون بالحكومة، فيما يتعلق بأي جوانب من مكون واحد أو أكثر في نظام الرقابة الداخلية.</p>	نظام الرقابة الداخلية
<p>أشخاص أو مؤسسات (على سبيل المثال، مجلس أمناء) تقع على عاتقهم مسؤولية الإشراف على التوجيه الاستراتيجي للمنشأة والواجبات المرتبطة بمسائلتها. ويشمل ذلك الإشراف على آلية إعداد تقرير الاستدامة. وفيما يخص بعض المنشآت في بعض الدول، قد يشمل المكلفوون بالحكومة العاملين في الإدارة، مثل الأعضاء التنفيذيين في مجلس حوكمة المنشأة في القطاع الخاص أو العام، أو المدير المالي.</p>	المكلفوون بالحكومة
<p>التحريفات التي قام المراجع بتجميعها أثناء ارتباط التأكيد والتي لم يتم تصحيحها.</p>	التحريفات غير المصححة

المطلبات

القيام بارتباط التأكيد وفقاً لمعايير تأكيد معلومات الاستدامة

الالتزام بالمعايير ذات الصلة بالارتباط

١٩. يجب على المحاسب القانوني الالتزام بهذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة بالارتباط. (راجع: الفقرة ٤٧أ)
٢٠. لا يجوز للمحاسب القانوني الإفادة بأنه ملتزم بهذا المعيار أو أي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ما لم يكن قد التزم بمتطلبات هذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة بالارتباط. (راجع: الفقرتين ٤٧ـ٤٨ـأ)

نص معيار تأكيد معلومات الاستدامة

٢١. يجب أن يتتوفر لدى المحاسب القانوني فهم لنص معيار تأكيد معلومات الاستدامة بكامله، بما في ذلك المواد التطبيقية والممواد التفسيرية الأخرى، من أجل فهم أهدافه وتطبيق متطلباته بالشكل الصحيح. (راجع: الفقرات ٤٩ـ٤٦ـأ)

الالتزام بمتطلبات ذات الصلة

٢٢. يجب على المحاسب القانوني الالتزام بكل متطلب من متطلبات هذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة إلا إذا كان المتطلب، في ظل ظروف ارتباط التأكيد، غير ذي صلة لأنه مشروط والشرط غير متحقق. وقد تم إضافة الحرف "د" (التأكد المحدود) أو "م" (التأكد المعقول) بعد رقم الفقرة في المتطلبات التي تنطبق فقط على ارتباطات التأكيد المحدود أو التأكيد المعقول، على الترتيب. وعندما ينطبق المتطلب على الارتباطات المحدودة والمعقولة معاً، ولكن بطرق مختلفة، فإنه يتم عرض تلك المتطلبات في شكل جدول مع إضافة الحرفين "د" (للتأكد المحدود) و "م" (للتأكد المعقول). (راجع: الفقرة ٥٥)

٢٣. قد يتوصل المحاسب القانوني، في ظروف استثنائية، إلى الحكم بضرورة الخروج عن متطلب ذي صلة في أحد معايير تأكيد معلومات الاستدامة. وفي مثل هذه الظروف، يجب على المحاسب القانوني تنفيذ إجراءات بديلة لتحقيق هدف ذلك المتطلب. ولا يتوقع أن تنشأ حاجة المحاسب القانوني إلى الخروج عن متطلب ذي صلة إلا عندما يكون المتطلب خاصاً بتنفيذ إجراء معين، ويعتقد المحاسب القانوني أن ذلك الإجراء لن يكون فعالاً في تحقيق هدف المتطلب في ظل الظروف الخاصة بارتباط التأكيد. (راجع: الفقرة ٥٦)

توثيق الخروج عن متطلب ذي صلة

٢٤. إذا توصل المحاسب القانوني، في ظروف استثنائية، إلى الحكم بضرورة الخروج عن متطلب ذي صلة في هذا المعيار أو أي معيار آخر

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

من معايير تأكيد معلومات الاستدامة، فيجب عليه توثيق كيفية تحقيق الإجراءات البديلة التي تم تنفيذها لهدف ذلك المطلب، وأسباب ذلك الخروج. (راجع: الفقرة ٥٧)

الفشل في تحقيق الهدف

في حال عدم إمكانية تحقيق أحد الأهداف الواردة في هذا المعيار أو أي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة بالارتباط، فإن المحاسب القانوني يجب عليه تقويم ما إذا كان ذلك يتطلب منه تعديل استنتاجه أو الانسحاب من ارتباط التأكيد (عندما يكون الانسحاب ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة). ويمثل الفشل في تحقيق أحد الأهداف الواردة في هذا المعيار أو أي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة أمراً مهماً يتطلب التوثيق وفقاً للفقرة ٦٩.

قبول ارتباط التأكيد والاستمرار فيه

لا يجوز للمحاسب القانوني قبول الارتباط أو الاستمرار فيه إلا عندما:

(أ) لا يوجد لديه أي سبب يدعوه إلى الاعتقاد بأن المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الاستقلال، لن يتم الوفاء بها؛ (راجع: الفقرات ٥٨-٦١)

(ب) يكون قد حدد أن الأشخاص الذين سيتولون تنفيذ الارتباط يحظون مجتمعين بالكفاءات والقدرات المناسبة، بما في ذلك الوقت الكافي، لتنفيذ الارتباط:

(ج) تتم الموافقة على الأساس الذي سيتم تنفيذ الارتباط بناءً عليه، عن طريق:

(١) التأكيد من تحقق الشروط المسبقة لارتباط التأكيد (انظر أيضاً الفقرة ٧٦)؛

(٢) التأكيد من وجود فهم مشترك بين المحاسب القانوني والطرف القائم بالتكليف بشأن شروط الارتباط، بما في ذلك مسؤوليات المحاسب القانوني عن عملية التقرير (انظر أيضاً الفقرة ٨٥).

إذا فرض الطرف القائم بالتكليف قيداً على نطاق عمل المحاسب القانوني في شروط ارتباط مقتضى بذلك يعتقد المحاسب القانوني معه بأن القيد سيؤدي إلى امتناعه عن إبداء استنتاج بشأن معلومات الاستدامة، فلا يجوز للمحاسب القانوني قبول مثل هذا الارتباط كارتباط تأكيد، ما لم يكن مطالباً بذلك بموجب نظام أو لائحة.

يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط التتحقق من اتباع سياسات أو إجراءات المكتب الخاصة بقبول العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات التأكيد والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات، والتحقق من مناسبة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الشأن عند قبول الارتباط وفقاً للفقرة ٢٦. (راجع: الفقرات ٦٥-٦١)

إذا حصل الشريك المسؤول عن الارتباط على معلومات كان من الممكن أن تتسبب في رفض المكتب للارتباط فيما لو كانت تلك المعلومات متاحة للمكتب قبل قبول العلاقة مع العميل أو قبول ارتباط معين أو الاستمرار في تلك العلاقة أو ذلك الارتباط، فيجب على الشريك المسؤول عن الارتباط نقل تلك المعلومات على الفور إلى المكتب، حتى يتسرى للمكتب وللشريك المسؤول عن الارتباط اتخاذ التصرف اللازم.

إدارة الجودة على مستوى المكتب

٣٠. يجب أن يكون الشريك المسؤول عن الارتباط عضواً في مكتب يطبق: (راجع: الفقرات ٦٨-٦١)

(أ) المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)؛ أو

(ب) متطلبات مهنية، أو متطلبات منصوص عليها في نظام أو لائحة، حدّدت السلطة المعنية أنها متساوية على الأقل لمتطلبات معيار إدارة الجودة (١). (راجع: الفقرتين ٧٤-٧٣)

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة.

٣١. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها في الارتباط والمشاركة بصورة كافية ومناسبة طوال الارتباط بما يوفر للشريك المسؤول عن الارتباط الأساس لتحديد مناسبة الأحكام المهمة التي تم اتخاذها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، في ضوء طبيعة الارتباط وظروفه. (راجع: الفقرات ٧٥-٧٩)

٣٢. في حال قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بإسناد تصميم أو تنفيذ الإجراءات أو المهام أو التصرفات المتعلقة بأحد متطلبات هذا المعيار إلى أعضاء آخرين في فريق الارتباط لدعمه في الالتزام بمتطلبات هذا المعيار، فيجب عليه الاستمرار في تحمل المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها في الارتباط من خلال توجيه هؤلاء الأعضاء والإشراف عليهم وفحص عملهم. (راجع: الفقرة ٨٠)

صفات الشريك المسؤول عن الارتباط

٣٣. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط: (راجع: الفقرات ٨١-٨٣)

(أ) أن تكون لديه الكفاءة والقدرة في مهارات وأساليب التأكيد من خلال التدريب المكثف والتطبيق العملي؛

(ب) أن يحظى بهم للمتطلبات المслكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، المنطبقة في ضوء طبيعة ارتباط التأكيد وظروفه؛

(ج) أن يتمتع بالكفاءة الكافية في مجال الاستدامة لقبول المسؤولية عن الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بشأن الارتباط.

المتطلبات المслكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال

٣٤. يجب على المحاسب القانوني الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، التي تتألف مما يلي: (راجع: الفقرات ٥٨-٦١، ٦٤)

(أ) النصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشديداً؛ أو

(ب) متطلبات مهنية، أو متطلبات منصوص عليها في نظام أو لائحة، حدّدت السلطة المعنية أنها متساوية على الأقل للنصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة.^(١) (راجع: الفقرتين ٦٢-٦١)

٣٥. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤولية عن إحاطة الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المنطبقية في ضوء طبيعة الارتباط وظروفه، وإحاطتهم بسياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة، بما فيها تلك التي تتناول: (راجع: الفقرتين ٨٤-٨٥)

(أ) التعرف على التهديدات التي تمس الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، وتقويم تلك التهديدات ومواجهتها؛

(ب) الظروف التي قد تسبب في وقوع مخالفات للمتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال، ومسؤوليات أعضاء فريق الارتباط عند علمهم بتلك المخالفات؛

(ج) مسؤوليات أعضاء فريق الارتباط عند علمهم بحالة عدم التزام بالأنظمة واللوائح من قبل المنشأة.

٣٦. إذا نمت إلى علم الشريك المسؤول عن الارتباط أمرٌ تشير إلى وجود تهديد يمس الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة، فيجب عليه تقويم ذلك التهديد من خلال الالتزام بسياسات أو إجراءات المكتب، باستخدام المعلومات ذات الصلة التي يتم الحصول عليها من المكتب أو فريق الارتباط أو غير ذلك من المصادر، ويجب عليه اتخاذ التصرف المناسب. (راجع: الفقرتين ٨٥-٨٦)

٣٧. طوال مدة الارتباط، يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن يظل متّهماً، من خلال الملاحظة وطرح الاستفسارات عند الضرورة،

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد خدمات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

لما يدل على مخالفة أعضاء فريق الارتباط للمطلبات المسلكية ذات الصلة. وإذا نمت إلى علم الشريك المسؤول عن الارتباط، من خلال نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب أو من مصادر أخرى، أمورٌ تشير إلى مخالفة أعضاء فريق الارتباط للمطلبات المسلكية ذات الصلة، فيجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحديد التصرف المناسب بالتشاور مع الأفراد الآخرين في المكتب. (راجع: الفقرة (٨٦١)

مهارات وأساليب التأكيد ونزععة الشك المهني والحكم المهني

- .٣٨ يجب على المحاسب القانوني تطبيق مهارات وأساليب التأكيد كجزء من آلية تكرارية ومنتظمة للارتباط.
- .٣٩ يجب على المحاسب القانوني التخطيط للارتباط وتنفيذـه مع التحلـي بنـزعـةـ الشـكـ المـهـنيـ،ـ إـدـرـاكـاـ بـأنـهـ قدـ تـوـجـدـ ظـرـوفـ تـسـبـبـ فيـ تـحـرـيفـ مـعـلـومـاتـ الـاسـتـدـامـةـ بشـكـلـ جـوـهـريـ.ـ (ـرـاجـعـ:ـ الفـقـرـاتـ ٨٧٦ـأـ وـ ٩٢١ـأـ)
- .٤٠ يجب على المحاسب القانوني ممارسة الحكم المهني عند التخطيط للارتباط وتنفيذـهـ،ـ بماـ فيـ ذـلـكـ عـنـدـ تـحـدـيدـ طـبـيـعـةـ وـتـوـقـيـتـ وـمـدـىـ الـإـجـرـاءـاتـ.ـ (ـرـاجـعـ:ـ الفـقـرـاتـ ٩٣ـأـ وـ ٩٥ـأـ)

موارد الارتباط

- .٤١ يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط التحقق من تخصيص أو توفير موارد كافية ومناسبة لفريق الارتباط في الوقت المناسب لتنفيذ الارتباط، مع الأخذ في الحسبان طبيعة الارتباط وظروفه، وسياسات أو إجراءات المكتب، وأي تغيرات قد تنشأ أثناء الارتباط. (راجع: الفقرتين ٩٦١ـأـ وـ ٩٧١ـأـ)
- .٤٢ يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط التتحقق من أن أعضاء فريق الارتباط، وأي خبراء خارجين يستعين بهم المحاسب القانوني وأي مراجعين داخليين يقدمون المساعدة المباشرة، يحظون مجتمعـنـ بالـكـفـاءـةـ الـمـنـاسـبـةـ فيـ مـجـالـ الـاسـتـدـامـةـ،ـ وـالـكـفـاءـةـ وـالـقـدـرـةـ فيـ مـهـارـاتـ وـأـسـالـيـبـ التـأـكـيدـ،ـ وـالـوقـتـ الكـافـيـ،ـ لـتـنـفـيـذـ الـارـتـبـاطـ.ـ (ـرـاجـعـ:ـ الفـقـرـاتـ ٩٨١ـأـ وـ ٩٢١ـأـ)
- .٤٣ إذا كان المحاسب القانوني ينوي الحصول على أدلة من خلال استخدام عمل مكتب آخر خلاف مكتبه، فيجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحديد ما إذا كان مـيـسـتـطـعـ المـشـارـكـةـ بـصـورـةـ كـافـيـةـ وـمـنـاسـبـةـ فيـ ذـلـكـ الـعـلـمـ.ـ وـعـنـدـمـاـ يـكـوـنـ الشـرـكـ المـسـؤـلـ عنـ الـارـتـبـاطـ:ـ (ـرـاجـعـ:ـ الفـقـرـاتـ ١٠٦١ـأـ وـ ١٠٣ـأـ)
- (أ) قادرـاـ عـلـىـ المـشـارـكـةـ بـصـورـةـ كـافـيـةـ وـمـنـاسـبـةـ فيـ ذـلـكـ الـعـلـمـ،ـ فإنـ ذـلـكـ المـكـتـبـ يـعـدـ مـحـاـسـبـاـ قـانـوـنـيـاـ لـمـكـونـ وـالـأـفـرـادـ الـذـينـ يـتـولـونـ تنـفـيـذـ الـعـلـمـ يـعـدـونـ جـزـءـاـ مـنـ فـرـيقـ الـارـتـبـاطـ.ـ وـفيـ هـذـهـ الـطـرـوفـ،ـ يـجـبـ عـلـىـ المـحـاـسـبـ الـقـانـوـنـيـ تـطـبـيـقـ الـفـقـرـاتـ ٤٦ـ٤ـ وـ ٤٩ـ٤ـ
- (ب) غير قادرـاـ عـلـىـ المـشـارـكـةـ بـصـورـةـ كـافـيـةـ وـمـنـاسـبـةـ فيـ ذـلـكـ الـعـلـمـ،ـ فإنـ ذـلـكـ المـكـتـبـ يـعـدـ مـحـاـسـبـاـ قـانـوـنـيـاـ آخـرـاـ،ـ وـيـجـبـ عـلـىـ المـحـاـسـبـ الـقـانـوـنـيـ تـطـبـيـقـ الـفـقـرـاتـ ٥٥ـ٥ـ وـ ٥٥ـ٥ـ بـخـصـوصـ ذـلـكـ الـعـلـمـ.
- .٤٤ إذا حدد الشريك المسؤول عن الارتباط، نتيجة لالتزامـهـ بـمـتـطـلـبـاتـ الـفـقـرـاتـ ٤١ـ٤ـ وـ ٤٣ـ٤ـ،ـ عدمـ كـفـائـةـ المـوـارـدـ الـتـيـ تمـ تـخـصـيـصـهـاـ أوـ توـفـيرـهاـ،ـ أوـ عـدـمـ مـنـاسـبـهـاـ،ـ فـيـ ظـلـ ظـرـوفـ الـارـتـبـاطـ،ـ فـيـجـبـ عـلـيـهـ اـتـخـاذـ تـصـرـفـ الـمـنـاسـبـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـاتـصـالـ بـالـأـفـرـادـ الـمـعـنـيـنـ دـاخـلـ الـمـكـتـبـ بـشـأـنـ الـحـاجـةـ إـلـىـ تـخـصـيـصـ أـوـ توـفـيرـ مـوـارـدـ إـضـافـيـةـ أـوـ بـدـيـلـةـ لـلـارـتـبـاطـ.ـ (ـرـاجـعـ:ـ الـفـقـرـاتـ ١٠٩ـ١ـ وـ ١٠٧ـ١ـ)
- .٤٥ يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسئولية عن الاستخدام المناسب للموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها لفريق الارتباط، في ضوء طبيعة الارتباط وظروفه. (راجع: الفقرة ١١٠ـأـ)

التوجيه والإشراف والفحص

- .٤٦ يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسئولية عن توجيه أعضاء فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم. (راجع: الفقرات ١١٦ـأـ وـ ١١١ـأـ)
- .٤٧ يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط التتحقق من أن الجوانب الخاصة بطبيعة توقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص: (راجع: الفقرتين ١١٧ـأـ وـ ١١٨ـأـ)

(أ) قد تم التخطيط لها، وتم تنفيذها، وفقاً لسياسات أو إجراءات المكتب والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة؛

(ب) تراعي طبيعة وظروف الارتباط والموارد التي قام المكتب بتخصيصها أو توفيرها لفريق الارتباط.

٤٨. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط فحص توثيق أعمال الارتباط في الأوقات المناسبة أثناء الارتباط، بما في ذلك التوثيق الذي يتعلق بما يلي: (راجع: الفقرات ١١٩-١٢١، ١٢٣)

(أ) الأمور المهمة:

(ب) الأحكام المهمة، بما فيها تلك التي تتعلق بالأمور الصعبة أو المثيرة للجدل التي تم التعرف عليها أثناء الارتباط، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها؛

(ج) الأمور الأخرى التي تُعد، بحسب الحكم المهني للشريك المسؤول عن الارتباط، ذات صلة بمسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط.

٤٩. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط فحص الاتصالات الرسمية الكتابية قبل صدورها إلى الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو السلطات التنظيمية. (راجع: الفقرة ١٢٢)

استخدام عمل الآخرين

استخدام عمل محاسب قانوني آخر

٥٠. إذا كان المحاسب القانوني ينوي الحصول على أدلة من خلال استخدام عمل محاسب قانوني آخر، فيجب عليه: (راجع: الفقرتين ١٢٣-١٢٤)

(أ) الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على استخدام عمل محاسب قانوني آخر؛ (راجع: الفقرتين ١٢٥-١٢٦)

(ب) تقويم ما إذا كان ذلك المحاسب القانوني يحظى بالكفاءات والقدرات الازمة لتحقيق أغراض المحاسب القانوني؛ (راجع: الفقرة ١٢٧)

(ج) تقويم ما إذا كانت طبيعة ونطاق وأهداف عمل ذلك المحاسب القانوني مناسبة لأغراض المحاسب القانوني؛ (راجع: الفقرة ١٢٨)

(د) تحديد ما إذا كانت الأدلة التي تم الحصول عليها من عمل ذلك المحاسب القانوني كافية لأغراض المحاسب القانوني. (راجع: الفقرة ١٢٤)

٥١. عند إجراء التقويم وفقاً للفقرة ٥٠(ج) والتحديد وفقاً للفقرة ٥٠(د)، فإن المحاسب القانوني إذا كان يخطط لاستخدام تقرير تأكيد لمحاسب قانوني آخر تم إعداده لتقوم باستخدامه المنشآت المستفيدة والمحاسبون القانونيون المعنيون بأعمال التأكيد في تلك المنشآت عبر سلسلة القيمة (يُشار إليه في هذا المعيار بالفظ تقرير من واحد إلى متعدددين)، فيجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان تقرير التأكيد ذلك يقدم ما يكفي من الأدلة المناسبة لأغراض المحاسب القانوني عن طريق تقويم؛ (راجع: الفقرات ١٢٩-١٣١، ١٣١، ١٣١)

(أ) ما إذا كان وصف الإجراءات التي تم تنفيذها ونتائجها مناسبة لأغراض المحاسب القانوني؛

(ب) مدى كفاية المعيار أو المعايير التي صدر بموجبها تقرير التأكيد.

٥٢. إذا كان المحاسب القانوني ينوي الحصول على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة وفقاً للفقرة ١١٩ م أو ١٢٠ د، حسب الاقتضاء، فيجب عليه تحديد ما إذا كان أي من أدوات الرقابة المكملة في المنشأة المستفيدة التي تم تحديدها في تقرير من واحد إلى متعدددين أو غيره من تقارير التأكيد الصادرة عن محاسب قانوني آخر تُعد ذات صلة بالمنشأة المستفيدة. (راجع: الفقرة ١٣٠)

٥٣. عند إجراء التحديد وفقاً للفقرة ٥٠(د)، يجب على المحاسب القانوني الاتصال، بالقدر اللازم في ظل الظروف القائمة، بالمحاسب القانوني الآخر بشأن نتائج عمل ذلك المحاسب القانوني الآخر. (راجع: الفقرتين ١٣٢-١٣٣)

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٥٤. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان من الضروري فحص المزيد من التوثيق الخاص بالعمل الذي نفذه المحاسب القانوني الآخر، ومدى ذلك الفحص. (راجع: الفقرة ١٣٤)

٥٥. إذا حدد المحاسب القانوني أن الأدلة التي تم الحصول عليها من عمل المحاسب القانوني الآخر غير كافية لأغراض المحاسب القانوني، بما في ذلك عندما يكون المحاسب القانوني غير قادر على الحصول على المعلومات لإجراء ذلك التحديد أو عندما يكون المحاسب القانوني غير مقنع بكافية الاتصالات مع المحاسب القانوني الآخر لأغراض المحاسب القانوني، فيجب على المحاسب القانوني:

(أ) تحديد ما إذا كان قادراً على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة من خلال تنفيذ إجراءات بديلة؛

(ب) في حال عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة من خلال تنفيذ إجراءات بديلة، النظر فيما يتربّط على ذلك من آثار في الارتباط، بما في ذلك ما إذا كان يوجد قيد على النطاق. (راجع: الفقرة ١٣٥)

استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني

٥٦. إذا كان المحاسب القانوني يخطط لاستخدام عمل أحد الخبراء الذين يستعين بهم، فيجب عليه: (راجع: الفقرات ١٣٦-١٤٠)

(أ) تقويم ما إذا كان ذلك الخبير يحظى بالكفاءات والقدرات والموضوعية اللازمة لتحقيق أغراض المحاسب القانوني؛ (راجع: الفقرات ١٤١-١٤٥)

(ب) عند تقويم موضوعية الخبير الخارجي الذي يستعين به المحاسب القانوني، الاستفسار عن المصالح والعلاقات التي قد تُشَكِّل تهديداً لموضوعية ذلك الخبير؛ (راجع: الفقرات ١٤٥-١٤٧)

(ج) التوصل إلى فهم كافٍ لمجال خبرة الخبير لتحديد طبيعة ونطاق وأهداف عمل ذلك الخبير لأغراض المحاسب القانوني؛ (راجع: الفقرتين ١٤٩-١٤٨)

(د) الاتفاق مع الخبير، كتابياً متى كان ذلك مناسباً، على ما يلي:

(١) طبيعة ونطاق وأهداف عمل ذلك الخبير؛ (راجع: الفقرتين ١٤٩-١٤٠)

(٢) الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من المحاسب القانوني وذلك الخبير، بما في ذلك طبيعة وتوقيت ومدى الاتصال بين المحاسب القانوني والخبير. (راجع: الفقرتين ١٣٨-١٣٩)

٥٧. يجب على المحاسب القانوني تقويم مدى كفاية عمل الخبير الذي يستعين به لتحقيق أغراضه، بما في ذلك: (راجع: الفقرتين ١٣٧١، ١٥١)

(أ) مدى ملاءمة ومعقولية نتائج أو استنتاجات ذلك الخبير، ومدى اتساقها مع الأدلة الأخرى التي حصل عليها المحاسب القانوني؛

(ب) مدى ملاءمة ومعقولية الافتراضات والطرق المهمة التي استخدمها الخبير في ظل الظروف القائمة إذا كان عمل ذلك الخبير ينطوي على استخدام افتراضات وطرق مهمة؛

(ج) مدى ملاءمة البيانات المصدرية واقتامتها ودقتها إذا كان عمل ذلك الخبير ينطوي على استخدام بيانات مصدرية مهمة لعمله.

٥٨. إذا حدد المحاسب القانوني أن عمل الخبير الذي يستعين به غير كافٍ لتحقيق أغراضه، فيجب على المحاسب القانوني:

(أ) الاتفاق مع ذلك الخبير على طبيعة ومدى العمل الإضافي الذي سيتم تنفيذه؛ أو

(ب) تنفيذ المزيد من الإجراءات بما يناسب الظروف.

استخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية

٥٩. إذا كان المحاسب القانوني يخطط لاستخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية، فيجب عليه: (راجع: الفقرات ١٥٢١-١٥٤)

(أ) تقويم مدى دعم الموقع التنظيمي الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية والسياسات والإجراءات ذات الصلة لموضوعية المراجعين الداخليين؛

(ب) تقويم مستوى كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية، بما في ذلك في مسائل الاستدامة والضوابط المنطبقة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (ج) تقويم ما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية تطبق منهجاً منتظمًا ومنضبطاً، بما في ذلك تطبيقها لنظام رقابة الجودة؛
- (د) تحديد ما إذا كان سيتم استخدام عمل محدد من أعمال وظيفة المراجعة الداخلية، ومدى ذلك الاستخدام؛
- (ه) تحديد ما إذا كان ذلك العمل كافياً لأغراض المحاسب القانوني.

الاتصالات بين المشاركين في الارتباط

٦٠. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤلية عن ضمان حدوث الاتصالات في الأوقات المناسبة طوال مدة الارتباط بين فريق الارتباط، وعند الاقتضاء، الخبراء الخارجيين الذين يستعين بهم المحاسب القانوني ووظيفة المراجعة الداخلية. (راجع: الفقرات ١٥٩١-١٥٩٥)

التشاور

٦١. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤلية عن تشاور فريق الارتباط بشأن ما يلي:
- (أ) الأمور الصعبة أو المثيرة للجدل والأمور التي تتطلب سياسات أو إجراءات المكتب التشاور بشأنها؛
- (ب) الأمور الأخرى التي تتطلب التشاور، بحسب الحكم المبني للشريك المسؤول عن الارتباط.

فحص جودة الارتباط

٦٢. فيما يخص تلك الارتباطات التي يتبعن تنفيذ فحص لجودتها وفقاً لمعيار إدارة الجودة (١) أو سياسات أو إجراءات المكتب، يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط أن يناقش مع فاحص جودة الارتباط الأمور المهمة والحكام المهمة التي تنشأ أثناء الارتباط، بما فيها تلك التي يتم تحديدها أثناء فحص جودة الارتباط.

المتابعة والتصحيف

٦٣. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط: (راجع: الفقرتين ١٦١٠-١٦١١)
- (أ) النظر في المعلومات التي تم الحصول عليها من آلية المتابعة والتصحيف الخاصة بالمكتب، التي قام المكتب بنقلها إليه بما في ذلك، عند الاقتضاء، المعلومات من آلية المتابعة والتصحيف الخاصة بالشبكة ومن مختلف المكاتب ضمن الشبكة؛
- (ب) تحديد ما إذا كانت تلك المعلومات قد تؤثر على الارتباط، وفي حال حدوث ذلك، اتخاذ التصرف المناسب.

الغش وعدم الالتزام بالأنظمة واللوائح

٦٤. يجب على المحاسب القانوني الحفاظ على نزعة الشك المبني طوال مدة الارتباط، إدراكًا لاحتمال أنه قد يوجد تحريف جوهري بسبب الغش، بغض النظر عن خبرة المحاسب القانوني السابقة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة إدارة المنشأة والمكلفين بحوكمتها. (راجع: الفقرة ١٦٢٩)

٦٥. يجب على المحاسب القانوني أن يظل متأنياً لاحتمال أن الإجراءات التي يتم تنفيذها أثناء الارتباط قد تلفت انتباهه إلى حالات عدم التزام أو شبهة عدم التزام بالأنظمة واللوائح.

٦٦. في حال عدم وجود حالات عدم التزام، محدد حدوثها أو مشتبه في حدوثها، لا يتبعن على المحاسب القانوني تنفيذ إجراءات بشأن مدى التزام المنشأة بالأنظمة واللوائح، خلاف تلك الموضحة في الفقرة ٦٥ والفقرتين ١١١٢-١١١١.

٦٧. إذا تعرف المحاسب القانوني على حدوث غش أو شبهة غش، أو حالات عدم التزام أو شبهة عدم التزام بالأنظمة واللوائح، فيجب عليه تحديد ما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة: (راجع: الفقرات ١٦٣٢١-١٦٣٥، ١٦٥١-١٦٥٥)

- (أ) تتطلب من المحاسب القانوني أن يقر عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة؛ أو
- (ب) تفرض مسؤوليات قد يكون من المناسب بموجها، في ظل الظروف القائمة، التقرير عن ذلك لسلطة معنية خارج المنشأة.

٦٨. يجب على المحاسب القانوني إبلاغ الإدارة أو المكلفين بالحكومة، في الوقت المناسب أثناء الارتباط، بالأمور المهمة التي تُعد، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني، جديرة باهتمام الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرات ١٦٦٦-أ-١٧٠)

التوثيق

متطلبات التوثيق العامة

شكل ومحفوٍ ومدى توثيق أعمال الارتباط

٦٩. يجب على المحاسب القانوني إعداد توثيق لأعمال الارتباط، في الوقت المناسب، بشكل يوفر سجلاً أساساً لإعداد تقرير التأكيد وعلى نحو يُعد كافياً ومناسباً لتمكن أي محاسب قانوني خبير في تأكيد معلومات الاستدامة، لم تكن له صلة في السابق بارتباط التأكيد، من فهم ما يلي: (راجع: الفقرات ١٧١١-أ-١٧٣٣)

(أ) طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة للالتزام بهذا المعيار ومعايير تأكيد معلومات الاستدامة الأخرى ذات الصلة والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة؛

(ب) نتائج الإجراءات المنفذة، والأدلة المتحصل عليها؛

(ج) الأمور المهمة التي ظهرت أثناء ارتباط التأكيد، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن هذه الأمور، والاحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها في سبيل التوصل إلى تلك الاستنتاجات. (راجع: الفقرات ١٧٤١-أ-١٧٦١)

٧٠. عند توثيق طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المنفذة، يجب على المحاسب القانوني تسجيل: (راجع: الفقرتين ١٧٧٧-أ-١٧٨٠)

(أ) الخصائص المميزة للبنود أو الأمور الخاصة التي تم اختبارها؛

(ب) من تولى تنفيذ أعمال ارتباط التأكيد وتاريخ الانتهاء من هذه الأعمال؛

(ج) من تولى فحص أعمال ارتباط التأكيد المنفذة، وتاريخ هذا الفحص ومدّاه.

٧١. يجب أن يشتمل توثيق أعمال الارتباط أيضاً على المناقشات التي تناولت الأمور المهمة مع الإدارة والمكلفين بالحكومة وغيرهم، بما في ذلك طبيعة الأمور المهمة التي تمت مناقشتها، وتوقيت حدوث هذه المناقشات، وأطراف النقاش. (راجع: الفقرة ١٧٩١)

جمع ملف الارتباط النهائي

٧٢. يجب على المحاسب القانوني جمع توثيقه لأعمال الارتباط في ملف الارتباط واستكمال الآلية الإدارية لجمع ملف الارتباط النهائي في الوقت المحدد بعد تاريخ تقرير التأكيد. وبعد الانتهاء من جمع ملف الارتباط النهائي، لا يجوز للمحاسب القانوني حذف أو التخلص من أي وثائق لأعمال الارتباط من أي نوع قبل انتهاء المدة المقررة لاحتفاظ بها. (راجع: الفقرات ١٨٠١-أ-١٨٢١)

٧٣. في ظروف أخرى غير تلك المتصورة في الفقرة ٢١٢، فإنه عندما يجد المحاسب القانوني ضرورة لإدخال تعديل على توثيق أعمال الارتباط القائم، أو إضافة توثيق جديد لأعمال الارتباط بعد الانتهاء من جمع ملف الارتباط النهائي، يجب على المحاسب القانوني بغض النظر عن طبيعة التعديلات أو الإضافات توثيق ما يلي:

(أ) الأسباب الخاصة لإجراء هذه التعديلات أو الإضافات؛

(ب) توقيت إجراء هذه التعديلات أو الإضافات وفحصها والقائم بذلك.

التوثيق المتعلق بإدارة الجودة

٧٤. يجب على المحاسب القانوني أن يُضمّن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي: (راجع: الفقرة ١٨٣١)

(أ) القضايا التي تم تحديدها فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات المслكية ذات الصلة وكيفية حلها؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (ب) الاستنتاجات بشأن الالتزام بمتطلبات الاستقلال المنطقية على الارتباط، وأية مناقشات ذات صلة تمت مع المكتب لدعم هذه الاستنتاجات؛
- (ج) الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن قبول العلاقات مع العمالء وارتباطات التأكيد والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات، بما في ذلك ما يتعلق بالشروط المسبقة لارتباط التأكيد؛
- (د) طبيعة ونطاق المشاورات التي تمت خلال سير الارتباط، والاستنتاجات الناتجة عنها.

الشروط المسبقة لارتباط التأكيد

التأكد من تحقق الشروط المسبقة

.٧٥ يجب على المحاسب القانوني الحصول على معرفة مبدئية بظروف الارتباط، بما في ذلك: (راجع: الفقرة ١٨٤)

(أ) معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها:

- (ب) ما إذا كان نطاق ارتباط التأكيد المقترن يشمل جميع معلومات الاستدامة المشار إليها في (أ) أو جزء منها. (راجع: الفقرة ١٨٥)
- .٧٦ للتأكد مما إذا كانت الشروط المسبقة لارتباط التأكيد متحققة، على أساس المعرفة المبدئية بظروف الارتباط والنقاش مع الطرف أو الأطراف المعنية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧-١٨٩)

(أ) النظر فيما إذا كانت للمنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها: (راجع: الفقرة ١٨٧)

- (ب) تقويم ما إذا كانت أدوار ومسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكومة والمشرفين القائم بالتكليف، في حال اختلافه، مناسبة في ظل الظروف القائمة. وعند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانوني أيضاً تقويم ما إذا كان لدى الإدارة، أو المكلفين بالحكومة، عند الاقتضاء، أساس معقول لمعلومات الاستدامة؛ (راجع: الفقرات ١٨٦ (أ)، ١٨٨-١٩١)

(ج) تقويم ما إذا كان الارتباط يستوفي جميع الخصائص المذكورة في الفقرات ٧٧-٨٠.

مسائل الاستدامة المناسبة

- .٧٧ يجب على المحاسب القانوني تقويم مدى مناسبة مسائل الاستدامة التي تقع ضمن نطاق الارتباط. وعند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانوني النظر فيما إذا كانت تلك المسائل قابلة للتحديد ويمكن قياسها أو تقويمها على نحو متsonق مقارنةً بالضوابط المنطقية، حتى يمكن إخضاع معلومات الاستدامة الناتجة عن ذلك لإجراءات من أجل الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. (راجع: الفقرتين ١٩٢-١٩٣)

الضوابط واتاحتها

.٧٨ يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت الضوابط التي يتوقع تطبيقها في إعداد معلومات الاستدامة مناسبةً لظروف الارتباط وستكون متاحة للمستخدمين المستهدفين للاطلاع عليها. وعند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانوني:

(أ) تقويم ما إذا كانت توجد ضوابط لجميع معلومات الاستدامة الخاضعة لارتباط التأكيد؛ (راجع: الفقرة ١٩٤)

(ب) تحديد مصادر الضوابط، بما في ذلك ما إذا كانت ضوابط لإطار أو ضوابط وضعتها المنشأة أو مزيج من كلا هذين النوعين؛ (راجع: الفقرات ١٩٥-١٩٨)

(ج) تقويم ما إذا كانت الضوابط تستوفي الخصائص الآتية: (راجع: الفقرات ١٩٩-٢٠، ٢٠١-٣٣٢، ٣٣٥-٣٣٥)

(١) الملاءمة؛ (راجع: الفقرتين ٣٣٦-٣٣٧)

(٢) الاكتفاء؛ (راجع: الفقرة ٣٣٨)

(٣) إمكانية الاعتماد عليها؛ (راجع: الفقرة ٣٣٩)

(٤) الحيادية؛ (راجع: الفقرتين ٣٤١-٣٤٠)

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(٥) القابلية للفهم؛ (راجع: الفقرة ٢٤٣)

(د) تقويم ما إذا كانت الضوابط سيتم إتاحتها للمستخدمين المستهدفين للاطلاع عليها، وكيفية القيام بذلك. (راجع: الفقرة ٢٠٢)

الأدلة التي تدعم استنتاج المحاسب القانوني وشكل الاستنتاج

.٧٩ يجب على المحاسب القانوني تحديد ما يلي:

(أ) ما إذا كان يتوقع أنه سيكون قادرًا على الحصول على الأدلة اللازمة لدعم الاستنتاج الذي يتوصل إليه؛ (راجع: الفقرات ٢٠٦-٢٠٣)

(ب) ما إذا كان استنتاجه، بالشكل الذي يناسب الارتباط، سيتم تضمينه في تقرير مكتوب.

الغرض المنطقي

٨٠ يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان لارتباط غرض منطقي. عند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانوني تحديد ما يلي: (راجع: الفقرتين ٢٠٧-٢٠٨)

(أ) في حال القيام بارتباط تأكيد محدود، ما إذا كان يتوقع أنه سيكون قادرًا على الوصول إلى مستوى مجيء من التأكيد؛ (راجع: الفقرات ٢١١-٢٠٩)

(ب) ما إذا كان الارتباط ككل سيكون مفيداً وغير مضلل للمستخدمين المستهدفين؛

(ج) ما إذا كان نطاق ارتباط التأكيد مناسباً، بما في ذلك عندما يُستبعد من نطاق ارتباط التأكيد جزءٌ من معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها. (راجع: الفقرات ٢١٧-٢١٢)

اتخاذ القرار بقبول ارتباط التأكيد أو الاستمرار فيه

٨١ في حال عدم تحقق الشروط المسبقة لارتباط التأكيد، يجب على المحاسب القانوني مناقشة الأمر مع الطرف القائم بالتوكيل. وإذا لم يكن من الممكن إجراء تغييرات لاستيفاء الشروط المسبقة، فلا يجوز للمحاسب القانوني قبول الارتباط بوصفه ارتباط تأكيد ما لم يكن مطلباً بذلك بموجب نظام أو لائحة. ومع ذلك، فإن الارتباط الذي يتم قبوله في ظل تلك الظروف لا يكون ملزماً بهذا المعيار. عليه، فإنه لا يجوز للمحاسب القانوني أن يُصْمِّن في تقرير التأكيد أية إشارة إلى أن الارتباط قد تم وفقاً لهذا المعيار أو أي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة.

عدم تتحقق الشروط المسبقة بعد القبول

٨٢ في حال اكتشاف عدم تتحقق شرط أو أكثر من الشروط المسبقة لارتباط التأكيد بعد قبول الارتباط، يجب على المحاسب القانوني مناقشة هذا الأمر مع الطرف أو الأطراف المعنية، ويجب عليه تحديد: (راجع: الفقرة ٢١٨)

(أ) ما إذا كان من الممكن حل الأمر على نحو يحوز رضاه؛

(ب) ما إذا كان من المناسب الاستمرار في الارتباط؛

(ج) ما إذا كان سيعني عن الأمر في تقرير التأكيد وكيفية هذا الإبلاغ في حال القيام به.

٨٣ إذا اكتشف المحاسب القانوني بعد قبول الارتباط أن بعض الضوابط المنطقية أو جميعها غير مناسبة أو أن بعض مسائل الاستدامة أو جميعها غير مناسبة للقيام بارتباط تأكيد، فيجب على المحاسب القانوني أن ينظر في الانسحاب من الارتباط، إن كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة. وإذا استمر المحاسب القانوني في الارتباط، فيجب عليه إبداء استنتاج متحفظ أو معارض أو الامتناع عن إبداء استنتاج، حسب مقتضى الحال في ظل الظروف القائمة. (راجع: الفقرة ٢١٨)

تقرير التأكيد المفروض بموجب نظام أو لائحة

٨٤ إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تفرض ترتيباً أو صيغة لتقرير التأكيد بما يخالف المتطلبات الخاصة بمعايير تأكيد معلومات الاستدامة.

فيجب على المحاسب القانوني تقويم:

(أ) ما إذا كان المستخدمون المستهدفون قد يسيئون فهم استنتاج المحاسب القانوني؛

(ب) في حال تحقق ذلك، ما إذا كان تضمين توضيح إضافي في تقرير التأكيد يمكن أن يخفف من سوء الفهم المحتمل.

وإذا استنتج المحاسب القانوني أن التوضيح الإضافي في تقرير التأكيد لن يخفف من سوء الفهم المحتمل، فلا يجوز له قبول ارتباط التأكيد، ما لم يكن مطالباً بذلك بموجب نظام أو لائحة. ولا يُعد ارتباط التأكيد المُنْقَد وفقاً لهذا النظام أو هذه اللائحة ملتزماً بهذا المعيار. وعليه، فإنه لا يجوز للمحاسب القانوني تضمين أية إشارة في تقرير التأكيد إلى أن ارتباط التأكيد قد تم وفقاً لهذا المعيار.

شروط ارتباط التأكيد

الاتفاق على شروط ارتباط التأكيد

.٨٥ يجب أن يتتفق المحاسب القانوني مع الطرف القائم بالتكليف على شروط ارتباط التأكيد. ويجب النص على الشروط المتفق عليها بقدر كاف من التفصيل في خطاب ارتباط أو في شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب، أو في مصادقة مكتوبة، أو في نظام أو لائحة، ويجب أن تشتمل تلك الشروط على ما يلي: (راجع: الفقرات ٢١٩١-٢٢٢١)

(أ) الأمور التي تتعلق بهدف ونطاق ارتباط التأكيد، بما في ذلك:

(١) هدف ارتباط التأكيد؛

(٢) معلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد، ومعلومات الاستدامة التي لا تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد؛

(٣) حدود التقرير التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد؛

(٤) ما إذا كان الارتباط ارتباط تأكيد محدود أو ارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود ومعقول معاً ومعلومات الاستدامة التي تخضع لكل مستوى من التأكيد؛

(٥) الضوابط المنطبقة؛

(٦) بيان أن ارتباط التأكيد سيتم إجراؤه وفقاً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة"

(ب) مسؤوليات المحاسب القانوني: (راجع: الفقرة ٢٢١١)

(ج) مسؤوليات الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، عما يلي:

(١) إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة، بما في ذلك عند الاقتضاء، عرضها العادل؛

(٢) حسب الاقتضاء، تحديد أو اختيار أو وضع الضوابط المناسبة؛

(٣) الإشارة إلى الضوابط المنطبقة التي استخدموها، أو وصفها، في معلومات الاستدامة وكذلك الجهة التي قامت بوضع تلك الضوابط عندما لا يكون ذلك واضحاً بسهولة من ظروف الارتباط؛

(٤) تصميم وتطبيق نظام للرقابة الداخلية، والحفظ على، بما يرون أنه ضروري للتمكن من إعداد معلومات للاستدامة خالية من التحرير الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفقاً للضوابط المنطبقة؛

(٥) تزويد المحاسب القانوني بما يلي:

أ. الوصول إلى جميع المعلومات التي تكون الإدارة على دراية بها والتي تكون ذات صلة بإعداد معلومات الاستدامة؛

ب. المعلومات الإضافية التي قد يطلبها المحاسب القانوني لغرض ارتباط التأكيد؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

ج. الوصول غير المقيد إلى أي أشخاص داخل المنشأة يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري الحصول منهم على أدلة:

(د) إشارة إلى الشكل والمحتوى المتوقعين للتقرير أو التقارير التي سيصدرها المحاسب القانوني وعبارة تفيد بإمكانية إدخال تعديلات على التقرير في ظروف معينة;

(ه) إقرار يفيد بموافقة الإدارة على تقديم إفادات مكتوبة عند انتهاء ارتباط التأكيد.

.٨٦ فيما يخص ارتباطات التأكيد المتكررة، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت الظروف تتطلب إعادة النظر في شروط ارتباط التأكيد أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى تذكير الطرف أو الأطراف المعنية بالشروط القائمة.

تغيير شروط ارتباط التأكيد

.٨٧ لا يجوز للمحاسب القانوني الموافقة على تغيير شروط ارتباط التأكيد، بما في ذلك التغيير من ارتباط تأكيد معقول إلى ارتباط تأكيد محدود (أي إلى مستوى تأكيد أقل)، عند عدم وجود أي مبرر معقول للقيام بذلك. وإذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الموافقة على طلب لإجراء تغيير في شروط ارتباط التأكيد مع عدم سماح الطرف أو الأطراف المعنية له بالاستمرار في ارتباط التأكيد بموجب الشروط الأصلية، فيجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرتين ٢٢٣-أ و ٢٤٠-أ)

(أ) الانسحاب من ارتباط التأكيد، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة؛

(ب) تحديد ما إذا كانت هناك أي التزامات، سواءً تعاقدية أو غير ذلك، تتطلب رفع تقرير عن هذه الظروف إلى أطراف أخرى، مثل المكلفين بالحكومة أو المالك أو السلطات التنظيمية.

.٨٨ في حال تغيير شروط ارتباط التأكيد:

(أ) يجب أن يتفق المحاسب القانوني والطرف أو الأطراف المعنية على الشروط الجديدة لارتباط التأكيد وتسجيلها في خطاب ارتباط أو في شكل آخر مناسب من أشكال الاتفاق المكتوب؛

(ب) لا يجوز للمحاسب القانوني تجاهل الأدلة التي تم الحصول عليها قبل التغيير.

الأدلة

تصميم وتنفيذ الإجراءات للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة

.٨٩ لغرض الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ الإجراءات: (راجع: الفقرتين ٢٢٥-أ و ٢٢٦-أ)

(أ) بطريقة لا تنجاز إلى الحصول على الأدلة التي قد تكون مؤيدة ولا استبعاد الأدلة التي قد تكون مناقضة؛ (راجع: الفقرتين ٢٢٧-أ و ٢٢٨-أ)

(ب) التي تكون مناسبة من حيث طبيعتها وتوقيتها ومدتها في ظل الظروف القائمة لتوفير أدلة للوفاء بالغرض المقصود من تلك الإجراءات. (راجع: الفقرات ٢٢٩-أ و ٢٤٤-أ)

المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة

.٩٠ عند تصميم الإجراءات وتنفيذها، يجب على المحاسب القانوني تقويم مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، بما في ذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر من خارج المنشأة. (راجع: الفقرات ٢٤٥-أ و ٢٦٣-أ)

.٩١ عند استخدام معلومات من إعداد المنشأة، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت هذه المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية لتحقيق أغراضه، بما في ذلك، وبحسب الحاجة في ظل الظروف القائمة: (راجع: الفقرتين ٢٦٤-أ و ٢٦٥-أ)

(أ) الحصول على أدلة بشأن دقة واقتدار المعلومات؛

(ب) تقويم ما إذا كانت المعلومات دقيقة ومفصلة بما فيه الكفاية لأغراض المحاسب القانوني.

٩٢ . إذا كانت المعلومات التي يعتمد عليها كأدلة قد قام بإعدادها خبير استعانت به الإدارة، فيجب على المحاسب القانوني، ضمن التقويم الذي يقوم بإجرائه وفقاً للفقرة ٩٠، وبالقدر الذي يراه ضرورياً، مع مراعاة أهمية عمل ذلك الخبير لتحقيق أغراضه: (راجع: الفقرة ٢٦٦١)

- (أ) تقويم كفاءة ذلك الخبير، وقدراته وموضوعيته؛ (راجع: الفقرتين ٢٦٨٠-٢٦٧٣)
- (ب) التوصل إلى فهم للعمل الذي نفذه ذلك الخبير؛ (راجع: الفقرة ٢٦٩١)
- (ج) التوصل إلى فهم لكيفية استخدام الإدارة المعلومات التي أعدها ذلك الخبير في إعداد معلومات الاستدامة؛ (راجع: الفقرتين ٢٢١٠-٢٢٠١)
- (د) تقويم مدى مناسبة استخدام عمل ذلك الخبير كدليل. (راجع: الفقرة ٢٧٢٢)

الشكوك بشأن مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد عليها كأدلة وإمكانية الاعتماد عليها

٩٣ . إذا تبيّنت حالات أثناء ارتباط التأكيد تدعو المحاسب القانوني إلى الاعتقاد بأن مستندًا ما قد لا يكون ذا مصداقية أو أن شروطًا في مستند ما قد تم تعديليها ولكن دون الإفصاح عن ذلك للمحاسب القانوني، فيجب على المحاسب القانوني إجراء المزيد من التحري وتحديد تأثير ذلك على بقية الأدلة التي تم الحصول عليها. (راجع: الفقرات ٢٧٣١-٢٧٥١)

٩٤ . إذا كانت لدى المحاسب القانوني شكوك بشأن مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد عليها كأدلة، وإمكانية الاعتماد عليها، فيجب عليه: (راجع: الفقرة ٢٧٦١)

- (أ) تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات أو إضافات على الإجراءات للقضاء على تلك الشكوك؛
- (ب) إذا كانت الشكوك لا يمكن القضاء عليها، النظر في تأثير ذلك، إن وجد، على جوانب الارتباط الأخرى، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الشكوك تشير إلى خطر أن الإفصاحات قد تكون محرفة جوهرياً بسبب الغش.

التخطيط

أنشطة التخطيط

٩٥ . يجب على المحاسب القانوني وضع استراتيجية عامة وخطة للارتباط، بما في ذلك تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المخطط لها. وعند القيام بذلك، يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط النظر في المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء آلية القبول والاستمرار، وفي حال الاقتضاء، ما إذا كانت المعرفة التي تم الحصول عليها أثناء الارتباطات الأخرى التي نفذها الشريك المسؤول عن الارتباط للمنشأة تُعد ذات صلة. (راجع: الفقرات ٢٧٧١-٢٨٧١)

٩٦ . فيما يخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمجموعات، فإنه عند وضع الاستراتيجية العامة وخطة الارتباط وفقاً للفقرة ٩٥، يجب على المحاسب القانوني تحديد ما يلي: (راجع: الفقرات ٢٨٤١-٢٩١٠)

- (أ) معلومات الاستدامة التي سيتم تنفيذ أعمال التأكيد عليها ومصدر تلك المعلومات؛ (راجع: الفقرة ٢٨٨١)
- (ب) الموارد اللازمة لتنفيذ الارتباط، بما في ذلك المحاسبين القانونيين للمكونات؛ (راجع: الفقرات ١٠٨١، ١٠٨٩٠، ١٠٨١-٢٩٠١)
- (ج) ما إذا كان سيحصل على أدلة من عمل نفذه محاسبون قانونيون آخرون. (راجع: الفقرة ٢٩١٠)

٩٧ . يجب إشراك كل من الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئисين الآخرين لفريق الارتباط في التخطيط لارتباط التأكيد، بما في ذلك المشاركة في المناقشة بين أعضاء فريق الارتباط التي تتطلبها الفقرة ١٠٥.

الأهمية النسبية

٩٨ . لأغراض التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذها، وتقويم ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحرير الجوهري، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٢٩٩١-٢٩٩٢)

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(أ) النظر في الأهمية النسبية للإفصاحات النوعية؛ (راجع: الفقرة ٣٠٠)

(ب) تحديد الأهمية النسبية للإفصاحات الكمية. (راجع: الفقرات ١٣٠-١٣٥)

٩٩. إذا كانت الضوابط المنطقية تتطلب من المنشأة تطبيق كل من الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية للأثر عند إعداد معلومات الاستدامة، فيجب على المحاسب القانوني مراعاة كلا المنظورين عند النظر في الأهمية النسبية أو تحديدها وفقاً للفقرة ٩٨. (راجع: الفقرتين ٦٣٠، ٦٣٧)

١٠٠. فيما يخص الإفصاحات الكمية، يجب على المحاسب القانوني تحديد الأهمية النسبية للتنفيذ. (راجع: الفقرات ٧٣٠-٧٣١)

إعادة النظر في الأهمية النسبية خلال التقدم في الارتباط

١٠١. يجب على المحاسب القانوني إعادة النظر في الأهمية النسبية للإفصاحات إذا أصبح أثناء ارتباط التأكيد على دراسة بمعلومات كانت ستجعله يحدد أو ينظر في أهمية نسبية مختلفة في البداية. (راجع: الفقرة ٢١٣)

التوثيق

١٠٢. يجب على المحاسب القانوني أن يضمّن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي:

(أ) العوامل ذات الصلة بنظر المحاسب القانوني في الأهمية النسبية للإفصاحات النوعية وفقاً للفقرة ٩٨(أ):

(ب) أساس تحديد الأهمية النسبية للإفصاحات الكمية، وفقاً للفقرة ٩٨(ب):

(ج) أساس تحديد المحاسب القانوني الأهمية النسبية للتنفيذ وفقاً للفقرة ١٠٠.

إجراءات تقييم المخاطر

تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر

التأكيد المعقول	التأكيد المحدود
<p>١٠٣. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر على نحو يكفي لما يلي: (راجع: الفقرات ١٣١-١٣٤، ١٣٨-١٣١)</p> <p>(أ) التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإقرارات للإفصاحات؛</p> <p>(ب) تصميم وتنفيذ الإجراءات الإضافية.</p>	<p>١٠٣. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر على نحو يكفي لما يلي: (راجع: الفقرات ٣١٣-٣١٨)</p> <p>(أ) التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات؛</p> <p>(ب) تصميم وتنفيذ الإجراءات الإضافية.</p>

١٠٤. عند تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر وفقاً للفقرتين ١٣١ و ١٣٣، يجب على المحاسب القانوني النظر في المعلومات التي حصل عليها من إجراءاته بشأن قبول العلاقة مع العميل أو قبول ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة والاستمرار في تلك العلاقة أو ذلك الارتباط. (راجع: الفقرة ١٣٩)

١٠٥. يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئисين الآخرين في فريق الارتباط، وأي خبراء خارجيين رئيسيين يستعين بهم المحاسب القانوني، مناقشة قابلية تعرّض الإفصاحات للتّحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وتطبيق الضوابط المنطقية على حقائق وظروف المنشأة. ويجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحديد الأمور التي سيتم إبلاغها إلى أعضاء فريق الارتباط وأي خبراء خارجيين يستعين بهم المحاسب القانوني ممن لم يشاركو في النقاش. (راجع: الفقرتين ٢٢٠-٢٢١)

٦١٠. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم مسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة، بما في ذلك خصائص الأحداث أو الظروف التي قد ينشأ عنها تحرير جوهرى في الإفصاحات. (راجع: الفقرات ٣٢٢أ-٣٢٥)

تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطبقه

٦١١. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت الضوابط المنطبقه مناسبة لظروف الارتباط، بما في ذلك ما إذا كانت تستوفي الخصائص في الفقرة ٧٨. (راجع: الفقرات ١٩٩١-١٢٠، ٣٢٦أ-٣٤٢أ)

فهم سياسات المنشأة الخاصة بإعداد التقارير

٦١٢. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم لسياسات المنشأة الخاصة بإعداد التقارير، وسبب أي تغييرات طرأت عليها. (راجع: الفقرات ١٩٧١أ، ٢١٠، ٣٤٣١)

٦١٣. يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت سياسات المنشأة الخاصة بإعداد التقارير مناسبة وتتسق مع ما يلي: (راجع: الفقرات ٣٤٣١-٣٤٤أ)

(أ) الضوابط المنطبقه:

(ب) الضوابط المستخدمة في الصناعة ذات الصلة.

فهم المنشأة وبيتها

٦١٤. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم للمنشأة وبيتها، بما في ذلك:

(أ) طبيعة العمليات التشغيلية للمنشأة، وهيكلها النظمي والتنظيمي، وملكيتها وحوكمنتها، ونموذج أعمالها؛ (راجع: الفقرتين ٣٤٥١-٣٤٦أ)

(ب) حدود التقرير والأنشطة التي تقع ضمن حدود التقرير؛ (راجع: الفقرة ٣٤٧أ)

(ج) الأهداف أو المسيدفات أو الغايات الاستراتيجية التي تتعلق بمسائل الاستدامة والمقييس المستخدمة لتقييم أداء المنشأة أو تحديد أجر الإدارة. (راجع: الفقرة ٣٤٨أ)

فهم الإطار النظمي والتنظيمي

٦١٥. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم لما يلي: (راجع: الفقرات ٣٤٩١-٣٥١أ)

(أ) الإطار النظمي والتنظيمي المنطبق على المنشأة والصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة، في سياق معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة؛

(ب) كيفية التزام المنشأة بذلك الإطار.

الاستفسارات والمناقشات مع الأطراف المعنية

٦١٦. يجب على المحاسب القانوني الاستفسار من الأطراف المعنية، عند الاقتضاء، من الأفراد الآخرين داخل المنشأة بشأن ما يلي: (راجع: الفقرتين ٣٥٣١أ-٣٥٢١)

(أ) ما إذا كانت لديهم معرفة بأى غش أو شبهة غش أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، محدد حدوثه أو مشتبه في حدوثه، مما يؤثر على معلومات الاستدامة؛

(ب) ما إذا كانت لدى المنشأة وظيفة للمراجعة الداخلية، وفي هذه الحالة، يطرح المحاسب القانوني المزيد من الاستفسارات للتوصّل إلى فهم لأنشطة وظيفة المراجعة الداخلية ونتائجها الرئيسية، إن وجدت، فيما يتعلق بمعلومات الاستدامة.

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١١٣ م. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم، من خلال الاستفسار وغيره من الإجراءات، مكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، وفقاً للفقرات ١٤ م ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٩ م. (راجع: الفقرات ٤٠-٣٥٨٠، ٣٥٦٠-٣٥٩٠)</p>	<p>١١٣ د. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم، من خلال الاستفسار، مكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، وفقاً للفقرات ١٤ د ١١٥ د ١١٦ د ١١٧ د و ١٢٠ د. (راجع: الفقرات ٤٠-٣٥٤٠، ٣٥٩٠-٣٥٦٠)</p>

بيئة الرقابة

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١١٤ م. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم لبيئة الرقابة الخاصة بالمنشأة ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك تقويم ما يلي: (راجع: الفقرات ٤٠-٣٦٣٠)</p> <p>(أ) ما إذا كانت الإدارة قد قامت، تحت إشراف المكلفين بالحكمة، بنشر ثقافة قائمة على الأمانة والسلوك الأخلاقي وحافظت عليها؛</p> <p>(ب) ما إذا كانت بيئه الرقابة توفر أساساً مناسباً للمكونات الأخرى في نظام الرقابة الداخلية في ضوء طبيعة المنشأة ومدى تعقيدها؛</p> <p>(ج) ما إذا كانت أوجه القصور في الرقابة التي تم التعرف عليها في بيئه الرقابة تقوض المكونات الأخرى في نظام الرقابة الداخلية.</p>	<p>١١٤ د. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم لبيئة الرقابة الخاصة بالمنشأة ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرات ٤٠، ٣٦٠٠-٣٦٢٠)</p>

آلية المنشأة لتقييم المخاطر

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١١٥ م. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم آلية المنشأة لتقييم المخاطر ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك: (راجع: الفقرات ٤٠-٣٦٤٠)</p> <p>(أ) فهم الآلية التي تتبعها المنشأة للقيام بما يلي:</p> <p>(١) التعرف على المخاطر ذات الصلة بأهداف التقرير عن معلومات الاستدامة؛</p>	<p>١١٥ د. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصّل إلى فهم لنتائج آلية المنشأة لتقييم المخاطر ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرات ٤٠، ٣٦٦٠، ٣٦٨٠)</p>

<p>(٢) تقييم أهمية تلك المخاطر، بما في ذلك احتمالية حدوثها؛</p> <p>(٣) مواجهة تلك المخاطر؛</p> <p>(ب) فهم نتائج آلية المنشأة لتقييم المخاطر؛</p> <p>(ج) بناءً على الفهم المذكور في (أ) و(ب)، تقويم ما إذا كانت آلية المنشأة لتقييم المخاطر مناسبة لظروف المنشأة.</p>	
--	--

آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١١٦. يجب على المحاسب القانوني:</p> <p>(أ) التوصيل إلى فهم لما يلي: (راجع: الفقرتين ٣٦٩١-٣٧٠١)</p> <p>(١) آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة؛</p> <p>(٢) نتائج تلك الآلية؛</p> <p>(ب) بناءً على هذا الفهم، تقويم ما إذا كانت آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة مناسبة لظروف المنشأة. (راجع: الفقرات ٣٧١٣-٣٧٦١)</p>	<p>١١٦. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصل إلى فهم لنتائج آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرتين ٣٦٩١-٣٧٠١)</p>

نظام المعلومات والاتصالات

١١٧. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصل إلى فهم لنظام معلومات واتصالات المنشأة ذي الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك: (راجع: الفقرات ٣٧٧١-٣٨١٠)

(أ) آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها. (راجع: الفقرات ٣٨٢١-٣٨٤١)

(ب) كيفية تسجيل المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، مثل المنشآت الخدمية أو غيرها من المنشآت في سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة، وكيفية معالجة تلك المعلومات، وتصحيحها عند اللزوم، وكيفية دمجها في معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرة ٣٨٥١)

(ج) فيما يخص التقديرات والمعلومات المستشرفة للمستقبل، كيفية تحديد المنشأة للطرق أو الافتراضات أو مصادر البيانات ذات الصلة المناسبة في سياق الضوابط المنطبقة، وال الحاجة إلى إجراء تغييرات فيها بما يناسب تلك الضوابط.

١١٨. يجب على المحاسب القانوني، بناءً على فهم نظام المعلومات والاتصالات وفقاً للفقرة ١١٧ ، تقويم ما إذا كان نظام معلومات المنشأة يدعم على نحو مناسب إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة. (راجع: الفقرة ٣٨٦١)

١١٩. يجب على المحاسب القانوني التوصل إلى فهم لأنشطة الرقابة عن طريق التعرف على ما يلي: (راجع: الفقرات ٣٨٧٦-٣٩٢١)

(أ) أدوات الرقابة التي يخطط المحاسب القانوني للحصول على أدلة بشأنها عن طريق اختبار فاعليتها التشغيلية، ويجب أن يشمل ذلك:

- (١) أدوات الرقابة التي تواجه المخاطر التي لا توفر لها الإجراءات الأساسية بمفردها ما يكفي من الأدلة المناسبة؛ أو في حال الاقتضاء، أية أدوات رقابة مكملة في المنشآت المستفيدة تم تعبيتها في تقرير تأكيد لمحاسب قانوني آخر وتم تحديد أنها ذات صلة بالمنشأة المستفيدة وفقاً للفقرة ٥٢؛
- (٢) بناءً على أدوات الرقابة التي تم التعرف عليها في (١)، تطبيقات تقنية المعلومات والجوانب الأخرى في بيئة تقنية المعلومات الخاصة بالمنشأة التي تخضع لمخاطر ناشئة عن استخدام تقنية المعلومات؛
- (ج) أدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات الخاصة بالمنشأة التي تواجه المخاطر الناشئة عن استخدام تقنية المعلومات التي تم التعرف عليها في (ب)؛
- (د) أدوات الرقابة الأخرى التي يرى المحاسب القانوني أنها مناسبة للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات وتصميم الإجراءات الإضافية التي تستجيب لتلك المخاطر التي تم تقييمها.

تصميم وتطبيق أدوات الرقابة

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١٢٠. يجب على المحاسب القانوني أن يتوصلا إلى فهم لكل أداة رقابة تم التعرف عليها وفقاً للفقرة ١١٩ (أ) و(ج) و(د) عن طريق: (راجع: الفقرات ٣٩٣٣-٣٩٨١)</p> <p>(أ) تقويم ما إذا كانت أداة الرقابة مصممة بفاعلية لمواجهة خطر التحريف الجوهرى على مستوى الإقرارات، أو مصممة بفاعلية لدعم عمل أدوات الرقابة الأخرى؛</p> <p>(ب) تحديد ما إذا كانت أداة الرقابة قد تم تطبيقها، عن طريق تنفيذ إجراءات إلى جانب الاستفسار من موظفي المنشأة.</p>	<p>١٢٠. إذا كان المحاسب القانوني يخطط للحصول على أدلة عن طريق اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة، فإنه يجب عليه التوصل إلى فهم لما يلي: (راجع: الفقرات ٣٨٧٦-٣٩٩١، ٣٩٢١)</p> <p>(أ) أدوات الرقابة التي يخطط المحاسب القانوني لاختبارها، بما في ذلك في حال الاقتضاء، أية أدوات رقابة مكملة في المنشآت المستفيدة تم تعبيتها في تقرير التأكيد لمحاسب قانوني آخر وتم تحديد أنها ذات صلة بالمنشأة المستفيدة وفقاً للفقرة ٥٢.</p> <p>(ب) أدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات الخاصة بالمنشأة التي تواجه المخاطر الناشئة عن استخدام تقنية المعلومات فيما يتعلق بأدوات الرقابة التي تم التعرف عليها في (أ).</p> <p>عن طريق: (راجع: الفقرات ٣٩٣٣-٣٩٨١)</p> <p>(أ) تقويم ما إذا كانت أداة الرقابة مصممة بفاعلية لمواجهة خطر التحريف الجوهرى للإفصاح، أو مصممة بفاعلية لدعم عمل أدوات الرقابة الأخرى؛</p>

التأكد المعقول	التأكد المحدود
	(ب) تحديد ما إذا كانت أداة الرقابة قد تم تطبيقها، عن طريق تنفيذ إجراءات إلى جانب الاستفسار من موظفي المنشأة.

التعرف على أوجه القصور في الرقابة

١٢١. بناءً على فهم المحاسب القانوني لمكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، فإنه يجب عليه النظر فيما إذا كان قد تم التعرف على وجه أو أكثر من أوجه القصور في الرقابة. (راجع: الفقرات ٤٠٣-٤٠٤)

التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١٢٢ م. يجب على المحاسب القانوني التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها على مستوى الإقرارات للإفصاحات كأساس لتصميم وتنفيذ إجراءات تحقق ما يلي من حيث طبيعتها وتوقيتها ومدتها: (راجع: الفقرات ٤٠٤-٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨-٤١٠، ٤١٥-٤١٦، ٤١٧، ٤١٨)</p> <p>(أ) تستجيب مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقديرها:</p> <p>(ب) تتيح للمحاسب القانوني الوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة مُعدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقية.</p>	<p>١٢٢ د. يجب على المحاسب القانوني التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها على مستوى الإفصاحات كأساس لتصميم وتنفيذ إجراءات تحقق ما يلي من حيث طبيعتها وتوقيتها ومدتها: (راجع: الفقرات ٤٠٤-٤٠٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨)</p> <p>(أ) تستجيب مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقديرها:</p> <p>(ب) تتيح للمحاسب القانوني الوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة مُعدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقية.</p>

١٢٣. نظراً للطريقة غير المتوقعة التي يمكن للإدارة من خلالها تجاوز أدوات الرقابة، فإن المحاسب القانوني يجب عليه التعامل مع مخاطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة على أنها مخاطر تحريف جوهرى بسبب الغش، ومن ثم، فإنها مخاطر تحريف جوهرى تقع عند الطرف الأعلى لنطاق المخاطر. (راجع: الفقرة ٤١٨)

تقويم الأدلة التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر

١٢٤. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت الأدلة التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر توفر أساساً مناسباً للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقديرها. وإذا لم تكن كذلك، فيجب على المحاسب القانوني تنفيذ المزيد من إجراءات تقييم المخاطر حتى يتم الحصول على أدلة توفر مثل هذا الأساس. (راجع: الفقرة ٤١٩)

التوثيق

١٢٥. يجب على المحاسب القانوني أن يضمّن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي:

- (أ) المناقشة التي أجرتها فريق الارتباط وفقاً للفقرة ١٠٥، والقرارات المهمة التي تم التوصل إليها;
- (ب) العناصر الرئيسية لفهم المحاسب القانوني والاستفسارات والمناقشات وفقاً للفقرات ١٠٦-١١٩؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (ج) تقويم تصميم أدوات الرقابة التي تم التعرف عليها، وتحديد ما إذا كانت تلك الأدوات قد تم تطبيقها، وفقاً للفقرة ١٢٠، د، في حال الاقتضاء، الفقرة ١٢٠، م؛
- (د) مخاطر التحريف الجوهرى التي تم التعرف عليها وتم تقييمها، وفقاً للمقتنيين ١٢٢ د و ١٢٢ م.

الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى

تصميم وتنفيذ الإجراءات الإضافية

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١٢٦ م. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية تستجيب من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإقرارات للإفصاحات.</p> <p>(راجع: الفقرات ٤٢٤-٢٨٤، ٢٨٧-٢٨٧، ٤٢٠-٤٢١)</p>	<p>١٢٦ د. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية تستجيب من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات. (راجع: الفقرات ٤٢٤-٢٨٤، ٢٨٧-٢٨٧، ٤٢٠-٤٢١)</p>

١٢٧. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات الإضافية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٤٢٤-٤٢٧)

(أ) النظر في أسباب التقييم الممنوح لمخاطر التحريف الجوهرى؛

(ب) النظر فيما إذا كان ينوي الحصول على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأخرى؛

(ج) الحصول على أدلة أكثر إقناعاً كلما ارتفع تقييم المحاسب القانوني للخطر.

الاستجابات العامة

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١٢٨ م. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتطبيق استجابات عامة لمواجهة مخاطر التحريف الجوهرى إذا: (راجع: الفقرتين ٤٢٩-٤٢٨)</p> <p>(أ) كان تقويم المحاسب القانوني لبيئة الرقابة يشير إلى أن:</p> <ul style="list-style-type: none"> (١) الإدارة لم تنشر وتحافظ على ثقافة قائمة على الأمانة والسلوك الأخلاقي، تحت إشراف المكلفين بالحكمة؛ أو (٢) بيئة الرقابة لا توفر أساساً مناسباً للمكونات الأخرى في نظام الرقابة الداخلية في ضوء طبيعة المنشأة ومدى تعقيدها؛ أو (٣) أوجه القصور في الرقابة التي تم التعرف عليها ضمن بيئة الرقابة تقوّض المكونات الأخرى في نظام الرقابة الداخلية؛ 	<p>١٢٨ د. يجب على المحاسب القانوني تصميم وتطبيق استجابات عامة لمواجهة مخاطر التحريف الجوهرى إذا تعرف على ما يلي: (راجع: الفقرتين ٤٢٩-٤٢٨)</p> <p>(أ) أوجه قصور في الرقابة، ضمن بيئة الرقابة، مما يقوّض المكونات الأخرى في نظام الرقابة، مما</p> <ul style="list-style-type: none"> (ب) غش أو شبهة غش أو عدم التزام أو شبهة عدم التزام بالنظام ولوائح؛ أو (ج) مخاطر تحريف جوهرى منتشرة في معلومات الاستدامة.

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>(ب) تعرف المحاسب القانوني على غش أو شبهة غش أو عدم التزام أو شبهة عدم التزام بالأنظمة واللوائح؛ أو</p> <p>(ج) تعرف المحاسب القانوني على مخاطر تحريف جوهرى منتشرة في معلومات الاستدامة.</p>	

الاستجابة لما يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح

١٢٩. يجب على المحاسب القانوني الاستجابة بشكل مناسب لحالات الغش أو شبهة الغش، أو حالات عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، التي يتم التعرف عليها أثناء الارتباط عن طريق ما يلي: (راجع: الفقرتين ٤٣٠-٤٣١)

(أ) التوصل إلى فهم لطبيعة الفعل والظروف التي حدث فيها؛

(ب) الحصول على المزيد من المعلومات لتقويم التأثير المحتمل على معلومات الاستدامة.

١٣٠. إذا اشتبه المحاسب القانوني في وجود حالات غش أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، فيجب عليه مناقشة الأمر، مالم يكن ذلك محظوظاً بموجب الأنظمة أو اللوائح، مع المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال. (راجع: الفقرة ٤٣٢)

١٣١. يجب على المحاسب القانوني تقويم الآثار التي تلحق ارتباط التأكيد بسبب ما يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو عدم التزام بالأنظمة واللوائح، بما في ذلك إجراءات المحاسب القانوني لتقدير المخاطر وإمكانية اعتماده على الإفادات المكتوبة، واتخاذ التصرف المناسب. (راجع: الفقرات ٤٣٥-٤٣٦)

اختبارات أدوات الرقابة

١٣٢. إذا كان المحاسب القانوني ينوي الحصول على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة التي تم التعرف عليها وفقاً للفقرة ١١٩ م أو ١٢٠ د، فإنه يجب عليه تصميم وتنفيذ اختبارات أدوات الرقابة عن طريق: (راجع: الفقرتين ٤٣٦-٤٣٧)

(أ) تنفيذ استفسارات وغيرها من الإجراءات للحصول على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة، بما في ذلك:

(١) كيفية تطبيق أدوات الرقابة في الأوقات ذات الصلة أثناء الفترة التي تتعلق بها معلومات الاستدامة؛

(٢) الاتساق في تطبيقها؛

(٣) القائم بتطبيق هذه الأدوات أو الوسائل التي تم تطبيقها بها.

(ب) تحديد ما إذا كانت أدوات الرقابة التي سيتم اختبارها تعتمد على أدوات رقابة أخرى، وإذا كان الحال كذلك، تحديد ما إذا كان من الضروري الحصول على أدلة تدعم الفاعلية التشغيلية لتلك الأدوات غير المباشرة.

١٣٣. يجب على المحاسب القانوني اختبار أدوات الرقابة للفترة المناسبة التي ينوي أن يحصل بشأنها على أدلة حول الفاعلية التشغيلية لتلك الأدوات، مع مراعاة الفقرة ١٣٤.

١٣٤. إذا حصل المحاسب القانوني على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة خلال فترة أولية وهو ينوي تمديد الاستنتاجات من اختبارات تلك الأدوات على الفترة المتبقية، فيجب على المحاسب القانوني الحصول على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لتلك الأدوات خلال الفترة اللاحقة للفترة الأولية.

١٣٥. إذا كان المحاسب القانوني يخطط لاستخدام أدلة تم الحصول عليها بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة من ارتباط سابق لتأكيد معلومات الاستدامة، فيجب على المحاسب القانوني التتحقق من استمرار ملائمة تلك الأدلة عن طريق الحصول على أدلة بشأن ما إذا كانت هناك تغييرات مهمة قد حدثت في تلك الأدوات بعد الارتباط السابق. ويجب على المحاسب القانوني الحصول على هذه الأدلة

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

عن طريق تنفيذ استفسارات، إلى جانب الملاحظة أو الفحص المادي، لتأكيد فهمه لتلك الأدوات المحددة، إضافة إلى ما يلي (راجع: الفقرتين ٤٣٩١-٤٣٩٢)

(أ) إذا لم تكن هناك تغييرات تؤثر على استمرار ملاءمة الأدلة من الارتباط السابق، فيجب على المحاسب القانوني اختبار أدوات الرقابة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة ارتباطات، ويجب عليه اختبار بعض أدوات الرقابة في كل ارتباط.

(ب) إذا كانت هناك تغييرات تؤثر على استمرار ملاءمة الأدلة من الارتباط السابق، فيجب على المحاسب القانوني اختبار أدوات الرقابة في الارتباط الحالي.

١٣٦. إذا كان المحاسب القانوني يخطط للحصول على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة المطبقة على خطر تحريف جوهري يقترب تقييمه من الطرف الأعلى لنطاق المخاطر، فيجب على المحاسب القانوني اختبار تلك الأدوات في الفترة الحالية.

١٣٧. عند تقويم الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت التحريرات التي تم اكتشافها من خلال تنفيذ الإجراءات الأخرى تشير إلى أن أدوات الرقابة لا تعمل بفاعلية. ومع ذلك، فإن عدم اكتشاف تحريرات من خلال الإجراءات الأخرى لا يوفر أدلة على فاعلية أدوات الرقابة قيد الاختبار.

١٣٨. في حال اكتشاف انحرافات عن أدوات الرقابة التي يقوم المحاسب القانوني باختبارها، فإن المحاسب القانوني يجب عليه إجراء استفسارات خاصة لفهم هذه الأمور والتبعات المحتملة المرتبطة بها و يجب عليه تحديد ما إذا كانت:

(أ) اختبارات أدوات الرقابة التي تم تنفيذها توفر ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن الفاعلية التشغيلية لتلك الأدوات؛ أو

(ب) ثمة اختبارات إضافية لأدوات الرقابة يلزم تنفيذها؛ أو

(ج) مخاطر التحريف الجوهري المحتملة يلزم مواجهتها عن طريق تنفيذ الإجراءات الأساسية.

الإجراءات الأساسية

١٣٩. يجب أن تشمل الإجراءات الإضافية التي تتطلبها الفقرة ١٢٦ م إجراءات أساس تستجيب لكل خطر يقترب تقييمه من الطرف الأعلى لنطاق المخاطر. (راجع: الفقرة ٤٧٠)

١٤٠. بغض النظر عن مخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها، يجب على المحاسب القانوني النظر في مدى الحاجة إلى تصميم وتنفيذ إجراءات أساس للإفصاحات التي تُعد، بحسب حكم المحاسب القانوني، ذات أهمية نسبية. (راجع: الفقرتين ٤٤١-٤٤٤)

١٤١. يجب على المحاسب القانوني النظر فيما إذا كان يلزم تنفيذ إجراءات للمصادقة الخارجية. (راجع: الفقرتين ٤٤٢-٤٤٣)

١٤٢. في حال تنفيذ إجراءات أساس في تاريخ أولى والمحاسب القانوني ينوي تمديد الاستنتاجات من تلك الإجراءات الأساسية على الفترة المتبقية، فيجب على المحاسب القانوني تنفيذ: (راجع: الفقرتين ٤٤٤-٤٤٥)

(أ) إجراءات أساس مقتنة باختبارات لأدوات الرقابة فيما يخص الفترة اللاحقة للفترة الأولية؛ أو

(ب) إجراءات أساس فقط توفر أساساً معقولاً لتمديد الاستنتاجات على الفترة اللاحقة للفترة الأولية إذا حدد المحاسب القانوني كفاية تلك الإجراءات.

الإجراءات التحليلية

التأكيد المعقول	التأكيد المحدود
١٤٣. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرتين ٤٤٦-٤٤٧) (أ) تحديد مدى مناسبة الإجراءات التحليلية للإقرارات قيد النظر، مع مراعاة أساليب تقييم مخاطر التحريف الجوهري على مستوى الإفصاحات؛	١٤٤. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرتين ٤٤٦-٤٤٧) (أ) تحديد مدى مناسبة الإجراءات التحليلية، مع مراعاة أساليب تقييم مخاطر التحريف الجوهري على مستوى الإفصاحات؛

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>الحصول عليها من الإجراءات الأخرى، إن وجدت، فيما يخص هذه الإقرارات؛</p> <p>(ب) وضع توقعات، بشأن الكميات أو النسب المسجلة، دقيقة بما يكفي للتعرف على التحريفات الجوهرية المحتملة.</p>	<p>(ب) وضع توقعات بشأن الكميات أو النسب المسجلة.</p> <p>(راجع: الفقرة ٤٤٤د)</p>
<p>١٤٤ م. إذا حددت الإجراءات التحليلية تقلبات أو علاقات لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو تختلف بشكل كبير عن الكميات أو النسب المتوقعة، فيجب على المحاسب القانوني التحري عن هذه الاختلافات عن طريق ما يلي:</p> <p>(أ) الاستفسار من الإدارة والحصول على أدلة إضافية ذات صلة بردود الإدارة؛</p> <p>(ب) تنفيذ إجراءات أخرى حسب الحاجة في ظل الظروف القائمة.</p>	<p>١٤٤ د. إذا حددت الإجراءات التحليلية تقلبات أو علاقات لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو تختلف بشكل كبير عن النتيجة المتوقعة، فيجب على المحاسب القانوني الاستفسار من الإدارة عن هذه الاختلافات. ويجب على المحاسب القانوني النظر في الردود على هذه الاستفسارات لتحديد ما إذا كان من الضروري تنفيذ المزيد من الإجراءات في ظل الظروف القائمة.</p>

العينات

١٤٥ . إذا استخدم المحاسب القانوني العينات كوسيلة لاختيار بنود الاختبار، فإنه يجب عليه: (راجع: الفقرة ٤٩١)

(أ) مراعاة الغرض من الإجراء وخصائص المجتمع الذي سُسْحب منه العينة؛

(ب) تحديد حجم العينة بما يكفي لتخفيف خطر العينة إلى مستوى منخفض بدرجة مناسبة؛

(ج) اختيار العينة، وتنفيذ الإجراءات على البنود المختارة، وتقويم النتائج.

التقديرات والمعلومات المستشرفة للمستقبل

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١٤٦ م. عند الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها فيما يتعلق بالإفصاحات التي تتطوّى على تقديرات أو معلومات مستشرفة للمستقبل، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٤٥٠، ٤٥٢أ، ٤٥٤، ٤٥٥)</p> <p>(أ) تقويم ما إذا كانت الإدارة قد طبقت بشكل مناسب متطلبات الضوابط المنطبقة ذات الصلة بالتقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل؛</p> <p>(راجع: الفقرة ٤٥٣م)</p> <p>(ب) تنفيذ واحد أو أكثر مما يلي:</p> <p>(١) اختبار كيفية وضع الإدارة للتقدير أو المعلومة المستشرفة للمستقبل والإفصاحات ذات العلاقة، والمعلومات التي يستند إليها التقدير أو المعلومة</p>	<p>١٤٦ . عند الاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها فيما يتعلق بالإفصاحات التي تتطوّى على تقديرات أو معلومات مستشرفة للمستقبل، يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٤٥٠، ٤٥٢أ، ٤٥٤، ٤٥٥)</p> <p>(أ) تقويم ما إذا كانت:</p> <p>(١) الإدارة قد طبقت بشكل مناسب متطلبات الضوابط المنطبقة ذات الصلة بالتقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل؛</p> <p>(٢) طرق وضع التقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل مناسبة وقد تم تطبيقها على نحو متسق؛</p>

التأكيد المعقول	التأكيد المحدود
<p>المستشرفة للمستقبل. وفي سبيل ذلك، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت:</p> <p>أ. الطريقة قد تم اختيارها وتطبيقها بشكل مناسب، وأي تغييرات عن الفترات السابقة هي تغييرات مناسبة؛ (راجع: الفقرتين أ٤٥٦ م، أ٤٥٩)</p> <p>ب. الافتراضات المستخدمة، بما في ذلك أي تغييرات عن الفترات السابقة، مناسبة؛ (راجع: الفقرتين أ٤٥٧ م، أ٤٥٩)</p> <p>ج. البيانات، بما في ذلك أي تغييرات عن الفترات السابقة، مناسبة؛ أو (راجع: الفقرتين أ٤٥٨ م، أ٤٥٩)</p> <p>(٢) تقدير مبلغ أو مدى من المبالغ لتقويم تقدير الإدارة. ولهذا الغرض، يجب على المحاسب القانوني؛ (راجع: الفقرات أ٤٦٠ م-أ٤٦٢)</p> <p>أ. تقويم ما إذا كانت الطرق أو الافتراضات أو البيانات المستخدمة مناسبة في سياق الضوابط؛</p> <p>ب. عندما يقدر المحاسب القانوني مدى من المبالغ:</p> <p>١. تحديد أن المدى يتضمن فقط المبالغ التي يدعمها ما يكفي من الأدلة والتي قام المحاسب القانوني بتقويمها على أنها معقولة؛</p> <p>٢. تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن مخاطر التحرير الجوهرى التي تم تقييمها فيما يتعلق</p>	<p>(٣) التغييرات، إن وجدت، في التقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل المقرر عنها، أو التغييرات عن الفترة السابقة في الطريقة المستخدمة لوضع التقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل، مناسبة في ظل الظروف القائمة؛ (راجع: الفقرة أ٤٥٩)</p> <p>(ب) النظر فيما إذا كان من الضروري تنفيذ إجراءات أخرى في ظل الظروف القائمة.</p>

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>بالإفصاحات الواردة في معلومات الاستدامة التي تصف حالة عدم التأكيد؛ أو</p> <p>(٣) الحصول على أدلة من الأحداث الواقعية حتى تاريخ تقرير المحاسب القانوني.</p>	

إعادة النظر في تقييم المخاطر في ارتباط التأكيد المعقول

١٤٧ م. إذا أصبح المحاسب القانوني على علم بأمر أو إذا حصل على معلومات جديدة لا تتسمق مع الأدلة التي استند إليها في البداية عند التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات، فإنه يجب عليه:

(أ) إعادة النظر، عند الضرورة، في تقييم مخاطر التحريف الجوهري؛

(ب) تنفيذ المزيد من الإجراءات للحصول على المزيد من الأدلة لتمكينه من إبداء استنتاج بمستوى تأكيد معقول. (راجع: الفقرة ٤٦٣١)

تحديد ما إذا كان من الضروري تنفيذ المزيد من الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود

١٤٨ د. إذا علم المحاسب القانوني بأمر يدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة قد تكون مُحرَّفة بشكل جوهري، فيجب عليه تصميم وتنفيذ المزيد من الإجراءات للحصول على المزيد من الأدلة حتى يكون المحاسب القانوني قادرًا على: (راجع: الفقرات ٤٤٦٤-٤٦٧٠)

(أ) استنتاج أن الأمر أو الأمور من غير المرجح أن تتسرب في تحريف معلومات الاستدامة بشكل جوهري؛ أو

(ب) تحديد أن الأمر أو الأمور تتسرب في تحريف معلومات الاستدامة بشكل جوهري.

آلية المنشأة لجمع معلومات الاستدامة

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>١٤٩ م. يجب أن تشتمل إجراءات المحاسب القانوني على الإجراءات الآتية فيما يتعلق بالآلية المنشأة لجمع معلومات الاستدامة: (راجع: الفقرة ٤٦٨٠)</p> <p>(أ) مضاهاة أو مطابقة معلومات الاستدامة بالسجلات الأساسية؛</p> <p>(ب) الحصول على أدلة بشأن التعديلات الجوهيرية التي تمت أثناء إعداد معلومات الاستدامة.</p>	<p>١٤٩ د. يجب أن تشتمل إجراءات المحاسب القانوني على الإجراءات الآتية فيما يتعلق بالآلية المنشأة لجمع معلومات الاستدامة: (راجع: الفقرة ٤٦٨٠)</p> <p>(أ) مضاهاة أو مطابقة معلومات الاستدامة بالسجلات الأساسية؛</p> <p>(ب) التوصل، من خلال الاستفسار من الإدارة، إلى فهم للتعديلات الجوهيرية التي تمت أثناء إعداد معلومات الاستدامة والنظر فيما إذا كان من الضروري تنفيذ المزيد من الإجراءات في ظل الظروف القائمة.</p>
<p>١٥٠ م. عند الاستجابة لخطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة وفقاً للفقرة ١٢٣ م، يجب على المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ الإجراءات الآتية:</p>	

التأكد المعقول	التأكد المحدود
<p>(ا) اختبار مدى مناسبة التعديلات التي قامت بها الإدارة أثناء جمع معلومات الاستدامة؛</p> <p>(ب) الاستفسار من الأفراد المشاركين في عملية إعداد تقارير الاستدامة عن مدى معرفتهم بوجود أنشطة غير مناسبة أو غير معتادة فيما يتعلق بالتعديلات التي تمت على معلومات الاستدامة؛</p> <p>(ج) تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تنفيذ إجراءات أخرى بالإضافة إلى تلك الموضحة في (ا) و(ب) أعلاه، لأجل الاستجابة لمخاطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة. (راجع: الفقرة ٤٦٩٤م)</p>	
<p>١٥١ م. فيما يخص معلومات الاستدامة الخاصة بمجموعة، يجب على المحاسب القانوني تصميم إجراءات إضافية وتنفيذها للاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها الناشئة عن آلية التجميع. ويجب أن تتضمن تلك الإجراءات:</p> <p>(ا) التوصل إلى فهم لكيفية قيام الإدارة بتجميع المعلومات؛</p> <p>(ب) تحديد أن جميع المنشآت قد تم تضمينها في معلومات الاستدامة على النحو الذي تتطلبه الضوابط المنطقية؛</p> <p>(ج) تقويم ما إذا كانت اتجاهات الإدارة أثناء آلية التجميع تنشأ عنها مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة.</p>	<p>١٥١ د. فيما يخص معلومات الاستدامة الخاصة بمجموعة، يجب على المحاسب القانوني تصميم إجراءات إضافية وتنفيذها للاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها الناشئة عن آلية التجميع. ويجب أن تتضمن تلك الإجراءات:</p> <p>(ا) التوصل، من خلال الاستفسار من الإدارة، إلى فهم لكيفية قيام الإدارة بتجميع المعلومات؛</p> <p>(ب) تحديد أن جميع المنشآت قد تم تضمينها في معلومات الاستدامة على النحو الذي تتطلبه الضوابط المنطقية؛</p> <p>(ج) النظر فيما إذا كانت اتجاهات الإدارة أثناء آلية التجميع تنشأ عنها مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة.</p>

الوثيق

- ١٥٢ . يجب على المحاسب القانوني أن يُضمِّن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي:
- (ا) الاستجابات العامة وفقاً للفقرتين ١٢٨ د و ١٢٨ م وأسباب تلك الاستجابات؛
- (ب) نتائج الإجراءات الإضافية، بما في ذلك الاستنتاجات إذا كانت غير واضحة؛
- (ج) ما تم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح والإجراءات التي تم تنفيذها، والأحكام المهنية المهمة التي تم اتخاذها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الشأن؛
- (د) عند الاقتضاء، الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن ما إذا كان من المناسب استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها في الارتباطات السابقة بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة.

تجميع التحريفات المكتشفة والنظر فيها

تجميع التحريفات المكتشفة

- ١٥٣ . يجب على المحاسب القانوني تجميع التحريفات المكتشفة أثناء الارتباط، بخلاف تلك التي تُعد تافهة بشكل واضح. (راجع: الفقرات

١٥٤. يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات أ٤٧٧٤-أ٤٨٠)

(أ) النظر فيما إذا كانت التحريرات المكتشفة، سواءً كل منها على حدة أو في مجملها، قد تكون بسبب الغش؛

(ب) الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت هناك مؤشرات على احتمال وجود تحريرات جوهرية بسبب الغش.

مراجعة التحريرات المكتشفة خلال التقدم في الارتباط

١٥٥. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كان منهج الارتباط بحاجة إلى إعادة نظر في الحالات الآتية: (راجع: الفقرة أ٤٨١٢)

(أ) إذا كانت طبيعة التحريرات المكتشفة والظروف المحيطة بحدهما تشير إلى احتمال وجود تحريرات أخرى قد تكون جوهرية عند اقترانها بالتحريرات المجمعة أثناء الارتباط؛ أو

(ب) إذا كانت التحريرات المجمعة أثناء الارتباط قد تؤدي، في مجملها، إلى تحريف جوهرى في معلومات الاستدامة.

الإبلاغ عن التحريرات وتصحيحها

١٥٦. يجب على المحاسب القانوني إبلاغ الإدارة، في الوقت المناسب، بجميع التحريرات التي تم تجميعها أثناء ارتباط التأكيد، ويجب عليه مطالبة الإدارة بتصحيح تلك التحريرات. (راجع: الفقرة أ٤٨٢١)

١٥٧. إذا قامت الإدارة، بناءً على طلب المحاسب القانوني، بتحفظ معلومات الاستدامة وتصحيح التحريرات التي تم اكتشافها، فيجب على المحاسب القانوني تنفيذ المزيد من الإجراءات بشأن العمل الذينفذته الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك تحريرات جوهرية لا تزال موجودة.

١٥٨. إذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو كل التحريرات التي أبلغها بها المحاسب القانوني، فيجب على المحاسب القانوني التوصل إلى فهم لأسباب عدم القيام بذلك ويجب عليه مراعاة ذلك الفهم عند تكوين استنتاجه. (راجع: الفقرة أ٤٨٣٢)

تقدير تأثير التحريرات غير المصححة

١٥٩. قبل تقدير تأثير التحريرات غير المصححة، يجب على المحاسب القانوني مراعاة ما إذا كانت نتائج الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها تشير إلى الحاجة إلى إعادة النظر في الأهمية النسبية.

١٦٠. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت التحريرات غير المصححة تُعد جوهرية، كل منها على حدة أو في مجملها. وعند إجراء هذا التحديد، يجب على المحاسب القانوني مراعاة حجم وطبيعة التحريرات، والظروف الخاصة المحيطة بحدها. (راجع: الفقرات أ٤٨٤-أ٤٨٥)

التوثيق

١٦١. يجب على المحاسب القانوني أن يُضمن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي:

(أ) جميع التحريرات التي تم تجميعها أثناء الارتباط، بخلاف تلك التي تُعد تافهة بشكل واضح، وما إذا كان قد تم تصحيحها (الفقرتان ١٥٦ و ١٥٣)؛

(ب) استنتاج المحاسب القانوني ما إذا كانت التحريرات غير المصححة تُعد جوهرية، كل منها على حدة أو في مجملها، وأساس ذلك الاستنتاج (الفقرة ١٦٠).

تقدير وصف الضوابط المنطبقة

١٦٢. يجب على المحاسب القانوني تقدير ما إذا كانت معلومات الاستدامة تحيل إلى الضوابط المنطبقة ومصادرها، أو تصفها، بصورة كافية. (راجع: الفقرات أ٤٩٩٩-أ٤٩٩٥)

١٦٣. يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٥٠٤-٥٠٥)

(أ) تنفيذ إجراءات للتعرف على الأحداث الواقعية حتى تاريخ تقرير التأكيد التي قد يكون لها تأثير على معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد:

(ب) تقويم مدى كفاية و المناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها بشأن ما إذا كانت تلك الأحداث تظهر بشكل مناسب في معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة.

١٦٤. يجب على المحاسب القانوني الاستجابة بشكل مناسب للحقائق التي تصبح معروفة لديه بعد تاريخ تقرير التأكيد، والتي لو كانت معروفة له في ذلك التاريخ لربما أدت إلى قيامه بتعديل تقرير التأكيد. (راجع: الفقرة ٥٠٥)

الإفادات المكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحكومة

١٦٥. يجب على المحاسب القانوني طلب الحصول على إفادة مكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، بشأن ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٠٧-٥٠٦)

(أ) أنهم قد أوفوا بمسؤولياتهم عن إعداد معلومات الاستدامة، بما فيها المعلومات المقارنة عند الاقتضاء، وفقاً للضوابط المنطبقة، كما هي موضحة في شروط الارتباط:

(ب) أنهم قد قدموا للمحاسب القانوني جميع المعلومات ذات الصلة وأتاحوا له الوصول إلى ما تم الاتفاق عليه في شروط الارتباط وأوضحوا جميع الأمور ذات الصلة في معلومات الاستدامة؛

(ج) ما إذا كانوا يعتقدون أن تأثيرات التحريرات غير المصححة ليست جوهرية، كل منها على حدة وفي مجملها، بالنسبة لمعلومات الاستدامة. ويجب أن يضمّن في هذه الإفادة المكتوبة، أو يُرفق بها، ملخص بهذه البنود:

(د) ما إذا كانوا يعتقدون أن الافتراضات المهمة المستخدمة في إجراء التقديرات وإعداد المعلومات المستشرفة للمستقبل تُعد مناسبة؛

(ه) أنهم قد أبلغوا المحاسب القانوني بجميع أوجه القصور التي يعرفونها في الرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط والتي ليست تافهة بشكل واضح؛

(و) ما إذا كانوا قد أفصحوا للمحاسب القانوني عن علمهم بأي غش أو شبهة غش أو أي عدم التزام بالأنظمة أو اللوائح، محدد حدوثه أو مشتبه في حدوثه، متى أمكن أن يكون للفشل أو عدم الالتزام تأثير جوهري على معلومات الاستدامة؛

(ز) أنهم قد عدلوا معلومات الاستدامة تبعاً لجميع الأحداث اللاحقة لتاريخ معلومات الاستدامة، أو أنهم قد أفصحوا عن تلك الأحداث، التي تتطلب الضوابط المنطبقة إجراء تعديل أو تقديم إفصاح بشأنها.

١٦٦. بالإضافة إلى الإفادات المطلوبة، فإنه إذا ارتأى المحاسب القانوني أنه من الضروري الحصول على إفادة مكتوبة أو أكثر لدعم أدلة أخرى ذات صلة بمعلومات الاستدامة، فيجب على المحاسب القانوني طلب الحصول على هذه الإفادات.

١٦٧. عندما تتعلق الإفادات المكتوبة بأمور جوهرية لمعلومات الاستدامة، يجب على المحاسب القانوني:

(أ) تقويم مدى معقوليتها واتساقها مع الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها، بما في ذلك الإفادات الأخرى (الشفهية أو المكتوبة)؛

(ب) النظر فيما إذا كان من المتوقع أن يكون لدى مقدمو الإفادات معرفة جيدة بتلك الأمور.

١٦٨. يجب أن يكون تاريخ الإفادات المكتوبة أقرب ما يمكن لتاريخ تقرير التأكيد، ولكن بما لا يتجاوز ذلك التاريخ.

١٦٩. إذا لم يتم تقديم واحدة أو أكثر من الإفادات المكتوبة التي تم طلب الحصول عليها، أو إذا خلص المحاسب القانوني إلى وجود شكوك كافية حول كفاءة من يقدمون الإفادات المكتوبة أو نزاهتهم أو قيمتهم الأخلاقية أو العناية التي يمارسونها، أو إذا كانت الإفادات المكتوبة لا يمكن الاعتماد عليها لأي سبب آخر، فيجب على المحاسب القانوني:

(أ) مناقشة الأمر مع الإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (ب) إعادة تقويم نزاهة من طلبت منهم الإفادات المكتوبة أو من قاموا بتقديمها، وتقويم التأثير المحتمل لذلك على إمكانية الاعتماد على الإفادات (الشفهية أو المكتوبة) والأدلة عموماً؛
- (ج) اتخاذ التصرفات المناسبة، بما في ذلك تحديد التأثير المحتمل على الاستنتاج الوارد في تقرير التأكيد.
١٧٠. يجب على المحاسب القانوني الامتناع عن إبداء استنتاج بشأن معلومات الاستدامة أو الانسحاب من الارتباط، مقى كان الانسحاب ممكناً بمحض الأنطمة أو اللوائح المنطبقة، في الحالات الآتية:
- (أ) إذا استنتج المحاسب القانوني وجود شكوك كافية حول نزاهة الشخص الذي قدم الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرتان ١٦٥ (أ) و(ب)، مما يجعل الإفادات المكتوبة في هذا الشأن لا يمكن الاعتماد عليها؛ أو
- (ب) إذا لم تقدم المنشأة الإفادات المكتوبة التي تتطلبها الفقرتان ١٦٥ (أ) و(ب).

المعلومات الأخرى

الحصول على المعلومات الأخرى

١٧١. يجب على المحاسب القانوني: (راجع: الفقرات ٥١١-٥٨)
- (أ) معرفة المعلومات الأخرى عن طريق تحديد الوثيقة أو الوثائق المتوقع صدورها التي ستحتوي على معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد بشأنها، وذلك من خلال النقاش مع الإدارة، ومعرفة خطة المنشأة لطريقة وتوقيت إصدار تلك الوثيقة أو الوثائق؛
- (ب) الترتيب مع الإدارة للحصول في الوقت المناسب قبل تاريخ تقرير التأكيد على النسخة النهائية من تلك الوثيقة أو الوثائق.
- قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها
١٧٢. يجب على المحاسب القانوني قراءة المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير التأكيد، وعند القيام بذلك، يجب عليه: (راجع: الفقرتين ٥١٣-٥١٢)
- (أ) النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى ومعلومات الاستدامة؛
- (ب) النظر فيما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى والمعرفة التي حصل عليها المحاسب القانوني أثناء ارتباط التأكيد، في سياق الأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الارتباط؛
- (ج) الانتباه الدائم لما يشير إلى أن المعلومات الأخرى، التي لا تتعلق بمعلومات الاستدامة أو بالمعرفة التي حصل عليها المحاسب القانوني أثناء الارتباط، محرفة فيما يبدو بشكل جوهري.

الاستجابة عندما يبيدو أنه يوجد عدم اتساق جوهري أو عندما يبيدو أن المعلومات الأخرى محرفة بشكل جوهري

١٧٣. إذا حدد المحاسب القانوني أنه يوجد فيما يبيدو عدم اتساق جوهري أو إذا علم بأن المعلومات الأخرى محرفة فيما يبيدو بشكل جوهري، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة وتنفيذ إجراءات أخرى، عند اللزوم، لاستنتاج ما إذا كان:
- (أ) يوجد تحريف جوهري في المعلومات الأخرى؛ أو
- (ب) يوجد تحريف جوهري في معلومات الاستدامة؛ أو
- (ج) يلزم تحديث فهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها.

١٧٤. إذا كانت المعلومات الأخرى تشتمل على القوائم المالية للمنشأة التي تخضع للمراجعة وحدد المحاسب القانوني أنه يوجد فيما يبيدو عدم اتساق جوهري بين تلك القوائم المالية ومعلومات الاستدامة، أو إذا علم المحاسب القانوني أن القوائم المالية محرفة فيما يبيدو بشكل جوهري، فيجب على المحاسب القانوني أيضاً إبلاغ مراجع القوائم المالية للمنشأة بهذا الأمر، ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنطمة أو اللوائح أو المتطلبات المهنية.

١٧٥. إذا استنتج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى، فيجب عليه أن يطلب من الإدارة تصحيح المعلومات الأخرى.

(راجع: الفقرتين ٤١-٥١)

(أ) موافقة الإدارة على إجراء التصحيح، فيجب على المحاسب القانوني تحديد أن التصحيح قد تم إجراؤه؛ أو

(ب) رفض الإدارة إجراء التصحيح، فيجب على المحاسب القانوني إبلاغ الأمر إلى المكلفين بالحكومة، ومطالبهم بإجراء التصحيح.

١٧٦. إذا استنتج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى، وأنه لم يتم تصحيح تلك المعلومات بعد بإبلاغ المكلفين

بالحكومة، فيجب على المحاسب القانوني اتخاذ التصرف المناسب، بما في ذلك: (راجع: الفقرتين ٤١-٥١)

(أ) النظر فيما يتربّع على ذلك من آثار في تقرير التأكيد، وإبلاغ المكلفين بالحكومة بالكيفية التي يخطط المحاسب القانوني
لواجهة التحريف الجوهري بها في تقرير التأكيد؛ أو (راجع: الفقرة ٦١)

(ب) الانسحاب من الارتباط إن كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة. (راجع: الفقرة ٦١)

الاستجابة عند وجود تحريف جوهري في معلومات الاستدامة، أو عندما يكون فيهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها بحاجة إلى تحديث

١٧٧. إذا استنتج المحاسب القانوني، نتيجة لتنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة ١٧٢، وجود تحريف جوهري في معلومات الاستدامة، أو إذا

كان فيهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها بحاجة إلى تحديث، فيجب على المحاسب القانوني الاستجابة لذلك بشكل مناسب. (راجع:

الفقرة ٦١)

تكوين الاستنتاج التأكيدية

تقويم الأدلة التي تم الحصول عليها

١٧٨. يجب على المحاسب القانوني تقويم مدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها، بما في ذلك الأدلة من العمل الذي نفذه الخبراء

الخارجيون الذين استعن بهم المحاسب القانوني أو المحاسبون القانونيون الآخرون أو وظيفة المراجعة الداخلية، ومحاولة الحصول

على المزيد من الأدلة إذا كان ذلك ضرورياً في ظل الظروف القائمة. وعند إجراء هذا التقويم، يجب على المحاسب القانوني: (راجع:

الفقرات ٦١-٦٩)

(أ) تقويم ما إذا كانت الأدلة التي تم الحصول عليها تفي بالغرض المقصود من الإجراءات؛

(ب) النظر في جميع الأدلة التي تم الحصول عليها، بما في ذلك الأدلة التي تتتسق أو تتعارض مع غيرها، وبغض النظر عمّا إذا كانت
تلك الأدلة تؤيد أو تتناقض فيما يبدو مع الإفصاحات.

١٧٩. يجب على المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت الإتجاهات والقرارات التي اتخذتها الإدارة بشأن التقديرات التي تم إجراؤها

والافتراضات التي تم استخدامها في إعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك ما يخص المعلومات المستشرفة للمستقبل، تُعد مؤشرات

على احتمال تحيز الإدارة، حتى وإن كانت تلك الإتجاهات والقرارات معقولة بالنظر إلى كل منها على حدة. وعند تحديد وجود مؤشرات

على احتمال تحيز الإدارة، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما يتربّع على ذلك من آثار على ارتباط التأكيد. وإذا كانت هناك نية

للتضليل، فإن تحيز الإدارة يعد غشاً بطيئته.

١٨٠. إذا حصل المحاسب القانوني على أدلة تتعارض مع غيرها، فيجب عليه: (راجع: الفقرات ٦٣-٦٢)

(أ) تحديد التعديلات أو الإضافات الضرورية على الإجراءات لفهم وعلاج التعارض؛

(ب) النظر في تأثير ذلك، إن وجد، على جوانب ارتباط التأكيد الأخرى.

تكوين الاستنتاج

١٨١. يجب على المحاسب القانوني تكوين استنتاج بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب الغش

أو الخطأ. وعند تكوين ذلك الاستنتاج، يجب على المحاسب القانوني أن يأخذ في الحسبان التقويم المذكور في الفقرتين ٦٨ و ٦٩.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

فيما يتعلق بمدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها والتحديد المذكور في الفقرة ١٦٠ لما إذا كانت التحريرات غير المصححة تُعد جوهريّة، كل منها على حدة أو في مجملها. (راجع: الفقرة ٥٢٧)

١٨٢. عندما تكون مبادئ العرض العادل منصوصاً عليها في الضوابط المنطبقة، فإن التقويم الذي تتطلبه الفقرة ١٨١ يجب أن يشمل أيضاً مراعاة ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٢٩-٥٢٨)

(أ) العرض العام لمعلومات الاستدامة، وهيكلها ومحتها؛

(ب) عند الاقتضاء في سياق الضوابط، أو صياغة استنتاج المحاسب القانوني، أو ظروف الارتباط الأخرى، ما إذا كانت معلومات الاستدامة تصوّر مسائل الاستدامة بطريقة تحقق العرض العادل.

١٨٣. إذا كانت معلومات الاستدامة المعدّة وفقاً لإطار عرض عادل لا تتحقق العرض العادل، فيجب على المحاسب القانوني مناقشة الأمر مع الإدارة، ويجب عليه -بناءً على متطلبات الإطار المنطبق وكيفية حل الأمر- تحديد ما إذا كان من الضروري تعديل الاستنتاج في تقرير التأكيد وفقاً للفقرة ٢٠٣.

١٨٤. إذا كانت معلومات الاستدامة معدّة وفقاً لضوابط التزام، فإن المحاسب القانوني لا يكون مطالباً بتقويم ما إذا كانت معلومات الاستدامة تتحقق العرض العادل. ومع ذلك، فإذا استنتج المحاسب القانوني أن معلومات الاستدامة مضللة، فيجب عليه مناقشة الأمر مع الإدارة، ويجب عليه -بناءً على كيفية حل الأمر- تحديد ما إذا كان ينبغي الإبلاغ عن ذلك في تقريره، وكيفية القيام بذلك.

القيود على النطاق

١٨٥. إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، فعندئذ يوجد قيد على النطاق، ويجب على المحاسب القانوني القيام بأحد ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٣١-٥٣٠)

(أ) إبداء استنتاج متحفظ؛ أو

(ب) الامتناع عن إبداء استنتاج؛ أو

(ج) الانسحاب من الارتباط، إن كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة، حسب مقتضى الحال.

تحمل المسؤلية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها

١٨٦. قبل تاريخ تقرير التأكيد، يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط:

(أ) تحمل المسؤلية عن تحديد ما إذا كانت المتطلبات المسلكية ذات الصلة، بما فيها الاستقلال، قد تم الوفاء بها.

(ب) تحديد، من خلال فحص توثيق أعمال الارتباط والمناقشة مع فريق الارتباط، أنه قد تم الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ولاإصدار تقرير التأكيد.

(ج) فحص معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد، لتحديد أن التقرير الذي سيصدر سيكون مناسباً في ظل الظروف القائمة.

(د) التحقق مما يلي:

(١) أن مشاركته كانت كافية ومناسبة طوال الارتباط بما وفر له الأساس لتحديد مناسبة الأحكام المهمة التي تم اتخاذها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، في ضوء طبيعة الارتباط وظروفه؛ (راجع: الفقرات ٥٣٤-٥٣٢)

(٢) أن طبيعة الارتباط وظروفه، وأي تغيرات في تلك الطبيعة والظروف، وأن سياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة، قد تم أخذها في الحسبان أثناء الالتزام بمتطلبات هذا المعيار.

(هـ) التتحقق من أن فحص جودة الارتباط قد تم الانتهاء منه إذا كان الارتباط يخضع لفحص جودة الارتباط.

//التوثيق

١٨٧. يجب على المحاسب القانوني أن يضمّن في توثيقه لأعمال الارتباط ما يلي:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (أ) أساس التحديد الذي أجراه الشريك المسؤول عن الارتباط وفقاً للفقرة (١٨٦)(ب) بشأن الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، بما في ذلك:
- (١) التحديد وفقاً للفقرة (٥٠)(د) بشأن كفاية عمل المحاسب القانوني الآخر لأغراض المحاسب القانوني؛
- (٢) التقويم وفقاً للفقرة (٥٧) بشأن كفاية عمل الخبير الخارجي الذي استعان به المحاسب القانوني لأغراض المحاسب القانوني؛
- (٣) التحديد وفقاً للفقرة (٥٩)(ه) بشأن كفاية عمل وظيفة المراجعة الداخلية لأغراض المحاسب القانوني؛
- (٤) حقيقة ما إذا كان المحاسب القانوني قد تعرف على معلومات لا تتسم بـاستنتاج النهائي بشأن أمر مهم وكيفية تعامله مع عدم الاتساق (انظر الفقرة (١٨٠))؛ (راجع: الفقرة (٥٣٥أ))
- (ب) أساس التتحقق الذي أجراه الشريك المسؤول عن الارتباط وفقاً للفقرة (١٨٦)(د)(١) بشأن كفاية ومناسبة مشاركته طوال الارتباط. (راجع: الفقرة (٥٣٦أ))

إعداد تقرير التأكيد

١٨٨. يجب أن يكون تقرير التأكيد مكتوباً، ويجب أن يعبر بوضوح عن رأي التأكيد المعقول أو استنتاج التأكيد المحدود للمحاسب القانوني بشأن معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرتين (٥٣٧أ-٥٣٨أ))
١٨٩. يجب فصل استنتاج المحاسب القانوني بوضوح عن المعلومات أو التوضيحات التي لا يقصد بها أن تؤثر على استنتاج المحاسب القانوني، بما في ذلك أي:
- (أ) فقرات لفت الانتباه؛ أو
- (ب) فقرات لأمور أخرى؛ أو
- (ج) نتائج تتعلق بجوانب معينة من الارتباط؛ أو
- (د) توصيات؛ أو
- (ه) معلومات إضافية يتم تصميمها في تقرير التأكيد.

ويجب أن توضح الصيغة المستخدمة أن فقرة لفت الانتباه أو الأمور الأخرى أو النتائج أو التوصيات أو المعلومات الإضافية لا يقصد بها أن تنتقص من استنتاج المحاسب القانوني. (راجع: الفقرتين (٥٣٧أ-٥٣٨أ))

محتوى تقرير التأكيد

١٩٠. يجب أن يشتمل تقرير التأكيد كحد أدنى على العناصر الأساسية الآتية: (راجع: الفقرات (٥٣٩أ، ٥٦٧أ، ٥٦٩أ-٥٦٧أ))
- (أ) عنوان يشير بوضوح إلى أن التقرير هو تقرير تأكيد محدود، أو معقول، أو محدود ومعقول معاً، لمحاسب قانوني مستقل. (راجع: الفقرة (٥٤))
- (ب) المخاطب بالتقدير. (راجع: الفقرة (٥٤١١))
- (ج) استنتاج المحاسب القانوني في القسم الأول من تقرير التأكيد، الذي: (راجع: الفقرات (٥٤٢أ-٥٥٢أ))
- (١) يشتمل على عنوان يعكس نوع الاستنتاج المقدم، إما:
- أ. "رأي التأكيد المعقول" أو "استنتاج التأكيد المحدود" أو العناوين المناسبة لتقرير التأكيد الذي يكون لارتباط تأكيد معقول ومحدود معاً، وذلك فيما يخص الاستنتاجات غير المعدلة، أو
- ب. فيما يخص الاستنتاجات المعدلة، يجب أن يكون العنوان المذكور في أعلاه متبعاً بـلفظ "المتحفظ" أو "العارض" أو مسبوقاً بعبارة "الامتناع عن إبداء"، حسب مقتضى الحال، وفيما يخص تقرير التأكيد الذي يكون لارتباط تأكيد معقول ومحدود معاً، يجب تحديد الرأي أو الاستنتاج المعدل بوضوح:

- (٥٠٠٠) المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)
- (٢) يحدد المنشأة التي خضعت معلومات الاستدامة الخاصة بها لارتباط التأكيد؛
- (٣) يحدد أو يوضح مستوى التأكيد الذي وصل إليه المحاسب القانوني، إما معقول أو محدود أو مستويات تأكيد مختلفة لأجزاء مختلفة من معلومات الاستدامة؛ (راجع: الفقرة ٢٤٥)
- (٤) يحدد أو يوضح معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد، بما في ذلك عند الاقتضاء، مسائل الاستدامة وكيفية التقرير عن تلك المعلومات؛ (راجع: الفقرتين ١٣٤-١٥٤)
- (٥) يحدد تاريخ معلومات الاستدامة، أو الفترة أو الفترات التي تغطّها تلك المعلومات؛
- (٦) يعبر عن الاستنتاج: (راجع: الفقرات ٥٤٥-٥٤٦)
- أ. فيما يخص التأكيد المعقول، يجب التعبير عن الاستنتاج بصيغة الإثبات، أي إن معلومات الاستدامة مُعدّة أو معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛ أو
- ب. فيما يخص التأكيد المحدود، يجب التعبير عن الاستنتاج بصيغة تبيّن بما إذا كان قد نما إلى علم المحاسب القانوني، بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة غير مُعدّة أو غير معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛
- (٧) يحدد الضوابط المنطبقة، وما إذا كانت ضوابط إطار أو ضوابط وضعيتها المنشأة أو ضوابط من كلا النوعين، وفيما يخص الضوابط التي وضعيتها المنشأة، فإنه يحدد مكانها؛ (راجع: الفقرات ١٥١-١٥٥)
- (٨) يجب صياغة الاستنتاج المشار إليه في الفقرة ١٩٠ ج(٦) للتعبير عن: (راجع: الفقرات ٥٤٦-٥٤٧)
- أ. معلومات الاستدامة والضوابط المنطبقة؛ أو
- ب. بيان مقدم من الأطراف المعنية؛
- (٩) عند الاقتضاء، يجب أن يطلع الاستنتاج المستخدمين المستهدفين على السياق الذي يلزم أن يقرأ فيه استنتاج المحاسب القانوني. (راجع: الفقرة ٢٥٥)
- (٩) أساس الاستنتاج بعد قسم "الاستنتاج" مباشراً، تحت عنوان "أساس الرأي" لـ"تقرير التأكيد المعقول، وأساس الاستنتاج" لتقرير التأكيد المحدود، أو العناوين المناسبة لتقرير التأكيد الذي يكون لارتباط تأكيد معقول ومحدود معاً، وهذا القسم:
- (١) ينص على أن الارتباط قد تم إجراؤه وفقاً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة؛ (راجع: الفقرة ٣٥٣)"
- (٢) فيما يخص ارتباط التأكيد المحدود، ينص على ما يلي:
- أ. أن الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوريتها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى؛
- ب. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول؛
- (٣) يشير إلى القسم الوارد في تقرير التأكيد الذي يوضح مسؤوليات المحاسب القانوني وفقاً لهذا المعيار (انظر الفقرة ١٩٠ ح))؛
- (٤) ينص على أن المحاسب القانوني يتلزم بالاستقلال والمطلبات المسلكية الأخرى لما يلي:
- أ. الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة؛ أو

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

بـ. متطلبات مهنية أخرى أو متطلبات منصوص عليها في نظام أو لائحة،^(١) وعندئذ يجب:

١. تحديد تلك المتطلبات؛

٢. الإفصاح عن اسم السلطة المعنية التي حددت أن تلك المتطلبات متساوية على الأقل للنصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة؛

(٥) إذا كانت المتطلبات المслكية ذات الصلة تتطلب من المحاسب القانوني الإفصاح علناً عندما يكون قد طبق متطلبات الاستقلال التي تخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة لمنشآت معينة،^(٢) فيجب أن تشير العبارة التي يتم النص عليها وفقاً للجزء (٤) أعلاه إلى أن المحاسب القانوني مستقل عن المنشأة وفقاً لمتطلبات الاستقلال المنطبقه على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة لتلك المنشآت؛ (راجع: الفقرة ٥٥٤)

(٦) ينص على أن المكتب الذي يكون المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق:

أـ. المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)؛ أو

بـ. متطلبات مهنية أخرى أو متطلبات منصوصاً عليها في نظام أو لائحة،^(٣) وعندئذ يجب:

١. تحديد تلك المتطلبات؛

٢. الإفصاح عن اسم السلطة المعنية التي حددت أن تلك المتطلبات متساوية على الأقل لمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)؛

(٧) ينص على ما إذا كان المحاسب القانوني يعتقد أن الأدلة التي حصل عليها تُعدَّ كافية ومناسبة ل توفير أساس لاستنتاجه؛

(٨) يقدم وصفاً للأمر أو الأمور التي نشأ عنها التعديل في حال إبداء المحاسب القانوني استنتاجاً معدلاً.

(٩) عند الاقتضاء، قسم بعنوان "المعلومات الأخرى"، يحتوي على الأمور وفقاً للفقرة ٢٠٢.

(و) قسم بعنوان "المسؤوليات عن معلومات الاستدامة":

(١) ينص على أن الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، مسؤولون عما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٥٥-٥٥٦)

أـ. الإعداد، وعند الاقتضاء، العرض العادل لمعلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقه؛ (راجع: الفقرة ٥٥٧)

بـ. تصميم وتطبيق أدوات الرقابة الداخلية، والحفظ علىها، التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد معلومات للاستدامة خالية من التحرير الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفقاً للضوابط المنطبقه؛

(٢) يحدد المسؤولين عن الإشراف على آلية إعداد معلومات الاستدامة في حال اختلافهم عمن يتولون الوفاء بالمسؤوليات الموضحة في (و)(١). (راجع: الفقرة ٥٥٦)

(ز) عند الاقتضاء، قسم بعنوان "القيود الملزمة لإعداد معلومات الاستدامة" لتوضيح أي قيود ملزمة مهمة ترتبط بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطبقه، بما في ذلك القيد الملزم فيما يتعلق بالمعلومات المستشرفه للمستقبل المضمونة في معلومات الاستدامة. (راجع: الفقرات ٤٩٤، ٥٥٨-٥٥٦، ٥٧٩)

(ح) قسم بعنوان "مسؤوليات المحاسب القانوني" ينص على ما يلي: (راجع: الفقرة ٥٥٥)

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

^(٢) يقصد بـ"المنشآت المعينة" أيهما وردت في هذا المعيار المنشآت ذات الاهتمام العام الوارد تعريفها في جزء التعديلات الجزئية من وثيقة اعتماد الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة في المملكة العربية السعودية.

^(٣) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (١) أن هدف المحاسب القانوني هو التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذه للوصول إلى تأكيد محدود أو معقول، حسب الاقتضاء، بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير تأكيد يتضمن استنتاجاً (فيما يخص التأكيد المحدود) أو رأياً (فيما يخص التأكيد المعقول):
- (٢) أن التحريرات قد تنشأ عن غش أو خطأ، وهي:
- أ. تُعد جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات التي يتخذها المستخدمون المستهدرون على أساس معلومات الاستدامة؛ أو
- ب. إذا كانت الأهمية النسبية مُعَرَّفة أو موضحة بشكل مختلف في الضوابط المنطبقة، فإنه يتم تضمين هذا التعريف أو التوضيح:
- (٣) أن المحاسب القانوني يمارس الحكم المهني ويحافظ على نزعة الشك المهني طوال الارتباط؛
- (٤) أن المحاسب القانوني ينفذ إجراءات لتقييم المخاطر، بما في ذلك:
- أ. فيما يخص التأكيد المحدود: التوصل إلى فهم لأدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات، ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. وإذا كان تقرير التأكيد المحدود يشتمل على استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية، فيجب على المحاسب القانوني عدم ذكر العبارة التي تفيد بأن نظر المحاسب القانوني في الرقابة الداخلية ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة؛ أو
- ب. فيما يخص التأكيد المعقول: التوصل إلى فهم لأدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإقرارات للإفصاحات، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمنشأة. وإذا كان تقرير التأكيد المعقول يشتمل على رأي بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية، فيجب على المحاسب القانوني عدم ذكر العبارة التي تفيد بأن نظر المحاسب القانوني في الرقابة الداخلية ليس لغرض إبداء رأي في مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة؛
- (٥) أن المحاسب القانوني يصمم وينفذ ما يلي:
- أ. فيما يخص التأكيد المحدود: إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات؛ أو
- ب. فيما يخص التأكيد المعقول: إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات؛
- (٦) أن خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الذي بسبب الغش أعلى من الخطر الذي بسبب الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على توافق أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لأدوات الرقابة الداخلية.
- (ط) فيما يخص التأكيد المحدود، قسم بعنوان "ملخص العمل المنفذ" يحتوي على ملخص وافي بالعمل الذي تم تنفيذه كأساس لاستنتاج المحاسب القانوني. ويجب أن يوضح هذا القسم طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي تم تنفيذها بما يكفي لتمكن المستخدمين من فهم التأكيد المحدود الذي وصل إليه المحاسب القانوني. (راجع: الفقرات ٥٦١-٥٦٥)
- (ي) توقيع المحاسب القانوني.
- (ك) المكان الذي يُمارِس فيه الشريك المسؤول عن الارتباط عمله في الدولة.
- (ل) تاريخ تقرير التأكيد. يجب أن يؤرخ تقرير التأكيد بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي: (راجع: الفقرة ٥٦٦)

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (١) حصل فيه المحاسب القانوني على الأدلة التي استند إليها استنتاجه، بما في ذلك الأدلة على أن أولئك الذين لديهم السلطة المعترف بها قد أقرروا بتحمّلهم المسؤولية عن معلومات الاستدامة؛
- (٢) اكتمل فيه فحص جودة الارتباط عندما يتعين تنفيذ هذا الفحص وفقاً لمعيار إدارة الجودة (١) أو سياسات أو إجراءات المكتب.

اسم الشرك المسؤول عن الارتباط في تقرير التأكيد

١٩١. عندما يكون تقرير التأكيد بشأن معلومات الاستدامة بخصوص منشأة مدرجة، فإن اسم الشرك المسؤول عن الارتباط يجب تضمينه في التقرير ما لم يكن من المتوقع بدرجة معقولة، وذلك في ظروف نادرة للغاية، أن يؤدي ذلك الإفصاح إلى تهديد كبير للأمن الشخصي. وفي الظروف النادرة التي ينوي فيها المحاسب القانوني عدم ذكر اسم الشرك المسؤول عن الارتباط في تقرير التأكيد، يجب على المحاسب القانوني مناقشة ذلك مع المكلفين بالحكومة لإعلامهم بتقييم المحاسب القانوني لاحتمالية وخطورة التهديد الكبير للأمن الشخصي. (راجع: الفقرات أ١-٥٧٢)

الإشارة إلى الخبر الذي استعان به المحاسب القانوني في تقرير التأكيد

١٩٢. عندما يشير المحاسب القانوني في تقرير التأكيد إلى عمل خبير استعان به، فإن صيغة التقرير لا يجوز أن تحدد هوية ذلك الخبر، ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب الأنظمة أو اللوائح، ولا يجوز أن تدل ضمناً بأية صورة أخرى على أن مسؤولية المحاسب القانوني عن الاستنتاج الذي أبداه في التقرير قد تم الانتقاد منها بسبب إشراك ذلك الخبر. (راجع: الفقرات أ١-٥٧٣، أ٢-٥٧٤)

مسؤوليات التقرير الأخرى

١٩٣. إذا تناول المحاسب القانوني مسؤوليات تقرير أخرى في تقرير التأكيد عن معلومات الاستدامة بالإضافة إلى مسؤولياته بموجب هذا المعيار، فإن هذه المسؤوليات الأخرى يجب تناولها في قسم منفصل في تقرير التأكيد تحت عنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" أو غير ذلك من العناوين المناسبة لمحتوى القسم. وإذا كانت مسؤوليات التقرير الأخرى تتناول نفس عناصر التقرير المعروضة بموجب مسؤوليات التقرير التي يتطلبها هذا المعيار، فإنه يجوز عرض مسؤوليات التقرير الأخرى في نفس القسم الخاص بعناصر التقرير ذات العلاقة التي يتطلبها هذا المعيار. (راجع: الفقرتين أ١-٥٧٦، أ٢-٥٧٧)

١٩٤. في حال عرض مسؤوليات التقرير الأخرى في نفس القسم الخاص بعناصر التقرير ذات العلاقة التي يتطلبها هذا المعيار، فإن تقرير المحاسب القانوني يجب أن يميز بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عما يتم التقرير عنه بموجب هذا المعيار. (راجع: الفقرة أ١-٥٧٨)

١٩٥. إذا تضمن تقرير التأكيد قسماً منفصلاً يتناول مسؤوليات التقرير الأخرى، فإن متطلبات الفقرة ١٩٠ يجب إدراجها ضمن قسم عنوان "تقرير التأكيد [المحدود أو المعقول أو المحدود والمعقول] عن معلومات الاستدامة". ويجب إدراج قسم "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" بعد قسم "تقرير التأكيد [المحدود أو المعقول أو المحدود والمعقول] عن معلومات الاستدامة". (راجع: الفقرة أ١-٥٧٨)

١٩٦. إذا كانت الأنظمة أو اللوائح تتطلب من المحاسب القانوني استخدام تنسيق أو صيغة محددة لتقرير التأكيد، فإن تقرير التأكيد لا يجوز أن يشير إلى هذا المعيار إلا إذا تضمن كحد أدنى كل عنصر من العناصر المحددة في الفقرتين ١٩١ و ١٩٠.

الارتباطات التي يتم القيام بها وفقاً لكل من معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) ومعايير تأكيد أخرى

١٩٧. قد يكون المحاسب القانوني مطالباً بالقيام بارتباط التأكيد وفقاً لمعايير التأكيد في دولة معينة ("معايير التأكيد الأخرى")، ويكون قد التزم أيضاً بهذا المعيار أثناء القيام بالارتباط. وإذا صح ذلك، فإن تقرير التأكيد يجوز أن يشير إلى هذا المعيار إضافة إلى معايير التأكيد الأخرى، ولكن المراجع لا يجوز له القيام بذلك إلا إذا:

(أ) لم يكن هناك تعارض بين المتطلبات الواردة في معايير التأكيد الأخرى وتلك الواردة في هذا المعيار وهذا التعارض من شأنه أن يقود المحاسب القانوني إلى:

(١) الوصول إلى استنتاج مختلف، أو

(٢) عدم تضمين فقرة لفت الانتباه أو فقرة لأمور أخرى يتطلبها هذا المعيار في ظل الظروف القائمة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(ب) تضمن تقرير التأكيد، كحد أدنى، كل عنصر من العناصر المحددة في الفقرتين ١٩٠ و ١٩١ عندما يستخدم المحاسب القانوني التنسيق أو الصيغة المحددة بموجب معايير التأكيد الأخرى. ويجب أن يعن تقرير التأكيد معايير التأكيد الأخرى، بما في ذلك الدولة منشأ تلك المعايير.

الاستنتاج غير المعدل

التأكيد المعقول	التأكيد المحدود
<p>١٩٨. يجب على المحاسب القانوني إبداء رأي تأكيد معقول غير معدل عندما يستنتج:</p> <p>(أ) في حالة ضوابط الالتزام، أن معلومات الاستدامة معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛ أو</p> <p>(ب) في حالة ضوابط العرض العادل، أن معلومات الاستدامة معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.</p>	<p>١٩٨. يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج تأكيد محدود غير معدل عندما يستنتاج أنه بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها فإنه لم ينم إلى علمه ما يدعوه إلى الاعتقاد بما يلي:</p> <p>(أ) في حالة ضوابط الالتزام، أن معلومات الاستدامة غير معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة؛ أو</p> <p>(ب) في حالة ضوابط العرض العادل، أن معلومات الاستدامة غير معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.</p>

فقرة لفت الانتباه وفقرة الأمور الأخرى

١٩٩. إذا رأى المحاسب القانوني أنه من الضروري: (راجع: الفقرات ٥٧٩١-٥٨٢١)

(أ) لفت انتباه المستخدمين المستهدفين إلى أمر تم عرضه أو الإفصاح عنه في معلومات الاستدامة، ويعُد بحسب حكم المحاسب القانوني على قدر كبير من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين المستهدفين لتلك المعلومات (فقرة لفت انتباه): أو

(ب) الإبلاغ عن أمر آخر بخلاف ما تم عرضه أو الإفصاح عنه في معلومات الاستدامة، لأن هذا الأمر يُعد بحسب حكم المحاسب القانوني ذات صلة بفهم المستخدمين المستهدفين للارتباط أو مسؤوليات المحاسب القانوني أو تقرير التأكيد (فقرة أمر آخر): ولم يكن ذلك محظوظاً بموجب الأنظمة أو اللوائح، فيجب على المحاسب القانوني القيام بذلك في تقرير التأكيد ترد تحت عنوان مناسب وتشير بوضوح إلى أن استنتاج المحاسب القانوني غير معدّل فيما يتعلق بهذا الأمر.

٢٠٠. إذا كانت الضوابط المنطبقة تهدف إلى تحقيق غرض معينه، فيجب على المحاسب القانوني تضمين فقرة لفت الانتباه تنبه القراء إلى هذه الحقيقة، وأنه نتيجة لذلك، فإن معلومات الاستدامة قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. (راجع: الفقرتين ٥٨٣١-٥٨٤٢)

المعلومات الأخرى

٢٠١. إذا حصل المحاسب القانوني على المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقرير التأكيد، فيجب أن يشتمل تقرير التأكيد على قسم منفصل وفقاً للفقرة ١٩٠(هـ)، إلا عندما يمتنع المحاسب القانوني عن إبداء الاستنتاج، وفي هذه الحالة، لا يتم إدراج قسم خاص بـ "المعلومات الأخرى". (راجع: الفقرة ٥٨٥١)

٢٠٢. عندما يتعين أن يتضمن تقرير التأكيد قسماً للمعلومات الأخرى وفقاً للفقرة ٢٠١، فإن هذا القسم يجب أن يتضمن:

(أ) عبارة تفيد بأن الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، مسؤولون عن المعلومات الأخرى؛

(ب) تحديد للمعلومات الأخرى التي حصل عليها المحاسب القانوني قبل تاريخ تقرير التأكيد؛

- (ج) عبارة تفيد بأن استنتاج المحاسب القانوني لا يغطي المعلومات الأخرى، وبناءً عليه، فإن المحاسب القانوني لا يقدم استنتاجاً بشأنها؛ (راجع: الفقرة ٥٨٦)
- (د) وصفاً لمسؤوليات المحاسب القانوني فيما يتعلق بقراءة المعلومات الأخرى، والنظر فيها والتقرير عنها، وفقاً لما يتطلبه هذا المعيار؛
- (هـ) أحد ما يلي:
- (١) عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني ليس لديه ما يقرر عنه بخصوص المعلومات الأخرى؛ أو
- (٢) عبارة تصف التحريف الجوهري غير المصحح في المعلومات الأخرى إذا استنتج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري غير مصحح في المعلومات الأخرى.

الاستنتاج المعدل

٢٠٣. يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج معدل في الظروف الآتية:

- (أ) عندما يوجد، بحسب الحكم المهي للمحاسب القانوني، قيد على النطاق وتأثير الأمر قد يكون جوهرياً. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء الاستنتاج. (راجع: الفقرات ٥٩٣١، ٥٩٥٤-٥٩٥٦)
- (ب) عندما تكون معلومات الاستدامة، بحسب الحكم المهي للمحاسب القانوني، محرفة تحريفاً جوهرياً. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج معارض. (راجع: الفقرات ٥٨٨٨-٥٩٣١، ٥٩٥٤-٥٩٥٦)

٢٠٤. يجب على المحاسب القانوني إبداء استنتاج متحفظ عندما لا تكون التأثيرات الفعلية أو المحتملة لأمر ما جوهرياً ومنتشرة لدرجة تتطلب إبداء استنتاج معارض أو الامتناع عن إبداء استنتاج. ويجب إبداء الاستنتاج المتحفظ عن طريق "استثناء" التأثيرات الفعلية أو المحتملة للأمر الذي يتعلق به التحفظ. (راجع: الفقرات ٥٩٤١-٥٩٤٥)

٢٠٥. إذا أبدى المحاسب القانوني استنتاجاً معدلاً بسبب وجود قيد على النطاق إلا أنه يعلم أيضاً بأمر أو أمور تتسبب في تحريف معلومات الاستدامة بشكل جوهري، فيجب عليه أن يُضمن في تقرير التأكيد وصفاً واضحاً لكل من القيد على النطاق والأمر أو الأمور التي تتسبب في تحريف معلومات الاستدامة بشكل جوهري.

٢٠٦. إذا قدمت الإدارة أو المكلفوون بالحكومة، حسب مقتضى الحال، ضمن معلومات الاستدامة بياناً حدد ووصف بشكل سليم أن معلومات الاستدامة محرفة بشكل جوهري، فيجب على المحاسب القانوني القيام بأحد الأمرين الآتيين:

- (أ) إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج معارض مصاغاً للتعبير عن معلومات الاستدامة والضوابط المنطبقة؛ أو
- (ب) إبداء استنتاج غير متحفظ، إذا كان مطلوباً على وجه التحديد بموجب شروط الارتباط أن تتم صياغة الاستنتاج للتعبير عن بيان مقدم من الطرف أو الأطراف المعنية، ولكن مع تضمين فقرة لفت الانتباه في تقرير التأكيد تشير إلى البيان المقدم من الطرف أو الأطراف المعنية الذي يحدد ويصف بشكل سليم أن معلومات الاستدامة محرفة بشكل جوهري.

المعلومات المقارنة

٢٠٧. يجب على المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت الضوابط المنطبقة (أو الأنظمة أو اللوائح) تتطلب تضمين معلومات مقارنة في معلومات الاستدامة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يحدد ما إذا كانت تلك المعلومات المقارنة معروضة بشكل مناسب. (راجع: الفقرة ٥٩٦١)

٢٠٨. عند تحديد ما إذا كانت المعلومات المقارنة معروضة بشكل مناسب، يجب على المحاسب القانوني تقويم ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٩٧٥-٥٩٨١)

- (أ) ما إذا كانت المعلومات المقارنة تتسق مع الإفصاحات المعروضة في الفترة السابقة، وإذا لم تكن كذلك، ما إذا كانت أي أوجه عدم اتساق قد تم تناولها وفقاً للضوابط المنطبقة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (ب) ما إذا كانت ضوابط قياس أو تقويم معلومات الاستدامة المنعكسة في المعلومات المقارنة تسق مع تلك المطبقة في الفترة الحالية، وفي حال وجود تغييرات، ما إذا كانت تلك التغييرات قد تم تطبيقها بشكل سليم وتم الإفصاح عنها بصورة كافية.
- إذا لم تكن المعلومات المقارنة مشاراً إليها في الاستنتاج التأكيدى للمحاسب القانونى ولم تكن قد خضعت لارتباط تأكيد في الفترة السابقة، فيجب على المحاسب القانوني النص على تلك الحقيقة في فقرة أمر آخر. ولا يُعفى هذا النص، رغم تقديمها، المحاسب القانوني من متطلبات الفقرتين ٢٠٧ و ٢٠٨. (راجع: الفقرتين ٥٩٩١-أ و ٦٠٠-أ)
- إذا لم تكن المعلومات المقارنة مشاراً إليها في استنتاج المحاسب القانوني وكانت قد خضعت لارتباط تأكيد في الفترة السابقة، فيجب على المحاسب القانوني أن ينص في فقرة أمر آخر على ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٩٩١-أ و ٦٠٠-أ)
- (أ) إذا كان ارتباط التأكيد للفترة السابقة بمستوى تأكيد مختلف أو نطاق تأكيد مختلف عن الفترة الحالية، فيتم النص على تلك الحقيقة وطبيعة تلك الاختلافات؛ أو
- (ب) إذا كان ارتباط التأكيد للفترة السابقة قد تم بواسطة محاسب قانوني سابق، فيتم النص على:
- (١) تلك الحقيقة؛
- (٢) نوع الاستنتاج الذي قدمه المحاسب القانوني السابق؛
- (٣) أسباب أي تعديل إذا كان الاستنتاج معدلاً؛
- (٤) تاريخ ذلك التقرير.
٢١١. بعض النظر عمّا إذا كان استنتاج المحاسب القانوني يشير إلى المعلومات المقارنة، فإنه إذا أصبح المحاسب القانوني على دراية بامكانية وجود تحريف جوهري في المعلومات المقارنة المعروضة، فإنه يجب عليه: (راجع: الفقرة ٦٠١)
- (أ) مناقشة الأمر مع الإدارة وتنفيذ الإجراءات المناسبة في ظل الظروف القائمة؛
- (ب) النظر في تأثير ذلك على تقرير التأكيد؛
- (ج) إذا اشتملت المعلومات المقارنة المعروضة على تحريف جوهري، ولم يتم إعادة عرض المعلومات المقارنة:
- (١) يجب على المحاسب القانوني، عندما يشير استنتاجه إلى المعلومات المقارنة، إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج معارض في تقرير التأكيد؛ أو
- (٢) يجب على المحاسب القانوني، عندما لا يشير استنتاجه إلى المعلومات المقارنة، تضمين فقرة أمر آخر في تقرير التأكيد توضح الظروف التي تؤثر على المعلومات المقارنة.

//الوثيق

الأمور الناشئة بعد تاريخ تقرير التأكيد

٢١٢. إذا قام المحاسب القانوني، في ظروف استثنائية، بتنفيذ إجراءات جديدة أو المزيد من الإجراءات، أو إذا توصل إلى استنتاجات جديدة بعد تاريخ تقرير التأكيد، فيجب عليه توثيق ما يلي: (راجع: الفقرة ٦٠٢)
- (أ) الظروف التي تم مصادفتها؛
- (ب) الإجراءات الجديدة أو الزائدة التي تم تنفيذها، والأدلة التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وتأثير ذلك على تقرير التأكيد؛
- (ج) توقيت إدخال التغييرات الناتجة عن ذلك في توثيق أعمال الارتباط، وتوقيت فحص تلك التغييرات، والقائم بإدخالها والقائم بفحصها.

* * *

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

مقدمة

معلومات الاستدامة (راجع: الفقرات ٥-٢)

١٩. تهدف معلومات الاستدامة في الغالب إلى منح المستخدمين نظرة فاحصة على المخاطر والفرص التي تتعلق بالاستدامة لأجل فهم وتقويم آثار مسائل الاستدامة على المنشأة أو الآثار الفعلية أو المحتملة للمنشأة، إيجابية كانت أو سلبية، على البيئة أو المجتمع أو الاقتصاد.
٢٠. تحدد ضوابط الأطر المبادئ والمفاهيم التي تتعلق بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة. وعلى الرغم من أن الإطار قد لا يحدد كيفية قياس أو تقويم جميع مسائل الاستدامة، فإنه ينص عادةً على ما يكفي من المبادئ الواسعة التي يمكن للمنشأة استخدامها كأساس لاختيار وتطبيق سياسات لإعداد التقارير تتسع مع المفاهيم الأساسية لمتطلبات الإطار وتحقق أهداف تلك المتطلبات.
٢١. قد يتم وضع آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، بما في ذلك تعين واختيار مسائل الاستدامة وحدود التقرير، وفقاً لمتطلبات إطار التقرير عن الاستدامة أو الضوابط التي تضعها المنشأة. وقد يشار إلى تلك الآلية بمصطلحات من بينها "تقييم الأهمية النسبية" أو "آلية الأهمية النسبية"، لأن تلك الآلية تنتهي على تطبيق الأهمية النسبية عند تعين المعلومات التي تُعد ذات أهمية نسبية لأغراض التقرير من بين المعلومات ذات الصلة باحتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات. ويوضح الملحق الثاني كيفية نظر المحاسب القانوني طوال الارتباط في آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها.
٢٢. كما هو موضح في الفقرة ٨٠، فيما يتصل بقبول ارتباط التأكيد والاستمرار فيه، فإن المحاسب القانوني مطالب بالحصول على معرفة مبدئية بشأن معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، وما إذا كان نطاق الارتباط يشمل جميع تلك المعلومات أو يقتصر على جزء منها.

الافتراضات الأساسية في هذا المعيار (راجع: الفقرتين ٦-٧)

٢٣. قد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المهنية داخل الدولة المتطلبات المслكية ذات الصلة أو المتطلبات التي تتعلق بإدارة الجودة التي سيتم تطبيقها أثناء تنفيذ ارتباطات التأكيد، وقد تقدم إرشادات بشأن ما يعد "مساوياً على الأقل" لنصوص الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة بشأن المتطلبات المслكية ذات الصلة لارتباطات التأكيد، ومتطلبات معيار إدارة الجودة (١) بشأن مسؤولية المكتب عن نظامه الخاص بإدارة الجودة.^(١)

المتطلبات المسلكية (راجع: الفقرتين ٦(أ)، ٧)

٢٤. كما هو موضح في الفقرة ٥٨، فإن الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة يوضح المبادئ الأساسية لأداب المهنة التي تحدد معايير السلوك المأمول من المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد، وينص على معايير الاستقلال الدولية. وتمثل هذه المبادئ الأساسية في النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. وتوضح الفقرة ٥٩ إطار المفاهيم الوارد في الميثاق الدولي الذي يتعين على المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد تطبيقه عند مواجهة التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتوضح الفقرتان ٦١-٦٦ الأمور التي قد تنشأ عنها تهديدات محتملة للالتزام وقد تؤثر على استقلال المحاسب القانوني.

٢٥. توضح الفقرة ٦٢ أن المتطلبات المهنية، أو المتطلبات المفروضة بموجب نظام أو لائحة، التي تتناول الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة، تكون متساوية على الأقل لنصوص الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة عندما تتناول الأمور المشار إليها في الفقرات ٥٨-٦١ وفرض التزامات تحقق أهداف المتطلبات المنصوص عليها في الميثاق الدولي فيما يتعلق بتلك الارتباطات.^(ب)

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة ومتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

^(ب) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

٨. كما هو موضح في الفقرة ٦٨، فإن هذا المعيار قد تم تحريره في سياق مجموعة من التدابير يتم اتخاذها الدعم جودة ارتباطات التأكيد. وتشمل تلك التدابير تطبيق نظام لإدارة الجودة عبر المكتب.

٩. توضح الفقرة ٦٩ مسؤوليات المكتب عن تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، فيما يخص ارتباطات التأكيد، وتبيّن الفقرة ١٠ المكونات التي يتناولها مثل هذا النظام الذي يتم تصميمه وفقاً لمتطلبات معيار إدارة الجودة (١).

١٠. كما هو موضح في الفقرة ٧٣، فإن المتطلبات المهنية، أو المتطلبات المنصوص عليها في نظام أو لائحة التي تتناول مسؤوليات المكتب عن تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، تُعد متطلبات متساوية على الأقل لمتطلبات معيار إدارة الجودة (١) عندما تتناول جميع الأمور المشار إليها في الفقرات ٦٩-٧١ وتفرض التزامات على المكتب تحقق المراد من أهداف ومتطلبات معيار إدارة الجودة (١).^(١)

١١. وفقاً لمعيار إدارة الجودة (١)، فإن هدف المكتب هو تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بحيث يوفر هذا النظام للمكتب تأكيداً معقولاً بشأن ما يلي:

(أ) وفاء المكتب والعاملين فيه بمسؤولياتهم وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبق، وتنفيذهم للارتباطات وفقاً لهذه المعايير والمتطلبات؛

(ب) مناسبة تقارير الارتباطات الصادرة عن المكتب أو الشركاء المسؤولين عن الارتباطات في ظل الظروف القائمة.

نطاق هذا المعيار

أنواع وعرض معلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ٨)

١٢. قد تقتصر معلومات الاستدامة التي تعرضها المنشأة على مسائل معينة، مثل مقاييس أو مستهدفات أو مؤشرات أداء رئيسية مختارة. وعلى العكس، فقد تغطي معلومات الاستدامة جوانب عديدة مختلفة من الموضوعات وفقاً لما يتطلبه إطار التقرير عن الاستدامة أو الأنظمة أو اللوائح، أو وفقاً لما تختار المنشأة طوعياً عرضه.

١٣. قد يتم عرض معلومات الاستدامة بطرق مختلفة، على سبيل المثال، في تقرير منفصل للاستدامة تصدره المنشأة، أو كجزء من التقرير السنوي للمنشأة (على سبيل المثال، تقرير مستقل بذلك ضمن التقرير السنوي أو كجزء من تقرير الإدارة أو تعليقات الإدارة) أو في تقرير متكامل أو من خلال بعض آليات التقرير الأخرى. وبينما على الضوابط المنطبقة، فإن معلومات الاستدامة قد تخص المنشأة واحدة، أو قد تشتمل على معلومات منشآت تُعد جزءاً من مجموعة أو منشآت أخرى ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير.

١٤. في بعض الظروف، قد يسمح إطار التقرير عن الاستدامة بتضمين معلومات الاستدامة عن طريق الإحالة إليها في مصادر أخرى، مثل القوائم المالية المراجعة أو قسم آخر في تقرير الإدارة (أي قسم بخلاف ذلك الذي يحتوي على معلومات الاستدامة التي يتعين التقرير عنها). وربما تكون المعلومات المضمنة عن طريق الإحالة قد خضعت لمراجعة أو ارتباط تأكيد. وإذا كانت تلك المعلومات تقع ضمن نطاق ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة، فإن المحاسب القانوني المسؤول عن ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة قد ينوي الحصول على أدلة من العمل الذي نفذه مراجع القوائم المالية أو المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد الآخر. وفي هذه الظروف، تنطبق متطلبات هذا المعيار التي تتناول استخدام عمل محاسب قانوني آخر، بما في ذلك متطلبات الاتصال بشأن نتائج عمل المحاسب القانوني الآخر، بالقدر اللازم في ظل الظروف القائمة.

ارتباطات التأكيد المعقول والمحدود (راجع: الفقرة ٩)

١٥. عندما تتعلق الإفصاحات بعدد من الجوانب، فقد يتم تقديم استنتاجات منفصلة بشأن كل جانب. ويتم إبداء كل استنتاج بالشكل المناسب، إما لارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود. وتشمل الإشارات التي ترد في معايير تأكيد معلومات الاستدامة إلى

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

الاستنتاج الوارد في تقرير التأكيد كل استنتاج عندما يتم تقديم استنتاجات منفصلة.

التعريفات (راجع الفقرة ١٨)

الإقرارات

١٦٣. يستخدم المحاسبون القانونيون الإقرارات للنظر في مختلف أنواع التحريرات المحتملة التي يمكن أن تحدث، وذلك عند تعرفهم على مخاطر التحرير الجوهرى وتقيمها والاستجابة لها في ارتباط التأكيد المعقول. وتقدم الفقرة ١٥٤ أمثلة للإقرارات.

المكون

١٧٤. قد تنص ضوابط الأطر على أن معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها ينبغي أن تكون لنفس المنشأة المعدة للتقرير الصادر عنها القوائم المالية ذات العلاقة (انظر أيضًا الفقرة ٣٥). وللأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، يُشار إلى المكونات التي تشمل المنشآت أو وحدات العمل التي يتعين تضمينها في القوائم المالية للمجموعة الصادرة عن المنشأة المعدة للتقرير (على سبيل المثال، المنشآت التابعة لمنشأة أم) بلفظ مكونات المجموعة. وقد تتطلب أيضًا ضوابط الأطر توسيع نطاق معلومات الاستدامة لتشمل معلومات من منشآت أخرى هي جزء من بداية أو نهاية سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير. وللأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، يُشار إلى المكونات التي تشمل تلك المنشآت بلفظ مكونات سلسلة القيمة.

المحاسب القانوني للمكون

١٨٥. قد يضم المحاسب القانوني للمكون أفراداً من مكتب ضمن الشبكة أو مكتب من خارج الشبكة أو في آخر ضمن مكتب المحاسب القانوني.

١٩٦. في ظروف محددة، قد يستطيع المحاسب القانوني المشاركة بصورة كافية ومناسبة في عمل مكتب آخر في أحد مكونات سلسلة القيمة. وعلى سبيل المثال، قد يكون للمنشأة المعدة للتقرير علاقة عمل مباشرة مع أحد الموردين مما يتيح للإدارة الترتيب لكي يحظى المحاسب القانوني بإمكانية الوصول إلى المعلومات في تلك المنشأة أو الوصول إلى المكتب الذي نفذ العمل على تلك المعلومات. وفي تلك الظروف، إذا كان المحاسب القانوني ينوي استخدام ذلك العمل وكان قادراً على المشاركة فيه بصورة كافية ومناسبة، فإن المكتب الآخر يُعد محاسباً قانونياً لأحد المكونات لأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة.

الضوابط

٢٠٧. قد تشتمل الضوابط، وبخاصة ضوابط الأطر، على إرشادات بشأن مسائل الاستدامة (بما في ذلك، الموضوعات وجوانب الموضوعات) التي سيتم التقرير عنها. وقد تحدد الضوابط أيضًا كيفية قياس أو تقويم تلك المسائل، وكيفية عرضها أو الإفصاح عنها.

الإفصاح (الإفصاحات)

٢١٨. يستخدم مصطلح "الإفصاح (الإفصاحات)" في هذا المعيار في سياق ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة وهو يشير إلى معلومات الاستدامة بشأن جانب لأحد الموضوعات. وبناءً عليه، فإنه من غير المقصود أن يكون له نفس المعنى الخاص بـ"إفصاحات القوائم المالية" حسب تعريفها أو توضيحها في أطر التقرير المالي.

٢٢٩. يوضح الملحق الأول العلاقة بين مسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة والإفصاحات ذات العلاقة. وقد تشتمل الإفصاحات على معلومات كمية أو نوعية، وهي قد تختلف في شكلها وطولها. وتشكل إفصاحات الإدارة نقطة انطلاق عند النظر فيما إذا كانت هناك إفصاحات معينة يمكن للمحاسب القانوني ضمها إلى بعضها، وكيفية القيام بذلك، لغرض التخطيط للارتباط وتنفيذها (انظر أيضًا الفقرات ٢٨٥—٢٨٧).

الشريك المسؤول عن الارتباط

٢٣٠. قد يكون الفرد الذي يتم تعيينه شريكاً مسؤولاً عن الارتباط أحد الشركاء أو أحد كبار الموظفين الآخرين في المكتب (على سبيل المثال، مدير أو رئيس). ويعتمد تحديد ما إذا كان الفرد من المسموح له أن يكون شريكاً مسؤولاً عن الارتباط وفقاً لهذا المعيار على كيفية قيام المكتب بتوزيع المسؤوليات، وعلى ما إذا كانت الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المهنية تشتمل على متطلبات تحدد من يُسمح لهم قبول

المسؤولية عن الارتباط.

٢٤. مصطلح قائد الارتباط في هذا المعيار يُعادل "الشريك المسؤول عن الارتباط" في معيار إدارة الجودة (١).^(١)

خطر الارتباط

٢٥. لا يشمل خطر الارتباط، ولا يشير إلى، المخاطر المرتبطة بعمل المحاسب القانوني، مثل الخسارة الناجمة عن الدعاوى القضائية أو الدعاية السلبية أو الأحداث الأخرى التي تنشأ فيما يتصل بمسائل استدامة معينة.

٢٦. بوجه عام، قد يتمثل خطر الارتباط في العناصر الآتية:

(أ) المخاطر التي لا يؤثر فيها المحاسب القانوني بشكل مباشر، ويتألف ذلك مما يلي:

(١) قابلية تعرض معلومات الاستدامة للتحريف الجوهرى قبل النظر في أية أدوات رقابة ذات علاقة تطبيقها المنشأة (الخطر الملزم):

(٢) خطر أن التحريف الجوهرى الذي يحدث في معلومات الاستدامة لن يتم منعه، أو لن يتم اكتشافه وتصحيحه، في الوقت المناسب بواسطة الرقابة الداخلية للمنشأة (خطر الرقابة):

(ب) الخطر الذي يؤثر فيه المحاسب القانوني بشكل مباشر، وهو خطر أن الإجراءات التي ينفذها المحاسب القانوني لن تكتشف أحد التحريرات الجوهرية (خطر الاكتشاف).

٢٧. م. قلما يمكن إزالة خطر الارتباط بالكلية أو قلما كان ذلك مفيداً بالمقارنة مع التكلفة. ولذلك، فإن التأكيد المعقول هو تأكيد دون التأكيد المطلق نظراً لعوامل من بينها ما يلي:

- استخدام اختبارات انتقائية.
- المحدودية الملزمة للرقابة الداخلية.
- حقيقة أن الكثير من الأدلة المتاحة للمحاسب القانوني تكون مقنعة وليس قطعية.
- استخدام الحكم المبني في جمع الأدلة وتقويمها وتكوين الاستنتاجات بناءً على تلك الأدلة.
- في بعض الحالات، خصائص مسائل الاستدامة (على سبيل المثال، معلومات مستشرفة للمستقبل).

فريق الارتباط

٢٨. يشمل فريق الارتباط العاملين، ويشمل ذلك أي خبراء داخليين، وعند الاقتضاء، المحاسبين القانونيين للمكونات. ولا يُعد المحاسب القانوني الآخر جزءاً من فريق الارتباط.

٢٩. يشير مصطلح المراجعون الداخليون الذين يقدمون المساعدة المباشرة إلى الاستعانة بالمراجعين الداخليين لتنفيذ الإجراءات تحت توجيهه وإشراف وفحص المحاسب القانوني. ورغم أنهم قد ينفذون إجراءات مشابهة لتلك التي ينفذها المحاسب القانوني، فإن هؤلاء المراجعين الداخليين ليسوا مستقلين عن المنشأة كما هو مطلوب من المحاسب القانوني. ولذلك، فإنهم ليسوا أعضاء في فريق الارتباط. وبموجب الأنظمة أو اللوائح في بعض الدول، قد يكون المحاسب القانوني ممنوعاً تماماً أو مقيداً بدرجة ما عند استخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية أو الاستعانة بالمراجعين الداخليين لتقديم المساعدة المباشرة.

المنشأة

٣٠. من أمثلة الجزء القابل للتحديد من منشأة نظامية أو اقتصادية، مصنع منفرد أو أي شكل مرافق مثل مكتبات النفايات.

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة تم تعديل مصطلح قائد الارتباط إلى الشريك المسؤول عن الارتباط حيث إن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني وفقاً لما جاء في وثيقة اعتماد المعيار في المملكة.

٣١٦. قد تكون الطبيعة النظامية للكيان الذي ينفذ ارتباط التأكيد على أشكال عديدة وقد لا يوصف بأنه مكتب.^(١)

الغش

٣٢١. بالرغم من أن تحيز الإدارة يكون ملزماً بشكل من الأشكال بالقرارات غير الموضوعية فيما يتعلق بمعلومات الاستدامة، فإنه متى توفرت النية في التضليل، يكون تحيز الإدارة ذا طابع احتيالي.

٣٢٢. تقدم الفقرات ٣٢٣ و ٤٧٣ وأمثلة للأمور التي تتعلق بالتحريفات الجوهرية بسبب الغش أو تحيز الإدارة في معلومات الاستدامة، وأمثلة مواطن أو كيفية ظهور التحريفات في معلومات الاستدامة، وأمثلة للتحريفات بسبب الغش في معلومات الاستدامة، على الترتيب.

المجموعة

٣٤. المنشأة الواحدة النظامية التي تضم فرعاً أو أقساماً هي أيضاً مجموعة لأغراض هذا المعيار إذا كانت معلومات الاستدامة لتلك الفروع والأقسام يتم تضمينها في معلومات الاستدامة الخاصة بتلك المنشأة الواحدة النظامية من خلال آلية تجميع.

معلومات الاستدامة الخاصة بمجموعة

٣٥. قد تنص ضوابط الأطر على أن معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها ينبغي أن تكون لنفس المنشأة المعدة للتقرير الصادر عنها القوائم المالية ذات العلاقة. وعلى سبيل المثال، إذا كانت القوائم المالية الموحدة بتعين إعدادها وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق، فإن معلومات الاستدامة ستتشتمل عندئذ على معلومات نفس المنشآت أو وحدات العمل المضمنة في القوائم المالية الموحدة. وقد تتطلب أيضاً الضوابط توسيع نطاق معلومات الاستدامة لتشمل معلومات من منشآت أخرى هي جزء من بداية أو نهاية سلسلة القيمة. ويُشار إلى معلومات الاستدامة تلك، بما فيها المعلومات من سلسلة القيمة، بلفظ "معلومات الاستدامة الخاصة بمجموعة" في معايير تأكيد معلومات الاستدامة.

المستخدمون المستهدفوون

٣٦. من أمثلة المستخدمين المستهدفين، المساهمون والمستثمرون والمقرضون والدائنوون الآخرون الذين قد يستخدمون معلومات الاستدامة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بتخصيص الموارد. ومن بين المستخدمين المستهدفين الآخرين الذين قد يكون لديهم اهتمام بمعلومات الاستدامة التي تقوم المنشأة بالتقدير عنها، المستثمرون وداعفو الضرائب والموظفون والمنافسون وسلطات التنظيم الاحترازي والبنوك المركزية والجهات المسؤولة عن الإشراف على الاستقرار المالي ومن يتولون منح العقود العامة والشركاء والموردون والمجتمع المحلي والسكان الأصليون والحكومة والسلطات التنظيمية وجماعات المصالح.

٣٧. في بعض الحالات، قد يكون هناك مستخدمون مستهدفوون آخرون بخلاف الموجه لهم تقرير التأكيد. وقد لا يكون المحاسب القانوني قادرًا على تحديد جميع من سيقررون تقرير التأكيد، ولاسيما عندما يكون هناك عدد كبير من الأشخاص سيكون بمقدورهم الوصول إلى التقرير. وفي مثل هذه الحالات، ولاسيما إذا كان من المرجح أن يكون للمستخدمين المحتملين مجموعة واسعة من الاهتمامات فيما يتعلق بمسائل الاستدامة، فإنه يمكن حصر المستخدمين المستهدفين في أصحاب المصلحة الرئيسيين من لديهم اهتمامات كبيرة ومشتركة. ويمكن تحديد المستخدمين المستهدفين بطرق مختلفة، منها على سبيل المثال الاتفاق بين المحاسب القانوني والإدارة أو المكلفين بالحكمة، أو تحديدهم بموجب نظام أو لائحة.

٣٨. في بعض الحالات، قد يطلب بعض المستخدمين (على سبيل المثال، المقرضون) من الطرف أو الأطراف المعنية الترتيب لتنفيذ ارتباط تأكيد على معلومات استدامة تم إعدادها باستخدام ضوابط تهدف إلى تحقيق غرض معينه. وعندما تستخدم الارتباطات ضوابط تهدف إلى تحقيق غرض معينه، فإن الفقرة ٢٠٠ تتطلب تضمين عبارة تباهي القراء إلى هذه الحقيقة. وإضافة إلى ذلك، فإن المحاسب القانوني قد يرى أنه من المناسب الإشارة إلى أن تقرير التأكيد موجه فقط لمستخدمين معينين. وبناءً على الظروف المحيطة بالارتباط، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقييد توزيع تقرير التأكيد أو تقييد استخدامه (انظر الفقرة ٥٨٤).

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني من خلال مكتب مبني.

٣٩٦. كما هو مشار إليه في الفقرة ٣١، فإن الكيان الذي ينفذ ارتباط التأكيد قد لا يوصف بأنه مكتب. ولذلك، فإن الفرد الذي يحظى بصلاحية إلزام ذلك الكيان بتنفيذ الارتباط قد لا يحمل مسمى الشريك.^(١)

حدود التقرير

٤٠. في بعض الحالات، قد تنص ضوابط الأطر على حدود التقرير. وفي ظروف أخرى، قد تتولى المنشأة تحديد حدود التقرير، وفي هذه الحالة ستكون حدود التقرير جزءاً من الضوابط التي تضعها المنشأة. وقد تباين حدود التقرير باختلاف الموضوعات أو جوانب الموضوعات (على سبيل المثال، قد يكون لبعض مؤشرات الأداء الرئيسية حدود تختلف عن مؤشرات أداء رئيسية أخرى بسبب طبيعة مسائل الاستدامة).

٤١. رغم أن معلومات الاستدامة والقواعد المالية للمنشأة المعدة للتقرير، فإن حدود التقرير الخاصة بمعلومات الاستدامة قد تختلف عن الحدود لأغراض إعداد القوائم المالية. وعلى سبيل المثال، قد تشمل حدود التقرير فيما يخص معلومات الاستدامة الأنشطة أو العمليات التشغيلية أو العلاقات أو الموارد في أعلى وأسفل سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة. وتُعد سلسلة الإمداد الخاصة بالمنشأة جزءاً من سلسلة القيمة.

الإجراءات الأساسية

٤٢. الإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها للاستجابة لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها هي إجراءات أساس بطبعتها، ومن ثم، يتطلب هذا المعيار من المحاسب القانوني وضع توقع باعتباره الأساس لتقويم نتائج تلك الإجراءات (انظر الفقرتين ١٤٣ و ١٤٣). وقد تُستخدم الإجراءات التحليلية أيضاً باعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر للمساعدة في التعرف على أوجه عدم الاتساق والأحداث أو الحالات غير المعتادة والمبالغ والنسب والاتجاهات التي تشير إلى أمور قد تكون لها انعكاسات على الارتباط. وقد تساعد العلاقات غير المعتادة أو غير المتوقعة التي يتم التعرف عليها المحاسب القانوني في التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى، بما فيها التي تكون بسبب الغش.

معلومات الاستدامة

٤٣. كما هو موضح في الفقرة ٢، فإن معلومات الاستدامة هي معلومات حول مسائل الاستدامة وقد تغطي تلك المعلومات عدة موضوعات وجوانب من تلك الموضوعات. وتوضح الفقرة ٢ أيضاً أن الأنظمة أو اللوائح أو أطر تقارير الاستدامة قد تبين مسائل أو موضوعات الاستدامة أو الجوانب التي تتعلق بالاستدامة في الموضوعات بطرق مختلفة. ومن أمثلة الموضوعات وجوانب الموضوعات ما يلي:

الموضوعات	
● المناخ، بما في ذلك الانبعاثات	البيئة
● الطاقة، مثل نوع الطاقة والاستهلاك	
● المياه والنفايات السائلة، مثل استهلاك المياه وصرف المياه	
● التنوع الحيوي، مثل الآثار على التنوع الحيوي أو المواريث المحمية والمرممة	
● الممارسات العمالية، مثل التنوع وتكافؤ الفرص، والتدريب والتعليم، والصحة والسلامة المهنية	المجتمع
● حقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمعات المحلية، مثل العمل المشترك مع المجتمعات المحلية وتقدير الآثار وبرامج التنمية	
● صحة وسلامة العملاء	

(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني من خلال مكتب مهني.

الحكومة	• متابعة وإدارة والإشراف على مسائل الاستدامة والآثار المتعلقة بها
جوانب الموضوعات	
• تحليل الأثر، بما في ذلك حجم الأثر	
• الاستراتيجية ونموذج الأعمال	
• المخاطر والفرص	
• الابتكار لمواجهة المخاطر والفرص	
• التأثيرات المالية الناشئة عن المخاطر والفرص	
• إدارة المخاطر أو التخفيف منها	
• الحكومة	
• المقاييس ومؤشرات الأداء الرئيسية	
• المستهدفات	
• الرقابة الداخلية على متابعة وإدارة المخاطر	
• تحليل السينarioهات	

٤٤. كما هو موضح في الفقرة ٥، فإن نطاق ارتباط التأكيد قد لا يمتد ليشمل كامل معلومات الاستدامة المقرر عنها. ولذلك، ولأغراض معايير تأكيد معلومات الاستدامة، فإن مصطلح "معلومات الاستدامة" يُقرأ على أنه المعلومات التي تخضع للتأكيد. وُعد معلومات الاستدامة التي لا تخضع لارتباط التأكيد والمضمنة في الوثيقة أو الوثائق التي تحتوي على معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد وتقرير التأكيد بشأنها معلومات أخرى.

مسائل الاستدامة

٤٥. قد تعرف أو توضح الأنظمة أو اللوائح أو أطر تقارير الاستدامة مسائل الاستدامة بطرق مختلفة. وبناءً على الضوابط، فقد تتناول مسائل الاستدامة:

- الآثار على استراتيجية المنشأة أو نموذج أعمالها أو أدائها؛ أو
- آثار أنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها على البيئة أو المجتمع أو الاقتصاد؛ أو
- سياسات المنشأة أو خططها أو أهدافها أو مستهدفاتها التي تتعلق بالاستدامة.

٤٦. بالإضافة إلى الآثار، فقد تشير الضوابط أيضاً إلى المخاطر والفرص (على سبيل المثال، الكيفية التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أن تؤثر بها المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على الإمكانيات المستقبلية للمنشأة) أو صور الاعتمادية (على سبيل المثال، الموارد والعلاقات على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة التي قد تؤثر على استراتيجية المنشأة أو نموذج أعمالها).

القيام بارتباط التأكيد وفقاً لمعايير تأكيد معلومات الاستدامة

الالتزام بالمعايير ذات الصلة بالارتباط (راجع: الفقرتين ١٩-٢٠)

٤٧. في بعض الحالات، يكون أحد معايير تأكيد معلومات الاستدامة الأخرى ذا صلة أيضاً بالارتباط. ويكون معيار تأكيد استدامة آخر ذا صلة بالارتباط عندما يكون ذلك المعيار سارياً، ويكون موضوع المعيار ذا صلة بالارتباط، وتكون الظروف التي يتناولها المعيار قائمة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٤٨. تمت كتابة المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لارتباطات الفحص لأجل عمليات مراجعة وفحص المعلومات المالية التاريخية، على الترتيب، ولا تتطابق تلك المعايير على ارتباطات التأكيد الأخرى. ومع ذلك، فقد توفر تلك المعايير إرشادات فيما يتعلق بآلية الارتباط للمحاسبين القانونيين الذين يتولون تنفيذ ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة وفقاً لهذا المعيار.

نص معيار تأكيد معلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ٢١)

٤٩. تحتوي معايير تأكيد معلومات الاستدامة على أهداف المحاسب القانوني عند اتباع تلك المعايير، ومتطلبات تهدف إلى تمكينه من تحقيق تلك الأهداف. وتحتوي المعايير كذلك على إرشادات ذات صلة في شكل مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى، ومقدمة توفر سياقاً ذات صلة بالفهم السليم للمعيار، وتعرifات.

٥٠. توفر الأهداف الواردة في كل معيار من معايير تأكيد معلومات الاستدامة السياق الذي وضع فيه متطلبات المعيار، والمقصود من تلك الأهداف هو المساعدة فيما يلي:

(أ) فهم ما سيتم إنجازه؛

(ب) تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف.

ومن المتوقع أن يوفر التطبيق السليم لمتطلبات معيار تأكيد معلومات الاستدامة من جانب المحاسب القانوني أساساً كافياً لتحقيق المحاسب القانوني للأهداف. ومع ذلك، ونظرًا للتباين الكبير في ظروف ارتباطات التأكيد، ولأن جميع هذه الظروف لا يمكن توقعها في معايير تأكيد معلومات الاستدامة، فإن المحاسب القانوني هو المسؤول عن تحديد الإجراءات اللازمة للوفاء بمتطلبات معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة وتحقيق ما نصت عليه من أهداف. وفي الظروف الخاصة بكل ارتباط، قد تكون هناك أمور معينة تتطلب من المحاسب القانوني القيام بإجراءات أخرى بالإضافة إلى تلك التي تتطلبها معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة لتحقيق الأهداف المحددة في تلك المعايير.

٥١. يتم التعبير عن المتطلبات الخاصة بمعايير تأكيد معلومات الاستدامة باللفظ "يجب".

٥٢. عند الضرورة، تقدم المواد التطبيقية والممواد التفسيرية الأخرى شرحاً إضافياً لمتطلبات وإرشادات لتنفيذها. وبشكل خاص، فإنهما:

• قد تشرح بشكل أكثر دقة ما يعنيه متطلب ما، أو ما يهدف إلى تناوله.

• قد تشتمل على أمثلة قد تكون مناسبة في ظل ظروف معينة.

وفي حين أن مثل هذه الإرشادات لا تفرض في حد ذاتها متطلباً، إلا أنها تُعد ذات صلة بالتطبيق الصحيح لمتطلبات. وقد توفر أيضاً المواد التطبيقية والممواد التفسيرية الأخرى معلومات عامة عن الأمور التي تم تناولها في معيار تأكيد معلومات الاستدامة. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تضمين اعتبارات إضافية خاصة بمنشآت القطاع العام أو المنشآت الأصغر أو الأقل تعقيداً في جزء المواد التطبيقية والممواد التفسيرية الأخرى. وتساعد هذه الاعتبارات الإضافية في تطبيق المتطلبات الخاصة بمعايير تأكيد معلومات الاستدامة. ومع ذلك، فهي لا تحد أو تقلل من مسؤولية المحاسب القانوني عن تطبيق المتطلبات الواردة في معايير تأكيد معلومات الاستدامة والالتزام بها.

٥٣. تنص معايير تأكيد معلومات الاستدامة على تعريفات لمساعدة في تطبيق المعايير وتفسيرها بشكل متسق، ولا يُراد من هذه التعريفات أن تغلب على التعريفات التي قد تكون موضوعة لأغراض أخرى، سواء بموجب الأنظمة أو اللوائح أو غيرها.

٥٤. تشكل الملحق جزءاً من المواد التطبيقية والممواد التفسيرية الأخرى. ويكون الغرض من الملحق والاستخدام المقصود له موضعين في متن المعيار ذي الصلة، أو في عنوان ومقدمة الملحق نفسه.

الالتزام بالمتطلبات ذات الصلة (راجع: الفقرتين ٢٢-٢٣)

٥٥. رغم أن بعض الإجراءات يتعين تنفيذها فقط لارتباطات التأكيد المعقول، فإنهما مع ذلك قد تكون مناسبة لبعض ارتباطات التأكيد المحدود.

٥٦. تهدف متطلبات هذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة إلى تمكين المحاسب القانوني من تحقيق الأهداف المحددة في المعيار، ومن ثم تحقيق الأهداف العامة للمحاسب القانوني. وبناءً عليه، فإنه في غير الظروف الاستثنائية، يتعين

توثيق الخروج عن متطلب ذي صلة (راجع: الفقرة ٢٤)

٥٧٦. تنتطبق متطلبات توثيق أعمال الارتباط فقط على المتطلبات ذات الصلة في ظل الظروف القائمة. ولا يكون المتطلب غير ذي صلة إلا في حالة أن كان المتطلب مشروطاً والشرط غير متحقق (على سبيل المثال، متطلب تعديل استنتاج المحاسب القانوني عند العجز عن الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، ولكن مثل هذا العجز غير قائم).

قبول ارتباط التأكيد والاستمرار فيه

المتطلبات المслكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال (راجع الفقرات ٢٦ (١)، ٣٤-٣٧)

٥٨٥. يوضح الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المبادئ الأساسية لأداب المهنة التي تحدد معايير السلوك المأمول من المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد، وينص على معايير الاستقلال الدولية. وتتمثل المبادئ الأساسية في التزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني. ويحدد الميثاق الدولي أيضاً المنهج المطلوب الذي يتبعه المحاسب المهني اتباعه للالتزام بالمبادئ الأساسية وللالتزام، عند الاقتضاء، بمعايير الاستقلال الدولية. وقد تحتوي الأنظمة أو اللوائح أيضاً على أحكام تتناول المتطلبات المسلكية، بما في ذلك الاستقلال، مثل أنظمة الخصوصية التي تمس سرية المعلومات.

٥٩٥. يوفر الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة إطار مفاهيم يتبعه المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد تطبيقه عند مواجهة التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك:

(أ) التعرف على التهديدات التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية. وتقع تلك التهديدات ضمن فئة أو أكثر من الفئات الآتية:

(١) المصلحة الشخصية؛

(٢) الفحص الذاتي؛

(٣) موالة العميل؛

(٤) الألفة؛

(٥) الترهيب؛

(ب) تقويم ما إذا كانت التهديدات التي تم التعرف عليها تقع ضمن مستوى يمكن قبوله؛

(ج) مواجهة التهديدات التي تم التعرف عليها التي تمس الالتزام بالمبادئ الأساسية، إذا لم تكن ضمن مستوى يمكن قبوله، عن طريق القضاء على الظروف التي نشأت عنها أو تطبيق تدابير وقائية لتخفيضها إلى مستوى يمكن قبوله أو الانسحاب من الارتباط متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطقية.

٦٠٥. ينص الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة على متطلبات ومواد تطبيقية بشأن موضوعات مختلفة قد تنشأ عنها تهديدات محتملة للالتزام، من بينها:

• تضارب المصالح.

• التعاقدات المهنية.

• الرأي الثاني.

• الأنعام وأنواع الأجر الأخرى.

• الإكراميات، بما فيها الهدايا والضيافة.

• تعهد أصول العملاء.

• الاستجابة لحالات عدم الالتزام بالنظام واللوائح.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٦١. يعرِّف الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة الاستقلال بأنه يشمل كلاً من الاستقلال الذهني والاستقلال الظاهري. ويضمن الاستقلال القدرة على تكوين استنتاج تأكيدية دون التأثر بمؤشرات قد تدخل بذلك الاستنتاج. ويعزز الاستقلال القدرة على العمل بنزاهة والتحلي بالموضوعية والالتزام بموقف سلوكى قائم على نزعة الشك المهني. وتناول معايير الاستقلال الدولي في الميثاق الدولي مسائل مختلفة قد تؤثر على استقلال المحاسب القانوني، من بينها:

- الأتعاب.
- الهدايا والضيافة.
- الدعاوى القضائية الفعلية أو المحتملة.
- المصالح المالية.
- القروض والضمادات.
- علاقات العمل.
- العلاقات العائلية والشخصية.
- العمل مؤخراً لدى عميل التأكيد.
- العمل بصفة عضو مجلس إدارة أو مسؤول لدى عميل التأكيد.
- التوظيف لدى عميل التأكيد.
- طول علاقة العاملين مع عميل التأكيد.
- تقديم خدمات غير تأكيدية إلى عميل التأكيد.

٦٢. تكون المتطلبات المهنية، أو المتطلبات المفروضة بموجب نظام أو لائحة، التي تتناول الالتزام بالمتطلبات المслكية ذات الصلة، متساوية على الأقل لنصوص الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة عندما تتناول جميع الأمور المشار إليها في الفقرات ٥٨-٦١ وتفرض التزامات تحقق أهداف المتطلبات المنصوص عليها في الميثاق الدولي فيما يتعلق بتلك الارتباطات.^(١)

٦٣. قد تمثل السلطة المعنية في هيئة وطنية لوضع المعايير أو سلطة تنظيمية أو جهة رقابية مسؤولة عن المراجعة أو التأكيد أو ما يتعلق بهما من متطلبات مسلكية ذات صلة أو جهة معينة للاعتماد معترف بها من السلطات العامة.

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرتين ٢٦ (أ) ، ٣٤)

٦٤. قد توفر التدابير النظامية ضمانات لاستقلال المحاسبين القانونيين في القطاع العام. ومع ذلك، فإن المحاسبين القانونيين في القطاع العام أو المكاتب التي تقوم بتنفيذ ارتباطات التأكيد في القطاع العام قد تحتاج، بناءً على شروط التكليف الرسمي الصادر لها في دولة معينة، إلى تكيف منهاجها لتعزيز الالتزام بالفقرة ٣٤. وقد يشمل ذلك، عندما لا يسمح التكليف الرسمي الصادر في القطاع العام بالانسحاب من الارتباط، الإفصاح من خلال تقرير عام عن الظروف التي نشأت، والتي لو كانت في القطاع الخاص، لأدت إلى انسحاب المحاسب القانوني.

مسؤوليات الشرك المُسؤول عن الارتباط عن القبول والاستمرار (راجع: الفقرة ٢٨)

٦٥. وفقاً لمعيار إدارة الجودة (١)، فإن المكتب مطالب فيما يخص القرارات المتعلقة بالقبول والاستمرار باتخاذ أحكام بشأن قدرته على تنفيذ الارتباط وفقاً للمتطلبات المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطقية. وقد يستخدم الشرك المُسؤول عن الارتباط المعلومات التي يراعيها المكتب في هذا الشأن عند تحديد ما إذا كانت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مناسبة فيما يتعلق بقبول

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

العلاقات مع العملاء وقبول الارتباطات والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات. وإذا كانت لدى الشريك المسؤول عن الارتباط مخاوف بشأن مدى مناسبة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فإنه قد يناقش أساس تلك الاستنتاجات مع من شاركوا في آلية القبول والاستمرار.

إذا كان الشريك المسؤول عن الارتباط قد شارك بشكل مباشر في آلية المكتب الخاصة بالقبول والاستمرار، فإنه سيكون على علم بالمعلومات التي حصل عليها المكتب أو التي قام المكتب باستخدامها، أثناء التوصل إلى الاستنتاجات ذات العلاقة. وقد توفر هذه المشاركة المباشرة أيضاً أساساً لقيام الشريك المسؤول عن الارتباط بالتحقق من اتباع سياسات أو إجراءات المكتب ومناسبة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

عندما يكون المكتب ملزماً بقبول ارتباط التأكيد أو الاستمرار فيه بمقتضى الأنظمة أو اللوائح، فقد يأخذ الشريك المسؤول عن الارتباط في الحسبان المعلومات التي حصل عليها المكتب بشأن طبيعة الارتباط وظروفه.

إدارة الجودة على مستوى المكتب (راجع: الفقرة (٣٠))

لقد تم تحرير هذا المعيار في سياق مجموعة من التدابير يتم اتخاذها لدعم جودة ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة. وتشمل تلك التدابير:

- متطلبات الكفاءة، مثل شروط التعليم والخبرة، والتطوير المهني المستمر القائم وكذلك متطلبات التعلم المستمر.
- نظام لإدارة الجودة يتم تطبيقه عبر المكتب، أي معيار إدارة الجودة (١)، أو متطلبات مهنية، أو متطلبات منصوص عليها في نظام أو لائحة، مساوية على الأقل لمتطلبات المعيار.^(١)
- عند الاقتضاء، وفقاً لمعايير إدارة الجودة (١)، تنفيذ فحوصات جودة الارتباطات وفقاً لمعايير إدارة الجودة (٢).^(٢)
- مجموعة شاملة من المتطلبات المслكية، بما في ذلك متطلبات استقلال تفصيلية، قائمة على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني.
- يتناول معيار إدارة الجودة (١) مسؤوليات المكتب عن تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، فيما يخص ارتباطات التأكيد. وينص ذلك المعيار على مسؤوليات المكتب بشأن تحديد أهداف الجودة والتعرف على المخاطر التي تعيق تحقيق أهداف الجودة وتقييم تلك المخاطر وتصميم الاستجابات وتطبيقاتها لمواجهة تلك المخاطر، بما في ذلك استجابات محددة بعينها. وتشمل الاستجابات المحددة في معيار إدارة الجودة (١) مسؤولية المكتب عن وضع سياسات أو إجراءات تتناول الارتباطات التي يتبعن أن تخضع لفحوصات الجودة. ويناقش معيار إدارة الجودة (٢) مسألة تعين فاحص جودة الارتباط وأهليته، وتنفيذ فحص جودة الارتباط وتوثيقه.

٦٩١. يتناول نظام إدارة الجودة الشمانية مكونات الآتية:

- (أ) آلية المكتب لتقييم المخاطر؛
- (ب) الحكومة والقيادة؛
- (ج) المتطلبات المслكية ذات الصلة؛
- (د) قبول العلاقات مع العملاء وقبول كل ارتباط معين والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات؛
- (ه) تنفيذ الارتباطات؛
- (و) الموارد؛
- (ز) المعلومات والاتصالات؛
- (ح) آلية المتابعة والتصحيح.

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد خدمات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة.

^(٢) معيار إدارة الجودة (٢) "فحوصات جودة الارتباطات"

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

وقد تستخدم المكاتب أو المتطلبات الوطنية مصطلحات أو أُطْر عمل مختلفة لوصف مكونات نظام إدارة الجودة.

٧١٦. يشتمل نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب على وضع آلية للمتابعة والتصحيح تهدف إلى ما يلي:

- تزويد المكتب بمعلومات ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب بشأن تصميم نظام إدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله.
- اتخاذ التصرفات المناسبة للاستجابة لأوجه القصور التي تم التعرف عليها بحيث يقوم المكتب بتصحيح القصور في الوقت المناسب.

٧٢١. قد يعتمد فريق الارتباط في الظروف الاعتيادية على نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب، ما لم:

- يكن فهم فريق الارتباط أو خبرته العملية تشير إلى أن سياسات أو إجراءات المكتب لن تعامل بفاعلية مع طبيعة الارتباط وظروفه؛ أو

• تقتضي المعلومات التي يقدمها المكتب أو أطراف أخرى عن فاعلية هذه السياسات أو الإجراءات غير ذلك.

وعلى سبيل المثال، قد يعتمد فريق الارتباط على نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب فيما يتعلق بما يلي:

• كفاءات وقدرات العاملين من خلال توظيفهم وتدریبهم الرسمي.

• الاستقلال من خلال جمع معلومات الاستقلال ذات الصلة والإبلاغ عنها.

• الحفاظ على العلاقات مع العملاء من خلال سياسات أو إجراءات المكتب الخاصة بقبول العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات التأكيد والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات.

• التقيد بالمتطلبات التنظيمية والنظامية من خلال آلية المتابعة والتصحيح الخاصة بالمكتب.

٧٣١. تُعد المتطلبات المهنية، أو المتطلبات المنصوص عليها في نظام أو لائحة التي تتناول مسؤوليات المكتب عن تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، متطلبات متساوية على الأقل لمتطلبات معيار إدارة الجودة (١) عندما تتناول جميع الأمور المشار إليها في الفقرات ٧١١-٦٩١ وتفرض التزامات على المكتب تحقيق المراد من أهداف ومتطلبات معيار إدارة الجودة (١).^(١)

٧٤. قد تتمثل السلطة المعنية في هيئة وطنية لوضع المعايير أو سلطة تنظيمية أو جهة رقابية مسؤولة عن المراجعة أو التأكيد أو ما يتعلق بها من متطلبات مسلكية ذات صلة أو جهة معينة للاعتماد معترف بها من السلطات العامة.

إدارة الجودة على مستوى الارتباط

المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها (راجع: الفقرتين ٣٢-٣١)

٧٥. يمكن للشريك المسؤول عن الارتباط إبداء تحمله المسؤولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها في الارتباط والمشاركة بصورة كافية ومناسبة طوال الارتباط بطرق شتى، من بينها:

• المشاركة في آلية القبول والمتابعة حتى يكون قادرًا على تحديد أن سياسات أو إجراءات المكتب الخاصة بقبول العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات التأكيد، والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات، قد تم اتباعها.

• التخطيط للارتباط وتنفيذها (بما في ذلك توجيهه أعضاء فريق الارتباط والإشراف عليهم بشكل مناسب) وفقاً للمعايير أو المتطلبات المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية المنطبقة.

• تنفيذ عمليات الفحص وفقاً لسياسات أو إجراءات المكتب، وفحص توثيق أعمال الارتباط في تاريخ تقرير التأكيد أو قبله.

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد معلومات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه أن يعمل في مكتب يلتزم بمتطلبات المعايير الدولية لإدارة الجودة المعتمدة في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- الحفاظ على التوثيق المناسب لأعمال الارتباط الذي يقدم أدلة على تحقيق أهداف المحاسب القانوني، وأن الارتباط قد تم تنفيذه وفقاً لهذا المعيار ووفقاً للمطالبات النظمية والتنظيمية ذات الصلة.
 - التشاور المناسب من جانب فريق الارتباط في الأمور الصعبة أو المثيرة للجدل.
٧٦. يظل الشريك المسؤول عن الارتباط هو المسئول النهائي، ومن ثم فهو المسائل، عن الالتزام بمتطلبات هذا المعيار. ويُستخدم عبارة "يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط تحمل المسؤلية عن..." فيما يخص تلك المتطلبات التي يُسمح فيها للشريك المسؤول عن الارتباط بإسناد تصميم أو تنفيذ الإجراءات أو المهام أو التصرفات إلى أعضاء فريق الارتباط الذين يحظون بمهارات الملائمة أو الخبرات المناسبة. وفيما يخص متطلبات هذا المعيار التي تنص على أنه "يجب على الشريك المسؤول عن الارتباط...", فإن المعيار يهدف صراحةً إلى قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بالوفاء بالمتطلب أو المسؤلية. وفي هذه الظروف، يجوز للشريك المسؤول عن الارتباط الحصول على المعلومات من المكتب أو من أعضاء فريق الارتباط الآخرين في سبيل الوفاء بالمتطلب.

٧٧. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) من المكتب تحديد أهداف للجودة تتناول حوكمة وقيادة المكتب التي تدعم تصميم نظام إدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله. وما يدعم مسؤولية الشريك المسؤول عن الارتباط عن إدارة الجودة وتحقيقها خلق ثقافة داخل المكتب تبدي التزاماً بالجودة. وتشكل وتقوى الثقافة التي تبدي التزاماً بالجودة عن طريق أعضاء فريق الارتباط من خلال التزامهم بالسلوكيات المأمولة عند تنفيذ الارتباط.

٧٨. تؤكد تصرفات الشريك المسؤول عن الارتباط والرسائل المناسبة التي ينقلها لأعضاء فريق الارتباط الآخرين على حقيقة أن الجودة هي أمر أساسي عند تنفيذ ارتباط التأكيد وعلى أهمية ما يلي لجودة ارتباط التأكيد:

- (أ) تنفيذ العمل الذي يستوفي المعايير المهنية والمطالبات النظمية والتنظيمية المنطبق.
- (ب) الالتزام بسياسات أو إجراءات المكتب المنطبق.
- (ج) إصدار تقرير عن الارتباط يكون مناسباً في ظل الظروف القائمة.
- (د) قدرة فريق الارتباط على طرح مخاوفهم دون خوف من ردود الفعل الانتقامية.

٧٩. عندما تكون الإجراءات أو المهام أو التصرفات قد تم إسنادها إلى أعضاء آخرين في فريق الارتباط، فقد يبدي الشريك المسؤول عن الارتباط مشاركته بصورة كافية ومناسبة طوال الارتباط بطرق مختلفة، من بينها:

- إحاطة الأعضاء المسند إليهم العمل بطبيعة مسؤولياتهم وصلاحياتهم، ونطاق العمل المسند إليهم وأهدافه؛ وتوفير أية تعليمات أخرى ضرورية وأية معلومات أخرى ذات صلة.
- توجيه الأعضاء المسند إليهم العمل والإشراف عليهم.
- فحص الأعمال التي قام بها الأعضاء المسند إليهم العمل لتقويم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، إضافة إلى المتطلبات الواردة في الفقرات ٤٦-٤٩.

قيام أعضاء فريق الارتباط بتطبيق سياسات أو إجراءات المكتب (راجع: الفقرة ٣٢)

٨٠. في سياق نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب، يُعد أعضاء فريق الارتباط الذين من داخل المكتب مسؤولين عن تطبيق سياسات أو إجراءات المكتب المنطبق على الارتباط. ونظرًا لأن أعضاء فريق الارتباط الذين من مكتب آخر ليسوا شركاء ولا موظفين في مكتب الشريك المسؤول عن الارتباط، فإنهم قد لا يخضعون لنظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب أو لسياسات أو إجراءات المكتب. كما إن السياسات أو الإجراءات الخاصة بالمكاتب الأخرى قد لا تكون مشابهة لتلك الخاصة بمكتب الشريك المسؤول عن الارتباط. وعلى سبيل المثال، قد تختلف السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالتوجيه والإشراف والفحص، ولاسيما عندما يقع المكتب الآخر في دولة ذات نظام قانوني مختلف، أو لغة أو ثقافة مختلفة، عن الدولة التي يقع فيها مكتب الشريك المسؤول عن الارتباط. وببناء عليه، فإذا كان فريق الارتباط يضم أفراداً من مكتب آخر، فقد يلزم اتخاذ تصرفات مختلفة من قبل المكتب أو الشريك المسؤول عن الارتباط لتطبيق سياسات أو إجراءات المكتب فيما يخص عمل هؤلاء الأفراد. وعلى سبيل المثال، قد لا يستطيع الأفراد الذين ليسوا من العاملين تعينة إقرارات الاستقلال بشكل مباشر على نظم الاستقلال الخاصة بالمكتب. وقد تنص سياسات أو إجراءات المكتب على

صفات الشريك المسؤول عن الارتباط (راجع: الفقرة ٣٣)

٨١٦. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) من المكتب تحديد أهداف للجودة تقضي بأن يتم تخصيص أعضاء للفريق الخاص بكل ارتباط، بمن فيهم الشريك المسؤول عن الارتباط، ومن يحظون بالكفاءات والقدرات المناسبة لتنفيذ الارتباطات بجودة عالية على نحو ثابت.

٨٢١. تزود الكفاءة الكافية في مجال الاستدامة الشريك المسؤول عن الارتباط بالقدرة على:

- طرح الأسئلة المناسبة على الخبرير الذي يستعين به المحاسب القانوني وتقويم ما إذا كانت الإجابات معقولة في ظل ظروف الارتباط؛

- تقويم عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني ودمجه، بالقدر الكافي، مع عمل فريق الارتباط ككل؛
- تحمل المسؤولية عن الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بشأن الارتباط.

٨٣١. يعتمد ما يعد كفاءة كافية في مجال الاستدامة على ظروف الارتباط ويختلف ذلك من ارتباط آخر. وتُعد مسألة ما إذا كان الشريك المسؤول عن الارتباط يتمتع بالكفاءة الكافية في مجال الاستدامة لقبول المسؤولية عن الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بشأن الارتباط مسألة حكم مهني، وقد ينطوي ذلك على النظر في عوامل مثل:

- الحكم المتعلق بتقويم ما إذا كانت الضوابط التي يتوقع المحاسب القانوني تطبيقها في إعداد معلومات الاستدامة مناسبة لظروف الارتباط.

- الحكم المتعلق بتحديد ما إذا كانت معلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد هي معلومات مناسبة.
- طبيعة مسائل الاستدامة ومدى تعقيدها.

- مدى القدرة على قياس مسائل الاستدامة بدقة أو ما إذا كانت هناك درجة عالية من عدم التأكيد المحيط بالقياس مما قد يستدعي معرفة كبيرة وحكم مهم.

- كفاءة الشريك المسؤول عن الارتباط وفريق الارتباط وخبراتهم السابقة فيما يتعلق بمسائل الاستدامة.

المتطلبات المслكية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالاستقلال

مسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط عن المتطلبات المسلكية ذات الصلة (راجع: الفقرات ٣٧-٣٥)

٨٤. قد يساعد أيضًا الاتصال الصريح والجاد بين أعضاء فريق الارتباط بشأن المتطلبات المслكية ذات الصلة فيما يلي:

- لفت انتباه أعضاء فريق الارتباط إلى المتطلبات المслكية ذات الصلة التي قد تكون ذات أهمية خاصة لارتباط التأكيد؛
- إحاطة الشريك المسؤول عن الارتباط دائمًا بالأمور ذات الصلة بفهم فريق الارتباط للمتطلبات المслكية ذات الصلة وسياسات أو إجراءات المكتب، ووفائهم بها.

٨٥. وفقاً لمعيار إدارة الجودة (١)، فإن استجابات المكتب لمواجهة مخاطر الجودة التي تتعلق بالمتطلبات المслكية ذات الصلة، بما فيها تلك التي تتعلق باستقلال أعضاء فريق الارتباط، تشمل السياسات أو الإجراءات الخاصة بالتعرف على التهديدات التي تمس الالتزام بالمتطلبات المслكية ذات الصلة، وتقويم تلك التهديدات ومواجهتها.

٨٦. قد تشمل التصرفات المناسبة التي قد يتخذها المكتب لمواجهة التهديدات التي تمس الالتزام بالمتطلبات المслكية ذات الصلة، على سبيل المثال:

- اتباع سياسات أو إجراءات المكتب بشأن المخالفات التي تقع للمتطلبات المслكية ذات الصلة، بما في ذلك نقلها إلى الأفراد المعنيين أو التشاور معهم بشأنها حتى يتسمى اتخاذ التصرفات المناسبة، بما فيها عند الاقتضاء، التصرفات التأدبية.
- الاتصال بالمكلفين بالحكومة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- الاتصال بالسلطات التنظيمية أو الهيئات المهنية. وفي بعض الظروف، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح الاتصال بالسلطات التنظيمية.
- الحصول على مشورة قانونية.
- الانسحاب من ارتباط التأكيد، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

مهارات وأساليب التأكيد ونزعـة الشك المهني والحكم المهني

نزعـة الشك المهني (راجع: الفقرة (٣٩)

٨٧١. نزعـة الشك المهني هي موقف سلوكـي ينطوي على الانتباـه، على سبيل المثال، إلى ما يلي:
- الدليل الذي يتعارض مع الأدلة الأخرى المتـحصلـ عليها.
 - المعلومات التي تستدعي التشـكـيكـ في إمكانـية الاعتمـادـ على الرـدودـ على الاستـفـسـاراتـ أو المـعـلومـاتـ التيـ يـعـتـزمـ استـخدـامـهاـ كـأدـلةـ.
 - الـظـرـوفـ التيـ توـحـيـ بالـحـاجـةـ إـلـىـ اـتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ أـخـرىـ إـضـافـةـ إـلـىـ تـلـكـ الـتـيـ تـتـطلـبـهاـ مـعـايـيرـ تـأـكـيدـ مـعـلـومـاتـ الـاستـدـامـةـ ذاتـ الـصـلـةـ.
 - الأـحوالـ الـتـيـ قدـ تـشـيرـ إـلـىـ وـجـودـ تـحـريـفـ محـتمـلـ.
 - الأـحوالـ الـتـيـ قدـ تـشـيرـ إـلـىـ إـمـكـانـيـةـ وـجـودـ غـشـ.
٨٨٠. تـعـدـ نـزعـةـ الشـكـ المـهـنيـ ضـرـورـيـةـ لـإـجـرـاءـ تـقـيـيمـ نـقـديـ لـلـأـدـلـةـ. وـيـنـطـوـيـ ذـلـكـ عـلـىـ التـشـكـيكـ فـيـ الـأـدـلـةـ الـمـتـعـارـضـةـ وـفـيـ إـمـكـانـيـةـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ الرـدـودـ عـلـىـ الـاسـتـفـسـاراتـ وـالـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ يـعـتـزمـ استـخدـامـهاـ كـأدـلةـ. وـيـنـطـوـيـ ذـلـكـ أـيـضـاـ عـلـىـ النـظـرـ فـيـ مـدـىـ كـفـائـةـ وـمـنـاسـبـةـ الـأـدـلـةـ الـمـتـحـصلـ عـلـىـ هـاـمـشـهـ فـيـ ضـوـءـ الـظـرـوفـ الـمـحـيـطةـ. وـمـنـ الـصـرـوـرـيـ الحـفـاظـ عـلـىـ نـزعـةـ الشـكـ المـهـنيـ طـوـالـ الـاـرـتـبـاطـ إـذـاـ أـرـادـ الـمحـاسبـ الـقـانـونـيـ، عـلـىـ سـبـيلـ الـمـثـالـ، تـخـفيـضـ مـخـاطـرـ:
- التـغـاضـيـ عـنـ الـظـرـوفـ غـيرـ الـمـعـتـادـ.
 - التـعـيمـ الزـائـدـ عـنـ الـحدـ عـنـ دـسـخـالـ الـاستـنـتـاجـاتـ مـنـ الـمـلـاحـظـاتـ.
 - استـخدـامـ اـفـتـراـضـاتـ غـيرـ مـنـاسـبـةـ عـنـ تـحـديـدـ طـبـيـعـةـ وـتـوـقـيـتـ وـمـدـىـ إـجـرـاءـاتـ وـتـقـوـيمـ نـتـائـجـهاـ.
٨٩٠. ماـلـ يـسـتـلزمـ الـاـرـتـبـاطـ إـجـرـاءـ تـأـكـيدـ بـشـأنـ ماـ إـذـاـ كـانـتـ الـمـسـتـنـدـاتـ صـحـيـحةـ، يـمـكـنـ لـالـمـحـاسبـ الـقـانـونـيـ التـسـلـيمـ بـصـحـةـ السـجـلاتـ وـالـمـسـتـنـدـاتـ مـاـلـ يـكـنـ لـدـيـهـ سـبـبـ يـدـعـوهـ إـلـىـ الـاعـتـقـادـ بـخـلـافـ ذـلـكـ. وـمـعـ ذـلـكـ، فـإـنـ الـفـقـرـةـ (٩٠)ـ تـتـطلـبـ أـنـ يـنـظـرـ الـمـحـاسبـ الـقـانـونـيـ إـمـكـانـيـةـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ يـعـتـزمـ استـخدـامـهاـ كـأدـلةـ.
٩٠. لاـ يـتـوقـعـ أـنـ يـقـومـ الـمـحـاسبـ الـقـانـونـيـ بـتـجـاهـلـ خـبـرـاتـ الـسـابـقـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـأـمـانـةـ مـقـدـمـيـ الـأـدـلـةـ وـنـزـاهـتـهـمـ. وـمـعـ ذـلـكـ، فـإـنـ الـاعـتـقـادـ بـأـنـ مـقـدـمـيـ الـأـدـلـةـ يـتـمـتـعـونـ بـأـمـانـةـ وـنـزـاهـةـ لـأـعـيـانـ الـمـحـاسبـ الـقـانـونـيـ مـنـ ضـرـورـةـ الـحـفـاظـ عـلـىـ نـزعـةـ الشـكـ المـهـنيـ.
٩١٠. قدـ تـشـملـ مـعـوقـاتـ مـمارـسةـ نـزعـةـ الشـكـ المـهـنيـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـاـرـتـبـاطـاتـ مـاـ يـلـيـ، عـلـىـ سـبـيلـ الـمـثـالـ لـالـحـصـرـ:
- قـيـودـ الـمـيزـانـيـةـ، الـتـيـ قـدـ تـثـفـيـ عـنـ اـسـتـخـدـامـ الـمـوـارـدـ، بـماـ فـيـهـاـ الـخـبـرـاءـ، الـتـيـ تـحـضـلـ بـالـخـبـرـاتـ الـكـافـيـةـ أوـ الـمـؤـهـلـاتـ الـفـنـيـةـ، عـنـ الـحـاجـةـ.
 - الـموـاعـيدـ الـهـائـيـةـ الـضـيـقـةـ، مـاـمـاـ قـدـ يـؤـثـرـ سـلـيـاـ عـلـىـ سـلـوكـ مـنـ يـقـومـونـ بـتـنـفـيـذـ الـعـمـلـ وـأـيـضـاـ مـنـ يـتـولـونـ تـوجـيهـ الـعـمـلـ وـالـإـشـرافـ عـلـىـ وـفـحـصـهـ.
 - عـدـمـ الـتـعاـونـ أوـ الـضـغـوطـ غـيرـ الـمـبرـرـةـ الـتـيـ تـفـرـضـهـاـ الـإـدـارـةـ، مـاـمـاـ قـدـ يـؤـثـرـ سـلـيـاـ عـلـىـ قـدـرـةـ فـرـيقـ الـاـرـتـبـاطـ عـلـىـ حلـ الـقـضاـيـاـ الـمـعـقدـةـ أوـ الـمـثـيـرـةـ لـلـجـدلـ.
 - عـدـمـ كـفـائـةـ فـهـمـ الـمـنـشـأـةـ وـبـيـنـهـاـ، وـنـظـامـ الرـقـابةـ الـدـاخـلـيـةـ لـدـيـهـاـ، وـالـضـوابـطـ الـمـنـطـيقـةـ.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- صعوبة الوصول إلى السجلات أو المرافق أو بعض الموظفين أو العملاء أو الموردين أو غيرهم، مما قد يدفع فريق الارتباط إلى التحizب في اختيار مصادر الأدلة والسعى للحصول على الأدلة من المصادر التي يسهل الوصول إليها أكثر من غيرها.
- الاعتماد المفرط على الأدوات والأساليب الآلية، مما قد يؤدي إلى عدم قيام فريق الارتباط بإجراء تقييم نقي لالأدلة.
- الظروف التي لا توجد فيها طريقة واحدة متعارف عليها لقياس أو تقويم مسائل الاستدامة والتقرير عن معلومات الاستدامة، مما قد يجعل المحاسبين القانونيين أقل استعداداً للتشكيل في منهج الإدارة.
- مدى تعقيد الارتباط. فكلما كانت المنشأة أكبر حجماً وأكثر تعقيداً وتتنوعاً (على سبيل المثال، كلما اتسع انتشارها الجغرافي، وكانت أكثر اعتماداً على سلسلة إمداد طويلة ومتنوعة)، زادت الصعوبة في فهم وتقويم ما يلي:
 - ما إذا كانت مسائل الاستدامة مناسبة في ظل ظروف الارتباط؛
 - مدى الأهمية التي ينبغي منحها لكل إفصاح في سياق معلومات الاستدامة ككل.

٩٢١. قد تشمل التصرفات الممكنة، التي قد يتخذها فريق الارتباط للتخفيف من معوقات ممارسة نزعة الشك المهني على مستوى الارتباطات، ما يلي:

- الانتباه الدائم للتغيرات في طبيعة الارتباط أو ظروفه مما يستدعي طلب توفير موارد إضافية أو مختلفة للارتباط.
- تنبيه فريق الارتباط صراحةً إلى الحالات أو المواقف التي قد تزيد فيها قابلية الواقع في التحizبات غير المقصودة أو المقصودة (على سبيل المثال، المجالات التي تتضمن على أحكام كبيرة).
- تغيير تشكييل فريق الارتباط، على سبيل المثال، طلب أن يُخصص للارتباط أفراداً أكثر خبرة يتمتعون بقدر أكبر من المهارات أو المعرفة أو يحظون بخبرات خاصة.
- إشراك أعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة في مجالات الارتباط الأكثر تعقيداً أو عند التعامل مع أعضاء الإدارة الذين ينطوي التفاعل معهم على صعوبات أو تحديات.
- إشراك أعضاء فريق الارتباط الذين يتمتعون بمهارات ومعرفة متخصصة، أو الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني، لدعم فريق الارتباط في مجالات الارتباط المعقّدة أو التي تخضع للتقدير الشخصي.
- إشراك الموارد المناسبة لتنفيذ إجراءات الحصول على الأدلة بشأن معلومات الاستدامة فيما يتعلق بمكونات المجموعة ومكونات سلسلة القيمة.
- تعديل طبيعة وتوقيت ومدى التوجيه أو الإشراف أو الفحص، على سبيل المثال، عن طريق ممارسة الإشراف الشخصي بوتيرة أكبر أو إجراء فحوصات أكثر عمقاً لأوراق عمل معينة.
- الاتصال بالملكين بالحكومة عندما تفرض الإدارة ضغوطاً غير مبررة أو عندما يواجه فريق الارتباط صعوبات في الوصول إلى السجلات أو المرافق أو بعض الموظفين أو العملاء أو الموردين أو غيرهم ومن ثم يطلب منهم الحصول على أدلة.

الحكم المهني (راجع: الفقرة ٤٠)

٩٣٠. يُعد الحكم المهني ضرورياً لحسن إجراء ارتباط التأكيد. وينعزى ذلك إلى أنه لا يمكن تفسير المتطلبات المслكية ذات الصلة ومعايير تأكيد معلومات الاستدامة ولا يمكن اتخاذ القرارات المدروسة اللازمة طوال الارتباط دون تطبيق ما هو ملائم من تدريب ومعرفة وخبرة على الحقائق والظروف. وينعد الحكم المهني ضرورياً بصفة خاصة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بما يلي:

- تحقق الشروط المسبقة للمراجعة.
- الأهمية النسبية وخطر الارتباط.
- طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة للوفاء بمتطلبات هذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات صلة والحصول على الأدلة، بما في ذلك اختيار المنشآت التي من الضروري تنفيذ إجراءات فيها عبر سلسلة

تقويم ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، وما إذا كان يتبع بنذل المزيد من الجهد لتحقيق أهداف هذا المعيار وأي معيار آخر من معايير تأكيد معلومات الاستدامة ذات الصلة. وفي حالة ارتباط التأكيد المحدود على وجه الخصوص، يكون الحكم المهني مطلوباً في تقويم ما إذا كان قد تم التوصل إلى مستوى مجيء من التأكيد.

• الاستنتاجات التي من المناسب استخلاصها بناءً على الأدلة المتحصل عليها.

• التصرفات التي سيتم اتخاذها عند ممارسة نزعة الشك المهني.

ما إذا كانت مشاركة الشرك المسؤول عن الارتباط طوال الارتباط كانت كافية ومناسبة مما وفر له الأساس لتحديد ما إذا كانت الأحكام المهنية التي تم اتخاذها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، مناسبةً في ضوء طبيعة الارتباط وظروفه.

٩٤. السمة المميزة للحكم المهني المأمول من المحاسب القانوني هي أنه يمارسه محاسب قانوني ساهم تدريبيه ومعرفته وخبرته في اكتساب الكفاءات اللازمة لاتخاذ الأحكام العقلية.

٩٥. تعتمد ممارسة الحكم المهني على الحقائق والظروف التي يعرفها المحاسب القانوني. ويلزم ممارسة الحكم المهني طوال الارتباط ويلزم توثيقه على نحو مناسب. ويمكن تقويم الحكم المهني بناءً على ما إذا كان الحكم المتوصل إليه يعكس التطبيق الكفؤ لمبادئ التأكيد والقياس أو التقويم وما إذا كان الحكم يُعد مناسباً في ضوء، وبما يتسمق مع، الحقائق والظروف التي كانت معروفة للمحاسب القانوني حتى تاريخ تقرير التأكيد الصادر عنه. ولا يمكن استخدام الحكم المهني كمبرر لاتخاذ قرارات لا تدعمها حقائق الارتباط وظروفه أو ما يكفي من الأدلة المناسبة.

موارد الارتباط (راجع: الفقرة ٤١)

٩٦. تشمل الموارد، الموارد البشرية والتكنولوجية والفكرية. وتشمل الموارد البشرية أعضاء فريق الارتباط، وعند الاقتضاء، الخبراء الخارجيين الذين يستعين بهم المحاسب القانوني. وتشمل الموارد التقنية الأدوات التقنية التي قد تتيح للمحاسب القانوني إدارة الارتباط على نحو أكثر كفاءة وفاعلية. وتشمل الموارد الفكرية، على سبيل المثال، منهجيات التأكيد أو الأدوات التطبيقية أو الأدلة الإرشادية لأعمال التأكيد أو البرامج النموذجية أو القواليب أو قوائم التحقق أو النماذج.

٩٧. عند التتحقق مما إذا كان قد تم تخصيص أو توفير موارد كافية ومناسبة لفريق الارتباط لتنفيذ الارتباط، قد يعتمد الشرك المسؤول عن الارتباط في الظروف الاعتيادية على سياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة (بما فيها الموارد). وعلى سبيل المثال، بناءً على المعلومات التي قام المكتب بنقلها، قد يستطيع الشرك المسؤول عن الارتباط الاعتماد على برامج المكتب التقنية الخاصة بالتطوير والتنفيذ والصيانة عند استخدام التقنيات المعتمدة من المكتب لتنفيذ الإجراءات.

كفاءات وقدرات فريق الارتباط (راجع: الفقرة ٤٢)

٩٨. عند التتحقق من امتلاك فريق الارتباط للكفاءة المناسبة في مجال الاستدامة والكفاءة والقدرة في مهارات وأساليب التأكيد، قد يأخذ الشرك المسؤول عن الارتباط في الحسبان أموراً تتعلق بالفريق مثل:

• فهم ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة ذات الطبيعة ودرجة التعقيد المماثلة، والخبرة العملية فيها، من خلال المشاركة والتدريب المناسبين.

• فهم المتطلبات المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة الواجب تطبيقها على الارتباط.

• الخبرة في مسائل الاستدامة ذات الصلة بالارتباط.

• الخبرة في تقنية المعلومات التي تستخدمها المنشأة أو الأدوات أو الأساليب الآلية التي سيستخدمها فريق الارتباط عند التخطيط للارتباط وتنفيذه.

• المعرفة بالقطاعات ذات الصلة التي تعمل فيها المنشأة.

• المعرفة بالأنظمة أو اللوائح أو ممارسات العمل ذات الصلة بالعمليات التشغيلية للمنشأة في كل دولة بعينها.

• القدرة على ممارسة نزعة الشك المهني والحكم المهني.

• فهم سياسات أو إجراءات المكتب.

٩٩١. قد تتعلق ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة بمجموعة واسعة من مسائل الاستدامة التي تتطلب مهارات ومعرفة متخصصة تتجاوز تلك التي يتمتع بها الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الآخرون في فريق الارتباط، ومن ثم يتم استخدام عمل أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني، وذلك الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني قد يكون خبيراً داخلياً (أي عضواً في فريق الارتباط) أو خبيراً خارجياً. والخبير الداخلي قد يكون شريكاً أو موظفاً (أي أحد العاملين)، ومن فهم الموظفين المؤقتين، في مكتب المحاسب القانوني أو مكتب ضمن شبكة المحاسب القانوني. وقد تستدعي الحاجة الاستعانة بأحد خبراء المحاسب القانوني في واحد أو أكثر من المجالات.

أمثلة:

- التوصل إلى فهم للمنشأة وبيتها، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية بها.
- تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر.
- الاستجابة للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتطبيق الاستجابات العامة لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها في معلومات الاستدامة.
- تقويم مدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها عند تكوين الاستنتاج بشأن معلومات الاستدامة.

١٠٠. قد تشمل الاعتبارات عند تحديد ما إذا كان سيتم الاستعانة بأحد الخبراء:

- ما إذا كانت الإدارة قد استعانت بأحد الخبراء في إعداد معلومات الاستدامة (انظر الفقرة ١٠١).
- طبيعة معلومات الاستدامة ومدى أهميتها، بما في ذلك مدى تعقيدها.
- مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها.
- الطبيعة المتوقعة لإجراءات الاستجابة للمخاطر التي تم التعرف عليها، بما في ذلك معرفة المحاسب القانوني وخبرته بعمل الخبراء فيما يتعلق بتلك الأمور، ومدى توفر مصادر بديلة للأدلة.

١٠١. عندما تكون الإدارة قد استعانت بأحد الخبراء في إعداد معلومات الاستدامة، فإن قرار المحاسب القانوني بشأن ما إذا كان سيسعى بأحد الخبراء قد يتأثر أيضاً بعوامل مثل ما يلي:

- طبيعة عمل الخبير الذي استعانت به الإدارة ونطاق هذا العمل وأهدافه.
- ما إذا كان الخبير الذي استعانت به الإدارة موظفاً من قبل المنشأة، أم إنه طرف تعاقدت معه المنشأة لتقديم خدمات ذات صلة.
- مدى قدرة الإدارة على ممارسة الرقابة على عمل الخبير الذي استعانت به أو قدرتها على التأثير فيه.
- كفاءة الخبير الذي استعانت به الإدارة وقدراته.
- ما إذا كان الخبير الذي استعانت به الإدارة يخضع لمعايير أداء فنية أو متطلبات مهنية أو صناعية أخرى.
- أية أدوات رقابة مطبقة داخل المنشأة على عمل الخبير الذي استعانت به الإدارة.

١٠٢. كلما زاد الارتباط تعقيداً، بما في ذلك اتساعه الجغرافي ومدى المعلومات التي تم الحصول عليها من سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة، زادت احتمالية الحاجة إلى النظر في كيفية دمج عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني أو عمل المحاسب القانوني الآخر خلال الارتباط.

١٠.٣٢. تتطلب الفقرة ٣١ من الشريك المسؤول عن الارتباط المشاركة بصورة كافية ومناسبة طوال الارتباط. وتقدم الفقرتان ٥١ و٧٩ وأمثلة على الطرق التي يمكن للشريك المسؤول عن الارتباط من خلالها إبداء المشاركة الكافية والمناسبة في الارتباط. وعندما ينوي المحاسب القانوني الحصول على أدلة من العمل الذي نفذه، أو سينفذه، مكتب آخر خلاف مكتبه، فإن هذه الأمثلة قد تساعد الشريك المسؤول عن الارتباط في تحديد ما إذا كان يمكنه المشاركة بصورة كافية ومناسبة في ذلك العمل.

١٠.٣٣. عند تنفيذ العمل فيما يتعلق بمعلومات الاستدامة الخاصة بمكون في مجموعة، فإنه يوجد افتراض مسبق بأن المحاسب القانوني سيشارك في الظروف الاعتيادية بصورة كافية ومناسبة في ذلك العمل.

١٠.٣٤. في ظروف معينة، قد يصبح المحاسب القانوني على دراية بأن مكتباً (بما في ذلك فرع آخر لمكتب المحاسب القانوني أو مكتب ضمن شبكة المحاسب القانوني) قد نفذ ارتباطاً منفصلاً بشأن معلومات الاستدامة المكون في المجموعة. وعلى سبيل المثال، ربما يكون ذلك المكتب قد نفذ ارتباط تأكيد منفصلاً بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لإحدى المنشآت التابعة التي تم تضمينها في معلومات الاستدامة الخاصة بالمجموعة. وبالرغم من عدم قدرة المحاسب القانوني على المشاركة في ذلك الارتباط المنفصل بسبب الانتهاء منه بالفعل، فإنه قد يظل عازماً على الحصول على أدلة من استخدام عمل ذلك المكتب الآخر لأجل ارتباط تأكيد استدامة المجموعة. وفي هذه الظروف، تطبق متطلبات الفقرات ٥٥-٥٥، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت الأدلة التي يتم الحصول عليها من عمل ذلك المحاسب القانوني الآخر كافية لأغراض المحاسب القانوني. وإذا كان من المتوقع تنفيذ ارتباط منفصل مشابه في السنوات اللاحقة فيما يتعلق بذلك المكون في المجموعة، فسيكون المحاسب القانوني قادرًا على مراعاة ذلك أثناء وضع الاستراتيجية العامة وخططة الارتباط لارتباط المجموعة، بما في ذلك إشراك ذلك المكتب الآخر بصفته محاسباً قانونياً مكون (انظر الفقرة ٩٦).

١٠.٣٥. قد تنشأ عدم القدرة على المشاركة بصورة كافية ومناسبة في عمل مكتب آخر خلاف مكتب المحاسب القانوني بسبب أن العمل قد تم تنفيذه بالفعل، أو لأن وصول المحاسب القانوني إلى عمل ذلك المكتب مقيد بموجب الأنظمة أو اللوائح، أو لأن العمل يتعلق بمكون في سلسلة القيمة وليس لإدارة المنشأة ولا المحاسب القانوني أي حقوق في الوصول إلى عمل ذلك المكتب الآخر. وبالمثل، إذا كان مدى مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط لا يوفر الأساس لتحديد مناسبة الأحكام المهمة التي تم اتخاذها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بعمل مكتب آخر خلاف مكتب المحاسب القانوني، فإن الشريك المسؤول عن الارتباط لا يستطيع عادةً استنتاج أنه قادر على المشاركة بصورة كافية ومناسبة. وقد يراعي أيضًا الشريك المسؤول عن الارتباط سياسات أو إجراءات المكتب عند إجراء التحديد وفقاً للفقرة ٤٣.

عدم كفاية الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها، أو عدم مناسبتها (راجع: الفقرة ٤٤)

١٠.٣٦. يُعد تحديد الشريك المسؤول عن الارتباط أن الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها غير كافية أو غير مناسبة في ظل ظروف الارتباط، وتحديد التصرفات المناسبة التي سيتم اتخاذها، مسألة حكم مهي. وعلى سبيل المثال، في حالة عدم احتواء برامج التأكيد الإلكترونية، التي قام المكتب بتوفيرها، على الإجراءات الجديدة أو المحدثة فيما يتعلق بإيفاقاً صاحات الاستدامة التي تتطلبها ضوابط الإطار الجديدة أو المحدثة، فإن نقل تلك المعلومة في الوقت المناسب إلى المكتب يمكنه من اتخاذ الخطوات الالزمة لتحديث البرنامج وإعادة إصداره على الفور أو توفير مورد بديل يمكن فريق الارتباط من الالتزام باللوائح الجديدة أثناء تنفيذ الارتباط.

١٠.٣٧. فيما يخص ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة لمجموعة، قد يشتمل تحديد الشريك المسؤول عن الارتباط لما إذا كانت الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها كافية ومناسبة على النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى إشراك محاسبين قانونيين للمكونات من ذوي المعرفة والخبرة بالأنظمة أو اللوائح أو اللغة أو الثقافة في دول معينة.

١٠.٣٨. إذا كانت الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها غير كافية أو غير مناسبة في ظل ظروف الارتباط ولم يتم توفير موارد إضافية أو بديلة، فقد تشمل التصرفات المناسبة:

- تغيير المنهج المخطط له فيما يخص طبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص (انظر أيضًا الفقرة ٤٧).
- مناقشة تمديد المواعيد النهائية لإصدار تقارير المنشأة مع الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حتى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- اتباع سياسات أو إجراءات المكتب لحل الاختلاف في الأراء في حالة عدم حصول الشريك المسؤول عن الارتباط على الموارد اللازمة للارتباط.
 - اتباع سياسات أو إجراءات المكتب للانسحاب من الارتباط، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.
 - استخدام الموارد التي تم تخصيصها أو توفيرها (راجع: الفقرة ٤٥)
- أ ١١٠. قد تشتمل سياسات أو إجراءات المكتب على اعتبارات أو مسؤوليات ضرورية لفريق الارتباط عند استخدام الأدوات التقنية المعتمدة من المكتب لتنفيذ الإجراءات وقد تتطلب تلك السياسات أو الإجراءات إشراك أفراد يحظون بمهارات أو خبرات متخصصة في تقويم المخرجات أو تحليلها. وقد يتبعن على فريق الارتباط، وفقاً لسياسات أو إجراءات المكتب، استخدام منهجية تأكيد الخاصة بالمكتب واستخدام أدوات وإرشادات محددة. وقد ينظر فريق الارتباط أيضاً فيما إذا كان من المناسب والملاائم استخدام موارد فكرية أخرى بناءً على طبيعة الارتباط وظروفه، على سبيل المثال، استخدام منهجية تأكيد خاصة بإحدى الصناعات أو ما يتعلق بها من أدلة إرشادية وأدوات مساعدة للتنفيذ.

التوجيه والإشراف والفحص

مسؤولية الشريك المسؤول عن الارتباط عن التوجيه والإشراف والفحص (راجع: الفقرة ٤٦)

- أ ١١١. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) التخطيط للتوجيه والإشراف والفحص، وتنفيذ ذلك، على أساس أن العمل الذي ينفذه أعضاء فريق الارتباط الأقل خبرة يخضع للتوجيه والإشراف والفحص من قبل أعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة.
- أ ١١٢. يُعد توجيه فريق الارتباط والإشراف عليه وفحص عمله من الاستجابات على مستوى المكتب التي يتم تطبيقها على مستوى الارتباطات، ويمكن للشريك المسؤول عن الارتباط زيادة تكييف هذه الاستجابات من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها عند إدارة جودة الارتباط. وبناءً عليه، سيختلف منهج التوجيه والإشراف والفحص من كل ارتباط لآخر،أخذًا بعين الاعتبار طبيعة الارتباط وظروفه. وسيشتمل المنهج عادةً على مزيج من سياسات أو إجراءات المكتب والاستجابات الخاصة بكل ارتباط.
- أ ١١٣. عندما لا يتول الشريك المسؤول عن الارتباط تنفيذ الارتباط ب الكامل، أو عندما تكون طبيعة الارتباط وظروفه أكثر تعقيداً (على سبيل المثال، عندما يكون هناك أعضاء في فريق الارتباط منتشرون عبر دول متعددة)، فقد يكون من الضروري للشريك المسؤول عن الارتباط إسناد مهام التوجيه والإشراف والفحص إلى أعضاء آخرين في فريق الارتباط. ومع ذلك، وفي إطار المسؤولية العامة للشريك المسؤول عن الارتباط عن إدارة الجودة وتحقيقها في الارتباط وعن المشاركة في الارتباط بصورة كافية ومناسبة، يتعين على الشريك المسؤول عن الارتباط ضمان تنفيذ الجوانب الخاصة بطبعية وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص وفقاً للفقرة ٤٧. وفي هذه الظروف، قد يقوم العاملون أو أعضاء فريق الارتباط بتوفير معلومات للشريك المسؤول عن الارتباط لتمكنه من التحقق من الأمور التي تتطلبها الفقرة ٤٧.

التوجيه

أ ١٤. قد يشتمل توجيه فريق الارتباط على إحاطة أعضاء الفريق بمسؤولياتهم، مثل:

- المساهمة في إدارة الجودة وتحقيقها على مستوى الارتباطات من خلال سلوكاتهم واتصالاتهم وتصرفاتهم الشخصية.
- التحلي بعقلية متسائلة والإلمام بالتحيزات غير المقصودة أو المقصودة أثناء ممارسة نزعة الشك المبني عند جمع الأدلة وتقويمها.
- مواجهة التهديدات التي تمس تحقيق الجودة، والاستجابات المتوقعة من فريق الارتباط. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي أن تؤدي القيود على الميزانية أو القيود على الموارد إلى قيام أعضاء فريق الارتباط بتعديل الإجراءات المخطط لها أو عدم تنفيذها.
- الوفاء بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة.
- فهم أهداف العمل الذي سيتم تنفيذه والتعليمات التفصيلية بشأن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التأكيد المخطط لها.
- مسؤوليات كل عضو في فريق الارتباط عن تنفيذ الإجراءات ومسؤوليات الأعضاء الأكثر خبرة عن توجيه الأعضاء الأقل خبرة.

الإشراف

١١٥. قد يشتمل الإشراف على أمور مثل:

• متابعة التقدم في الارتباط، ويشمل ذلك متابعة ما يلي:

○ التقدم المحرز مقارنة بخطة التأكيد;

○ ما إذا كان قد تم تحقيق الهدف من العمل الذي تم تنفيذه؛

○ الكفاية الدائمة للموارد التي تم تخصيصها.

اتخاذ التصرف المناسب لمواجهة القضايا التي تنشأ أثناء الارتباط، بما في ذلك على سبيل المثال، إعادة إسناد الإجراءات المخطط لها إلى أعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة عندما تكون القضايا أكثر تعقيداً مما كان متوقعاً في البداية.

تحديد الأمور التي تحتاج للتشاور أو النظر فيها من قبل أعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة أثناء الارتباط.

تقديم الإرشاد والتدريب على رأس العمل لمساعدة أعضاء فريق الارتباط في تمية المهارات أو الكفاءات.

توفير بيئة تتيح لأعضاء فريق الارتباط طرح مخاوفهم دون خوف من ردود الفعل الانتقامية.

الفحص

١١٦. يتتألف فحص عمل فريق الارتباط من النظر، على سبيل المثال، فيما إذا كان:

• قد تم تنفيذ العمل بما يتفق مع سياسات أو إجراءات المكتب والمتطلبات المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة؛

• قد أثيرةت أمور مهمة لإمعان النظر فيها.

• قد جرت مشاورات مناسبة وتم توثيق الاستنتاجات الناتجة عنها وتم تطبيقها.

• توجد حاجة لإعادة النظر في طبيعة وتوقيت ومدى العمل الذي تم تنفيذه.

• العمل المنفذ يدعم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وأنه قد تم توثيقه بالصورة المناسبة.

• مجموع الأدلة التي تم الحصول عليها كافياً ومناسباً لتوفير أساس لاستنتاج المحاسب القانوني.

• قد تم تحقيق الأهداف من الإجراءات.

تحديد طبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص (راجع: الفقرة ٤٧)

١١٧. يوفر المنهج الخاص بتوجيهه أعضاء فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم الدعم للشريك المسؤول عن الارتباط في الوفاء بمتطلبات هذا المعيار، وفي استنتاجه لكفاية ومناسبة مشاركته طوال الارتباط وفقاً للفقرة ١٨٦(١)(د).

١١٨. قد يتم تكييف منهج التوجيه والإشراف والفحص بناءً على ما يلي، على سبيل المثال:

• التجارب السابقة لعضو فريق الارتباط مع المنشأة والموضوع محل الارتباط.

• مدى تعقيد الارتباط.

• مخاطر التحرير الجوهري التي تم تقييمها.

• كفاءات وقدرات كل عضو من أعضاء فريق الارتباط الذين ينفذون العمل.

• الطريقة المتوقعة لفحص العمل الذي تم تنفيذه (عن بُعد أو حضورياً).

- هيكل فريق الارتباط ومكان تواجد أعضائه.
- ما إذا كان أعضاء فريق الارتباط من مكتب المحاسب القانوني أو مكتب ضمن الشبكة أو مكتب من خارج الشبكة.

فحص توثيق أعمال الارتباط (راجع: الفقرة ٤٨)

١١٩١. يمكن فحص الشرك المسؤول عن الارتباط لتوثيق أعمال الارتباط، أولاً بأول خلال المراحل المناسبة طوال الارتباط، من حل الأمور المهمة على النحو الذي يحوز على رضا الشرك المسؤول عن الارتباط في تاريخ تقرير المحاسب القانوني أو قبله. ولا يلزم أن يفحص الشرك المسؤول عن الارتباط جميع الوثائق الخاصة بتوثيق أعمال الارتباط.

١٢٠١. يمارس الشرك المسؤول عن الارتباط الحكم المهني عند التعرف على الأحكام المهمة التي اتخاذها فريق الارتباط. وقد تحدد سياسات أو إجراءات المكتب أموراً معينة يشيع التوقع بأنها تمثل حكاماً مهمة. وقد تشتمل الأحكام المهمة على أمور تتعلق بالتحطيط للارتباط وتنفيذها، وكذلك الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الارتباط.

من أمثلة الأحكام المهمة:

- ما إذا كان نطاق معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها ونطاق ارتباط تأكيد مناسبين في ظل الظروف القائمة.
- الأمور التي تتعلق بالتحطيط للارتباط، مثل النظر في الأهمية النسبية أو تحديدها.
- تشكيل فريق الارتباط، بما في ذلك العاملون ذوو الخبرة في مسألة أو أكثر من مسائل الاستدامة التي يتناولها الارتباط.
- القرار بإشراك أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني، بما في ذلك القرار بإشراك خبير خارجي.
- إجراءات فريق الارتباط لتقدير المخاطر، بما في ذلك الموقف التي يتطلب فيها التعرف على مخاطر التحرير الجوهرى وتقديرها حكاماً مهمة من جانب فريق الارتباط.
- فيما يخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمجموعات:

 - المنهج المقترن في الارتباط للتعامل مع ما يلزم الحصول بشأنه على أدلة ومن يتول القيام بذلك.
 - النقاشات بشأن إشراك المحاسبين القانونيين للمكونات واستخدام عمل المحاسبين القانونيين الآخرين، بما في ذلك على سبيل المثال، في المجالات التي ترتفع فيها مخاطر التحرير الجوهرى التي تم تقييمها في معلومات الاستدامة.

- نتائج الإجراءات التي تم تنفيذها بشأن مجالات الارتباط التي تنطوي على اجهادات مهمة من جانب الإدارة.
- تقويم العمل الذينفذه خبير خارجي استعان به المحاسب القانوني أو محاسب قانوني آخر، والاستنتاجات المستخلصة من ذلك العمل.
- أهمية التحريرات المصححة وغير المصححة التي تم التعرف عليها أثناء الارتباط والتصريف المتخد بشأنها.
- تقويم الأمور التي قد تؤثر على تقرير التأكيد، بما في ذلك تعديل استنتاج المحاسب القانوني.

١٢١١. يمارس الشرك المسؤول عن الارتباط الحكم المهني عند تحديد الأمور الأخرى التي سيقوم بفحصها، على سبيل المثال، بناءً على ما يلي:

- طبيعة الارتباط وظروفه.
- أعضاء فريق الارتباط الذين قاموا بتنفيذ العمل.
- الأمور التي تتعلق بالمكتشفات الحديثة من عمليات التقصي.
- متطلبات سياسات أو إجراءات المكتب.

١٢٢٦. يستخدم الشريك المسؤول عن الارتباط الحكم المهني عند تحديد الاتصالات الكتابية التي سيتم فحصها، مع الأخذ في الحسبان طبيعة الارتباط وظروفه. وعلى سبيل المثال، قد لا يكون من الضروري للشريك المسؤول عن الارتباط فحص الاتصالات التي تبادلها فريق الارتباط والإدارة في السياق المعتمد للارتباط.

استخدام عمل الآخرين

استخدام عمل محاسب قانوني آخر (راجع: الفقرات ٥٥-٥٠)

١٢٣١. قد يشتمل استخدام عمل محاسب قانوني آخر على استخدام عمل تم الانتهاء منه بالفعل، أو عمل لا يزال يتعين تنفيذه ولكن سيتم الانتهاء منه قبل ارتباط المحاسب القانوني. وقد يتعلق هذا العمل على وجه الخصوص بمسائل الاستدامة أو قد يكون عملاً تأكيدياً آخرأً أو عملاً غير تأكيداً يُعد، بحسب حكم المحاسب القانوني، ذا صلة بارتباط تأكيد معلومات الاستدامة. ويمارس المحاسب القانوني الحكم المهني عند تحديد ما إذا كان عمل المحاسب القانوني الآخر يُعد ذا صلة بارتباط المحاسب القانوني ومناسباً لأغراضه، والمدى الممكن لاستخدام ذلك العمل في ظل الظروف القائمة. ويتأثر مدى الإجراءات التي ينفذها المحاسب القانوني لتقويم عمل المحاسب القانوني الآخر وفقاً للفقرة ٥٠ بما يلي:

- الأهمية الكلية التي يمثلها العمل لارتباط المحاسب القانوني. وعلى سبيل المثال، كلما زادت أهمية الإفصاحات التي ينوي المحاسب القانوني أن يحصل على أدلة بشأنها من خلال استخدام عمل المحاسب القانوني الآخر بالنسبة لمعلومات الاستدامة عموماً، كان من المرجح أن تكون إجراءات المحاسب القانوني أكثر شمولية، بما في ذلك اتصاله بالمحاسب القانوني الآخر وتحديد ما إذا كان من الضروري فحص المزيد من التوثيق الخاص بعمل ذلك المحاسب القانوني وفقاً للفقرة ٥٤؛
 - قدرة المحاسب القانوني على الوصول إلى المحاسب القانوني الآخر وعمله. وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق عمل المحاسب القانوني الآخر بمعلومات في مكون ضمن سلسلة القيمة، فقد لا يكون لإدارة المنشأة المعدة للتقرير ولا للمحاسب القانوني الحق في الوصول إلى ذلك المكتب الآخر أو عمله. وتوضح الفقرة ١٣٥ الظروف التي قد ينشأ فيها قيد على النطاق فيما يتعلق باستخدام عمل محاسب قانوني آخر؛
 - ما إذا كان يتوفّر تقرير من واحد إلى متعددين صادر عن المحاسب القانوني الآخر (انظر الفقرة ٥١).
١٢٤٠. قد تكون الإرشادات الموضحة في الفقرات ١٣٦-١٥١ ب شأن استخدام عمل الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني مفيدة أيضاً عند الحصول على الأدلة من خلال استخدام عمل محاسب قانوني آخر، ومن ذلك على وجه الخصوص، الاعتبارات الموضحة في الفقرتين ١٣٧ وأ ١٥١.

الالتزام بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على استخدام عمل محاسب قانوني آخر (راجع: الفقرة ٥٠(أ))

١٢٥١. قد تشتمل المتطلبات المسلكية ذات الصلة على نصوص تتناول الوفاء بالمسؤوليات المسلكية للمحاسب القانوني فيما يتعلق باستخدام عمل محاسب قانوني آخر. وقد تبين هذه المسؤوليات بناءً على ما إذا كان العمل الذي ينفذه المحاسب القانوني الآخر عملاً تأكيدياً أو غير تأكيداً.

١٢٦٠. يعتمد تحديد ما إذا كان الارتباط الذي ينفذه المحاسب القانوني الآخر يُعد ارتباط تأكيد على الظروف. وتشمل الاعتبارات التي قد تكون ذات صلة عند تميز ارتباطات التأكيد عن ارتباطات غير التأكيدية:

- طبيعة الارتباط. على سبيل المثال، ارتباطات الإجراءات المتفق عليها التي يتم تنفيذها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠)، والارتباطات الاستشارية لا تُعد ارتباطات تأكيد.
- طبيعة الإجراءات التي تم تنفيذها على الارتباط. على سبيل المثال، ارتباط التحقق أو التثبت قد يكون ارتباط تأكيد إذا تم تنفيذه وفقاً لمعايير معترف بها تمكن المحاسب القانوني من تصميم وتنفيذ إجراءات تهدف إلى جمع ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم الاستنتاج التأكيدية.

^٤ المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠)، ربطات الإجراءات المتفق عليها

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- صيغة تقرير المحاسب القانوني الآخر. على سبيل المثال، يشتمل تقرير ارتباط التأكيد على رأي المحاسب القانوني أو استنتاجه أو أي شكل آخر من أشكال التصريحات التأكيدية استناداً إلى الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها. ولا تُعد التقارير التي تقتصر على تقديم ما يكتشفه المحاسب القانوني ارتباطات تأكيد.

تقويم كفاءات وقدرات المحاسب القانوني الآخر (راجع: الفقرة ٥٠(ب))

إن التحقق مما إذا كان المحاسب القانوني الآخر يحظى بالكفاءات والقدرات المناسبة هو مسألة حكم مهني ويتأثر ذلك بطبيعة وظروف عمل المحاسب القانوني الآخر. وقد تكون أيضاً المصادر الموضحة في الفقرة ١٤١ فيما يتعلق بعمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني ذات صلة عند تقويم كفاءات وقدرات المحاسب القانوني الآخر. ومن بين العوامل الأخرى التي قد تكون ذات صلة، الاتساق أو التشابه في الأنظمة واللوائح واللغة والثقافة. وعندما يكون المحاسب القانوني الآخر مكتباً آخرًا ضمن نفس الشبكة التي ينتهي إليها مكتب المحاسب القانوني وعندما يكون خاصعاً لمتطلبات مشتركة خاصة بالشبكة أو عندما يستخدم خدمات مشتركة خاصة بالشبكة، فقد يستطيع المحاسب القانوني الاعتماد على متطلبات الشبكة، على سبيل المثال، تلك المتطلبات التي تتناول التدريب المهني أو التوظيف، أو تلك التي تتطلب استخدام نظم وسياسات ومنهجيات مشتركة وما يتعلق بها من أدوات تطبيقية.

تقويم طبيعة ونطاق وأهداف عمل المحاسب القانوني الآخر (راجع: الفقرة ٥٠(ج))

قد يشتمل تقويم ما إذا كانت طبيعة ونطاق وأهداف عمل المحاسب القانوني الآخر مناسبة لأغراض المحاسب القانوني على التوصل إلى فهم لما يلي:

- طبيعة الارتباط الذي نفذه المحاسب القانوني الآخر، بما في ذلك ما إذا كان ارتباط تأكيد محدود أو معقول، وما إذا كان لذلك الارتباط غرض منطقي؛
- الضوابط المنطقية ذات الصلة بارتباط التأكيد ذاك؛
- نطاق الارتباط؛
- ما إذا كان العمل الذي تم تنفيذه قد تم وفقاً لمعايير معترف بها؛
- ما إذا كان العمل الذي تم تنفيذه يشتمل على اختبارات لأدوات الرقابة أو إجراءات أساس أو كلا الأمرين؛
- ما إذا كان العمل الذي تم تنفيذه كان مدعوماً بسياسات أو إجراءات على مستوى المكتب تتناول إدارة الجودة.

الحصول على تقرير من واحد إلى متعدد़ين وتقويمه (راجع: الفقرتين ٥٢-٥١)

أ. ١٢٩. قد يشتمل تقويم المحاسب القانوني لعمل محاسب قانوني آخر على الحصول على تقرير من واحد إلى متعددِين، وتقويمه، على النحو الموضح في الفقرة ٥١. وقد يحدد مثل ذلك التقرير إجراءات التأكيد ونتائج تلك الإجراءات، بما في ذلك الاستثناءات، والمعلومات الأخرى ذات العلاقة التي قد تؤثر على استنتاجات المحاسب القانوني. ولا تعني الاستثناءات التي يشير إليها المحاسب القانوني الآخر، أو الاستنتاج المعدل، في مثل ذلك التقرير أن التقرير لن يكون مفيداً بالضرورة لارتباط التأكيد بشأن معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير. وبالآخر، يُنظر إلى الاستثناءات، أو الأمر الذي نشأ عنه الاستنتاج المعدل، في تقرير من واحد إلى متعددِين في سياق أهمية ذلك لمستخدمي المعلومات المقرر عنها. وعند النظر في الاستثناءات أو الأمور الناشئ عنها الاستنتاج المعدل، قد يسعى المحاسب القانوني إلى مناقشة تلك الأمور مع ذلك المحاسب القانوني الآخر، إن كان ذلك ممكناً في ظل الظروف القائمة. ويتوقف هذا الاتصال على تواصل المنشأة المعدة للتقرير مع المنشأة ضمن سلسلة القيمة، والحصول على موافقتها على إجراء هذا الاتصال.

أ. ١٣٠. بناءً على طبيعة المعلومات التي تخضع لتقرير من واحد إلى متعددِين، قد يحدد ذلك التقرير أدوات رقابة مكملة في المنشآت المستفيدة قد يلزم المنشأة المستفيدة تصديقها وتطبقها، إن كانت ذات صلة بها، حتى يتتوفر لها أساس مناسب لاستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء إعداد معلومات الاستدامة.

أ. ١٣١. قد يحدد المحاسب القانوني أن تقرير من واحد إلى متعددِين لا يوفر ما يكفي من الأدلة المناسبة (على سبيل المثال، قد لا يوفر وصف الإجراءات التي تم تنفيذها ونتائجها أدلة كافية لأغراض المحاسب القانوني). وفي هذه الظروف، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان من الممكن عملياً استكمال فمه لإجراءات المحاسب القانوني الآخر واستنتاجاته بالاتصال بذلك المحاسب القانوني. وإن لم يكن

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

ذلك ممكناً عملياً في ظل الظروف القائمة، فقد يلزم المحاسب القانوني تنفيذ إجراءات أخرى للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن معلومات تلك المنشأة التي ضمن سلسلة القيمة.

الاتصالات مع المحاسب القانوني الآخر (راجع: الفقرة ٥٣)

١٣٢٦. تشمل الأمور ذات الصلة التي قد يتطلب فريق الارتباط من المحاسب القانوني الآخر إبلاغه بما يلي:

- ما إذا كان المحاسب القانوني الآخر قد التزم بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة بالارتباط، بما في ذلك الاستقلال فيما يخص ارتباطات التأكيد.
- المعلومات بشأن حالات عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التي قد ينشأ عنها تحريف جوهري في معلومات الاستدامة.
- قائمة بالتحريفات غير المصححة التي اكتشفها المحاسب القانوني الآخر أثناء الارتباط والتي لا تُعد تافهة بشكل واضح.
- المؤشرات على التحيز المحتمل في إعداد المعلومات ذات الصلة.
- وصف أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية تعرف عليها المحاسب القانوني الآخر أثناء الارتباط.
- الأمور المهمة الأخرى التي قام المحاسب القانوني الآخر بإبلاغها، أو يتوقع أن يقوم بإبلاغها، إلى المنشأة، بما في ذلك حالات الغش أو شهادة الغش.
- أي أمور أخرى قد تكون ذات صلة بمعلومات الاستدامة، أو تلك التي يرغب المحاسب القانوني الآخر في لفت انتباه فريق الارتباط إليها، بما في ذلك الاستثناءات التي تم ذكرها في أية إفادات مكتوبة طلبتها المحاسب القانوني الآخر من المنشأة المكون.
- النتائج العامة التي توصل إليها المحاسب القانوني الآخر أو استنتاجه أو رأيه.

١٣٣٧. إذا حدد المحاسب القانوني أن الاتصالات مع المحاسب القانوني الآخر لا تفي بأغراض المحاسب القانوني، فقد ينظر المحاسب القانوني، على سبيل المثال، فيما يلي:

- ما إذا كان يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من المحاسب القانوني (على سبيل المثال، من خلال المزيد من النقاشات أو الاجتماعات)؛ أو
- ما إذا كان فحص المزيد من التوثيق الذي أعدده المحاسب القانوني الآخر قد يوفر المزيد من المعلومات للمحاسب القانوني؛ أو
- ما إذا كانت توجد أي مخاوف بشأن كفاءة المحاسب القانوني الآخر أو قدراته.

فحص المزيد من التوثيق الخاص بالعمل الذي نفذه المحاسب القانوني الآخر (راجع: الفقرة ٥٤)

١٣٤٨. قد يشتمل تحديد ما إذا كان من الضروري فحص المزيد من التوثيق الذي أعدده المحاسب القانوني الآخر على النظر فيما يلي:

- طبيعة العمل الذي نفذه المحاسب القانوني الآخر وتوقيته ومدته؛
- كفاءات وقدرات المحاسب القانوني الآخر؛
- الأحكام المهمة التي اتخذها المحاسب القانوني الآخر، والناتج أو الاستنتاجات التي توصل إليها، بشأن الأمور التي تُعد ذات أهمية نسبية لمعلومات الاستدامة.

الأدلة التي تم الحصول عليها من عمل المحاسب القانوني الآخر غير كافية لأغراض المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٥٥)

١٣٥٩. يوجد قيد على النطاق عندما يكون المحاسب القانوني غير قادر على:

- الحصول على أدلة من عمل المحاسب القانوني الآخر بما يكفي لتحقيق أغراض المحاسب القانوني؛
- الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، من خلال وسائل بديلة، بشأن الإفصاحات التي كان ينوي المحاسب القانوني استخدام عمل المحاسب القانوني الآخر كأدلة لها.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

وفي هذه الظروف، ينظر المحاسب القانوني فيما يتربّع على ذلك من آثار في الارتباط وتقرير التأكيد وفقاً للفقرة ١٨٥.

استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرتين ٥٦-٥٧)

١٣٦١. يتحمّل المحاسب القانوني وحده دون غيره المسؤولية عن الاستنتاج التأكيدي الذي يتم إبداؤه، ولا يُحدّد من هذه المسؤولية قيام المحاسب القانوني باستخدام عمل أحد الخبراء الذين يستعين بهم. ومع ذلك، فإذا استنتج المحاسب القانوني الذي يستخدم عمل أحد خبرائه، بعد اتباعه لهذا المعيار، أن عمل ذلك الخبير يُعد كافياً لأغراض المحاسب القانوني، يمكن للمحاسب القانوني قبول نتائج أو استنتاجات ذلك الخبير في مجال عمله على أنها أدلة مناسبة.

١٣٧٦. تختلف طبيعة الإجراءات الالزمة للوفاء بمتطلبات الفقرتين ٥٦ و٥٧، وتوقيتها ومداها، تبعاً للظروف. وقد تشمل الاعتبارات ذات الصلة:

- أهمية عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني في سياق الارتباط (انظر أيضاً الفقرة ١٤٠).
- طبيعة الإفصاح أو الإفصاحات التي يتعلّق بها عمل ذلك الخبير.
- مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها في معلومات الاستدامة التي يتعلّق بها عمل ذلك الخبير.
- معرفة المحاسب القانوني وخبرته بالأعمال السابقة التينفذها ذلك الخبير.

١٣٨١. قد يتضمن الاتفاق على أدوار ومسؤوليات كل من المحاسب القانوني وخبريه اتفاقاً أيضاً بشأن الوصول إلى توثيق كل منها لأعمال الارتباط والاحتفاظ به. ويُعدّ الخبير الداخلي الذي يستعين به المحاسب القانوني عضواً في فريق الارتباط، ومن ثم، فإن أوراق عمل ذلك الخبير تشكّل جزءاً من توثيق أعمال الارتباط.

١٣٩١. يُسهل الاتصال المتبادل الفعال تحقيق التكامل السليم بين طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني وبين الأعمال الأخرى في ارتباط التأكيد، والتتعديل المناسب لأهداف الخبير خلال سير الارتباط. ومما يساعد على إجراء اتصال فعال وفي الوقت المناسب، خاصةً في الارتباطات الكبيرة، تحديد شركاء أو موظفين بعينهم للتواصل مع الخبير، وتحديد إجراءات للاتصال بين ذلك الخبير والمنشأة.

١٤٠. عندما يكون من المقرر استخدام عمل أحد الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني، فقد يكون من المناسب تنفيذ بعض الإجراءات التي تتطلّبها الفقرة ٥٦ في مرحلة قبول الارتباط أو الاستمرار فيه. وينطبق هذا بصفة خاصة عندما يتم دمج عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني بشكل كامل مع عمل العاملين الآخرين في ارتباط التأكيد وعندما يتعين استخدام عمل الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني في المراحل المبكرة من الارتباط، على سبيل المثال، أثناء إجراءات التخطيط الأولى وتقييم المخاطر.

تقدير كفاءات وقدرات وموضوعية الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٥٦(أ))

١٤١٠. تُعدّ كفاءة الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني، وقدراته وموضوعيته، عوامل تؤثّر بشكل كبير على ما إذا كان عمل الخبير سيكون كافياً لأغراض المحاسب القانوني. ويمكن استقاء المعلومات المتعلقة بكفاءة الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني، وقدراته وموضوعيته، من مصادر متعددة.

أمثلة:

- التجربة الشخصية مع العمل السابق لذلك الخبير.
- المناقشات مع ذلك الخبير.
- المناقشات مع المحاسبين القانونيين الآخرين أو غيرهم من هم على دراية بعمل ذلك الخبير.
- المعرفة بمؤهلات ذلك الخبير وعضويته في الهيئات المهنية أو اتحادات الصناعة وترخيصه لزاولة المهنة أو أشكال الاعتماد الخارجي الأخرى.
- فهم ما إذا كان عمل الخبير يخضع لمعايير أداء فنية أو متطلبات مهنية أو صناعية أخرى، على سبيل المثال، المعاير

المسلكية والمتطلبات الأخرى لعضوية هيئات المهنية أو اتحادات الصناعات أو معايير الاعتماد الخاصة بهيئات الترخيص.

• الأوراق أو الكتب المنشورة التي كتبتها ذلك الخبير.

• نظام إدارة الجودة في مكتب المحاسب القانوني (انظر الفقرات ٦٨١-٦٨٢).

١٤٢١. يخضع الخبير الداخلي الذي يستعين به المحاسب القانوني الذي يكون شريكاً أو موظفاً في مكتب ضمن الشبكة لسياسات أو إجراءات المكتب الخاصة بمتطلبات الشبكة وخدماتها المحددة كجزء من نظام إدارة الجودة في المكتب. وفي بعض الحالات، قد يكون الخبير الداخلي الذي يستعين به المحاسب القانوني من مكتب ضمن الشبكة خاصاً لنفس سياسات أو إجراءات إدارة الجودة المشتركة التي يخضع لها مكتب المحاسب القانوني، نظراً لكونهما جزءاً من نفس الشبكة.

١٤٣١. إدارة الجودة على مستوى الارتباطات يدعمها نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب ويتم الاسترشاد فيها بالطبيعة والظروف الخاصة بالارتباط قيد التنفيذ. وقد يستطيع المحاسب القانوني الاعتماد على سياسات أو إجراءات المكتب ذات العلاقة بشأن تقويم مدى كفاية عمل الخبير الداخلي. وعلى سبيل المثال، قد توفر برامج التدريب الخاصة بالمكتب للخبراء الداخليين فهماً مناسباً للعلاقة المتبادلة بين خبرائهم وأالية التأكيد. وقد يؤثر الاعتماد على مثل هذا التدريب على طبيعة إجراءات المحاسب القانوني، وتوقيتها ومدتها، الرامية إلى تقويم مدى كفاية عمل الخبير الداخلي.

١٤٤١. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) أن يكون لدى المكتب سياسات أو إجراءات تتناول مخاطر الجودة التي تنشأ عن استخدام الموارد التي يتم الحصول عليها من مقدمي الخدمات، ويشمل ذلك الاستعانة بالخبراء الخارجيين. ولا يعد الخبير الخارجي الذي يستعين به المحاسب القانوني عضواً في فريق الارتباط، وقد لا يكون خاصاً لسياسات أو إجراءات المكتب بموجب نظامه الخاص بإدارة الجودة.

تقويم كفاءات وقدرات وموضوعية الخبير الخارجي الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٥٦(أ)-(ب))

١٤٥١. قد تشتمل المتطلبات المسلكية ذات الصلة المنطبقة على المحاسب القانوني عند استخدام عمل أحد الخبراء الخارجيين على نصوص تتناول الوفاء بالمسؤوليات المسلكية للمحاسب القانوني فيما يتعلق بتقويم ما إذا كان الخبير الخارجي يحظى بالكفاءات والقدرات والموضوعية اللازمة لتحقيق أغراض المحاسب القانوني. وقد تحظر تلك النصوص على المحاسب القانوني استخدام عمل الخبير الخارجي إذا كان المحاسب القانوني:

(أ) غير قادر على تحديد ما إذا كان الخبير الخارجي يحظى بالكفاءات أو القدرات الضرورية، أو ما إذا كان موضوعياً؛ أو

(ب) قد حدد أن الخبير الخارجي لا يحظى بالكفاءات أو القدرات الضرورية؛ أو

(ج) قد حدد أنه لا يمكن القضاء على الظروف التي تنشأ عنها تهديدات تمس موضوعية الخبير، أو لا يمكن تطبيق تدابير وقائية لتخفيض تلك التهديدات إلى مستوى يمكن قبوله.

١٤٦١. قد يعتمد تقويم ما إذا كانت التهديدات التي تمس الموضوعية هي بمستوى يمكن قبوله، على دور الخبير الخارجي الذي يستعين به المحاسب القانوني ومدى أهمية عمله في سياق الارتباط. وفي بعض الظروف، قد لا يمكن القضاء على الظروف التي تنشأ عنها التهديدات أو لا يمكن تطبيق تدابير وقائية لتخفيض التهديدات إلى مستوى يمكن قبوله، ومثال ذلك، إذا كان الخبير الخارجي المقترن الذي سيستعين به المحاسب القانوني فرداً أدى دوراً مهماً في إعداد معلومات الاستدامة.

١٤٧١. عند تقويم موضوعية الخبير الخارجي الذي يستعين به المحاسب القانوني، قد يكون من الملائم:

• الاستفسار أيضاً من الطرف أو الأطراف المعنية عن أي مصالح أو علاقات معروفة تجمع بينهم وبين الخبير، وقد تؤثر على موضوعية ذلك الخبير.

• مناقشة ذلك الخبير في أي تدابير وقائية منطبقة، بما في ذلك أي متطلبات مهنية تنطبق على ذلك الخبير، وتقويم ما إذا كانت التدابير الوقائية كافية لتخفيض التهديدات إلى مستوى يمكن قبوله. وتتضمن المصالح والعلاقات التي قد يكون من الملائم مناقشتها مع الخبير ما يلي:

○ المصالح المالية.

○ علاقات العمل والعلاقات الشخصية.

○ تقديم خدمات أخرى من قبل ذلك الخبير.

وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب أيضاً للمحاسب القانوني أن يحصل على إفادة مكتوبة من الخبرer الخارجي الذي يستعين به بشأن أية مصالح أو علاقات يكون ذلك الخبرer على علم بها مع المنشأة أو الطرف القائم بالتكليف.

فهي مجال خبرة الخبرer الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة (ج) ٥٦))

أ٤٨. إن التوصل إلى فهم كافٍ لمجال خبرة الخبرer الذي يستعين به المحاسب القانوني يمكن المحاسب القانوني من:

(أ) الاتفاق مع الخبرer على طبيعة عمله ونطاقه (بما في ذلك عند الاقتضاء، الأهمية النسبية التي سيتم تطبيقها للإفصاحات الكمية أو الاعتبارات الأخرى التي تتعلق بالأهمية النسبية للإفصاحات النوعية) وأهدافه، لأغراض المحاسب القانوني؛

(ب) فهم الافتراضات والطرق، بما في ذلك النماذج عند الاقتضاء، التي يستخدمها الخبرer وما إذا كانت متعارفاً عليها في مجال ذلك الخبرer ومناسبة في ظل ظروف الارتباط؛

(ج) تقويم مدى كفاية عمل ذلك الخبرer لأغراض المحاسب القانوني.

الاتفاق مع الخبرer الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة (ج) ٥٦))

أ٤٩. قد تختلف طبيعة عمل الخبرer الذي يستعين به المحاسب القانوني، ونطاق عمله وأهدافه، بشكل ملحوظ تبعاً للظروف، كما هو حال الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من المحاسب القانوني والخبرer، وطبيعة وتوقيت ومدى الاتصال بين المحاسب القانوني والخبرer. ولذلك يتغير الاتفاق على هذه الأمور بين المحاسب القانوني والخبرer بغض النظر عمّا إذا كان الخبرer خارجياً أو داخلياً.

أ٥٠. قد تؤثر الأمور المذكورة في الفقرة ٣٧١ على مستوى تفصيل الاتفاق بين المحاسب القانوني والخبرer الذي يستعين به ومدى رسمية هذا الاتفاق، بما في ذلك ما إذا كان من المناسب أن يكون الاتفاق مكتوباً. وعلى سبيل المثال، قد توحى العوامل الآتية بالحاجة لإبرام اتفاق أكثر تفصيلاً مما يمكن أن يكون عليه في ظروف أخرى، أو بالحاجة لوضع الاتفاق في شكل مكتوب:

• حصول الخبرer على الحق في الوصول إلى معلومات المنشأة الحساسة أو السرية.

• اختلاف الأدوار أو المسؤوليات المنوطة بكل من المحاسب القانوني والخبرer عن تلك التي تكون متوقعة عادة.

• انطباق متطلبات نظامية أو تنظيمية لأكثر من دولة.

• التعقيد الكبير في الأمر الذي يتعلق به عمل الخبرer.

• عدم قيام المحاسب القانوني باستخدام عمل ذلك الخبرer من قبل.

• اتساع مدى عمل الخبرer وارتفاع أهميته في سياق الارتباط.

تقويم مدى كفاية عمل الخبرer الذي يستعين به المحاسب القانوني (راجع: الفقرة (ج) ٥٧))

أ٥١. قد تشتمل الإجراءات الخاصة بتقويم مدى كفاية عمل الخبرer الذي يستعين به المحاسب القانوني لتحقيق أغراض المحاسب على ما يلي:

• الاستفسار من الخبرer.

• فحص أوراق عمل الخبرer وتقاريره.

• الإجراءات المؤيدة، مثل:

○ ملاحظة عمل الخبرer.

○ فحص البيانات المنشورة، مثل التقارير الإحصائية الصادرة من مصادر معتمدة ذات سمعة طيبة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- المصادقة على الأمور ذات الصلة من أطراف خارجية:
 - تنفيذ إجراءات تحليلية مفصلة:
 - إعادة تنفيذ العمليات الحسابية.
 - النقاش مع خبير آخر له خبرة ذات صلة، على سبيل المثال، عندما تكون نتائج أو استنتاجات الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني غير متنسقة مع الأدلة الأخرى التي حصل عليها المحاسب.
 - مناقشة تقرير الخبير مع الإدارة.
- استخدام عمل وظيفة المراجعة الداخلية (راجع: الفقرة ٥٩)
١٥٢١. عند تحديد ما إذا كان عمل وظيفة المراجعة الداخلية يمكن استخدامه لأغراض الارتباط، فإنه من بين أول الأمور التي يتم مراعاتها هو النظر فيما إذا كانت الطبيعة والنطاق المخططين لعمل وظيفة المراجعة الداخلية الذي تم تنفيذه أو المخطط لتنفيذه، يُعدان ملائمين لمنهج المحاسب القانوني في الارتباط.
١٥٣١. يُعدّ مدى دعم الموقع التنظيمي الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، والسياسات والإجراءات ذات الصلة، لموضوعية المراجعين الداخليين ومستوى كفاءة الوظيفة من الأمور التي تحظى بأهمية خاصة عند تحديد ما إذا كان سيتم استخدام عمل الوظيفة، وتحديد طبيعة ومدى استخدام المناسب لعمل الوظيفة، في حال استخدامه، في ظل الظروف القائمة.
١٥٤١. من العوامل التي قد تؤثر على تقويم المحاسب القانوني لما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية تطبق منهجاً منتظماً ومنضبطاً:
- وجود وكفاية واستخدام إرشادات أو إجراءات مؤثقة للمراجعة الداخلية تغطي مجالات مثل تقييم المخاطر وبرامج العمل والتوثيق والتقرير، وتناسب في طبيعتها ومدتها مع حجم المنشأة وظروفها.
 - ما إذا كان لدى وظيفة المراجعة الداخلية سياسات وإجراءات مناسبة لرقابة الجودة، على سبيل المثال، السياسات والإجراءات التي يمكن تطبيقها على وظيفة المراجعة الداخلية (كتلك المتعلقة بالقيادة والموارد البشرية وتنفيذ الارتباطات) أو متطلبات رقابة الجودة في المعايير الصادرة عن الهيئات المهنية ذات الصلة بالمراجعين الداخليين. وقد تضع هذه الهيئات أيضاً متطلبات أخرى مناسبة، مثل تنفيذ تقييمات خارجية دورية للجودة.

الاتصالات بين المشاركين في الارتباط (راجع: الفقرة ٦٠)

١٥٥١. مما يساعد في إرساء الأساس اللازم للاتصال المتبادل الفعال، الاتصال الواضح وفي الوقت المناسب بشأن المسؤوليات، إلى جانب وضوح التوجيه بشأن طبيعة العمل الذي سيتم تنفيذه، وتوقيته ومداه، والأمور التي من المتوقع إبلاغ المحاسب القانوني بها. ويساعد أيضاً الاتصال المتبادل الفعال في تحديد التوقعات للعمل الذي سيتم تنفيذه في مختلف المواقع (على سبيل المثال، بواسطة المحاسبين القانونيين للمكونات) ويسهل قيام المحاسب القانوني بتوجيه ذلك العمل والإشراف عليه وفحصه. وتتوفر هذه الاتصالات أيضاً الفرصة للشريك المسؤول عن الارتباط للتشديد على ضرورة ممارسة نزعة الشك المهني أثناء تنفيذ العمل.
١٥٦١. من العوامل الأخرى التي قد تساهم أيضاً في الاتصال المتبادل الفعال:
- وضوح أي تعليمات تصدر (على سبيل المثال، إلى المحاسبين القانونيين للمكونات).
 - وجود فهم متبادل للقضايا ذات الصلة والتصرفات المتوقعة الناشئة عن آلية الاتصال.
 - شكل الاتصالات. على سبيل المثال، الأمور التي يلزم الانتباه لها في حينها قد يكون من الأنسب مناقشتها في اجتماع بدلاً من تبادل الرسائل الإلكترونية بشأنها.
 - وجود فهم متبادل بين المحاسب القانوني والمحاسب القانوني للمكون بشأن الأفراد المسؤولين عن إدارة الاتصالات بشأن أمور معينة.
 - آلية إخبار المحاسب القانوني بنتائج العمل الذي تم تنفيذه أو القضايا المهمة التي تم مواجهتها أثناء تنفيذ العمل.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

١٥٧١. تعتمد الاتصالات على حقائق وظروف الارتباط، بما في ذلك على سبيل المثال، طبيعة ومدى مشاركة المحاسبين القانونيين للمكونات للمكونات لنظم مشتركة لإدارة الجودة، أو إشراك الخبراء الخارجيين الذين يستعين بهم المحاسب القانوني.

١٥٨١. قد يتأثر شكل الاتصالات بعوامل مثل:

- أهمية الأمر أو مدى تعقيده أو إلحاحه.

ما إذا كان الأمر قد تم بإبلاغه، أو من المتوقع أن يتم بإبلاغه، إلى الإدارة أو المكلفين بالحكومة في المنشأة.

١٥٩١. يختلف التوقيت المناسب للاتصالات باختلاف ظروف الارتباط. وقد تشمل الظروف ذات الصلة طبيعة الأعمال التي سيقوم الآخرون بتنفيذها، وتوقيتها ومدتها. وعلى سبيل المثال، غالباً ما تتم الاتصالات المتعلقة بأمور التخطيط في وقت مبكر أثناء الارتباط، وفيما يخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة لأول مرة، قد تتم الاتصالات أثناء الاتفاق على شروط الارتباط.

المتابعة والتصحیح (راجع: الفقرة ٦٣)

١٦٠١. عند النظر في المعلومات التي يقوم المكتب بنقلها من خلال آلية المتابعة والتصحیح الخاصة به وكيفية تأثير تلك المعلومات على الارتباط، قد ينظر الشريك المسؤول عن الارتباط في التصرفات التصحیحیة التي قام المكتب بتصميمها وتطبیقها لعلاج أوجه القصور التي تم التعرف عليها، وقد يقوم بنقل تلك التصرفات إلى فريق الارتباط إذا كانت ذات صلة بطبيعة الارتباط وظروفه. وقد يحدد الشريك المسؤول عن الارتباط أيضاً ما إذا كانت توجد حاجة لاتخاذ تصرفات تصحیحیة إضافیة على مستوى الارتباط. وعلى سبيل المثال، قد يحدد الشريك المسؤول عن الارتباط:

- الحاجة إلى الاستعانة بأحد خبرائه؛ أو
- الحاجة إلى تعزيز طبيعة وتوقيت ومدى التوجيه والإشراف والفحص في أحد مجالات الارتباط التي تم التعرف على قصور فيها.

وفي حالة عدم تأثير القصور الذي تم التعرف عليه على جودة الارتباط (على سبيل المثال، إذا كان يتعلق بمورد تقني لم يتم فريق الارتباط باستخدامه) فقد لا توجد حاجة عندئذٍ لاتخاذ أي تصرفات أخرى.

١٦١١. لا يشير القصور في نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب بالضرورة إلى أنه لم يتم تأكيد ارتباط التأكيد وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقية، أو إلى أن تقرير المحاسب القانوني لم يكن مناسباً.

الغش وعدم الالتزام بالأنظمة واللوائح

الغش (راجع: الفقرة ٦٤)

١٦٢١. يتطلب الحفاظ على نزعة الشك المبني التشكيك الدائم فيما إذا كانت المعلومات والأدلة التي تم الحصول عليها توجي بوجود تحريف جوهري بسبب الغش. ويشمل ذلك النظر في مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة، وأدوات الرقابة المطبقة على إعداد تلك المعلومات وصونها، عند الاقضاء. ونظراً لخصائص الغش، فإن نزعة الشك المبني للمحاسب القانوني تُعد ذات أهمية خاصة عند النظر في التحريف الجوهري بسبب الغش، الذي قد يشمل إغفال ذكر المعلومات أو التحييز المتعمد. وتقدم الفقرة ٣٢٣ أمثلة للتحريفات الجوهيرية بسبب الغش في معلومات الاستدامة. وتتناول الفقرات ١٢٨١ و ١٢٩١ و ١٢٨١ و ١٣١-١٢٩١ الاستجابات المطلوبة من المحاسب القانوني لمواجهة الغش أو شبهة الغش.

عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح (راجع: الفقرة ٦٧)

١٦٣١. قد تتضمن المتطلبات المسلكية ذات الصلة متطلباً يقضي بالتقدير عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه لمستوى إداري مناسب أو للمكلفين بالحكومة. وفي بعض الدول، قد تفرض الأنظمة أو اللوائح قيوداً على قيام المحاسب القانوني بالإبلاغ عن أمور معينة للطرف المسؤول أو الإدارة أو المكلفين بالحكومة. وقد تحظر الأنظمة أو اللوائح على وجه الخصوص إجراء اتصال أو اتخاذ أي إجراء آخر قد يدخل بالتحقيق الذي تجريه سلطة معنية في تصرف غير نظامي فعلي أو مشتبه فيه، بما في

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

ذلك تنبئه المنشأة. وفي هذه الظروف، قد تكون القضايا التي ينظر فيها المحاسب القانوني معقدة، وقد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية.

١٦٤. قد يشمل التقرير عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، وفقاً للأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المслكية ذات الصلة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح الذي يلاحظه المحاسب القانوني أو الذي يصبح على دراية به أثناء تنفيذه للارتباط حتى وإن لم يكن لعدم الالتزام تأثير على معلومات الاستدامة. وبموجب هذا المعيار، لا يتوقع أن يكون لدى المحاسب القانوني مستوى من الفهم للأنظمة واللوائح يتجاوز ذلك الذي يؤثر على معلومات الاستدامة. ومع ذلك، فقد تتوقع الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المслكية ذات الصلة من المحاسب القانوني تطبيق المعرفة والحكم المهني والخبرة المهنية عند الاستجابة لعدم الالتزام، أمّا الفصل فيما إذا كان تصرف ما يُشكّل عدم التزام فعلي، فهو في النهاية أمر تختص به المحاكم أو الهيئات القضائية الأخرى المعنية.

١٦٥. في بعض الظروف، قد يمنع واجب السرية الذي يتحمله المحاسب القانوني بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المслكية ذات الصلة التقرير عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه إلى سلطة معنية خارج المنشأة. وفي حالات أخرى، لن يُعد التقرير عن عدم الالتزام، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، لسلطة معنية خارج المنشأة إنها لواجب السرية بموجب المتطلبات المслكية ذات الصلة.

الاتصال بالإدارة والمكلفين بالحكمة (راجع: الفقرة ٦٨)

١٦٦. بالإضافة إلى تلك الأمور التي يتبعن على وجه الخصوص الإبلاغ بها وفقاً لهذا المعيار، قد تشمل الأمور المهمة التي قد يرى المحاسب القانوني أنها جديرة باهتمام الإدارة أو المكلفين بالحكمة، حسب مقتضى الحال:

- أوجه القصور التي تم التعرف عليها في الرقابة الداخلية.
- تحيز الإدارة في إعداد معلومات الاستدامة.
- التحريرات الجوهرية في معلومات الاستدامة أو المعلومات الأخرى التي تكون الإدارة قد رفضت تصحيحها.
- سياسات إعداد التقارير التي لا تتناسب أو لا تتسق مع الضوابط المنطبقة أو الضوابط المستخدمة في الصناعة ذات الصلة.
- الظروف التي تؤثر على شكل ومضمون تقرير التأكيد، إن وجدت.
- الأمور التي تتعلق بالتقديرات والمعلومات المستشرفة للمستقبل وحالات عدم التأكيد الملزمة، وما يتعلق بذلك من إفصاحات.
- الأمور المهمة التي تم مناقشتها أو التي ما زالت محل تواصل مع الإدارة (انظر أيضاً الفقرة ١٦٧).
- الصعوبات المهمة التي تم مواجهتها أثناء الارتباط (انظر أيضاً الفقرة ١٦٨).

١٦٧. قد تشمل الأمور المهمة التي تم مناقشتها، أو التي ما زالت محل تواصل، مع الإدارة أموراً مثل:

- الأحداث أو المعاملات المهمة التي وقعت خلال السنة.
- المخاوف بشأن استخدام الإدارة لعمل خبير أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- الأمور المهمة التي كان هناك عدم اتفاق بشأنها مع الإدارة.

١٦٨. قد تشمل الصعوبات المهمة التي تم مواجهتها أثناء الارتباط أموراً مثل:

- التأخيرات المهمة من جانب الإدارة، أو عدم تواجد موظفي المنشأة، أو عدم رغبة الإدارة في توفير المعلومات الضرورية لقيام المحاسب القانوني بتنفيذ الإجراءات.
- تحديد فترة زمنية وجيزة بشكل غير معقول لإتمام الارتباط.
- الحاجة لبذل جهد كبير غير متوقع للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة.
- عدم توفر معلومات متوقعة.

- فرض قيود على المحاسب القانوني من قبل الإدارة.

وفي بعض الظروف، قد تشكل مثل هذه الصعوبات قيداً على النطاق، مما قد يؤدي إلى تعديل الاستنتاج التأكيدى للمحاسب القانوني.

١٦٩١. إضافة إلى الاتصال بالإدارة أو المكلفين بالحكومة، قد يُسمح للمحاسب القانوني أو قد يُطلب منه أن يتصل بأطراف أخرى ذات صلة، مثل السلطات التنظيمية أو جهات الإشراف الاحترازي، بشأن أمور معينة. وقد يكون هذا الاتصال مناسباً طوال الارتباط أو في مراحل معينة، على سبيل المثال عندما يتعرف المحاسب القانوني على أمور يتوجب إبلاغها إلى السلطات التنظيمية أو عند الانتهاء من وضع تقرير التأكيد.

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام

١٧٠. قد يكون المحاسب القانوني في القطاع العام ملزماً بالتقدير عن عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح المحددة حدوثه أو المشتبه في حدوثه إلى سلطة إصدار الأنظمة أو إلى هيئة حاكمة أخرى أو ملزماً بتضمين ذلك في تقريره.

التوثيق

متطلبات التوثيق العامة

شكل ومحفوبي ومدى توثيق أعمال الارتباط (راجع: الفقرات ٦٩-٧١)

١٧١٠. يشير لفظ المحاسب القانوني الخبير في تأكيد معلومات الاستدامة إلى فرد (سواءً من داخل المكتب أو خارجه) يمتلك خبرة عملية في تأكيد معلومات الاستدامة، وفيماً معقولاً لما يلي:

- (أ) آليات التأكيد;
- (ب) معايير تأكيد معلومات الاستدامة والمتطلبات النظمية والتنظيمية المنطبقة؛
- (ج) بيئة العمل التي تعمل فيها المنشأة؛
- (د) الأمور المتعلقة بالتأكيد والتقرير عن الاستدامة ذات الصلة بالصناعة التي تنتهي إليها المنشأة.

١٧٢٠. يساعد إعداد التوثيق الكافي والمناسب لأعمال الارتباط في الوقت المناسب على تعزيز جودة ارتباط التأكيد، كما ييسر ذلك الفحص والتقويم الفعال للأدلة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها قبل الانتهاء من وضع تقرير المحاسب القانوني. ومن المرجح أن يكون توثيق أعمال الارتباط الذي يتم بعد الانتهاء من أعمال ارتباط التأكيد أقل دقة من التوثيق الذي يتم وقت تنفيذ هذه الأعمال.

١٧٣٠. يعتمد شكل ومحفوبي ومدى توثيق أعمال الارتباط على عوامل مثل:

- حجم المنشأة ومدى تعقيدها.
- نطاق ارتباط التأكيد وطبيعة الإجراءات التي سيتم تنفيذها. وعلى سبيل المثال، سيقل مدى توثيق أعمال الارتباط عادةً
 - في ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.
 - عندما يقتصر نطاق ارتباط التأكيد على أجزاء معينة من معلومات الاستدامة، وليس جميعها.
 - مخاطر التحرير الجوهري التي تم تقييمها.
 - أهمية الأدلة التي تم الحصول عليها.
 - طبيعة ومدى الاستثناءات التي تم تحديدها.
 - الحاجة إلى توثيق استنتاج أو أساس استنتاج غير واضح بنفسه من توثيق العمل الذي تم تنفيذه أو الأدلة التي تم الحصول عليها.
 - منهجية التأكيد والأدوات المستخدمة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

١٧٤. يتطلب الحكم على أهمية أمر ما إجراء تحليل موضوعي للحقائق والظروف. ومن أمثلة الأمور المهمة ما يلي:

- الأمور التي تنشأ عنها مخاطر تحريف جوهري يتم تقييمها بأنها مرتفعة على نطاق الخطر.
- نتائج الإجراءات التي تشير إلى أن معلومات الاستدامة قد تكون محزفة بشكل جوهري أو إلى الحاجة، في ارتباط التأكيد المعمول، إلى إعادة النظر في التقييم السابق من قبل المحاسب القانوني لمخاطر التحريف الجوهري واستجابته لتلك المخاطر.
- الظروف التي تسبب للمحاسب القانوني صعوبة كبيرة في تطبيق الإجراءات الضرورية.
- النتائج التي قد تؤدي إلى تعديل في الاستنتاج التأكيدى أو تضمين فقرة للفت الانتباه في تقرير التأكيد.

١٧٥. يُعد مدى الحكم المهني الذي تمت ممارسته خلال تنفيذ الأعمال وتقويم النتائج من العوامل المهمة في تحديد شكل ومحظى ومدى توثيق الأمور المهمة ضمن أعمال الارتباط. ويساعد توثيق الأحكام المهنية المتخذة، عند أهميتها، في تفسير استنتاجات المحاسب القانوني وتعزيز جودة الحكم المهني.

١٧٦. من الظروف التي من المناسب فيها إعداد توثيق لأعمال الارتباط فيما يتعلق باستخدام الحكم المهني، الأمور والأحكام المهمة لما يلي:

- الأساس المنطقي لاستنتاج المحاسب القانوني عندما ينص متطلب ما على أنه يجب على المحاسب القانوني مراعاة معلومات أو عوامل معينة أو النظر فيها، وكان ذلك مهماً في سياق الارتباط ذي الصلة.
- أساس استنتاج المحاسب القانوني بشأن مدى معقولية الأحكام (على سبيل المثال، معقولية التقديرات المهمة).
- أساس استنتاجات المحاسب القانوني بشأن مدى مصداقية أحد المستندات عند القيام بأعمال تحرير إضافية استجابةً لظروف تم التعرف عليها أثناء ارتباط التأكيد جعلت المحاسب القانوني يعتقد أن ذلك المستند قد لا يكون ذا مصداقية.
- ليس من الضروري أو العملي للمحاسب القانوني أن يقوم بتوثيق كل أمر تم النظر فيه أو كل حكم مهني تم القيام به أثناء الارتباط. وليس من الضروري أيضاً للمحاسب القانوني أن يوثق بشكل منفصل (على سبيل المثال، من خلال قائمة تتحقق) الالتزام بالأمور التي يظهر الالتزام بها من خلال المستندات المضمنة في ملف ارتباط التأكيد.

١٧٨. لا يعني متطلب توثيق من قام بفحص الأعمال التي تم تنفيذها ضرورة أن تحتوي كل ورقة من أوراق العمل على أدلة ثبت فحصها، ولكنه يعني توثيق ما تم فحصه من الأعمال، والشخص الذي قام بفحص تلك الأعمال، وتوقيت ذلك الفحص.

١٧٩. لا يقتصر توثيق المناقشات التي تناولت الأمور المهمة مع الإدارة والمكلفين بالحكومة وغيرهم على السجلات التي يعدها المحاسب القانوني، ولكنه قد يشمل أيضاً السجلات المناسبة الأخرى مثل محاضر الاجتماعات التي يعدها العاملون في المنشأة والتي يوافق عليها المحاسب القانوني. ومن بين الأشخاص الآخرين الذين قد يناقش معهم المحاسب القانوني أموراً مهمة، العاملون الآخرون في المنشأة والأطراف الخارجية، مثل الأشخاص الذين يقدمون استشارات مهنية للمنشأة.

جمع ملف الارتباط النهائي (راجع: الفقرة ٧٢)

١٨٠. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) من المكتب تحديد هدف للجودة يتناول جمع الوثائق الخاصة بتوثيق أعمال الارتباط في الوقت المحدد بعد تاريخ تقرير الارتباط. والحد الزمني المناسب لاستكمال جمع ملف الارتباط النهائي هو عادةً ٦٠ يوماً بحد أقصى من تاريخ تقرير التأكيد.

١٨١. يعد جمع ملف الارتباط النهائي بعد تاريخ تقرير الارتباط عملية إدارية لا تشتمل على تنفيذ إجراءات جديدة، أو استخلاص استنتاجات جديدة، ولكن قد تطرأ تغييرات على توثيق أعمال الارتباط أثناء عملية الجمع النهائي إذا كانت هذه التغييرات إدارية بطبيعتها. ومن أمثلة هذه التغييرات ما يلي:

- حذف أو إلغاء وثائق تم استبدالها بأخرى.
- ترتيب وتجميع أوراق العمل وإضافة الحالات المرجعية.
- التوقيع على قوائم التحقق الخاصة بالانتهاء من عملية جمع الملف.

-

توثيق الأدلة التي حصل عليها المحاسب القانوني، والتي تمت مناقشتها والاتفاق عليها مع أعضاء فريق الارتباط قبل تاريخ تقرير الارتباط.

١٨٢١. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) من المكتب تحديد هدف للجودة يتناول الاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط والحفاظ عليها للوفاء باحتياجات المكتب والالتزام بالأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المسلكية ذات الصلة أو المعايير المهنية. ولا تقل فترة الاحتفاظ الخاصة بارتباطات التأكيد عادةً عن خمس سنوات من تاريخ تقرير التأكيد.

الوثيق المتعلق بإدارة الجودة (راجع: الفقرة ٧٤)

١٨٣. عند التعامل مع الظروف التي قد تفرض مخاطر على تحقيق الجودة في الارتباط، قد يكون من المهم ممارسة نزعة الشك المهني، وتوثيق نظر المحاسب القانوني في تلك الظروف. وعلى سبيل المثال، إذا حصل الشرك المسؤول عن الارتباط على معلومات كان من الممكن أن تسبب في رفض المكتب للارتباط (راجع الفقرة ٢٩)، فقد يستعمل توثيق أعمال الارتباط على توضيحات لكيفية تعامل فريق الارتباط مع تلك الظروف.

الشروط المسبقة لارتباط التأكيد

التأكد من تحقق الشروط المسبقة

الحصول على معرفة مبدئية بظروف الارتباط (راجع: الفقرتين ٧٥-٧٦)

١٨٤. للتأكد مما إذا كانت الشروط المسبقة متحققة، يستخدم المحاسب القانوني المعرفة المبدئية التي حصل عليها بشأن ظروف الارتباط (انظر التعريف في الفقرة ١٨) ويجري مناقشات مع الطرف أو الأطراف المعنية وفقاً للفقرة ٢٦. ويستخدم المحاسب القانوني الحكم المهني لتحديد طبيعة ومدى المعرفة المبدئية. وتحتاج المعرفة المبدئية التي يحصل عليها المحاسب القانوني، وتقل من حيث مداها، عادةً عن الفهم الذي يتم التوصل إليه أثناء تنفيذ الارتباط.

الحصول على معرفة مبدئية بشأن نطاق ارتباط التأكيد المقترن (راجع: الفقرة ٧٥(ب))

١٨٥. قد يمتد نطاق ارتباط التأكيد ليشمل جميع معلومات الاستدامة التي ستقرر عنها المنشأة (على سبيل المثال، تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة)، أو قد يقتصر على جزء منها (على سبيل المثال، قد يقتصر على إفصاحات خاصة مثل التأكيد بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية لمعدلات إعادة تدوير المنتجات). وقد يشمل أيضاً نطاق ارتباط التأكيد المقترن حدود التقرير التي تغطيها معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، أو قد يقتصر على دول أو منشآت أو عمليات أو مراافق معينة داخل حدود التقرير. وقد تكون حدود التقرير التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد مفروضة بموجب نظام أو لائحة أو متطلبات مهنية أو قد يحددها الطرف أو الأطراف المعنية.

اعتبارات خاصة بمنشآت القطاع العام (راجع: الفقرة ٧٦)

١٨٦١. في حال عدم وجود ما يدل على خلاف ذلك، فإنه في بيئة القطاع العام، يمكن افتراض تحقق بعض الشروط المسبقة لارتباط التأكيد، على سبيل المثال:

(أ) يمكن افتراض أن أدوار ومسؤوليات الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، في منشآت القطاع العام مناسبة في ظل الظروف القائمة، لأنها تكون منصوصاً عليها عادةً في الأنظمة؛

(ب) يوجد عادةً غرض منطقي لأن الارتباط يكون منصوصاً عليه في الأنظمة؛

(ج) يتبعن عادةً بموجب الأنظمة تضمين استنتاج المحاسب القانوني، بالشكل الذي يناسب الارتباط، في تقرير مكتوب.

النظر فيما إذا كانت للمنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها (راجع: الفقرة ٧٦(أ)، الملحق الثاني)

١٨٧٢. يتم إجراء ارتباط التأكيد وفقاً لهذا المعيار على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، قد أقرروا وفهموا أنهم يتحملون المسؤلية عما يلي:

• إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- تصميم وتطبيق نظام للرقابة الداخلية، والحفظ على، حسب ما تراه الإدارة والمكلفوون بالحكومة، حسب مقتضى الحال، ضرورياً للتمكن من إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة (انظر الفقرة ٨٥).

ويشتمل نظام معلومات المنشأة، واتصالاتها، فيما يتصل بإعداد معلومات الاستدامة عادةً على آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها. وفي حال عدم وجود مثل تلك الآلية، فإنه قد يصعب تحديد ما إذا كان لدى الإدارة، أو المكلفوين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، أساس معقول لمعلومات الاستدامة.

مناسبة الأدوار والمسؤوليات (راجع: الفقرة ٧٦(ب))

١٨٨. الأطراف الثلاثة في ارتباط التأكيد هي:

- (أ) الطرف القائم بالتكليف؛
- (ب) المحاسب القانوني؛
- (ج) المستخدمون المستهدفوون.

١٨٩. إذا لم يكن في الارتباط ثلاثة أطراف على الأقل، فإنه لا يستطيع استيفاء جميع عناصر ارتباط التأكيد بموجب الإطار الدولي لارتباطات التأكيد. وقد تشمل استجابات المحاسب القانوني:

- مطالبة الطرف القائم بالتكليف بتغيير شروط الارتباط لتعكس تلك العلاقة الثلاثية؛ أو
- إجراء الارتباط على أنه ارتباط استشارات؛ أو
- تنفيذ ارتباط إجراءات متفق عليها؛ أو
- رفض الارتباط.

أساس معقول لمعلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ٧٦(ب))

١٩٠. عند تقويم ما إذا كان لدى الإدارة، أو المكلفوين بالحكومة، أساس معقول لمعلومات الاستدامة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان لدى المنشأة آلية، بما في ذلك أدوات رقابة، تمكنها من إعداد معلومات استدامة خالية من التحريف الجوهري. ويعتمد ما يمثل أساساً معقولاً على طبيعة مسائل الاستدامة التي تتناولها معلومات الاستدامة وظروف الارتباط الأخرى.

١٩١. إذا أصبح المحاسب القانوني على دراية بوجود أوجه قصور في آلية المنشأة لإعداد معلومات الاستدامة التي لا تقع ضمن النطاق المقترن لارتباط التأكيد، ومن ثم، فهي تُعد معلومات أخرى، فإن ذلك قد يشير إلى أن الإدارة أو المكلفوين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، ليس لديهم أساس معقول للتقرير عن تلك المعلومات. وفي هذه الظروف، سيكون لمتطلبات هذا المعيار بشأن المعلومات الأخرى (انظر الفقرات ١٧٣-١٧٦) أثر على قبول المحاسب القانوني لارتباط المقترن.

مسائل الاستدامة المناسبة (راجع: الفقرة ٧٧)

١٩٢. لا يتأثر تحديد ما إذا كانت مسائل الاستدامة التي تقع ضمن نطاق الارتباط مناسبةً بمستوى التأكيد، وبعبارة أخرى، إذا لم تكن إحدى مسائل الاستدامة مناسبة لتنفيذ ارتباط تأكيد معقول، فإنها لن تكون مناسبة أيضاً لتنفيذ ارتباط تأكيد محدود، والعكس صحيح. وعليه، فإنه لا يمكن التغلب على عدم مناسبة مسائل الاستدامة لتنفيذ ارتباط تأكيد معقول بتغيير الارتباط إلى ارتباط تأكيد محدود.

١٩٣. عند تقويم ما إذا كانت مسائل الاستدامة مناسبة، وما إذا كانت معلومات الاستدامة يمكن أن تخضع لإجراءات الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، قد ينظر المحاسب القانوني في أمور مثل خصائص مسائل الاستدامة (أي مدى كونها نوعية أو كمية، ومدى اعتمادها على الحقائق أو الاجتهادات، ومدى كونها تاريخية أو مستشرفة للمستقبل، ومدى تعلقها ببنقطة زمنية أو تغطيتها لفترة زمنية) وحدود التقرير.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

مناسبة الضوابط واتاحتها (راجع: الفقرتين ٧٨، ١٠٧)

ضوابط مناسبة لبعض مسائل الاستدامة فقط (راجع: الفقرة (أ))

١٩٤. في حال عدم توفر ضوابط مناسبة لبعض معلومات الاستدامة الخاضعة لارتباط التأكيد، ولكن المحاسب القانوني يستطيع تحديد إفصاح واحد أو أكثر تناسبه الضوابط، فإنه يمكن عندئذ تنفيذ ارتباط تأكيد بخصوص تلك الإفصاحات.

مصادر الضوابط (راجع: الفقرة (ب))

١٩٥. قد تكون الضوابط:

(أ) ضوابط لإطار، أي أنها:

(١) منصوص عليها في نظام أو لائحة؛ أو

قامـت بوضعـها جـهة أو جـهـات مـخـوـلة أو معـترـفـ بهاـ لـإـصـدارـ مـعـايـيرـ التـقـرـيرـ عـنـ مـعـلـومـاتـ الـاسـتـدـامـةـ وتـلـكـ الـجـهـاتـ تـتـبعـ آـلـيـاتـ عـلـىـ شـفـافـةـ تـسـتـلـزـمـ النـقـاشـ وـالـنـظـرـ فـيـ آـرـاءـ مـجـمـوعـةـ وـاسـعـةـ مـنـ أـصـحـابـ الـمـصـلـحةـ، لـتـقـومـ باـسـتـخـادـ تـلـكـ الـضـوـابـطـ أـنـوـاعـ مـعـيـنـةـ مـنـ الـمـنـشـآـتـ؛ـ أوـ

(٢) مـوـضـوـعـةـ بـشـكـلـ تـشـارـكـيـ بـوـاسـطـةـ مـجـمـوعـةـ لـاـتـبـعـ آـلـيـةـ عـلـىـ شـفـافـةـ؛ـ أوـ

(٣) مـنـشـورـةـ فـيـ دـوـرـيـاتـ أـوـ كـتـبـ عـلـمـيـةـ؛ـ

(٤) مـوـضـوـعـةـ لـغـرـضـ الـبـيعـ عـلـىـ أـسـاسـ أـنـهـاـ مـلـكـيـةـ خـاصـةـ؛ـ أوـ

(٥) ضـوـابـطـ وـضـعـتهاـ الـمـنـشـآـتـ؛ـ أوـ

(ج) مـزيـجـ بـيـنـ ضـوـابـطـ الـأـطـرـ وـضـوـابـطـ الـقـيـمـةـ الـتـيـ تـضـعـهـاـ الـمـنـشـآـتـ.

١٩٦. عند اختيار الضوابط من أطر متعددة أو عندما يكون من المقرر استخدام ضوابط وضعتها المنشأة، فإن تقويم المحاسب القانوني لمدى مناسبة الضوابط قد يكون أكثر اتساعاً وقد يلزم المحاسب القانوني النظر في عدم الموضوعية أو فرص تحيز الإدارة أثناء اختيار أو وضع الضوابط.

١٩٧. يمكن افتراض أن ضوابط الأطر التي تنص عليها الأنظمة أو اللوائح أو التي تفرضها جهات مخولة أو معترف بها وتتبع آليات عمل شفافة أنها ضوابط مناسبة في حال عدم وجود ما يدل على خلاف ذلك. وقد تختار وتطبيق المنشأة سياسات لإعداد التقارير لأجل تطبيق ضوابط الأطر كما هو موضح في الفقرة ٢.

١٩٨. قد تكون هناك ظروف لا تكون فيها ضوابط الأطر مناسبة بحد ذاتها وقد تحتاج إلى استكمالها بإطار إضافي أو ضوابط تضعها المنشآت من أجل:

- أن تكون محددة بشكل كافٍ بشأن نطاق مسائل الاستدامة التي سيتم تناولها في معلومات الاستدامة.
- أن تتناول الصناعة أو الدول التي تعمل فيها المنشأة، أو العوامل الأخرى ذات الصلة بمعلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها.
- أن تتجنب الغموض في وصف التوقعات أو الاجتهادات.

خصائص الضوابط المناسبة (راجع: الفقرتين ٧٨(ج)، ١٠٧)

١٩٩. يتـعـينـ وجـودـ ضـوـابـطـ منـاسـبـةـ مـنـأـجـلـ التـقـوـيمـ أوـ الـقـيـاسـ الـمـتـسـقـ بـدـرـجـةـ مـعـقـولـةـ لـمـسـائلـ الـاسـتـدـامـةـ فـيـ سـيـاقـ الـحـكـمـ الـمـهـنيـ. وـدـونـ وـجـودـ الإـطـارـ الـمـرجـعـيـ الـذـيـ توـفـرـهـ الضـوـابـطـ الـمـنـاسـبـةـ، يـكـونـ أيـ اـسـتـنـتـاجـ عـرـضـةـ لـلـتـفـسـيرـاتـ الـفـرـديـةـ وـسـوـءـ الـفـهـمـ. وـتـعـدـ منـاسـبـةـ الضـوـابـطـ حـسـاسـةـ لـلـسـيـاقـ، وـبـعـبـارـةـ أـخـرىـ، تـعـدـ منـاسـبـةـ الضـوـابـطـ فـيـ سـيـاقـ الـظـرـوفـ الـأـرـتـبـاطـ. وـقـدـ تـوـجـدـ ضـوـابـطـ مـخـلـفـةـ حـقـىـ لـنـفـسـ مـسـائـلـ الـاسـتـدـامـةـ، مـاـ يـرـتـبـ عـلـيـهـ اـخـتـلـافـ فـيـ النـتـائـجـ. وـتـسـتـوـيـ الضـوـابـطـ الـمـنـاسـبـةـ الـخـصـائـصـ الـأـتـيـةـ:

(أ) الملاءمة: يؤدي تطبيق الضوابط الملائمة إلى معلومات استدامة تساعد المستخدمين المستهدفين في اتخاذ القرارات؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (ب) الالكمال: تكون الضوابط مكتملة عندما لا تُغفل معلومات الاستدامة المعدة وفقاً لها عوامل مهمة يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون المستهدين بناءً على تلك المعلومات. وتشمل الضوابط المكتملة، عند الاقتضاء، الأسس المرجعية للعرض والإفصاح:
- (ج) إمكانية الاعتماد عليها: تسمح الضوابط التي يمكن الاعتماد عليها بإجراء تقويم أو قياس متsons بدرجة معقولة لمسائل الاستدامة عند استخدام هذه الضوابط في ظروف مشابهة من قبل محاسبين قانونيين مختلفين؛
- (د) الحيادية: تؤدي الضوابط المحايضة إلى معلومات استدامة خالية من التحيز كما هو مناسب في ظروف الارتباط؛
- (ه) القابلية للفهم: تؤدي الضوابط القابلة للفهم إلى معلومات استدامة يمكن للمستخدمين المستهدين فهمها.
٢٠٠. يُعد الوزن النسبي لأهمية كل خاصية من خصائص الضوابط بالنسبة لارتباط عينه مسألة تخضع للحكم المهني.
٢٠١. إذا كانت الضوابط غير مناسبة، فإنه لا يمكن التغلب على ذلك بتغيير مستوى التأكيد. وبعبارة أخرى، إذا لم تكن الضوابط مناسبة لتنفيذ ارتباط تأكيد معقول، فإنها لن تكون مناسبة أيضاً لتنفيذ ارتباط تأكيد محدود، والعكس صحيح.
- إتاحة الضوابط للمستخدمين (راجع: الفقرة (د))
٢٠٢. يمكن إتاحة الضوابط للمستخدمين المستهدين من فهم كيفية قياس أو تقويم مسائل الاستدامة. ومن غير المرجح أن يمكن للمستخدمون المستهدون من بناء قرارتهم على معلومات الاستدامة دون إمكانية الوصول إلى كل من ضوابط الإطار وأي ضوابط وضعها المنشأة تستكمل ضوابط الإطار. وعند تحديد ما إذا كانت الضوابط متاحة للمستخدمين المستهدين، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط ستكون متاحة كتابياً، بتفصيل كافٍ، ووضوح كافٍ، مع تحديد النسخة المطبقة منها. وقد يتم إتاحة الضوابط:

- (أ) للعموم، على سبيل المثال، في ضوابط إطار منشورة أو في إطار ذي غرض عام يمكن الاطلاع عليه بسهولة، على موقع إلكتروني مثلاً.
- (ب) من خلال تضمينها في معلومات الاستدامة، ولاسيما في حالة الضوابط التي تتضمنها المنشآت.
- (ج) عن طريق وجود فهم عام لها، ومثال ذلك، ضابط قياس الوقت بالساعات والدقائق.

القدرة على الحصول على الأدلة الازمة (راجع: الفقرة (أ))

٢٠٣. عند تحديد ما إذا كان يمكن توقيع الحصول على الأدلة الازمة لدعم استنتاج المحاسب القانوني، قد ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

- (أ) خصائص مسائل الاستدامة والمصادر المحتملة للحصول على الأدلة:
- (ب) ما إذا كانت الأدلة غير متاحة بسبب ظروف الارتباط، بالرغم من أن الأدلة يتوقع بدرجة معقولة أن تكون موجودة.
٢٠٤. من الأمثلة على طبيعة توفر الأدلة التي قد تؤثر على قدرة المحاسب القانوني على الحصول على الأدلة:
- توقيت تعيين المحاسب القانوني، أو سياسة المنشأة لاحتفاظ بالوثائق، أو عدم كفاية نظم المعلومات، أو وجود قيد مفروض من الطرف أو الأطراف المعنية.
 - طبيعة العلاقة بين الطرف أو الأطراف المعنية التي تؤثر على قدرة المحاسب القانوني على الوصول إلى السجلات والوثائق والمعلومات الأخرى التي قد يطلبها المحاسب القانوني كأدلة لإنجاز الارتباط.
 - وجود الأدلة لدى جهات لا تخضع لسيطرة المنشأة، كالمنشآت التي تقع ضمن سلسلة القيمة ولكنها خارج نطاق سيطرة المنشأة المعدة للتقرير. وفي تلك الحالات، قد يحدد المحاسب القانوني ما إذا كانت المنشأة لديها ترتيبات تعاقدية مع تلك الجهات لإتاحة إمكانية الوصول إلى الأشخاص أو المعلومات، أو تقديم تقارير التأكيد المستقل بشأن أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة أو قياس أو تقويم مسائل الاستدامة ذات الصلة، أو ما إذا كان لدى المنشأة خطط لإبرام مثل تلك الترتيبات.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٢٠٥. في بعض الظروف، قد يستنجد المحاسب القانوني أنه بسبب حالة سجلات المنشأة وإمكانية الاعتماد عليها، فإنه من غير المرجح أن يتتوفر ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم إبداء استنتاج غير معدل بشأن معلومات الاستدامة. وقد يحدث هذا، على سبيل المثال، عند قلة خبرة المنشأة في إعداد معلومات الاستدامة. وفي مثل هذه الظروف، قد يكون من الأنسب أن تخضع معلومات الاستدامة لارتباط إجراءات متقدمة عليها أو ارتباط استشاري تمهيداً لتنفيذ ارتباط التأكيد في فترة لاحقة. ومع ذلك، فقد ينشأ عن تلك الارتباطات تهديدات محتملة تمس استقلال المحاسب القانوني عند تنفيذ ارتباط التأكيد في تاريخ لاحق.

٢٠٦. تكون الأدلة التي يحصل عليها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود أكثر محدودية مما يحصل عليه في ارتباط التأكيد المعقول. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى توفير الأدلة وإمكانية الوصول إليها تظل ثابتة بغض النظر عن مستوى التأكيد، نظراً لأن المحاسب القانوني قد يتعين عليه، وفقاً للفقرة ١٤٨، تصميم وتنفيذ المزيد من الإجراءات للحصول على المزيد من الأدلة في ارتباط التأكيد المحدود إذا علم بأمر يدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة قد تكون مُحرّفة بشكل جوهري (انظر الفقرة ٢٣٢).

الغرض المنطقي (راجع: الفقرة ٨٠)

٢٠٧. إذا كان ارتباط التأكيد مطلوباً بموجب نظام أو لائحة، فإن المحاسب القانوني يمكنه افتراض أن الارتباط له غرض منطقي في حال عدم وجود ما يدل على خلاف ذلك.

٢٠٨. من الأمور الأخرى التي قد ينظر فيها المحاسب القانوني عند تقويم ما إذا كان للارتباط غرض منطقي:

- عندما يكون الارتباط ارتباط تأكيد معقول ومحدود معًا، ما إذا كانت توجد مبررات كافية لمستويات التأكيد المختلفة.
- ما إذا كانت الإدارة والمكلفوون بالحكومة، في حال اختلافهم عن الطرف القائم بالتكليف، قد وافقوا على إعداد تقرير معلومات الاستدامة.
- عندما تكون المنشأة هي من قامت باختيار أو وضع الضوابط، كيفية تحديد المستخدمين المستهدفين أثناء اختيار الضوابط.
- مدى الاجتهد والمجال المتاح للتحيز أثناء تطبيق الضوابط.
- ما إذا كانت هناك أي قيود كبيرة على نطاق عمل المحاسب القانوني.
- ما إذا كان الطرف القائم بالتكليف يعتمد أن يقرن اسم المحاسب القانوني بمسائل الاستدامة أو معلومات الاستدامة بطريقة غير مناسبة.

مستوى التأكيد المجدى في ارتباط التأكيد المحدود (راجع: الفقرة ٨٠(أ))

٢٠٩. لا يكون مستوى التأكيد الذي يخطط المحاسب القانوني للوصول إليه قابلاً للقياس الكمي عادةً. ويُعد تحديد ما إذا كان مستوى التأكيد مجدياً مسألة يحددها المحاسب القانوني بحسب حكمه المهني في ظل ظروف الارتباط. وفي ارتباط التأكيد المحدود، تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها من حيث طبيعتها وتوقيتها عمّا يتم تنفيذه في ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى، ولكنها تهدف، رغم ذلك، للوصول إلى مستوى مجدٍ من التأكيد. حتى يكون مستوى التأكيد الذي يصل إليه المحاسب القانوني مجدياً، فإنه من المرجح أن يعزز مدى ثقة المستخدمين المستهدفين في معلومات الاستدامة بدرجة من الواضح أنها ليست بلا طائل.

٢١٠. عبر المدى الخاص بجميع ارتباطات التأكيد المحدود، يمكن أن يتراوح ما يُعد تأكيداً مجدياً من درجة تزيد بالكاد عن التأكيد الذي من المرجح أنه يعزز ثقة المستخدمين المستهدفين في معلومات الاستدامة بدرجة من الواضح أنها ليست بلا طائل وصولاً إلى ما يقل بالكاد عن التأكيد المعقول. ويُخضع ما يُعد مجدياً في ارتباط معين إلى الحكم المهني ضمن ذلك المدى بناءً على ظروف الارتباط، بما في ذلك احتياجات المستخدمين المستهدفين إلى المعلومات باعتبارهم مجموعة واحدة، والضوابط، ومسائل الاستدامة الخاصة بالارتباط.

٢١١. من العوامل التي قد تكون ذات صلة عند تحديد ما يشكل تأكيداً مجدياً في ارتباط معين:

- خصائص مسائل الاستدامة والضوابط المنطبقة.
- التعليمات أو الدلالات الأخرى من الطرف أو الأطراف المعنية بشأن طبيعة التأكيد. وعلى سبيل المثال، قد تنص شروط الارتباط على إجراءات معينة يرى الطرف أو الأطراف المعنية أنها ضرورية أو جانب معينة يود الطرف أو الأطراف المعنية من

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

المحاسب القانوني أن يركز علّها ضمن معلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد. ومع ذلك، فقد يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري تنفيذ إجراءات أخرى للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة للوصول إلى تأكيد مجيء.

الممارسات المتعارف عليها فيما يتعلق بارتباطات التأكيد لمعلومات الاستدامة.

-

المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون المستهدفون، كمجموعة. وبشكل عام، كلما كانت تبعات حصول المستخدمين المستهدفين على استنتاج غير مناسب عندما تكون معلومات الاستدامة مُحرَّفة بشكل جوهري، زادت درجة التأكيد التي يلزم الوصول إليها حتى يكون التأكيد مجدياً لهم. وعلى سبيل المثال، في بعض الحالات، قد تكون تبعات حصول المستخدمين المستهدفين على استنتاج غير مناسب كبيرة لدرجة أنه يلزم على المحاسب القانوني القيام بارتباط تأكيد معقول للحصول على تأكيد مجيء في ظل الظروف القائمة.

توقع المستخدمين المستهدفين أن المحاسب القانوني سيكون استنتاج التأكيد المحدود بشأن معلومات الاستدامة في إطار زمني قصير وبتكلفة منخفضة.

مناسبة نطاق ارتباط التأكيد (راجع: الفقرة ٨٠(ج))

٢١٢. ينطوي تحديد المحاسب القانوني لدى مناسبة نطاق ارتباط التأكيد عادةً على النظر في نتائج تقويمه أو تحديده، حسب الاقتضاء، للخصائص المذكورة في الفقرة (٧٨) (ج).

٢١٣. إذا كان نطاق ارتباط التأكيد يشمل جزءاً فقط من معلومات الاستدامة التي قامت المنشأة بالتقدير عنها (على سبيل المثال، عند التقرير عن الممارسات العملية، تطلب المنشأة فقط التأكيد بشأن إفصاحات الصحة والسلامة المهنية)، فإن المحاسب القانوني قد ينظر فيما إذا كانت الأسباب وراء نطاق الارتباط مناسبة.

٢١٤. قد لا يكون لدى المنشأة أساس معقول لجميع الإفصاحات الواردة في معلومات الاستدامة، على سبيل المثال، عندما تكون آليات المنشأة لإعداد بعض أو كل معلومات الاستدامة في مرحلة مبكرة من تطويرها. وفي هذه الحالات، وإذا سمحت الضوابط المنطقية بذلك، فإن نطاق ارتباط التأكيد يمكن أن يستعمل فقط على تلك المجالات في معلومات الاستدامة التي تكون الآليات أكثر تطوراً فيها، لأن الشروط المسبقة متحققة لتلك المجالات.

٢١٥. في الدول التي لا تتطلب فيها الأنظمة أو اللوائح تقديم تأكيد بشأن معلومات الاستدامة، ولا سيما فيما يخص معلومات الاستدامة التي يتم التقرير عنها طوعياً، قد توجد أسباب مشروعة لعدم تضمين جميع معلومات الاستدامة التي قامت المنشأة بالتقدير عنها في نطاق ارتباط التأكيد. وعند تحديد ما إذا كانت معلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق الارتباط مناسبة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

(أ) ما إذا كانت معلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد من المرجح أن تلبي احتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات؛

(ب) الطريقة التي سيتم عرض معلومات الاستدامة بها وما إذا كان المستخدمون المستهدفون قد يسيئون تفسير ما كان خاصعاً لارتباط التأكيد وما لم يكن خاصعاً له.

٢١٦. من أمثلة الظروف التي قد لا تكون فيها معلومات الاستدامة الخاضعة لارتباط التأكيد مناسبة:

عدم كفاية المبررات لعدم تضمين معلومات استدامة سيتم التقرير عنها ضمن نطاق الارتباط.

-

استبعاد معلومات استدامة يمكن قياسها أو تقويمها بسهولة من ارتباط التأكيد وهذا الاستبعاد قد يضلل المستخدمين المستهدفين.

-

استبعاد معلومات استدامة قد تكون مهمة لقرارات المستخدمين المستهدفين من ارتباط التأكيد.

-

- اشتمال ارتباط التأكيد على معلومات الاستدامة التي قد ينظر إليها المستخدمون المستهدفون على أنها إيجابية، واستبعاد معلومات الاستدامة السلبية (على سبيل المثال، المجالات التي لم تتحقق فيها المنشأة المستهدفة أو لم تتخذ فيها تصرفات لتحقيق الأهداف).
- استبعاد منشآت أو عمليات أو مرافق مهمة من حدود التقرير مما قد يضل المستخدمين المستهدفين.

٢١٧. قد يشتمل تقويم المحاسب القانوني لدى مناسبة الضوابط على النظر في ضوابط إعداد أي أجزاء أخرى من معلومات الاستدامة لا تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد. وقد يمكن هذا المحاسب القانوني من النظر في أمور مثل:

- ما إذا كان قد تم إغفال ذكر أجزاء ذات صلة من معلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد، وما إذا كان هذا الإغفال يستدعي التشكيك في الغرض المنطقي للارتباط;
- ما إذا كانت معلومات الاستدامة يتم استخدامها في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بمعدى التقارير، وكيفية هذا الاستخدام، ومثال ذلك:

 - إذا كانت المعلومات التي تتعلق بقرارات المنشأة مهمة لأصحاب المصلحة، فإنه قد يكون من المعقول عندئذ توقيع أن المنشأة ستستخدم تلك المعلومات في اتخاذ قراراتها الخاصة.
 - إذا كانت المنشأة تستخدم المعلومات في اتخاذ قراراتها، فإنه قد يكون من المعقول عندئذ توقيع أن مستخدمي التقارير قد يكون لديهم اهتمام بتلك المعلومات.
 - إذا كانت المعلومات لا يتم استخدامها في اتخاذ القرارات الخاصة بالمنشأة، فإن هذا قد يثير تساؤلات حول سبب التقرير عن تلك المعلومات، وما إذا كان هناك تحيز محتمل في الاقتصار على اختيار المعلومات التي يسهل أن تخضع لارتباط تأكيد أو التي تقدم المنشأة في صورة إيجابية.

عدم تحقق الشروط المسبقة بعد القبول (راجع: الفقرتين ٨٣-٨٢)

٢١٨. إذا اكتشف المحاسب القانوني بعد قبول الارتباط عدم تتحقق شرط أو أكثر من الشروط المسبقة المذكورة في الفقرة ٧٦، ولكنه استمر في الارتباط، فإن تقرير التأكيد قد يتناول هذا الأمر. ومثال ذلك:

- عندما يكون من المرجح بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني أن يتم تضليل المستخدمين النهائيين، نظراً لعدم مناسبة الضوابط المنطقية أو مسائل الاستدامة، فقد يكون من المناسب إبداء استنتاج متحفظ أو استنتاج معارض، بناءً على مدى جوهريّة الأمر وانتشاره.
- قد يكون من المناسب إبداء استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء استنتاج في ظروف أخرى، بناءً على مدى جوهريّة الأمر وانتشاره، بحسب الحكم المهني للمحاسب القانوني.

شروط ارتباط التأكيد

الاتفاق على شروط ارتباط التأكيد (راجع: الفقرة ٨٥)

٢١٩. من مصلحة كل من الطرف القائم بالتوكيل والمحاسب القانوني بالإبلاغ كتابياً بشروط الارتباط المتفق عليهما قبل بدء الارتباط للمساعدة في تجنب سوء الفهم. ويختلف شكل ومضمون الاتفاق أو العقد المكتوب بناءً على ظروف الارتباط. وعلى سبيل المثال، إذا فرض نظام أو لائحة بتفاصيل كافية شروط الارتباط، فلا يلزم أن يقوم المحاسب القانوني بتسجيلها في اتفاق مكتوب، باستثناء النص على العمل بهذا النظام أو هذه اللائحة وأن الأطراف المعنية تقر وتفهم مسؤولياتها المنصوص عليها بموجب هذا النظام أو هذه اللائحة.

٢٢٠. عند الاتفاق على شروط الارتباط، وما لم يكن ذلك مقيداً بموجب نظام أو لائحة، يجوز للمحاسب القانوني طلب الحصول على موافقة الإدارة أو المكلفين بالحكومة على تقديم معلومات أو السماح له بالوصول إلى أشخاص، مثل:

- الوصول إلى المحاسبين القانونيين الآخرين الذين يقدمون تقارير المراجعة أو التأكيد بشأن جزء أو أجزاء من المعلومات الأخرى

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(على سبيل المثال، مراجع القوائم المالية للمنشأة إذا كانت المعلومات الأخرى تشمل على القوائم المالية).

- صلاحية الحصول على المعلومات ذات الصلة بارتباط التأكيد بشأن معلومات الاستدامة من المحاسبين القانونيين الآخرين.
- صلاحية مشاركة المعلومات التي يطلها مراجع القوائم المالية فيما يتصل بمراجعة أو فحص القوائم المالية.
- صلاحية تبادل النتائج مع المحاسبين القانونيين الآخرين، حسب مقتضى الحال.

٢٢١. عند وصف مسؤوليات المحاسب القانوني في شروط الارتباط، قد ينظر المحاسب القانوني في المسؤوليات التي يتبعن ضمنها في تقرير التأكيد وفقاً للفقرة ١٩٠(ح).

٢٢٢أ. قد يفرض نظام أو لائحة، ولاسيما في القطاع العام، تعين محاسب قانوني وينص على صلاحياته بشكل محدد، مثل صلاحية الوصول إلى سجلات الطرف أو الأطراف المعنية والمعلومات الأخرى، والمسؤوليات، مثل مطالبة المحاسب القانوني بتقديم تقريره مباشرةً إلى وزير أو سلطة لوضع الأنظمة أو للعموم إذا كان الطرف أو الأطراف المعنية تحاول الحد من نطاق الارتباط.

تغيير شروط ارتباط التأكيد (راجع: الفقرة ٨٧)

٢٢٣. من أمثلة الحالات التي قد يطلب فيها الطرف أو الأطراف المعنية إجراء تغيير في شروط ارتباط التأكيد مع احتمال عدم وجود مبرر معقول ل القيام بذلك:

- (أ) التغيير إلى تأكيد محدود من تأكيد معقول بسبب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة؛ أو
- (ب) التغيير إلى إزالة معلومات استدامة من نطاق ارتباط التأكيد لتجنب تعديل الاستنتاج التأكيدي.

٢٢٤. قد يكون حدوث تغير في الظروف مما يؤثر على احتياجات المستخدمين المستهدفين، أو حدوث سوء فهم لطبيعة الارتباط، مبرراً لطلب إجراء تغيير في الارتباط، على سبيل المثال، تغييره من ارتباط تأكيدي إلى ارتباط غير تأكيدي، أو من ارتباط تأكيد معقول إلى ارتباط تأكيد محدود.

الأدلة

تصميم وتنفيذ الإجراءات للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة (راجع: الفقرة ٨٩)

٢٢٥. تُعد الأدلة ضرورية لدعم استنتاج المحاسب القانوني وتقرير التأكيد. وهذه الأدلة تراكمية بطبعتها، ويتم الحصول عليها بشكل أساسي من الإجراءات التي يتم تنفيذها أثناء سير الارتباط. ومع ذلك، فقد تشمل هذه الأدلة أيضاً المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل الارتباطات السابقة (بشرط أن يكون المحاسب القانوني قد حدد ما إذا كانت قد حدثت تغيرات منذ الارتباط السابق قد تؤثر على مدى ملاءمة هذه المعلومات لارتباط الحالي) أو سياسات أو إجراءات المكتب الخاصة بقيوں العلاقات مع العملاء وقبول ارتباطات التأكيد والاستمرار في تلك العلاقات والارتباطات أو عمل المحاسبين القانونيين الآخرين. وتضم الأدلة المعلومات التي تدعم أو تؤيد الإفصاحات وأية معلومات تتناقض مع الإفصاحات.

٢٢٦. يحصل المحاسب القانوني على الأدلة عن طريق تصميم الإجراءات وتنفيذها، بما في ذلك إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات الإضافية، للالتزام بهذا المعيار. وتشير طبيعة الإجراء إلى غرضه ونوعه. وتشمل أنواع الإجراءات الاستفسارات والفحص المادي والملاحظة والمصادقة وإعادة الاحتساب وإعادة التنفيذ والإجراءات التحليلية.

تصميم وتنفيذ الإجراءات بطريقة غير منحازة (راجع: الفقرة ٨٩(أ))

٢٢٧أ. قد تؤثر التحيزات غير المقصودة أو المقصودة على الأحكام المهنية لفريق الارتباط عند تصميم الإجراءات وتنفيذها، مما قد يعيق ممارسة نزعة الشك المهني. وقد يساعد الوعي بهذه التحيزات أثناء تصميم الإجراءات وتنفيذها في التخفيف من معوقات ممارسة المحاسب القانوني لنزعة الشك المهني عند التقييم النقدي للأدلة وتحديد ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. وقد يمكن هذا الوعي أيضاً المحاسب القانوني من تصميم وتنفيذ إجراءات تسعى إلى تجنب:

- إلقاء الأدلة التي تؤيد الإفصاحات وزناً أكبر من الأدلة التي تتناقض مع تلك الإفصاحات أو تثير شكوكاً حولها (التحيز إلى التأكيد).

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- استخدام معلومة أولية أو دليلاً أولياً كمقياس لتقدير المعلومات أو الأدلة اللاحقة (التحيز إلى المعلومات الأولية).
 - إلإ وزن أكبر للمعلومات التي تبادر إلى الذهن مباشرةً أو استخدام المعلومات التي تكون من مصادر أكثر سهولة في الاطلاع عليها أو الوصول إليها (التحيز إلى المتوفر).
 - إلإ وزن أكبر أو الاعتماد دون مسوغ على مخرجات النظم الآلية أو المعلومات التي تكون في شكل رفمي، أو افتراض أنها ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها، دون تنفيذ الإجراءات المناسبة (التحيز إلى النظم الآلية).
 - الاعتماد دون مسagog على المعلومات التي أعدها خبير أو محاسب قانوني آخر، أو افتراض أن هذه المعلومات ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها، دون تنفيذ الإجراءات المناسبة (التحيز إلى ذوي الثقة والمصداقية).
٢٢٨. قد يستلزم الحصول على الأدلة بطريقة غير منحازة الحصول على المعلومات من مصادر متعددة (انظر أيضاً الفقرات ٢٥٥-٢٥٧).

الإجراءات المناسبة في ظل الظروف القائمة (راجع: الفقرة (ب)(ج))

٢٢٩١. تكون الإجراءات المناسبة في ظل الظروف القائمة عند تصميم وتنفيذ وتطبيق طبيعة تلك الإجراءات وتوقيتها ومداها على نحو يحقق الغرض المقصود من الإجراءات. وقد يكون الغرض من تنفيذ الإجراء متعلقاً بإجراءات تقييم المخاطر أو الإجراءات الإضافية أو إجراء آخر للالتزام بهذا المعيار. وعلى سبيل المثال، قد يكون الغرض هو الحصول على أدلة بشأن ما إذا كان حدث ما قد وقع أو ما إذا كانت الإفصاحات كاملة.

٢٣٠. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات المناسبة في ظل الظروف القائمة لتوفير أدلة للوفاء بالغرض المقصود من تلك الإجراءات، قد تشمل اعتبارات المحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت المعلومات التي يُعتزم استخدامها كأدلة:

- من المتوقع أن تكون متوفرة في شكل رقمي أو كتابي أو شفوي، وستكون متعلقة ببنقطة زمنية أم ستعطي فترة زمنية، وسيتم الحصول عليها من مصادر داخلية أم خارجية.
- مطلوبة عبر إفصاحات متعددة وكيفية تأثير ذلك على طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة المطلوبة. وعلى سبيل المثال، قد تبادر طبيعة الأدلة المناسبة ومدى توفرها بناءً على ما إذا كانت الإفصاحات تتعلق بأدلة المنشأة أو حوكمنتها أو أدواتها الرقابية أو مؤشرات أدائها الرئيسية، وبناءً على خصائص الإفصاحات، مثل ما إذا كانت كمية أو نوعية أو تاريخية أو مستشرفة للمستقبل (انظر أيضاً الفقرات ٢٤٠-٢٤١).

• تتعلق بإفصاحات تشتمل على معلومات من سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة، وكيفية تأثير ذلك على قدرة الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة.

• سيلزم الحصول عليها عبر موقع أو دول متعددة (على سبيل المثال، في حالة ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمجموعات).

• تتعلق بإفصاحات تعتمد على حقائق أو تنطوي على اتجاهات أو تخضع لعدم تأكيد يحيط بالتقدير.

٢٣١٠. عند تصميم وتنفيذ الإجراءات، يعتمد مدى مناسبة المنهج أو الأسلوب في اختيار البنود التي سيتم اختبارها على عدة عوامل، مثل:

- طبيعة مسائل الاستدامة أو مجتمع العينة الذي سيتم اختباره.
- الغرض المقصود من الإجراء.
- كيفية تصميم الإجراء.
- ما إذا كان المحاسب القانوني ينفذ الإجراء يدوياً أو يستخدم أدوات وأساليب آلية.
- الأمور الموضحة في الفقرة ٢٣، فيما يتعلق بالمعلومات التي يُعتزم استخدامها كأدلة.
- درجة الإقناع في الأدلة المطلوبة في ظل الظروف القائمة.

٢٣٢٢. يتعين على المحاسب القانوني الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتوفير أساس للاستنتاج التأكيدى. و تُعد كفاية الأدلة و المناسبتها عاملان متراطمان، ويؤثران معاً على درجة الإقناع في الأدلة. وفي كل من ارتباطات التأكيد المحدود والمعمول، تحدد درجة الإقناع الكلية للأدلة التي يتم الحصول عليها مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه. وهدف المحاسب القانوني إلى الحصول على أدلة تكون مقنعة في مجموعها لاستجابة لاعتبارات المخاطر. وعادةً ما تكون الأدلة ذات طبيعة مقنعة وليس قطعية. وكما هو موضح في الفقرة ٢٠٦ د، فإن الأدلة التي يحصل عليها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود تكون أكثر محدودية مما يحصل عليه في ارتباط التأكيد المعمول. ومع ذلك، فإذا علم المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود بأمر أو أمور تدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة قد تكون محرفة بشكل جوهرى، فإنه يتعين عليه تصميم وتنفيذ المزيد من الإجراءات للحصول على المزيد من الأدلة.

٢٣٢٣. كفاية الأدلة هي مقياس لكميتها. وتتأثر الكفاية أيضاً بجودة الأدلة (فكلا زادت الجودة، قلت الأدلة المطلوبة). ومع ذلك، فإن الحصول على المزيد من الأدلة قد لا يعوض عن ضعف جودتها.

٢٣٢٤ م. فيما يخص ارتباطات التأكيد المعمول، تتأثر كمية الأدلة المطلوبة بطبيعة وعدد الإفصاحات وتقدير مخاطر التحرير الجوهرى على مستوى الإفصاحات (فكلا ارتفعت المخاطر المُقيمة، زادت الأدلة التي قد يلزم الحصول عليها).

٢٣٢٥ د. فيما يخص ارتباطات التأكيد المحدود، تتأثر كمية الأدلة المطلوبة بطبيعة وعدد الإفصاحات وتقدير مخاطر التحرير الجوهرى على مستوى الإفصاحات. وكما هو موضح في الفقرة ٢٠٩ د، فإن الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود تختلف من حيث طبيعتها وتوقيتها عما يتم تنفيذه في ارتباط التأكيد المعمول، وتكون أقل منها في المدى، ولكنها تهدف، رغم ذلك، للوصول إلى مستوى مجيء من التأكيد. ويتم تقويم مدى كفاية الأدلة في ذلك السياق.

٢٣٢٦ أ. تشير مناسبة الأدلة إلى جودتها. وتعتمد جودة الأدلة على مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، وإمكانية الاعتماد عليها، إضافة إلى فاعلية تصميم إجراءات التأكيد وتطبيق المحاسب القانوني لتلك الإجراءات. وتكون المعلومات الأعلى في مدى ملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها ذات جودة أعلى، ومن ثم، فإنها قد توفر أدلة أكثر إقناعاً. وإذا كانت الأدلة أكثر إقناعاً، فقد يحدد المحاسب القانوني أنها كافية لتوفير الدعم لاستنتاجاته. وفي المقابل، فعندما تكون الأدلة أقل إقناعاً، فقد يحدد المحاسب القانوني أنه يلزم الحصول على المزيد من الأدلة. ومع ذلك، فإن زيادة كمية الأدلة عن طريق تنفيذ نفس النوع من الإجراءات قد لا يوفر أدلة أكثر إقناعاً في جميع الظروف.

٢٣٢٧. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المبني ويمارس نزعة الشك المبني عند تقويم مدى كفاية الأدلة و المناسبتها لدعم الاستنتاج التأكيدى.

٢٣٢٨. من العوامل التي تؤثر على الأدلة التي قد تكون متوفرة في ظل الظروف القائمة، من حيث الكمية أو الجودة، ومن ثم، تؤثر على كفايتها أو مناسبتها:

- خصائص مسائل الاستدامة أو الإفصاحات. وعلى سبيل المثال، قد يتوقع الحصول على أدلة أقل موضوعية عندما تكون الإفصاحات مستشرفة للمستقبل وليس تاريخية.
- ما إذا كانت هناك إمكانية للوصول إلى مصدر المعلومات المستخدمة في إعداد الإفصاحات. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الضوابط تتطلب أن تتضمن معلومات الاستدامة معلومات من منشآت في سلسلة القيمة تقع خارج نطاق سيطرة المنشأة، فقد تكون هناك قيود على الوصول إلى تلك المعلومات أو إلى عمل محاسب قانوني آخر ربما يكون قد قدم تقرير تأكيد بشأن تلك المعلومات. وقد تؤثر تلك القيود أيضاً على تقويم المحاسب القانوني لمدى ملاءمة هذه المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، وإمكانية الاعتماد عليها (انظر أيضاً الفقرتين ٢٢٦ وأ ٢٥٢).

● ظروف أخرى، كما هو الحال عندما لا يتوفّر دليل يمكن توقع وجوده بدرجة معقوله، بسبب عوامل كتلك الموضحة في الفقرة ٤.٢٠.

٢٣٢٩ أ. قد تؤثر أيضاً الإجراءات التي يصممها وينفذها المحاسب القانوني على درجة الإقناع في الأدلة التي يتم الحصول عليها. وعلى سبيل المثال، في ارتباط التأكيد المعمول، قد يوفر تقويم تصميم وتطبيق أدوات الرقابة فيما يتعلق باليات نظام معلومات المنشأة التي تدعم إعداد معلومات الاستدامة، أو إجراءات المصادقة الخارجية للحصول على أدلة بشأن المعلومات التي تستخدمها الإدارة في إعداد

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

معلومات الاستدامة، أدلة أكثر إقناعاً من الاستفسار من الإدارة. وفي ارتباط التأكيد المعقول، لا يوفر الاستفسار وحده عادةً ما يكفي من الأدلة المناسبة.

المعلومات النوعية (راجع: الفقرة (ب)(ج))

٢٤٠. قد تكون بعض الإفصاحات النوعية مبنية على حقائق وقابلة لللحظة بشكل مباشر أو قد يكون من الممكن إخضاعها لإجراءات إضافية لجمع الأدلة. ومع ذلك، فإن بعض الإفصاحات النوعية قد تكون ذات طابع اجتهادي ولا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر وقد تكون عرضة لتحيز الإدارة. وقد يلزم المحاسب القانوني ممارسة أحكام مهنية مهمة أثناء تقويم ما يشكل أدلة كافية ومناسبة في هذه الظروف.

٢٤١. قد يختلف نظام معلومات المنشأة، بما في ذلك أدوات الرقابة الداخلية، للمعلومات الكمية والنوعية. وقد يكون لذلك انعكاسات على إجراءات المحاسب القانوني المخطط لها، والقدرة على الحصول على الأدلة اللازمة بشأن معلومات الاستدامة النوعية، والاستنتاج التأكدي. وعلى سبيل المثال، عند تصميم وتنفيذ الإجراءات لمعلومات الاستدامة النوعية، قد ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

- ما إذا كانت الإجراءات الأساسية، في حالة ارتباطات التأكيد المعقول، ستتوفر بمفردها ما يكفي من الأدلة المناسبة. وفي حال عدم تحقق ذلك، فقد يلزم المحاسب القانوني تنفيذ اختبارات أدوات الرقابة على سلامة البيانات، أو على أدوات الرقابة الأخرى ضمن نظام معلومات المنشأة التي تدعم إعداد المعلومات النوعية.

مصدر المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، وكيفية تسجيل نظام معلومات المنشأة لتلك المعلومات ومعالجتها لها، وكيفية التأثير المحتمل لذلك على إمكانية الاعتماد على المعلومات. وعلى سبيل المثال، قد يتم تسجيل المعلومات بشكل مباشر في نظام معلومات المنشأة في الحال دون وثائق داعمة أو قد يتم الحصول عليها من خلال اتصالات غير رسمية.

المعلومات المستشرفة للمستقبل (راجع: الفقرة (ب)(ج))

٢٤٢. المعلومات المستشرفة للمستقبل هي معلومات تنبؤية بطبعتها يمكن التعبير عنها بعبارات كمية ونوعية على السواء. وتتعلق المعلومات التي تتناول ظروفاً أو تنتائج مستقبلية بأحداث وتصرفات لم تقع بعد وربما لن تقع، أو وقعت ولكنها لا تزال في تطور على نحو لا يمكن التنبؤ به. وعلى سبيل المثال، قد تشتمل هذه المعلومات على تنبؤات أو توقعات، وقد تتعلق بنوايا المنشأة أو استراتيجيةها، وفرصها ومخاطرها المستقبلية. وفي حين أن المعلومات المستشرفة للمستقبل قد تنتج عن تطبيق الضوابط على مسائل الاستدامة، فإن مسائل الاستدامة (حدث أو حادث أو تصرف مستقبلي) قد تكون خاضعة لدرجة عالية من عدم التأكيد، وعادةً ما يتم تقويمها بدقة أقل من المسائل التاريخية. ومن المرجح أيضاً أن تزيد درجة عدم التأكيد وال الحاجة إلى الاجتهد كلما امتدت الفترة المستقبلية التي تتعلق بها الإفصاحات. وعلى نقيض المعلومات التاريخية، فإنه من غير الممكن للمحاسب القانوني تحديد ما إذا كانت النتائج أو النواتج المتباينة أو المتوقعة قد تحققت أو سيتم تحقيقها. وقد يحصل المحاسب القانوني على أدلة بشأن ما إذا كانت المعلومات المستشرفة للمستقبل قد تم إعدادها وفقاً للضوابط المنطبقة على أساس الافتراضات التي تستخدمها المنشأة، وأيضاً:

- (أ) في حال التنبؤات، ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة توفر أساساً معقولاً لإعداد معلومات الاستدامة؛ أو
- (ب) في حال التوقعات التي تستخدم افتراضات نظرية، ما إذا كانت تلك الافتراضات تتافق مع الغرض من المعلومات.

٢٤٣. قد تتوفر أدلة لدعم الافتراضات التي تستند إليها معلومات الاستدامة المستشرفة للمستقبل، ولكن هذه الأدلة في حد ذاتها قد تكون أيضاً مستشرفة للمستقبل، ومن ثم، تكون ذات طبيعة ظنية. وبناءً عليه، فقد يحتاج المحاسب القانوني إلى ممارسة أحكام مهنية مهمة عند تحديد ما إذا كانت الأدلة كافية ومناسبة. وفي بعض الظروف، قد تدعم الأدلة المتوفرة مدى من النواتج المحتملة مع وقوع الإفصاح ضمن ذلك المدى. وتتناول الفقرة ١٧٩ بمزيد من التفصيل تقويم المحاسب القانوني لما إذا كانت الإفصاحات معقولة استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها.

٢٤٤. ستختلف على الأرجح طبيعة الأدلة، ومدى توفرها، للمعلومات المستشرفة للمستقبل، وما يشكل أدلة كافية ومناسبة، بحسب الموضوعات وجوانب الموضوعات والإفصاحات، ونظر المحاسب القانوني في التحريرات الجوهرية المحتملة. وعلى سبيل المثال:

- عندما تتعلق الإفصاحات باستراتيجية مستقبلية أو مستهدف أو نوايا أخرى للمنشأة، قد يركز المحاسب القانوني أنشطة جمع الأدلة على ما إذا كان لدى الإدارة أو المكلفين بالحكومة نية لاتباع تلك الاستراتيجية أو ما إذا كان ذلك المستهدف أو تلك

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

النية موجودة أو ما إذا كان يوجد أساس معقول للاستراتيجية المقصودة أو المستهدف (على سبيل المثال، قد يحصل المحاسب القانوني على أدلة تدعم امتلاك المنشأة للقدرة على تنفيذ نوایاها، أو تطبيقها لأدوات رقابة على البيانات المصدرية والافتراضات التي تستند إليها الاستراتيجية).

عندما تتعلق الإفصاحات بمخاطر وفرص مستقبلية، قد يركز المحاسب القانوني أنشطة جمع الأدلة على المعلومات المتاحة من سجل مخاطر المنشأة أو محاضر مناقشات المكلفين بالحكومة إذا كانت أدوات الرقابة التي تطبقها المنشأة على حفظ سجل المخاطر وتدوين المناقشات توفر أساساً معمولاً لاستخدام هذه المصادر كأدلة. وفي ارتباطات التأكيد المعقول، قد يلزم المحاسب القانوني النظر في الحصول على أدلة بشأن مدى فاعلية أدوات الرقابة الخاصة بالمنشأة.

المعلومات التي يعتمد عليها كأدلة

تقويم مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد عليها كأدلة وإمكانية الاعتماد عليها (راجع: الفقرة ٩٠)

٢٤٥. عند التخطيط لارتباط تأكيد معلومات الاستدامة وتنفيذه، قد يحصل المحاسب القانوني على معلومات من مجموعة متنوعة من المصادر وبصور مختلفة. ويتوقع أن تؤدي هذه المعلومات عادةً إلى أدلة لدعم الاستنتاجات التي تشکل الأساس لاستنتاج وتقرير التأكيد للمحاسب القانوني. ومع ذلك، لا يمكن أن تصبح تلك المعلومات أدلة إلا بعد تطبيق إجراءات عليها، من بينها إجراءات لتقويم مدى ملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها. وأغراض هذا المعيار، يُشار إلى هذه المعلومات بلفظ "المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة".

٢٤٦. من العوامل التي قد تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الخاصة بتقويم مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة وإمكانية الاعتماد عليها:

(أ) مصدر المعلومات (انظر الفقرات ٢٥٥-٢٥٧);

(ب) سمات مدى ملاءمة المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها، المنطبقة في ظل الظروف القائمة (انظر الفقرات ٢٥٣-٢٥٨).

٢٤٧. في بعض الظروف، قد تكون الإجراءات بسيطة لتقويم مدى الملاءمة وإمكانية الاعتماد (على سبيل المثال، مقارنة المعلومات التي تستخدمها الإدارة بالمعلومات التي تنشرها الهيئات الحكومية المحلية). وفي ظروف أخرى، قد يتم تنفيذ إجراءات، من بينها اختبارات لأدوات الرقابة، لتقويم مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات (على سبيل المثال، دقة واقتدار المعلومات المولدة داخلياً من نظام معلومات المنشأة).

٢٤٨. قد تساعد أيضاً الأدلة التي يتم الحصول عليها من تنفيذ الإجراءات الأخرى وفقاً لهذا المعيار المحاسب القانوني في تقويم مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، وإمكانية الاعتماد عليها. ومثال ذلك، الأدلة التي يتم الحصول عليها من:

- فهم المحاسب القانوني للمنشأة وبينتها والضوابط المنطبقة ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
- اختبارات أدوات الرقابة المطبقة على إعداد المعلومات وصونها.
- الإجراءات التي يتم تنفيذها عند استخدام عمل الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني.

شكل المعلومات ومدى توفرها وإمكانية الوصول إليها وقابليتها للفهم

٢٤٩. قد يؤثر شكل المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، ومدى توفرها وإمكانية الوصول إليها وقابليتها للفهم، على:

- (أ) تصميم وتنفيذ الإجراءات التي سيتم استخدام المعلومات فيها؛
(ب) تقويم المحاسب القانوني لمدى ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

وعلى سبيل المثال، قد تكون المعلومات متاحة فقط في شكل رقمي بصورة دائمة. وفي هذه الظروف، قد يستخدم المحاسب القانوني أدوات وأساليب آلية مصممة للعمل بصورة آنية لتقويم مدى ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

٢٥٠. قد يحصل المحاسب القانوني على المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة في أشكال عديدة، بدءاً من المعلومات المولدة من نظم آلية عالية التعقيد وحتى المعلومات المعدّة داخلياً بواسطة الإدارة وغيرها من هم داخل المنشأة. وقد يكون لدى المحاسب القانوني توقع للشكل الذي سيتم استلام هذه المعلومات عليه. وقد يساعد الانتهاء الدائم للمعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة التي يتم الحصول

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

علمها في شكل مختلف عما كان متوقعاً المحاسب القانوني في التخفيف من أثر التجهيزات غير المقصودة التي قد تعيق ممارسة المحاسب القانوني لنزعة الشك المهني. وإضافة إلى ذلك، فقد يكون أيضاً الحصول على معلومة في شكل مختلف عما كان متوقعاً ذا صلة بـ تقويم المحاسب القانوني لدى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومة.

٢٥١١. قد تكون المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة موجودة، ولكن الوصول إليها قد يكون مقيداً، على سبيل المثال، بسبب القيود التي تفرضها الأنظمة أو اللوائح أو المصدر الذي يقدم المعلومة (على سبيل المثال، بسبب سرقة المعلومات الخاصة بمرضى المستشفيات) أو بسبب حرب أو اضطرابات مدنية أو تفشي للأمراض. وفي بعض الظروف، قد يستطيع المحاسب القانوني التغلب على القيود التي تعيق الوصول إلى المعلومات. وعلى وجه الخصوص، قد يتطلب المحاسب القانوني من الإداره أو المكلفين بالحكومة في المنشأة مساعدته في طلب الحصول على المعلومات من أحد المصادر عند وجود التزامات تعاقدية بين مصدر المعلومات والمنشأة. وعلى سبيل المثال، قد يكون هذا ممكناً عندما تكون للمنشأة المعدة للتقرير علاقة عمل مباشرة مع منشأة في سلسلة القيمة، مثل موَرد أو عميل كبير. وقد ينظر المحاسب القانوني أيضاً فيما إذا كان من الممكن زيارة أحد الواقع لإجراء فحص مادي لمعلومات متاحة ولكنها لا يمكن نقلها إلى خارج الدولة.

٢٥١٢. كما هو موضح في الفقرة ٢٣٨، فإنه قد تكون هناك قيود على قدرة الإداره على الحصول على المعلومات من منشآت سلسلة القيمة التي تقع خارج نطاق سيطرة المنشأة. وفي هذه الظروف، قد توفر الضوابط المنطبقه نصوصاً معينة للتخفيف عن الإداره (على سبيل المثال، القدرة على وضع تقدیرات باستخدام البيانات التي تتعلق بمتوسط أداء القطاع بعد بذل الجهود المعقوله للحصول على المعلومات). وبغض النظر عن أي قيود على قدرة الإداره على الحصول على المعلومات من منشآت سلسلة القيمة، فإن المحاسب القانوني يتعين عليه الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن معلومات سلسلة القيمة التي تقرر عنها الإداره. وتوضح الفقرة ٢٩. الإجراءات التي قد ينظر المحاسب القانوني في اتخاذها في هذه الظروف، بما في ذلك اختيار آلية الإداره للحصول على تلك المعلومات.

٢٥١٣. قد يكون المحاسب القانوني غير قادر على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة إذا حدد أنه من غير الممكن عملياً الحصول على المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة أو أنه لا يتوفّر لديه أساس كافٍ لتقويم مدى ملاءمة المعلومات (على سبيل المثال، التي تم الحصول عليها من مصدر خارجي) ومدى إمكانية الاعتماد عليها. وفي بعض الظروف، قد يكون المحاسب القانوني قادرًا على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة من خلال إجراءات بديلة. وتحتطلب عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة من المحاسب القانوني إبداء استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء الاستنتاج بشأن معلومات الاستدامة، أو الانسحاب من الارتباط إن كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقه، وفقاً للفقرة ١٨٥.

٢٥١٤. في بعض الظروف، قد يلزم توفر مهارات أو معرفة متخصصة لهم أو تفسير المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، ومثال ذلك، بيانات الانبعاثات من المنشآت في بداية أو نهاية السلسلة أو جودة المياه أو قياسات التنوع الحيوي. وبناءً عليه، فقد ينظر المحاسب القانوني في الاستعانة بخبرائه لمساعدته في فهم أو تفسير المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة في حال عدم توفر الكفاءات والقدرات المناسبة في فريق الارتباط للقيام بذلك.

مصادر المعلومات

٢٥١٥. قد ترد المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة من مصادر داخلية أو مصادر خارجية، وقد يؤثر ذلك على مدى توفر المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة وإمكانية الوصول إليها وقابليتها لفهم. وعلى سبيل المثال، قد ترد المعلومات من:

- سجلات المنشأة أو الإداره أو مصادر أخرى من داخل المنشأة.
- منشآت أخرى تقع ضمن سيطرة المنشأة.

المنشآت في سلسلة القيمة. فيما يخص معلومات سلسلة القيمة، قد تراعي ضوابط الأطر احتمال محدودية قدرة المنشأة على الوصول إلى المعلومات بشكل مباشر في منشآت سلسلة القيمة التي تقع خارج سيطرة المنشأة، ومن ثم، فقد تشتمل على نصوص تأخذ في الحسبان أثر تلك القيود على مسؤوليات الإداره. وعلى سبيل المثال، قد تسمح ضوابط الأطر للإداره باستخدام معلومات معقولة ومؤيدة (على سبيل المثال، البيانات المتاحة للعموم بشأن متوسط أداء القطاع) عندما تكون غير قادرة على الحصول على المعلومات من منشآت سلسلة القيمة بعد بذل الجهود المعقوله للقيام بذلك. انظر أيضاً

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

الفقرتين أ-٢٩٠ ب شأن أثر ذلك على عمل المحاسب القانوني.

الخبير الذي تستعين به الإداره.

الخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني.

مصادر مستقلة من خارج المنشأة، بخلاف الخبير الذي تستعين به الإداره والخبير الذي يستعين به المحاسب القانوني، مثل المستشار القانوني للمنشأة أو العملاء أو الموردين أو البيانات الحكومية أو المصارف أو جهات توفير البيانات العامة (على سبيل المثال، المنشآت التي توفر بيانات الاقتصاد الكلي أو بيانات الصناعات أو البيانات الاجتماعية).

المنشآت الخدمية.

محاسب قانوني آخر، وقد يشمل ذلك المحاسب القانوني الذي تكلفه المنشأة بتقديم تقرير من واحد إلى متعددين (انظر الفقرة ٢٩١).

٢٥٦. لا يتعين على المحاسب القانوني تنفيذ بحث شامل لتحديد جميع المصادر الممكنة للمعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة. وقد يستعين المحاسب القانوني بفهمه للمنشأة وبيتها والضوابط المنطبقة ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة عند تحديد مصادر المعلومات المناسبة.

٢٥٧. يكون مستوى التأكيد الذي يصل إليه المحاسب القانوني من الأدلة المتتسقة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة أو الأدلة ذات الطبيعة المختلفة أعلى عادةً من التأكيد الذي يتم الوصول إليه من الأدلة التي يتم النظر فيها كل منها على حدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الحصول على المعلومات التي يُعتمد استخدامها كأدلة من مصادر مختلفة أو الحصول على معلومات ذات طبيعة مختلفة قد يشير إلى عدم إمكانية الاعتماد على معلومة واحدة بمفردها من المعلومات التي يُعتمد استخدامها كأدلة. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي المعلومات المؤيدة التي يتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المنشأة إلى زيادة التأكيد الذي يصل إليه المحاسب القانوني من إفادته قدمها الإداره. وفي المقابل، عند عدم اتساق الأدلة التي تم الحصول عليها من أحد المصادر مع الأدلة من مصدر آخر، يحدد المحاسب القانوني الإجراءات الرائدة اللازمة لعلاج حالة عدم الاتساق.

سمات مدى ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

٢٥٨. تعتمد جودة الأدلة على مدى ملاءمة المعلومات التي تستند إليها وإمكانية الاعتماد عليها. ويُخضع للحكم المهني تحديد ما إذا كانت سمات معينة للمعلومات ذات الصلة والتي يمكن الاعتماد عليها تُعد منطبقة في ظل الظروف القائمة، وتحديد مدى هذا الانطباق.

الملاعة

٢٥٩. تتناول السمة الرئيسية ملاءمة المعلومات التي يُعتمد استخدامها كأدلة الصلة المنطقية أو العلاقة مع الغرض من الإجراء، بما في ذلك في حال ارتباط التأكيد المعقول، الإقرار قيد الاختبار. وقد تشمل الاعتبارات أيضاً مدى علاقة المعلومات بتحقيق الغرض من الإجراء.

إمكانية الاعتماد

٢٦٠. تتناول إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يُعتمد استخدامها كأدلة مدى الاعتماد المحتمل من المحاسب القانوني على تلك المعلومات. وقد تشمل السمات الشائعة التي قد تتطبق عند النظر في مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يُعتمد استخدامها كأدلة ما إذا كانت المعلومات:

(أ) دقيقة (خالية من الخطأ).

(ب) كاملة (تعكس جميع الأحداث والحالات والظروف المنطبقة).

(ج) ذات مصداقية (أصلية ومعتمدة وغير متلاعب فيها).

(د) خالية من التحيز (سواءً المعتمد أو غير المعتمد).

(هـ) موثوقة (من مصدر يحظى بالكفاءة والقدرة والأمانة).

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

العوامل التي تؤثر على الحكم المهني للمحاسب القانوني بشأن سمات مدى الملائمة وإمكانية الاعتماد

٢٦١. من العوامل التي قد تؤثر على الحكم المهني للمحاسب القانوني بشأن مدى ملائمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، وإمكانية الاعتماد عليها، بما في ذلك تحديد سمات إمكانية الاعتماد التي قد تنطبق في ظل الظروف القائمة:

- الإفصاحات، والإقرارات في حال ارتباطات التأكيد المعقول، التي سيتم استخدام المعلومات كأدلة لها. وقد تكون المعلومات ذات صلة بإفصاحات متعددة. وقد تكون بعض المعلومات ذات صلة بإقرارات معينة دون غيرها.
 - الفترة الزمنية التي تتعلق بها المعلومات.
 - أدوات الرقابة المطبقة على إعداد المعلومات وصونها.
 - تقييم المحاسب القانوني لمخاطر التحرير الجوهري على مستوى الإفصاحات (في ارتباط التأكيد المحدود) أو على مستوى الإقرارات للإفصاحات (في ارتباط التأكيد المعقول).
 - الغرض المقصود من الإجراء الذي سيتم استخدام المعلومات فيه.
 - مستوى التفصيل اللازم في المعلومات في ضوء الغرض المقصود من الإجراء. وعلى سبيل المثال، المعلومات التي تتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها الإدارة قد لا تكون دقيقة بما يكفي لاكتشاف التحريرات الجوهرية على مستوى الإقرارات، ومن ثم، قد لا يكون من المناسب للمحاسب القانوني استخدامها في ارتباط التأكيد المعقول عند تنفيذ الإجراءات الإضافية.
 - مستوى الدقة ضمن الضوابط المنطبقة بشأن ما سيتم التقرير عنه وكيفية قياسه أو تقويمه. وعلى سبيل المثال، عندما تتطلب الضوابط المنطبقة إفصاحات كمية أكثر تفصيلاً، قد يعتبر المحاسب القانوني أن الدقة والاكتمال من السمات المهمة.
 - مصدر المعلومات. وعلى سبيل المثال، ستكون الدقة والاكتمال عادةً من السمات المنطبقة للمعلومات المولدة داخلياً من نظام معلومات المنشأة (عند تنفيذ الإجراءات الإضافية مثلاً). وفيما يخص المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصدر من خارج المنشأة، قد يركز المحاسب القانوني بدرجة أكبر على سمات أخرى لإمكانية الاعتماد، بما في ذلك موثوقية المصدر الذي يقدم المعلومة.
 - قدرة المنشأة المعدة للتغير على التأثير في المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية تربطها بها علاقات.
 - الأدلة على قبول المستخدمين في السوق عموماً لدى ملائمة المعلومات التي تم الحصول عليها من مصدر خارجي، وإمكانية الاعتماد عليها، بما في ذلك مدى التسامح مع المعلومات الأقل دقة، على سبيل المثال، عندما تكون تلك المعلومات غير موضوعية بحكم طبيعتها.
٢٦٢. قد تتأثر أيضاً إمكانية الاعتماد على المعلومات، ولاسيما سمات الدقة والاكتمال والمصداقية، عند انطباقها في ظل الظروف القائمة، بما إذا كان قد تم الحفاظ على سلامة المعلومات طوال جميع مراحل المعالجة من خلال نظم معلومات المنشأة. وعلى سبيل المثال، قد يشمل نظام معلومات المنشأة على أدوات رقابة عامة على تقنية المعلومات لحماية سلامية معلومات الاستدامة والحفاظ عليها.
٢٦٣. قد يؤثر مصدر المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة على طبيعة ومدى تقويم المحاسب القانوني لدى ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. وقد يؤثر ذلك أيضاً على كيفية استجابة المحاسب القانوني لأمور مثل الشكوك التي تحيط بإمكانية الاعتماد على المعلومات، أو تضارب الأدلة. وعلى سبيل المثال، في حال ورود المعلومات من مصدر خارجي حسن السمعة، مثل الوكالات البيئية المحلية المخولة، فإن جهود عمل المحاسب القانوني قد لا تكون كبيرة عند النظر في إمكانية الاعتماد على المعلومات.

المعلومات التي من إعداد المنشأة الفقرة (٩١)

٢٦٤. لكي يحصل المحاسب القانوني على أدلة مراجعة يمكن الاعتماد عليها، فإن المعلومات التي من إعداد المنشأة المستخدمة لتنفيذ إجراءات المراجعة يلزم أن تكون كاملة ودقيقة بما فيه الكفاية. وقد يتم الحصول على أدلة بشأن دقة واتكمال مثل تلك المعلومات بالتزامن مع الإجراء الفعلي المطبق على المعلومات، عندما يكون الحصول على تلك الأدلة جزءاً لا يتجزأ من الإجراء نفسه. وفي حالات أخرى، يمكن أن يكون المحاسب القانوني قد حصل على الأدلة بشأن دقة واتكمال هذه المعلومات عن طريق اخبار أدوات الرقابة

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

على إعداد المعلومات وصونها. ومع ذلك، فقد يقرر المحاسب القانوني في بعض الحالات أن هناك حاجة لتنفيذ المزيد من الإجراءات.

٢٦٥. في بعض الحالات، قد ينوي المحاسب القانوني استخدام المعلومات التي من إعداد المنشأة لأغراض أخرى. وعلى سبيل المثال، قد ينوي المحاسب القانوني استخدام أرقام الإنتاج الخاصة بالمنشأة لغرض الإجراءات التحليلية لاستهلاك المياه أو الطاقة، أو استخدام معلومات المنشأة المعدّة لمتابعة الأنشطة، مثل تقارير وظيفة المراجعة الداخلية. وفي هذه الحالات، تتأثر مناسبة الأدلة التي يتم الحصول عليها بما إذا كانت المعلومات دقيقة أو مفصلة بما يكفي لأغراض المحاسب القانوني. وعلى سبيل المثال، قد لا تكون مقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارة دقيقة بما يكفي لاكتشاف التحريفات الجوهرية.

العمل الذي نفذه خبير استعانت به الإدارة (راجع: الفقرة (٩٢))

٢٦٦. عند تقويم مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة التي أعدتها خبير استعانت به الإدارة، وتقويم مدى إمكانية الاعتماد عليها:

(أ) قد يسترشد المحاسب القانوني بكفاءة ذلك الخبير وقدراته عند النظر في سمة الموثوقية. وتؤثر موثوقية المصدر الذي يقدم المعلومة على مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة:

(ب) قد يسترشد المحاسب القانوني بموضوعية ذلك الخبير عند النظر في سمة التحيز. وقد تؤثر مجموعة واسعة من الظروف على الأحكام المهنية للخبير الذي تستعين به الإدارة، مما قد يهدد موضوعية الخبير، ومثال ذلك، تهديدات المصلحة الشخصية وتهديدات الموالاة وتهديدات الألفة وتهديدات الفحص الذاتي وتهديدات الترهيب. ويؤثر أيضاً التحيز في المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة على مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات. وفي بعض الحالات، قد تخضع المعلومات التي يدها الخبير الذي تستعين به الإدارة للتحيز، إذ قد يكون للإدارة تأثير على الأحكام المهنية للخبير.

كفاءة وقدرات الخبير الذي استعانت به الإدارة (راجع: الفقرة (٩٢))

٢٦٧. تتعلق الكفاءة بطبيعة ومستوى خبرة الخبير الذي استعانت به الإدارة. ومن العوامل التي قد تؤثر على ما إذا كان الخبير الذي استعانت به الإدارة يحظى بالكفاءة المناسبة:

- ما إذا كان عمل الخبير يخضع لمعايير أداء فنية أو متطلبات مهنية أو صناعية أخرى، على سبيل المثال، المعايير المслكية والمتطلبات الأخرى لعضوية هيئات المهنية أو اتحادات الصناعات أو معايير الاعتماد الخاصة بهيئات الترخيص أو المتطلبات التي تفرضها الأنظمة أو اللوائح.

- الأمر الذي سيُستخدم لأجله عمل الخبير الذي استعانت به الإدارة، وما إذا كان الخبير يحظى بمستوى الخبرة المناسب الذي ينطبق على هذا الأمر، بما في ذلك الخبرة في مجال تخصصه.

- كفاءة الخبير الذي استعانت به الإدارة فيما يتعلق بمسائل الاستدامة ذات الصلة، على سبيل المثال، المعرفة بالافتراضات والطرق، بما في ذلك النماذج عند الاقتضاء، التي تتسمق مع الضوابط المنطبقة.

٢٦٨. تتعلق القدرات بمقدرة الخبير الذي استعانت به الإدارة على تحقيق الكفاءة في ظل الظروف القائمة. وقد تشمل العوامل التي قد تؤثر على القدرات، الموقع الجغرافي وتتوفر الوقت والموارد.

التوصيل إلى فهم للعمل الذي نفذه الخبير الذي استعانت به الإدارة (راجع: الفقرة (٩٢)(ب))

٢٦٩. قد تشمل الأمور ذات الصلة بفهم المحاسب القانوني للعمل الذي نفذه الخبير الذي استعانت به الإدارة:

- مجال الخبرة ذي الصلة.
- طبيعة عمل الخبير الذي استعانت به الإدارة ونطاق هذا العمل وأهدافه.
- ما إذا كانت توجد معايير مهنية أو غيرها، ومتطلبات نظامية أو تنظيمية تنطبق عند إعداد المعلومات.
- طريقة إعداد الخبير الذي استعانت به الإدارة للمعلومات، بما في ذلك:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- الافتراضات والطرق التي استخدمها الخبير الذي استعانت به الإدارة، وما إذا كانت متعارفاً عليها ضمن مجال ذلك الخبر ومناسبة في سياق الضوابط المنطبقة ومسائل الاستدامة؛
- المعلومات الأساسية التي استخدمها الخبير الذي استعانت به الإدارة؛
- مدى ملاءمة ومعقولية نتائج أو استنتاجات ذلك الخبير، ومدى اتساقها مع الأدلة الأخرى.

التوصل إلى فهم لكيفية استخدام الإدارة المعلومات التي أعدها الخبير في إعدادها لمعلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ٩٢(ج))

أ. ٢٧٠. قد يشتمل التوصل إلى فهم لكيفية استخدام الإدارة المعلومات التي أعدها الخبير في إعدادها لمعلومات الاستدامة على فهم ما يلي:

(أ) كيفية نظر الإدارة في مدى مناسبة المعلومات التي أعدها الخبير الذي استعانت به؛

(ب) التعديلات التي أجرتها الإدارة على المعلومات التي أعدها الخبير.

٢٧١. قد يساعد هذا الفهم المحاسب القانوني فيما يلي:

(أ) تقويم مدى ملاءمة المعلومات التي يُعتزم استخدامها كأدلة وإمكانية الاعتماد عليها؛

(ب) فهم ما إذا كانت نتائج أو استنتاجات الخبير قد انعكست بشكل مناسب في معلومات الاستدامة. وعلى سبيل المثال، في بعض الظروف، قد يلزم الإدارة تعديل المعلومات التي أعدها الخبير الذي استعانت به، كما هو الحال عندما تكون المعلومات المقدمة شديدة العمومية بما يستدعي تعديلاً لها لعكس الظروف التي تميز المنشأة. وقد ينشأ تحيز عن تعديلات الإدارة، أو قد لا تحظى الإدارة بالكفاءة والقدرات المناسبة لتكيف أو تعديل المعلومات، مما قد يتسبب في عدم دقة المعلومات أو عدم اكتمالها أو افتقارها إلى الموثوقية.

تقويم مدى مناسبة عمل الخبير الذي استعانت به الإدارة (راجع: الفقرة ٩٢(د))

٢٧٢. قد تشمل الأمور التي يتم أخذها في الحسبان عند تقويم مدى مناسبة استخدام عمل الخبير الذي استعانت به الإدارة كدليل ما يلي:

- مدى ملاءمة ومعقولية نتائج أو استنتاجات ذلك الخبير، ومدى اتساقها مع الأدلة الأخرى، وما إذا كانت قد انعكست في معلومات الاستدامة بشكل مناسب؛

- مدى ملاءمة ومعقولية الافتراضات والطرق المهمة إذا كان عمل ذلك الخبير ينطوي على استخدام مثل تلك الافتراضات والطرق؛

- مدى ملاءمة البيانات المصدرية وإمكانية الاعتماد عليها إذا كان عمل ذلك الخبير ينطوي على استخدام واسع للبيانات المصدرية.

الشكوك بشأن مدى ملاءمة المعلومات التي يُعتزم استخدامها كأدلة وإمكانية الاعتماد عليها (راجع: الفقرتين ٩٣-٩٤)

٢٧٣. ما لم يكن لدى المحاسب القانوني سبب يدعوه إلى الاعتقاد بخلاف ذلك، فإنه قد يسلّم بصحة السجلات والوثائق. وعندما يحدد المحاسب القانوني حالات تدعوه إلى الاعتقاد بأن مستندًا ما قد لا يكون ذات صدقافية أو أن شروطًا في مستند ما قد تم تعديلاً لها ولكن دون الإفصاح له عن ذلك، فقد تشمل الإجراءات المحتملة التي يتم تنفيذها لأجل المزيد من التحري:

(أ) المصادقة المباشرة من طرف ثالث.

(ب) استخدام عمل خبير لتقويم مصداقية المستند.

٢٧٤. من العوامل أو الظروف التي قد تثير شكوكاً حول مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يُعتزم استخدامها كأدلة:

- عدم القدرة على تقويم مدى ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، بما في ذلك على سبيل المثال، ما إذا كانت المعلومات ذات صدقافية.

- التحريرات التي يتم اكتشافها أثناء ارتباط التأكيد.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- أوجه القصور التي يتعرف عليها المحاسب القانوني في الرقابة الداخلية.
 - عندما تؤدي الإجراءات التي يتم تنفيذها على مجتمع العينة إلى معدل انحراف أعلى مما كان متوقعاً.
 - عندما تتناقض المعلومات التي يعتمد عليها كأدلة مع المعلومات أو الأدلة الأخرى.
٢٧٥. قد يتأثر مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة بالفترة الزمنية التي تتعلق بها المعلومات. وعلى سبيل المثال، قد تتغير ملاءمة تلك المعلومات بمرور الوقت أو بسبب أحداث أو حالات مثل معرفة معلومات جديدة. وقد تنشأ تلك الظروف عند اطلاع المحاسب القانوني على معلومات من مصدر بديل أو أكثر موثوقية وتلك المعلومات تبني، أو تثير شكوكاً حول، ملاءمة المعلومات الأولية التي يعتمد استخدامها كأدلة.

٢٧٦. في حال الشك في إمكانية الاعتماد على المعلومات أو عند وجود دلالات على احتمالية الغش، فإن هذا المعيار يتطلب من المحاسب القانوني إجراء المزيد من التحري وتحديد ما يلزم من تعديلات أو إضافات على الإجراءات لعلاج هذا الأمر. وقد تشير الشكوك حول إمكانية الاعتماد على المعلومات التي تم الحصول عليها من الإداره إلى خطر وجود غش.

التخطيط

الاستراتيجية العامة وخططة الارتباط (راجع: الفقرة ٩٥)

أنشطة التخطيط

٢٧٧. يساعد التخطيط الكافي في تحقيق ما يلي:
- إيلاء الاهتمام المناسب لجوانب الارتباط المهمة؛
 - تحديد المشكلات المحتملة في الوقت المناسب، وتنظيم وإدارة الارتباط بشكل سليم حتى يتسم تنفيذه بطريقة تمتاز بالكفاءة والفاعلية؛
 - توزيع العمل بشكل سليم على أعضاء فريق الارتباط، والمساعدة في توجيههم والإشراف عليهم وفحص عملهم؛
 - عند الاقتضاء، التنسيق بين الأعمال التي ينفذها المحاسبون القانونيون الآخرون والخبراء.
٢٧٨. ينطوي التخطيط على قيام الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئисين الآخرين في فريق الارتباط وأي خبراء خارجين رئисين يستعين بهم المحاسب القانوني بوضع ما يلي:
- (أ) استراتيجية عامة ل نطاق ارتباط التأكيد وتوكيته وتوجهه؛
 - (ب) خطة للارتباط تتالف من منهج مفصل لطبيعة توقيت ومدى الإجراءات التي سيتم تنفيذها، وأسباب اختيارها.
٢٧٩. تختلف طبيعة أنشطة التخطيط ومداها باختلاف ظروف الارتباط. ومن أمثلة الأمور التي قد يتم مراعاتها:
- خصائص المنشأة وأنشطتها.
 - ما إذا كان الارتباط ارتباط تأكيد محدود أو ارتباط تأكيد معقول أو ارتباط تأكيد محدود ومعقول معاً.
 - طبيعة مسائل الاستدامة.
 - ما إذا كانت توجد مسائل استدامة قد تتعلق أيضاً بالأمور المفصح عنها في القوائم المالية للمنشأة، وإذا صح ذلك، ما إذا كان الاتصال بمراجع القوائم المالية، إن لم يكن ذلك محظوظاً بموجب الأنظمة أو اللوائح، قد يفيد في التخطيط لارتباط التأكيد (على سبيل المثال، ليبلغ كل منهما الآخر بمسائل الاستدامة المشتركة التي قد تكون معرضة لمخاطر التحرير، أو لمناقشة الأمور الأخرى التي قد يتم التعرف عليها أثناء الارتباط الخاص بكل منهما). وفي حال التعرف على مثل هذه الأمور، فقد يتم الاتصال بين المحاسب القانوني ومراجع القوائم المالية في الأوقات المناسبة طوال ارتباط التأكيد. وفي بعض الحالات، قد يلزم الحصول على موافقة الإداره لمشاركة معلومات المنشأة مع مراجع القوائم المالية.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- التوقيت المتوقع للاتصالات المطلوبة مع الإدارة أو المكلفين بالحكومة، وطبيعتها.
- حدود التقرير.
- فهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها، بما في ذلك مخاطر أن الإفصاحات قد تكون محرفة جوهرياً بسبب الخطأ أو الغش.
- المستخدمون المستهدفون واحتياجاتهم من المعلومات.
- طبيعة وتوقيت ومدى الموارد الالزامية لتنفيذ الارتباط، مثل الخبرات المطلوبة، بما في ذلك طبيعة ومدى مشاركة الخبراء.
- أثر وجود وظيفة للمراجعة الداخلية على الارتباط في حال وجود تلك الوظيفة في المنشأة.

٢٨٠. قد تساعد المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء آلية القبول والاستمرار الشريك المسؤول عن الارتباط في التخطيط للارتباط وتنفيذه. وقد تشمل هذه المعلومات:

- المعلومات المتعلقة بحجم المنشأة ومدى تعقيدها وطبيعتها، بما في ذلك الصناعة التي تعمل فيها المنشأة والضوابط المنطبقة.
- الجدول الزمني الخاص بالمنشأة لإعداد التقارير.
- إذا كان ارتباط التأكيد يتعلّق بمجموعة، طبيعة ومدى علاقات السيطرة بين المنشأة والمنشآت الأخرى داخل المجموعة.
- المعرفة ذات الصلة التي تم اكتسابها في الارتباطات الأخرى التينفذها فريق الارتباط لصالح المنشأة.
- ما إذا كانت قد حدثت تغيرات في المنشأة أو في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة منذ ارتباط التأكيد السابق مما قد يؤثر على طبيعة الموارد المطلوبة، وأيضاً الطريقة التي سيتم بها عمل فريق الارتباط والإشراف عليه وفحصه.

٢٨١. قد يقرر المحاسب القانوني مناقشة عناصر التخطيط مع المنشأة عند اكتساب معرفة مبدئية بظروف الارتباط أو تحديد نطاق الارتباط أو لتسهيل القيام بالارتباط وإدارته (على سبيل المثال، لتنسيق بعض الإجراءات المخطط لها مع أعمال موظفي المنشأة). وبالرغم من حدوث هذه المناقشات في غالب الأحيان، فإن منهج الارتباط يظل من مسؤوليات المحاسب القانوني. ويلزم توخي الحذر عند مناقشة منهج الارتباط حتى لا يتم إضعاف فاعلية الارتباط. وعلى سبيل المثال، قد تُضعف مناقشة طبيعة الإجراءات التفصيلية، وتوقيتها، مع المنشأة من فاعلية الارتباط عن طريق زيادة القدرة على التنبؤ بالإجراءات بدرجة كبيرة.

٢٨٢. لا يُعد التخطيط مرحلة منفصلة، وإنما هو عملية مستمرة وتكرارية طوال الارتباط. ونتيجة للأحداث غير المتوقعة، أو التغيرات في الظروف، أو الأدلة التي يتم الحصول عليها، فقد يقوم المحاسب القانوني بتعديل منهج الارتباط، ومن ثم، تعديل طبيعة الإجراءات المخطط لها الناتجة عنه، وتعديل توقيتها ومدتها.

التدرج

٢٨٣. في الارتباطات الأقل تعقيداً، قد يتولى تنفيذ الارتباط بالكامل الشريك المسؤول عن الارتباط (الذي قد يكون محاسبًا قانونياً فرداً) أو فريق ارتباط صغير جداً. وعند صغر حجم الفريق، يكون التنسيق والتواصل أيسر بين أعضائه. ولا يلزم أن يكون تحديد منهج الارتباط في مثل هذه الحالات ممارسة معقدة أو مستملكة للوقت؛ فهذا المنهج يختلف بحسب حجم المنشأة ومدى تعقيد الارتباط، بما في ذلك مسائل الاستدامة والضوابط المنطبقة، ونطاق ارتباط التأكيد، وحجم فريق الارتباط. وعلى سبيل المثال، في حالة الارتباطات المتكررة، قد تكون مذكورة مختصرة تم إعدادها عند انتهاء الارتباط السابق، بناءً على فحص أوراق العمل وإبراز القضايا التي تم التعرف عليها في الارتباط الذي تم الانتهاء منه للتو، ويتم تحديثها في الفترة الحالية، بناءً على المناقشات مع الأطراف المعنية، مناسبة لتكون الاستراتيجية للارتباط الحالي.

طبيعة الإجراءات المخطط لها وتوقيتها ومدتها

٢٨٤. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المبني عند تحديد المنهج المناسب للتخطيط لإجراءات التأكيد وتنفيذها للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. وقد يساعد فهم كيفية تجميع أو تفصيل المنشأة لمعلومات الاستدامة لأغراض إعداد التقارير المحاسب القانوني في التخطيط للارتباط. ومن الأمور التي قد تكون ذات صلة في هذا الشأن:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- احتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات (على سبيل المثال، قد يولي المستخدمون المستهدفون أهمية أكبر للمعلومات التي تتعلق بموضوعات استدامة معينة، أو جوانب معينة من الموضوعات، بالمقارنة مع غيرها).
 - ما إذا كانت الضوابط المنطبقة تتناول كيفية عرض معلومات الاستدامة، وكيف أن المنشأة قد طبقت تلك الضوابط. ولا تسهّل الضوابط المنطبقة دائمًا في مستوى التجميع أو التفصيل المطلوب. ومع ذلك، فقد تشتمل الضوابط على مبادئ لتحديد مستوى التجميع أو التفصيل المناسب في ظروف بعينها. وعلى سبيل المثال، قد تتطلب الضوابط المنطبقة من المنشأة أن تقرر عن الواقع التشغيلي الذي توجد في مناطق ترتفع فيها قيمة التنوع الحيوي بحسب الموقع الجغرافي فقط. وفي ظروف أخرى، قد تتطلب الضوابط المنطبقة زيادة تفصيل تلك المعلومات بحسب الحجم التشغيلي والقرب النسبي للموقع.
 - سياسات المنشأة بشأن إعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك سياساتها لتصنيف وعرض معلومات الاستدامة.
 - ما إذا كانت الإفصاحات تتعلق بمنشأة واحدة أو أكثر ضمن حدود التقرير، وما إذا كانت تلك المنشآت تقع ضمن أو خارج نطاق سيطرة المنشأة المعدة للتقرير.
 - مدى تحقق ما يلي في معلومات الاستدامة:
 - معالجتها باستخدام نظم معلومات وأدوات رقابة مشتركة:
 - احتوائهما على وحدة قياس مشتركة.
 - كيفية نقل معلومات الاستدامة داخلياً إلى الإدارة أو المكلفين بالحكومة.
 - ما إذا كانت الإفصاحات تتعلق بموضوعات أو جوانب من موضوعات أو خصائص متشابهة أو متراقبة (انظر أيضًا الفقرتين ٢٨٦-٢٨٧).
 - كيفية عرض المنشآت النظرية في الصناعة لمعلومات الاستدامة.
٢٨٥. قد يحدد المحاسب القانوني أن طريقة تجميع أو تفصيل الإدارة لمعلومات الاستدامة لأغراض العرض هي المنهج الأنسب للارتباط. وذلك، فقد يحدد المحاسب القانوني أنه توجد طرق أخرى منطقية لفرز معلومات الاستدامة ضمن مجموعات لأغراض التخطيط للارتباط وتنفيذها.
٢٨٦. بالإضافة إلى العوامل المذكورة في الفقرة ٢٨٤، فإن التوقعات المبدئية بشأن مخاطر التحريف الجوهري قد تكون أيضًا ذات صلة بقرار المحاسب القانوني بشأن فرز معلومات الاستدامة ضمن مجموعات. وعلى سبيل المثال، إذا كان قد تم اكتشاف تحريفات في المعلومات الخاصة بموضوعات معينة أو جوانب منها في ارتباطات التأكيد السابقة، فقد يحدد المحاسب القانوني أن المعلومات الخاصة بتلك الموضوعات أو الجوانب يلزم النظر فيها على حدة.
٢٨٧. ينطوي قرار المحاسب القانوني بشأن فرز إفصاحات المنشأة ضمن مجموعات لأغراض التخطيط للارتباط وتنفيذها، وطريقة القيام بذلك، على ممارسة الحكم المهني. ونظرًا لتنوع طبيعة معلومات الاستدامة، فإن بعض الموضوعات وجوانب الموضوعات يمكن فرزها مع بعضها أكثر من غيرها. وإضافة إلى ذلك، يلزم توخي الحذر عند فرز الإفصاحات ضمن مجموعات حتى يمكن التعرف على مخاطر التحريف الجوهري والاستجابة لها بشكل مناسب.

من أمثلة الطرق الممكنة لقيام المحاسب القانوني بفرز الإفصاحات ضمن مجموعات:

- بحسب الموضوعات: جميع الإفصاحات بشأن المناخ؛ جميع الإفصاحات بشأن الممارسات العمالية.
- بحسب جوانب الموضوعات: جميع الإفصاحات بشأن المخاطر والفرص (بغض النظر عن الموضوع)؛ جميع الإفصاحات بشأن المستهدفات.
- بحسب الموضوع وجوانب الموضوع: جميع الإفصاحات بشأن مستهدفات المناخ؛ جميع الإفصاحات بشأن تحليل سيناريوهات المناخ.
- بحسب الخصائص: جميع الإفصاحات النوعية؛ جميع الإفصاحات المستشرفة للمستقبل؛ جميع الإفصاحات التاريخية.

- بحسب خصائص جوانب الموضوع: جميع الإفصاحات بشأن المستهدفات الاجهادية؛ جميع الإفصاحات بشأن المستهدفات التاريخية.

الاستراتيجية العامة للارتباط وخطة الارتباط في ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمجموعات

معلومات الاستدامة التي سيتم تنفيذ أعمال التأكيد عليها (راجع: الفقرة (٩٦(أ))

٢٨٨. فيما يخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمجموعات، يُعد تحديد المعلومات التي سيتم تنفيذ أعمال التأكيد عليها مسألة حكم مبني بناءً على مصدر المعلومات (أي المنشآت أو وحدات العمل التي تتعلق بها المعلومات). ومن بين الأمور التي قد تؤثر في تحديد المحاسب القانوني لهذه المعلومات، على سبيل المثال:

- طبيعة معلومات الاستدامة ومدى تفصيلها. قد تكون الأمور الموضحة في الفقرة ٢٨٤ مفيدة في هذا الشأن.
- ما إذا كانت توجد موقع خاص قد يلزم تنفيذ الإجراءات فيها للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لمعلومات الاستدامة المهمة للمستخدمين المستهدفين (على سبيل المثال، إذا كانت المعلومات بشأن الصحة والسلامة المهنية ذات أهمية خاصة للمستخدمين وتلك المعلومات تقتصر على منشأة أو وحدة عمل واحدة أو اثنين).
- طبيعة ومدى التحريفات أو أوجه القصور في الرقابة التي تم التعرف عليها في المنشآت أثناء ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة السابقة.

الموارد الازمة لتنفيذ الارتباط (راجع: الفقرة (٩٦(ب))

٢٨٩. تشمل الأمور التي قد تؤثر على تحديد المحاسب القانوني للموارد الازمة لتنفيذ ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة لمجموعة، بما في ذلك المحاسبين القانونيين للمكونات، على سبيل المثال:

- ما إذا كان من المتوقع توفر ما يكفي من الأدلة المناسبة من السجلات التي تحتفظ بها إدارة المجموعة، مع مراعاة:
 - فهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها.
 - نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، بما في ذلك نظام المعلومات، ودرجة مركزيته. وعلى سبيل المثال، قد تزيد الحاجة إلى إشراك مراجعى المكونات عند عدم مركبة نظام الرقابة الداخلية.
 - ما إذا كان المحاسب القانوني على علم بعمل تم تنفيذه، أو سيتم تنفيذه، بشأن معلومات الاستدامة التي تم تجميعها من المنشآت الأخرى التي تقع ضمن سيطرة المنشأة.
 - الانتشار الجغرافي للمنشآت أو وحدات العمل التي تم تجميع المعلومات منها.
 - آلية الإدارة للحصول على المعلومات من سلسلة القيمة. وفي بعض الظروف، قد تسمح الضوابط للإدارة بتقدير المعلومات التي سيتم التقرير عنها عن طريق استخدام البيانات التي تتعلق بمتوسط أداء القطاع وغيرها من البديل في حال عجز الإدارة عن الحصول على المعلومات بعد بذل الجهود المعقولة للقيام بذلك.
 - ترتيبات الوصول إلى المعلومات، أو أي قيود على ذلك الوصول. وعلى سبيل المثال، قد يكون من الضروري استخدام عمل المحاسبين القانونيين للمكونات في حال تقييد وصول المحاسب القانوني للمعلومات في منشأة في دولة معينة.
 - المعرفة والخبرة المتوفرة لدى فريق الارتباط. وعلى سبيل المثال، قد يحظى المحاسبون القانونيون للمكونات بخبرة أكبر من المحاسب القانوني ومعرفة أكثر عمقاً منه في الأنظمة أو اللوائح المحلية وممارسات العمل واللغة والثقافة.
 - التجارب السابقة في استخدام عمل المحاسبين القانونيين للمكونات.
٢٩٠. عند تحديد طبيعة ومدى الأدلة التي سيتم الحصول عليها فيما يتعلق بمعلومات الاستدامة من مكونات المجموعة أو مكونات سلسلة القيمة، قد ينظر المحاسب القانوني في الإجراءات الآتية:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- الفحص المادي للسجلات والوثائق التي تحتفظ بها المجموعة: يتحدد مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأدلة بحسب طبيعة ومدى السجلات والوثائق الداعمة التي تحتفظ بها المجموعة. وفي بعض الحالات، قد لا تحتفظ المجموعة بسجلات أو وثائق تفصيلية مستقلة بشأن مسائل الاستدامة الخاصة التي تتعلق بمكونات المجموعة، وفي معظم الحالات، لن تقوم المجموعة بذلك فيما يخص مكونات سلسلة القيمة.
- الفحص المادي للسجلات والوثائق في المكون: قد يكون وصول المحاسب القانوني لسجلات المكونات منصوصاً عليه ضمن الترتيبات التعاقدية أو غيرها المبرمة بين المجموعة والمكون. وتزيد احتمالية ذلك في حالة مكونات المجموعة.
- اختبار آلية الإدارة للحصول على المعلومات من مكونات سلسلة القيمة: نظراً للقيود التي قد ينطوي عليها الحصول على المعلومات من سلسلة القيمة، فقد تقتصر إجراءات المحاسب القانوني في بعض الحالات على تقويم ما إذا كانت الإدارة قد التزمت بمتطلبات الضوابط، واختبار مدى معقولة تلك المعلومات. وقد يسعى المحاسب القانوني أيضاً للحصول على الأدلة من عمل محاسب قانوني آخر إذا كان هناك عمل قد تم تنفيذه على تلك المعلومات. وبغض النظر عن أي قيود قد ينطوي عليها الحصول على المعلومات من سلسلة القيمة، فإن المحاسب القانوني يتبعه الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. انظر أيضاً الفقرتين ٢٥٣١-٢٥٣٢.
- الحصول على مصادقات من المكون بشأن معلومات الاستدامة:
 - في حال احتفاظ المجموعة بسجلات مستقلة لمعلومات الاستدامة، فإن المصادقة التي يتم الحصول عليها من المكون لتأكيد المعلومات في سجلات المنشأة قد تشكل دليلاً يمكن الاعتماد عليه.
 - في حال عدم احتفاظ المجموعة بسجلات مستقلة، فإن المعلومات التي يتم الحصول عليها في المصادقات من المكون تكون مجرد بيان لما تعكسه السجلات التي يحتفظ بها المكون. ولهذا، فإن تلك المصادقات لا تشكل بمفردها أدلة كافية ومناسبة. وفي هذه الظروف، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان من الممكن تحديد مصدر بديل للأدلة المستقلة.
 - تنفيذ إجراءات تحليلية للسجلات التي تحتفظ بها المجموعة أو المعلومات التي تم الحصول عليها من المكون: من المرجح أن تتبادر فاعلية الإجراءات التحليلية بحسب الإفصاح أو الإقرار، وستتأثر تلك الفاعلية بمدى المعلومات المتاحة ودرجة تفصيلها.
- ما إذا كان سيحصل على أدلة من عمل نفذه محاسبون قانونيون آخرون (راجع: الفقرة ٩٦(ج))
 - ٢٩١١. إذا كان المحاسب القانوني يخطط لأن يستخدم ضمن الأدلة تقرير من واحد إلى متعددين صادر عن محاسب قانوني آخر، فإن الفقرة ٥١ تتطلب من المحاسب القانوني تقويم ما إذا كان وصف الإجراءات التي تم تنفيذها ونتائجها مناسباً لأغراض المحاسب القانوني. ومع ذلك، فإن استخدام مثل ذلك التقرير لا يغير من مسؤولية المحاسب القانوني عن الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتوفير أساس معقول لدعم استنتاجه التأكدي بشأن معلومات الاستدامة الخاصة بالمجموعة.
 - الأهمية النسبية (راجع: الفقرات ٩٨-١٠٠)
 - ٢٩١٢. يعد نظر أو تحديد المحاسب القانوني للأهمية النسبية، حسب الاقتضاء، ذات صلة عند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية، وتقويم ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهرى.
 - ٢٩١٣. يستلزم النظر في الأهمية النسبية للإفصاحات النوعية من المحاسب القانوني التفكير ملياً في العوامل التي قد تؤدي إلى احتمال حدوث تحريفات جوهرية (انظر الفقرة ٣٠).
 - ٢٩١٤. عند النظر في الأهمية النسبية أو تحديدها، ينظر المحاسب القانوني في الإفصاحات التي قد تكون ذات أهمية للمستخدمين المستهدفين. ويتم تصميم وتنفيذ إجراءات المحاسب القانوني الخاصة بتقييم المخاطر للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها على مستوى الإفصاحات (للتأكد المحدود) أو على مستوى الإقرارات للإفصاحات (للتأكد المعقول). ولذلك، فإن الأحكام التي تتعلق بالأهمية النسبية وطبيعة التحريفات المحتملة واحتمالية حدوثها تُعد ذات صلة بمن巻 المحاسب القانوني، بما في ذلك طريقة فرز معلومات الاستدامة ضمن مجموعات لأجل التخطيط لارتباط وتنفيذ، كما هو موضح في الفقرات ٢٨٤-٢٨٧.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٢٩٥. يتم اتخاذ الأحكام المهنية التي تتعلق بالأهمية النسبية في ضوء الظروف المحيطة، ولكنها لا تتأثر بمستوى التأكيد. وبعبارة أخرى، لأجل نفس المستخدمين المستهدفين ونفس الغرض، تكون الأهمية النسبية في ارتباط التأكيد المعقول هي نفسها في ارتباط التأكيد المحدود لأن الأهمية النسبية تستند إلى المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون المستهدرون.

٢٩٦. قد تشتمل ضوابط الأطر على نقاش لمفهوم الأهمية النسبية مما يوفر إطاراً مرجعياً عند نظر المحاسب القانوني في الأهمية النسبية أو تحديده لها. وفي حال عدم تعرض ضوابط الأطر للأهمية النسبية، فقد تُطبق المبادئ الآتية:

(أ) تستند الأحكام الخاصة بالأمور التي تُعد جوهرية للمستخدمين المستهدفين لمعلومات الاستدامة إلى النظر في المعلومات المشتركة التي يحتاج إليها هؤلاء المستخدمون المستهدرون كمجموعة.

(ب) تُعد التحريرات، بما في ذلك حالات إغفال الذكر، جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات التي يتخذها المستخدمون المستهدرون على أساس معلومات الاستدامة.

٢٩٧. تُعد الأهمية النسبية مسألة حكم مبني، وهي تتأثر بتصور المحاسب القانوني للمعلومات المشتركة التي يحتاج إليها المستخدمون المستهدرون كمجموعة. وفي هذا السياق، يكون من المعقول للمحاسب القانوني افتراض أن المستخدمين المستهدفين:

(أ) يحظون بمعرفة معقولة لمسائل الاستدامة، ولديهم الرغبة في دراسة معلومات الاستدامة مع بذل قدر معقول من العناية؛

(ب) يفهمون أن معلومات الاستدامة مُعدّة ومؤكدة وفق مستويات مناسبة من الأهمية النسبية، ولديهم فهم لأي مفاهيم تتعلق بالأهمية النسبية واردة في الضوابط المنطبقة؛

(ج) يفهمون أي حالات عدم تأكيد ملزمة لقياس أو تقويم مسائل الاستدامة؛

(د) يتخذون قرارات معقولة على أساس معلومات الاستدامة.

وما لم يكن هدف الارتباط هو توفير معلومات معينة يحتاج إليها مستخدمون محددون، فإنه لا يتم النظر عادةً في الأثر المحتمل للتحrirات على مجموعة محددة من المستخدمين من قد تباين المعلومات التي يحتاجون إليها بشكل كبير.

مثال:

تزاول المنشأة عملها على مستوى العالم في صناعات متعددة، من بينها الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية. وعهدت المنشأة إلى مكتب استشارات خارجي بمهمة جمع البيانات بشأن وجهات نظر أصحاب المصلحة حول استراتيجية الاستدامة الخاصة بالمنشأة. واتبعت المنشأة منهجاً للقيام أولاً بتحديدمجموعات أصحاب المصلحة المعنيين، وقد شمل ذلك "العملاء والموردين والمنشآت غير الهدفة للربح والقطاع الخاص والأكاديميين والاستشاريين والحكومة والإعلام وقطاع المال والاتحادات التجارية ومراكز الأبحاث". وحصلت المنشأة بعد ذلك على ملاحظات مباشرة بشأن كيفية تأثير استراتيجيتها للاستدامة على الأفراد والمجتمعات المحلية الأوسع نطاقاً والبيئة. وبعد جمع هذه البيانات، قامت المنشأة بتحليلها لتحديد القضايا ذات الأهمية لمن تم استطلاع آرائهم في تلك المجالات.

٢٩٨. تتعلق الأهمية النسبية بمعلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد. ولذلك، فعندما يغطي الارتباط بعض معلومات الاستدامة، وليس جميعها، يُنظر إلى الأهمية النسبية فيما يتعلق فقط بمعلومات الاستدامة التي تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد.

٢٩٩. لا تنطوي الإفصاحات جميعها على نفس الاعتبارات الخاصة بالأهمية النسبية. وفي العادة، يتم النظر في الأهمية النسبية أو يتم تحديدها لإفصاحات مختلفة. وفيما يخص الإفصاحات المختلفة، قد يكون لنفس المستخدمين المستهدفين احتياجات مختلفة من المعلومات، أو درجات تسامح مختلفة مع التحريرات، أو قد يتم التعبير عن الإفصاحات باستخدام وحدات قياس مختلفة. وقد يساعد النظر في العوامل النوعية المحاسب القانوني في تحديد الإفصاحات التي قد تكون لها أهمية أكبر لدى المستخدمين المستهدفين. وعلى سبيل المثال، قد يولي المستخدمون المستهدرون أهمية أكبر للمعلومات التي تتعلق بسلامة الغذاء أو الدواء بالمقارنة مع المعلومات التي تتعلق بإعادة تدوير النفايات غير الضارة لأن تبعات ضعف معايير السلامة في إنتاج الغذاء أو الدواء من المرجح أن تكون أكثر خطورة على صحة الإنسان بالمقارنة مع تبعات عدم تدوير النفايات غير الضارة. ولذلك، فإن درجة تسامحهم مع التحرير في المعلومات التي تتعلق بسلامة الغذاء أو الدواء قد تكون أقل من تسامحهم مع التحرير في المعلومات التي تتعلق بإعادة تدوير النفايات غير الضارة.

٣٠٣. من أمثلة العوامل التي قد تكون ذات صلة بنظر المحاسب القانوني في الأهمية النسبية للإفصاحات النوعية:

- عدد الأشخاص أو المنشآت المتأثرين بمسألة الاستدامة، وشدة ذلك التأثير. وعلى سبيل المثال، قد يؤثر انسكاب النفايات الضارة على عدد محدود من الأفراد، ولكن تأثير ذلك الانسكاب قد يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة على البيئة.
- التفاعل بين الموضوعات وجوانب الموضوعات المتعددة، والوزن النسبي لأهميتها.
- شكل عرض معلومات الاستدامة عندما تسمح الضوابط المنطبقة بأشكال عرض متنوعة.
- طبيعة التحريرات المحتملة والحالات التي سيعتبر فيها التحرير جوهرياً، ومثال ذلك، طبيعة الانحرافات الملحوظة عن إحدى أدوات الرقابة عندما تفيد معلومات الاستدامة بوجود آلية ما أو بفاعلية الرقابة.
- ما إذا كان ثمة تحرير محتمل قد يؤثر على الالتزام بالأنظمة أو اللوائح، بما في ذلك ما إذا كانت توجد دوافع أو ضغوط على الإداراة لتحقيق مستهدف أو نتيجة متوقعة. وعلى سبيل المثال، قد يعتبر المحاسب القانوني أن التحرير المحتمل سيكون جوهرياً إذا أثر على القيمة الحدية التي ستكون المنشأة مطالبة عندها بدفع ضريبة الكربون.
- ما إذا كان ثمة تحرير محتمل سيكون مهماً استناداً إلى فهم المحاسب القانوني للاتصالات السابقة المعروفة مع المستخدمين المستهدفين بشأن الأمور ذات الصلة باحتياجاتهم من المعلومات، ومثال ذلك فيما يتصل بالنتيجة المتوقعة للأهداف أو المستهدفات، مدى تأثير التحرير المحتمل على تحقيق المنشأة للهدف أو المستهدف.
- عندما تتعلق مسألة الاستدامة ببرنامج حكومي أو منشأة قطاع عام، ما إذا كان جانب معين من البرنامج أو المنشأة يحظى بأهمية فيما يتعلق بطبيعة ووضوح وحساسية البرنامج أو المنشأة.
- إذا كانت الضوابط المنطبقة تشتمل على مفهوم نفي الجهة بشأن الآثار، طبيعة ومدى تلك الآثار. وعلى سبيل المثال، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت إفصاحات المنشأة قد حررت أو أغفلت ذكر التصرفات التي تم اتخاذها لمنع أو تخفيض الآثار السلبية أو تغاضت عن آثار سلبية أخرى، أو فيما إذا كانت تصرفات المنشأة لمنع أو تخفيض الآثار السلبية لم تكن فعالة.
- فيما يخص الإفصاحات السردية، ما إذا كان مستوى تفصيل الوصف أو الطابع العام للكلمات المستخدمة لوصف الأمر قد يعطي صورة مضللة لمستخدمي معلومات الاستدامة.
- كيفية تأثير عرض المعلومات على إدراك المستخدمين للمعلومات. وعلى سبيل المثال، عندما تعرض الإداراة الإفصاحات في شكل رسوم بيانية أو مخططات أو صور، فقد تتضمن اعتبارات الأهمية النسبية ما إذا كان استخدام مقاييس مختلفة للمحورين (س) و(ص) في الرسم البياني قد يكون مضللاً.

اعتبارات الأهمية النسبية للإفصاحات الكمية (راجع: الفقرة (٩٨)(ب))

٣٠٤. تتعلق العوامل الكمية بحجم التحريرات بالنسبة إلى الإفصاحات، إن وجدت، التي تكون:

- (أ) معيناً عنها رقمياً؛ أو
 - (ب) ذات علاقة بأية صورة أخرى بقيم رقمية (على سبيل المثال، قد يكون عدد الانحرافات الملحوظة عن إحدى أدوات الرقابة عاملاً كمياً إذا صلة عندما تفيد معلومات الاستدامة بفاعلية أداة الرقابة).
٣٠٥. قد تكون العوامل النوعية ذات صلة أيضاً عند تحديد الأهمية النسبية للإفصاحات الكمية. وتقدم الفقرة ٣٠٠ أمثلة للعوامل النوعية.
٣٠٦. فيما يخص الإفصاحات الكمية (على سبيل المثال، مؤشرات الأداء الرئيسية المعبر عنها بأرقام)، قد يتم تحديد الأهمية النسبية عن طريق تطبيق نسبة مئوية على المقياس المقرر عنه، أو على أساس مرجعي تم اختياره فيما يتعلق بالإفصاح.

قد تشمل أمثلة القيم الحدية $x\%$ من الاستثمار في المشروعات المجتمعية (بالساعات أو المبالغ النقدية) أو $y\%$ من الطاقة المستهلكة (بالكيلو وات) أو $z\%$ من الأراضي المستصلحة (بالهكتار).

٤٣٠. تشمل العوامل التي قد تؤثر في تحديد الأساس المرجعي المناسب والنسبة المئوية المناسبة ما يلي:

(أ) عناصر الإفصاح. على سبيل المثال، إذا كان هناك عنصر من المرجح أن يكون هو محور تركيز المستخدمين المستهدفين، فإن ذلك العنصر قد يكون هو الأساس المرجعي المناسب.

(ب) التقلبات النسبية في الأساس المرجعي. على سبيل المثال، في حال تباين الأساس المرجعي بشكل كبير من فترة لأخرى، فقد يكون من المناسب ربط تعين الأهمية النسبية بال نهاية السفلية لدى التذبذب حتى وإن كانت الفترة الحالية أعلى.

(ج) متطلبات الضوابط المنطبقة. إذا حددت الضوابط المنطبقة قيمة حدية مئوية للأهمية النسبية، فإن ذلك قد يوفر إطاراً مرجعياً للمحاسب القانوني عند تحديد الأهمية النسبية للإفصاح.

٤٣٥. قد تتطلب الضوابط المنطبقة إفصاحات عن المعلومات المالية التاريخية للتكلفة. وعلى سبيل المثال، قد تشتمل الموضوعات التي يتم التقرير عنها على الاستثمارات المجتمعية أو نفقات التدريب أو الضرائب بحسب الدولة. وقد تكون هذه الموضوعات مقرراً عنها أيضاً في القوائم المالية للمنشأة. وقد يُعهد إلى المحاسب القانوني، أو محاسب قانوني آخر، بمهام مراجعة تلك القوائم المالية (انظر أيضاً الفقرة ١٤). ولا يلزم أن تكون الأهمية النسبية المستخدمة لهذه الجوانب من الإفصاحات هي نفس الأهمية النسبية المستخدمة في مراجعة القوائم المالية للمنشأة.

عندما تكون المنشأة مطالبة بتطبيق كل من الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية للأثر (راجع: الفقرة ٩٩)

٤٣٦. إذا تطلب إطار التقرير أو الضوابط التي وضعتها المنشأة تطبيق أهمية نسبية مزدوجة، كما هو موضح في الفقرة ٣٣٧، فإن الفقرة ٩٩ تتطلب من المحاسب القانوني مراعاة منظور كل من الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية للأثر عند النظر في الأهمية النسبية أو تحديدها لأغراض تحطيط وتنفيذ الإجراءات وتحديد ما إذا كانت التحريرات التي تم اكتشافها تُعد جوهرية. ولذلك:

(أ) فيما يخص الإفصاحات الكمية، سُيستخدم عادةً مستوى الأهمية النسبية الأقل من بين الأهمية النسبية المالية أو الأهمية النسبية للأثر؛

(ب) فيما يخص الإفصاحات النوعية، وعند تطبيق العوامل المذكورة في الفقرة ٣٠٠ واعتبارات التحرير الأخرى المذكورة في الفقرات ٤٩١١–٤٩٣١، سُيستخدم عادةً مستوى التفصيل الأعلى اللازم في الأهمية النسبية من بين الأهمية النسبية المالية أو الأهمية النسبية للأثر.

الأهمية النسبية للتنفيذ (راجع: الفقرة ١٠٠)

٤٣٧. قد يتم استخدام الأهمية النسبية للتنفيذ خلال مراحل ارتباط التأكيد المختلفة. وعلى سبيل المثال، قد تفيد الأهمية النسبية للتنفيذ في المساعدة على التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها على مستوى الإفصاحات (في ارتباط التأكيد المحدود)، أو المساعدة على التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات (في ارتباط التأكيد المعقول) وعلى تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية.

٤٣٨. فيما يخص الإفصاحات الكمية، فإن التخطيط للارتباط فقط لغرض اكتشاف التحريرات التي تُعد جوهرية بصورةها الفردية يتوجه خطر التجميع الذي يعني احتمال أن يتجاوز مجموع التحريرات غير المصححة وغير المكتشفة الأهمية النسبية. وينشأ خطر التجميع نظراً لأن معلومات الاستدامة قد تكون مفصلة، والمحاسب القانوني قد يصمم وينفذ إجراءات التأكيد بشكل منفصل على تلك المعلومات المفصلة. ولذلك، فإنه قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني القيام بما يلي عند التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات:

(أ) تحديد أهمية نسبية للتنفيذ فيما يخص الإفصاحات الكمية لتقليل خطر التجميع إلى مستوى منخفض بدرجة مناسبة؛
(ب) النظر في أنواع الأخطاء أو حالات إغفال الذكر التي من المحتمل أن تشكل تحريفاً جوهرياً عند اقترانها بالتحrirات الأخرى.

٣٠٩. إن تحديد الأهمية النسبية للتنفيذ ليس عملية حسابية آلية بسيطة، بل وينطوي ذلك على ممارسة الحكم المهني. ويتأثر بذلك بفهم المحاسب القانوني للمنشأة، وهو ما يتم تحديه أثناء تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر. ومن العوامل التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحسبان عند تعين الأهمية النسبية للتنفيذ:

• مدى تفصيل الإفصاحات. وعلى سبيل المثال، في الارتباطات الخاصة بالمجموعات، كلما زاد مدى التفصيل عبر المكونات، قلت الأهمية النسبية للتنفيذ التي ستكون مناسبة في الظروف الاعتيادية لمواجهة خطر التجميع. وقد يؤثر الوزن النسبي للمكون بالمقارنة مع المنشأة المعدة للتقرير على مدى التفصيل (على سبيل المثال، في حال وجود مكون واحد يمثل جزءاً كبيراً من المنشأة المعدة للتقرير، فمن المرجح أن يقل مدى التفصيل عبر المكونات).

• التوقعات بشأن طبيعة التحريرات ومعدل تكرارها وحجمها في الإفصاحات المفصلة، بما فيها تلك التي تم اكتشافها في الارتباطات السابقة.

٣١٠. في بعض الحالات، قد ينفذ المحاسب القانوني إجراءات تقييم المخاطر أو الإجراءات الإضافية على إفصاح كمي باعتباره مجتمع عينة واحد (أي إنه غير مفصل). وفي تلك الحالات، تكون الأهمية النسبية للتنفيذ التي يتم استخدامها لأغراض تنفيذ الإجراءات هي نفس الأهمية النسبية.

٣١١. لا تواجه الأهمية النسبية للتنفيذ التحريرات التي ستكون جوهرية فقط بسبب العوامل النوعية التي تؤثر على أهميتها. ومع ذلك، فإن تصميم الإجراءات لزيادة احتمالية اكتشاف التحريرات التي تكون جوهرية فقط بسبب العوامل النوعية، إلى الحد الممكن للقيام بذلك، قد يساعد أيضاً المحاسب القانوني في مواجهة خطر التجميع.

إعادة النظر في الأهمية النسبية خلال التقدم في الارتباط (راجع: الفقرة ١٠١)

٣١٢. قد يتم إعادة النظر في الأهمية النسبية نتيجة حدوث تغير في الظروف أثناء ارتباط التأكيد (على سبيل المثال، استبعاد جزء كبير من أعمال المنشأة) أو ظهور معلومات جديدة أو حدوث تغير في فهم المحاسب القانوني للمنشأة وعملياتها نتيجة لتنفيذ الإجراءات. وعلى سبيل المثال، قد يتضمن أثناء الارتباط أن نسبة فئات المنتجات المهمة التي يتم تقييم آثارها على صحة وسلامة العملاء لغرض تحسينها من المرجح أن تختلف بشكل كبير عما كان متوقعاً أثناء التخطيط. وإذا استنتج المحاسب القانوني أثناء الارتباط أنه من المناسب تحديد أهمية نسبية مختلفة، فقد يكون من الضروري أيضاً إعادة النظر في الأهمية النسبية للتنفيذ أو طبيعة الإجراءات الإضافية وتوفيقها ومدتها.

إجراءات تقييم المخاطر

تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر (راجع: الفقرات ١٠٣-١٠٥)

٣١٣. تُعد إجراءات تقييم المخاطر جزءاً من عملية تكرارية ومتعددة. وقد يتم وضع توقعات مبدئية بشأن مخاطر التحريف الجوهري، ثم يتم تحسين هذه التوقعات أثناء تقدم المحاسب القانوني في الارتباط، أو إذا تم الحصول على معلومات جديدة. ولا تتوفر إجراءات تقييم المخاطر في حد ذاتها ما يكفي من الأدلة المناسبة التي تشكل أساساً للاستنتاج التأكيدية.

٣١٤. ستحتاج طبيعة إجراءات تقييم المخاطر ومدتها بناءً على ما إذا كان الارتباط ارتباط تأكيد محدود أو تأكيد معقول، وبناءً على طبيعة المنشأة وظروفها (على سبيل المثال، مدى الطابع الرسمي في سياسات أو إجراءات المنشأة وأليات عملها ونظمها) وطبيعة مسائل الاستدامة ومدى تعقيدها وخصائص الأحداث أو الظروف التي قد تنشأ عنها تحريرات جوهриة. ويستخدم المحاسب القانوني الحكم المهني لتحديد طبيعة ومدى إجراءات تقييم المخاطر التي سيتم تنفيذها للوفاء بمتطلبات هذا المعيار بما يناسب مستوى التأكيد الذي سيتمكن الوصول إليه. ويكون الفهم المطلوب من المحاسب القانوني أقل عمقاً مما تتمتع به الإدارة فيما يتعلق بإدارة المنشأة، ويكون أقل فيما يخص ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

٣١٥. قد تشمل إجراءات تقييم المخاطر التي ينفذها المحاسب القانوني على ما يلي:

(أ) الاستفسار من الإدارة والأفراد المعنيين في وظيفة المراجعة الداخلية (في حال وجودها) ومن غيرهم منمن هم داخل المنشأة الذين، بحسب حكم المحاسب القانوني، قد تكون لديهم معلومات من المرجح أن تساعده في التعرف على مخاطر التحريف الجوهري، بسبب الغش أو الخطأ، وتقييمها؛

(ب) الإجراءات التحليلية:

(ج) الملاحظة والفحص المادي.

٣١٦. قد توفر المعلومات التي يحصل عليها المحاسب القانوني من خلال الاستفسارات أدلة مهمة (على سبيل المثال، لدعم الفهم المطلوب حول المنشأة وبئتها ومكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة); ومع ذلك، فإن الاستفسارات وحدها لا تكفي عادةً في ارتباط التأكيد المعقول للتعرف على مخاطر التحرير الجوهرى وتقييمها على مستوى الإقرارات.

٣١٧. قد يستلزم تصميم وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر الحصول على أدلة من مصادر متعددة من بينها:

(أ) التفاعلات مع الإدارة والمكلفين بالحكومة وغيرهم من كبار موظفي المنشأة، الذين قد يكونون من بينهم موظفي المنشأة الذين يعملون في وظائف ذات صلة بمعلومات الاستدامة (مثل الموارد البشرية) أو المراجعين الداخليين.

(ب) أطراف خارجية معينة مثل السلطات التنظيمية، سواءً تم الحصول على الأدلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

(ج) المعلومات المتاحة للعموم عن المنشأة وصناعتها، مثل البيانات الصحفية الصادرة عن المنشأة أو المواد المتاحة للتحليل أو المواد الخاصة بمجتمعات مجموعة المستثمرين أو تقارير المحللين أو المعلومات المتعلقة بمسائل الاستدامة.

٣١٨. قد ينفذ المحاسب القانوني إجراءات إضافية بالتزامن مع إجراءات تقييم المخاطر عندما يكون من الكفاءة القيام بذلك.

مثال:

- الأدلة التي يتم الحصول عليها التي تدعم التعرف على مخاطر التحرير الجوهرى وتقييمها قد تدعم أيضًا تقويم الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة.

النظر في المعلومات من إجراءات قبول الارتباط والاستمرار فيه (راجع: الفقرة ١٠٤)

٣١٩. تتطلب الفقرة ٧٥ من المحاسب القانوني الحصول على معرفة مبدئية بظروف الارتباط لتوفير أساس مناسب لتحديد ما إذا كانت الشروط المسبقة للارتباط متحققة. ولا تكفي هذه المعرفة المبدئية عادةً للوفاء بمتطلبات الفقرتين ٣١٠٣ و ٣١٠٢، ولكنها قد توفر أدلة مهمة لدعم الفهم المطلوب. وقد يستكمل المحاسب القانوني فهم الضوابط المنطبقة الذي تم التوصل إليه أثناء قبول الارتباط عندما ينفذ إجراءات تقييم المخاطر بمعلومات، على سبيل المثال، من:

- الارتباطات الأخرى، عند وجودها، التي نفذها الشريك المسؤول عن الارتباط للمنشأة، مثل مراجعة القوائم المالية أو التحقق من أمور محددة (على سبيل المثال، التتحقق من استهلاك المياه في عملية مهمة داخل المنشأة).
- التجارب السابقة مع المنشأة، إذا ظلت تلك المعلومات ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها كأدلة للارتباط الحالي.

مناقشة فريق الارتباط (راجع: الفقرة ١٠٥)

٣٢٠. قد تتحقق المناقشات بين الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الرئيسيين الآخرين في فريق الارتباط وأي خبراء خارجيين رئيسيين يستعين بهم المحاسب القانوني ما يلي:

- توفير الفرصة لأعضاء فريق الارتباط الأكثر خبرة، بما في ذلك الشريك المسؤول عن الارتباط، لعرض وجهة نظرهم بناءً على معرفتهم بالمنشأة. ويسمى تبادل المعلومات في تعزيز الفهم لدى جميع أعضاء فريق الارتباط.
- السماح لأعضاء فريق الارتباط بتبادل المعلومات حول الكيفية والموضع التي قد تكون معلومات الاستدامة معرضة فيها للتحريف الجوهرى بسبب الغش أو الخطأ.
- مساعدة فريق الارتباط في التخطيط للارتباط وتنفيذه.

٣٢١. عندما يتولى تنفيذ الارتباط فرد واحد، مثل محاسب قانوني فرد، فإن النظر في الأمور المشار إليها في الفقرة ١٠٥ يمكن أن يساعد المحاسب القانوني مع ذلك في التعرف على مخاطر التحرير الجوهرى وتقييمها.

٣٢٢٢. قد تشمل خصائص الأحداث أو الظروف التي قد ينشأ عنها تحرير جوهري في الإفصاحات التعقيد أو الاجتهد أو التغير أو عدم التأكيد أو قابلية التعرض للتحريف بسبب تحيز الإدارة أو الغش، مما يتربّط عليه قابلية تعرض الإفصاحات للتحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ.

٣٢٢٣. قد تتعلق التحريرات الجوهيرية في معلومات الاستدامة بسبب الغش أو تحيز الإدارة بأمور مثل ما يلي:

- تحرير معلومات الاستدامة (بما في ذلك إغفال ذكر المعلومات) لتجنب العقوبات أو الغرامات، أو الأهداف الداخلية أو الخارجية التي قد تكون جريئة أو مفرطة في التفاؤل، أو التصرّفات أو الادعاءات العامة غير الدقيقة أو المضللة عن عدم بشأن المنتجات أو الشركات.
- إغفال ذكر مسائل الاستدامة عند التعرف على مسائل من الواجب تضمينها في معلومات الاستدامة ولكنها قد تكون سلبية أو قد يكون من الصعب الحصول على معلومات بشأنها، بالرغم من أن تلك المسائل جوهيرية للمستخدمين المستهدفين.
- تحرير معلومات الاستدامة لتمكين المنشأة من أن يُنظر إليها بشكل إيجابي فيما يتعلق بالمساعي المستقبلية، أو ليكون ذلك عاملاً في حصولها على التمويل أو في الترتيبات أو المفاوضات مع الموردين أو العملاء.
- تحرير معلومات الاستدامة لتقليل التزامات ضرائب الكريون أو لتصحيم النقاط الكريونية المتحققة.
- التقرير عن معلومات الاستدامة التي تتعلق بحوافز الأداء بطريقة متخيزة عن عدم لأجل التأثير على نتيجة المكافآت أو الأجور المرتبطة بمستوى الأداء.
- الضغوط المرتبطة بالحصول على اعتمادات أو اعترافات معينة (مثلاً ختم أو تصنيف "أخضر") أو الوفاء بشروط تعاقدية معينة.
- البدائية في نظم الرقابة الداخلية المطبقة على إعداد تقارير الاستدامة.

٣٢٤. قد تختلف خصائص الأحداث أو الظروف التي قد ينشأ عنها مخاطر التحرير الجوهري باختلاف الإفصاحات. وعلى سبيل المثال:

- قد تختلف مخاطر التحرير الجوهري في المعلومات التي تتعلق ببنفيات المنشأة المولدة أثناء الأنشطة الخاصة بالمنشأة ذاتها عن مخاطر التحرير الجوهري في المعلومات التي تتعلق بنفيات المولدة في بداية أو نهاية سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة.
- قد تختلف مخاطر التحرير الجوهري في المعلومات الكمية التاريخية عن مخاطر التحرير الجوهري في المعلومات النوعية المستشرفة للمستقبل.

٣٢٥. قد تكون هناك تعقيدات في قياس أو تقويم مسائل الاستدامة أو قد تكون مسائل الاستدامة خاضعة لحالات عدم تأكيد. وعلى سبيل المثال، قد تكون هناك تعقيدات في قياس وتقويم المخاطر المحتملة المتعلقة بالمناخ واحتمالية حدوثها وأثارها المتوقعة على المدى القصير والمتوسط والطويل على المنشأة وسلسلة إمدادها، وقد تكون خاضعة لدرجة عالية من عدم التأكيد. ونتيجةً لحالات عدم التأكيد الملزمة، فإنه قد يرتفع خطر التحرير الجوهري في الإفصاحات، أو قد يصعب التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها في معلومات الاستدامة.

تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطبقية (راجع: الفقرة ١٠٧)

٣٢٦. يعتمد تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطبقية أثناء الارتباط على المعرفة المبدئية التي تم الحصول عليها والنقاش مع الطرف أو الأطراف المعنية عند تقويم مدى مناسبة الضوابط قبل قبول الارتباط أو الاستمرار فيه، ويشتمل ذلك على تحديد ما إذا كانت الضوابط تستوفي خصائص الضوابط المناسبة المذكورة في الفقرة ٢٨ (انظر أيضاً الفقرة ١٩٩١). وتحتفل إجراءات تقييم المخاطر التي ينفذها المحاسب القانوني من حيث طبيعتها ومداها عن الإجراءات التي قد تكون كافية لقبول الارتباط أو الاستمرار فيه.

٣٢٧. إذا كانت الضوابط المنطبقية تتالف من ضوابط لأطر يفترض أنها مناسبة، كما هو موضح في الفقرة ١٩٧١، فقد يكفي المحاسب القانوني تحديد أن المنشأة قد طبقت تلك الضوابط أثناء إعداد معلومات الاستدامة. وفي ظروف أخرى، قد ينظر المحاسب القانوني

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

فيما إذا كان تقويم الضوابط الذي تم في مرحلة القبول والاستمرار لا يزال مناسباً لأغراض إجراءات تقييم المخاطر. وإذا لم يعد تقويم المحاسب القانوني للضوابط مناسباً، فإن الفقرة ١٠٧ تتطلب إجراء تحديد أكثر تفصيلاً لمدى مناسبة الضوابط. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، إذا لم تتوفر الضوابط التي وضعتها المنشأة إلا بعد قبول الارتباط، أو إذا طبقت المنشأة في إعداد معلومات الاستدامة ضوابط تختلف عما كان المحاسب القانوني يتوقعه قبل قبول الارتباط أو الاستمرار فيه. وقد يعزى هذا إلى مجموعة من العوامل، مثل:

- تحول الضوابط التي تم التعرف عليها في البداية لتصبح غير مناسبة لظروف المنشأة.
- التغيرات في الممارسات الصناعية المماثلة.
- توفر ضوابط جديدة أو محدثة.
- تطبيق المنشأة لضوابط أكثر إيجازاً.
- تعزف المنشأة على قصور في مدى تخصص ضوابط الإطار، مما يستلزم تطوير ضوابط تضعها المنشأة.

٣٢٨. يساعد تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطبقية وتقويم مدى صلاحية تطبيقها المحاسب القانوني في معرفة مدى قابلية الإفصاحات للتحريف. وعلى سبيل المثال، قد يقوم المحاسب القانوني بما يلي:

- تحديد عناصر الضوابط المنطبقية التي قد تكون أكثر عرضة للخطأ عند تفسير المنشأة لها وتطبيقاتها أثناء إعداد معلومات الاستدامة.
- تحديد المواطن التي تكون المنشأة قادرة فيها على ممارسة الاجتهاد عند تطبيق الضوابط المنطبقية، مما قد تنشأ عنه مخاطر للتحريف الجوهري بسبب عدم مناسبة الاجهادات في ظل ظروف المنشأة.
- تحديد جوانب الضوابط المنطبقية التي قد تكون أكثر عرضة للتلاعب، على سبيل المثال، عندما يُسمح للمنشأة بإعداد المعلومات على أساس الالتزام أو التوضيح، شريطة أن يكون لديها أساس معقول للقيام بذلك.
- تحديد أن آلية المنشأة لتعيين أو وضع الضوابط المنطبقية وتطبيقاتها غير كافية، مما قد تنشأ عنه مخاطر للتحريف الجوهري فيما يتعلق بمدى مناسبة الضوابط المنطبقية أو صلاحيتها للتطبيق في ظل ظروف المنشأة.

٣٢٩. قد لا تُعد ضوابط الأطر مناسبة في حد ذاتها (على سبيل المثال، قد تكون غير كاملة أو قد تخضع للتفسير عند تطبيقها). ولذلك، فقد يلزم المنشأة استكمال ضوابط الإطار حتى تكون الضوابط المنطبقة مناسبة. وقد تكون آلية وضع الضوابط المنطبقة وتطبيقاتها على مسائل الاستدامة مليئة بالتعقيدات، وقد تتطلب الاجتهاد، وقد تكون عرضة للتحيز. وقد يؤدي التحديد الذي تتطلبه الفقرة ١٠٧ إلى تعرف المحاسب القانوني على إفصاحات ترتفع فيها قابلية التعرض للتحريف أو قد يدفع ذلك المحاسب القانوني إلى إعادة تقويم مدى مناسبة الضوابط المنطبقية.

٣٣٠. قد يشتمل تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطبقة على فهم:

- حالات عدم التأكيد والتعقيدات المحيطة بتعيين ضوابط الأطر، وأي ضوابط وضعها المنشأة يتم استخدامها لاستكمال الإطار.
- ضوابط آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها.
- ضوابط تعيين حدود التقرير، وما إذا كان ذلك يختلف لكل إفصاح.
- عند الاقتضاء، كيفية قيام المنشأة بوضع الضوابط الخاصة بها، بما في ذلك الضوابط التي يتم استخدامها لاستكمال ضوابط الإطار.
- أدوات الرقابة المطبقة على آلية المنشأة لتعيين أو وضع الضوابط المنطبقية وتطبيقاتها.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- ما إذا كانت توجد أي نصوص تخفيفية. وقد يكون هذا التخفيف فيما يتعلق بواجبات الإفصاح على مدى فترة معينة (على سبيل المثال، ضرورة أن تقدم المنشأة المعلومات البيئية لأول ثلاثة سنوات فقط من سنوات التقرير)، أو فيما يخص البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد معلومات الاستدامة (على سبيل المثال، مواجهة المخاوف التي تتعلق بالتكاليف الأولية والقيود على الموارد أثناء الحصول على المعلومات المطلوبة في بداية ونهاية سلسلة القيمة).
٣٣١٦. قد يساعد أيضاً فهم آلية المنشأة لتعيين أو وضع الضوابط المنطبقة وتطبيقها، بما في ذلك آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، المحاسب القانوني في تحديد مدى مناسبة الضوابط المنطبقة، بما في ذلك ما إذا كانت الضوابط:

- تتناول الغرض من معلومات الاستدامة.
- شفافية.
- تستلزم العمل مع المستخدمين المستهدفين أو من ينوب عنهم لمعرفة المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ القرارات.
- تتناول كيفية تطبيق الضوابط في ظل ظروف المنشأة، بما في ذلك اختيار وتطبيق سياسات لإعداد التقارير تنسق مع الضوابط المنطبقة.
- تذكر أسباباً مناسبة لاستخدام الضوابط.
- تراعي أن تكون محددة بصورة مناسبة فيما يتعلق بكيفية قياس أو تقويم مسائل الاستدامة.

اعتبارات خاصة لتحديد مدى مناسبة الضوابط للمعلومات النوعية (راجع: الفقرتين ٢٨(ج)، ١٠٧)

٣٣٢٦. في بعض الظروف، قد يحدد المحاسب القانوني أن الضوابط غير مناسبة للمعلومات النوعية. ومثال ذلك، عدم استيفاء جميع الخصائص الازمة للضوابط المناسبة بسبب افتقار الضوابط لطابع التخصص أو لعدم وجود ضوابط للمعلومات النوعية. وفي هذه الظروف، قد ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

- مطالبة المنشأة بوضع ضوابط مناسبة.
- مطالبة المنشأة بعدم التقرير عن المعلومات التي ستنتج عن تطبيق الضوابط غير المناسبة، ولكن إذا اتخذت المنشأة قراراً بالتقرير عن تلك المعلومات، فإن المحاسب القانوني يحدد تلك المعلومات بوضوح على أنها معلومات أخرى لا تقع ضمن نطاق ارتباط التأكيد، وينفذ الإجراءات وفقاً للفقرات ١٧١-١٧٧.
- ما إذا كانت المعلومات قد تكون مضللة، وأثر ذلك على قبول الارتباط والاستمرار فيه.
- الأثر على الاستنتاج التأكيدي.

اعتبارات خاصة لتحديد مدى مناسبة الضوابط للآليات والنظم وأدوات الرقابة (راجع: الفقرتين ٢٨(ج)، ١٠٧)

٣٣٣١. إذا كانت معلومات الاستدامة بشأن الآليات والنظم وأدوات الرقابة تخضع لارتباط التأكيد، فقد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط تشمل ما يلي:

- (أ) إذا كان الاستنتاج التأكيدي يغطي وصف آليات المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها:
- (١) أهداف الرقابة وأدوات الرقابة المصممة لتحقيق تلك الأهداف؛
 - (٢) الإجراءات والسجلات، ضمن كل من نظم تقنية المعلومات والنظم اليدوية، التي تُستخدم في تسجيل ومعالجة مسائل الاستدامة، والأحداث والظروف المهمة، ذات الصلة بمعلومات الاستدامة، وتصحيحها عند اللزوم، ونقلها إلى معلومات الاستدامة المقرر عنها.
- (ب) إذا كان الاستنتاج التأكيدي يغطي مدى مناسبة تصميم الآليات أو النظم أو أدوات الرقابة:
- (١) التعرف على المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة المنصوص عليها في وصف الآليات أو النظم أو أدوات الرقابة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (٢) ما إذا كانت أدوات الرقابة المحددة في ذلك الوصف ستتوفر، في حال عملها على النحو الموضح، تأكيداً معقولاً بشأن تحقيق أهداف الرقابة.
- (ج) إذا كان الاستنتاج التأكيدي يغطي الفاعلية التشغيلية للآليات أو النظم أو أدوات الرقابة، ما إذا كانت أدوات الرقابة قد تم تطبيقها بصورة متسقة حسب تصميمها طوال الفترة المحددة.

اعتبارات خاصة لتحديد مدى مناسبة الضوابط للأداء (راجع: الفقرتين ٧٨(ج)، ١٠٧)

٣٣٤. عند تقويم ما إذا كانت الضوابط مناسبة لتقويم أداء المنشأة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط تشمل ما يلي:
- (أ) التدابير أو الأسس المرجعية التي تستخدم لتحديد المستهدفات أو مؤشرات الأداء الرئيسية أو التعهيدات أو غير ذلك من الأهداف التي سيتم قياس الأداء بالمقارنة معها؛
- (ب) طرق قياس أو تقويم أداء المنشأة.

اعتبارات خاصة لتحديد مدى مناسبة الضوابط لمعلومات الاستدامة المستشرفة للمستقبل (راجع: الفقرتين ٧٨(ج)، ١٠٧)

٣٣٥. عند تقويم ما إذا كانت الضوابط التي سيتم تطبيقها عند إعداد معلومات المنشأة المستشرفة للمستقبل تُعد ضوابط مناسبة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط تشمل ما يلي:
- (أ) أساس الافتراضات التي سيتم وضعها وطبيعة حالة عدم التأكيد الملائمة لتلك الافتراضات، ومصادرها ومدتها؛
- (ب) طرق القياس أو التقويم التي سيتم استخدامها لمعلومات الاستدامة المستشرفة للمستقبل التي سيتم التقرير عنها على أساس الافتراضات المذكورة في (أ).

ملاءمة الضوابط (راجع: الفقرتين ٧٨(ج)(١)، ١٠٧)

٣٣٦. عند تقويم ما إذا كانت الضوابط ملائمة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط:
- (أ) تؤدي إلى معلومات استدامة تساعد المستخدمين المستهدفين في اتخاذ القرارات؛
- (ب) قد وضعتها المنشأة أو طرف خارجي من خلال آلية تركز على تحديد أو تقويم ما إذا كانت معلومات الاستدامة تساعد المستخدمين المستهدفين في اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنواع القرارات العامة التي من المتوقع أن يتخذها المستخدمون المستهدفون بناءً على الغرض من معلومات الاستدامة.
- (ج) تتناول مستوى عدم التأكيد الملائم للمحيط بالقياس أو التقويم عند تطبيق الضوابط في ظل ظروف الارتباط، بما في ذلك ما إذا كانت معلومات الاستدامة التي تخضع لدرجة عالية من عدم التأكيد الملائم للمحيط بقياسها أو تقويمها سُرّف بها إفصاحات توضح طبيعة حالة عدم التأكيد ومدتها.
- (د) تحدد مستوى تفصيل أو تجميع المعلومات أو تشتمل على مبادئ لتحديد مستوى التجميع أو التفصيل المناسب في ظروف بيئها.
- (ه) تتسمق مع تلك التي من المتعارف عليه أنها مناسبة في سياق صناعة المنشأة أو قطاعها أو ما إذا كانت هناك أسباب مُبررة لعدم استخدام تلك الضوابط (على سبيل المثال، تضع المنشأة ضوابط أكثر ملاءمة).
- (و) لا تسمح بإغفال ذكر إفصاحات الاستدامة إلا في الظروف المناسبة لذلك. وعلى سبيل المثال، قد تتيح الضوابط للمنشأة استبعاد إفصاحات معينة إذا:
- (١) كانت آليات إعداد التقارير لم تتطور بعد بشكل كامل، مما يؤدي إلى عدم اكتمال المعلومات أو عدم توفرها، وكانت الضوابط تتطلب من المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة وأسباب إغفال ذكر الإفصاحات.
- (٢) كان ذلك الإفصاح غير منطبق على ظروف المنشأة.
- (٣) كانت هناك قيود نظامية تمنع الإفصاح.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (٤) في ظروف نادرة للغاية، كانت معلومات الاستدامة سرية، أو كانت التبعات السلبية للإفصاح من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة من القيام بذلك، كالمعلومات التي قد تخل بالتحقيق في تصرف غير نظامي، فعلي أو مشتبه فيه.
- (ز) تخص الموضوعات وجوانب الموضوعات بما سيؤدي إلى معلومات تساعد المستخدمين المستهدفين في اتخاذ القرارات، مثل ما إذا كانت الضوابط التي:
- (١) للآليات أو النظم أو أدوات الرقابة تشتمل، على سبيل المثال، على أهداف الرقابة لتقويم مدى مناسبة تصميمها (انظر أيضاً الفقرة ٣٣٣): أو
- (٢) للأداء تشتمل على المستهدفات أو مؤشرات الأداء الرئيسية أو التعبادات أو الأهداف التي يُقاس الأداء بناءً عليها وتشتمل على طرق قياس أو تقويم ذلك الأداء (انظر أيضاً الفقرة ٣٣٤): أو
- (٣) للمعلومات المستشرفه للمستقبل تشتمل على أساس تقويم مدى معقولية الافتراضات الأساسية وطرق الإعداد بناءً على تلك الافتراضات (انظر أيضاً الفقرة ٣٣٥): أو
- (٤) للمعلومات التاريخية تشتمل على طرق قياس أو تقويم أنشطة المنشأة.

النظر في مدى ملاءمة الضوابط عند انطباق الأهمية النسبية المالية أو الأهمية النسبية للأثر (راجع: الفقرتين ١٠٧، ٩٩)

أ. قد تتعلق الضوابط الملائمة التي تساعد المستخدمين المستهدفين في اتخاذ القرارات بما يلي:

- (أ) إما:
- (١) الآثار الجوهرية للمسائل البيئية والاجتماعية المتعلقة بالحكومة على استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها وأدائها، وهو ما قد يُشار إليه بلفظ "الأهمية النسبية المالية": أو
- (٢) الآثار الجوهرية لأنشطة المنشأة ومنتجاتها وخدماتها على البيئة أو المجتمع أو الاقتصاد، وهو ما قد يُشار إليه بلفظ "الأهمية النسبية للأثر": أو
- (ب) كل من الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية للأثر، وهو ما قد يوصى في الضوابط المنطقية بلفظ "الأهمية النسبية المزدوجة".

اكتمال الضوابط (راجع: الفقرتين ٧٨(ج)(٢)، ١٠٧)

أ. عند تقويم مدى اكتمال الضوابط، بما في ذلك الضوابط التي تضعها المنشأة لاستكمال أي ضوابط لأطر يتم استخدامها، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط تتناول:

- الموضوعات أو جوانب الموضوعات التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على قرارات المستخدمين المستهدفين، أو التي لا يمكن قياسها أو تقويمها بنفس سهولة الموضوعات أو جوانب الموضوعات الأخرى.
- أساس الاجتهادات المهمة التي تم ممارستها أثناء إعداد معلومات الاستدامة.
- مصدر حالات عدم التأكيد المطلقة الملازمة أثناء تطبيق الضوابط.
- حدود التقرير.

إمكانية الاعتماد على الضوابط (راجع: الفقرتين ٧٨(ج)(٣)، ١٠٧)

أ. عند تقويم ما إذا كانت الضوابط يمكن الاعتماد عليها، قد ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

- ما إذا كان قياس أو تقويم مسائل الاستدامة يمكن إجراؤه بالدرجة الالزامية من الدقة حتى يكون ملائماً في ظل ظروف الارتباط.
- ما إذا كانت الضوابط تستند إلى تعريفات تخلو من الغموض أو يكتنفها غموض محدود.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- ما إذا كان تطبيق الضوابط يسمح بإجراء تقويم أو قياس متسرق بدرجة معقولة لمسائل الاستدامة عند استخدام هذه الضوابط في ظروف مشابهة من قبل أطراف مختلفة.
- مصادر الضوابط والآلية المتبعة لوضعها.

حيادية الضوابط (راجع: الفقرتين (٤) و(٧٨) من (ج) (٤)، (١٠٧)

٣٤٠. عند تقويم ما إذا كانت الضوابط محيدة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط:
- تتطلب الإفصاح المتوازن عن المعلومات الإيجابية والسلبية، على السواء، ولا تخضع لتحيز الإدارة عن طريق استبعاد أي موضوعات أو جوانب موضوعات فقط على أساس أنها قد تتعكس سلباً على المنشأة.

- لا تنتج عنها معلومات تضلل المستخدمين المستهدفين عند تفسير معلومات الاستدامة.
- متسقة بين فترات التقرير وبعضها، مالم يكن هناك أساس معقول للتغيير.
- تتناول كيفية عرض المعلومات والإفصاح عنها، للحد من فرص تحيز الإدارة.
- قد وضعها المنشأة (على سبيل المثال، قد تكون خاضعة لتحيز الإدارة).

٣٤١. عند عدم اتساق الضوابط مع فترات التقرير السابقة، قد ينظر المحاسب القانوني فيما يلي:

- ما إذا كان لدى المنشأة أساس معقول للتغيير، على سبيل المثال، قد تكون المنشأة بقصد تطوير وتحسين آلية إعدادها لمعلومات الاستدامة وربما تكون الضوابط التي وضعتها المنشأة قد تم تغييرها لتعكس المناهج أو البيانات أو الطرق الأنسب أو الأحدث.
- ما إذا كان أساس التغيير قد تم الإفصاح عنه وتم توضيحه بصورة كافية في معلومات الاستدامة.
- ما إذا كانت الضوابط تختلف عما يشيع استخدامها في صناعة أو قطاع المنشأة، إذ قد يُعد ذلك مؤشراً على تحيز الإدارة.
- ما إذا كان التغيير تنتجه دائمًا معلومات إيجابية (على سبيل المثال، تغير الإدارة الضوابط من سنة لأخرى حتى تبدو النتائج أكثر إيجابية).

قابلية فهم الضوابط (راجع: الفقرتين (٤) و(٧٨) من (ج) (٥)، (١٠٧)

٣٤٢. عند تقويم ما إذا كانت الضوابط قابلة للفهم، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الضوابط:
- واضحة وخالية من الغموض.
 - ستمكن المستخدمين المستهدفين من تحديد النقاط الرئيسية التي يتم طرحها بسهولة والوصول إلى استنتاجات مناسبة بشأن ما إذا كانت تلك النقاط تؤثر على عملية اتخاذهم للقرارات.
 - ستؤدي إلى عرض لن يحجب المعلومات ذات الصلة.
 - ستؤدي إلى عرض واضح لمعلومات الاستدامة بطريقة تلخص وتلتفت الانتباه إلى السمات الرئيسية للمعلومات المقرر عنها، بفاعلية.
 - ستؤدي إلى تماسك معلومات الاستدامة، وسهولة تتبعها، ووضوحها، ومنطقيتها.
 - ستؤدي إلى معلومات استدامة يمكن تحديد مكانها بسهولة، على سبيل المثال، قد يصعب تحديد مكان المعلومات إذا كانت موزعة على تقارير أو صفحات ويب مختلفة أو إذا كانت مضمونة عن طريق الإحالات.
 - ستؤدي إلى معلومات استدامة توازن على نحو مناسب بين الإيجاز حتى تكون مفهومة والملازمة.
 - ستؤدي إلى فترات زمنية منطقية وقابلة للمقارنة، سواء كانت:

- نقطة زمنية (على سبيل المثال، فيما يخص وصف أو تطبيق آلية لا يغطي الفترة).
 - فترات انتهت (على سبيل المثال، فيما يخص المعلومات التاريخية).
 - فترات تنتهي في المستقبل (على سبيل المثال، فيما يخص الاستراتيجيات أو المستهدفات أو التعهدات).

فهم سياسات المنشآت الخاصة بإعداد التقارير (راجع: الفقرتين ١٠.٨-١٠.٩).

٣٤٣٥. سياسات إعداد التقارير هي الأساس والأعراف والقواعد والمارسات التي تطبقها المنشأة عند إعداد وعرض معلومات الاستدامة. وسياسات المنشأة الخاصة بإعداد التقارير ليست ضوابط في حد ذاتها، ولكنها سياسات تساعدها في الالتزام بالضوابط المنطبقة. ويلزم أن تشمل الضوابط مبادئ كافية توفر للمنشأة الأساس لاختيار وتطبيق سياسات إعداد التقارير بما يتسق مع المفاهيم الأساسية في متطلبات الضوابط، ويحقق أهداف متطلبات الضوابط، كما هو موضح في الفقرة ٢٠. وإذا كانت الضوابط القائمة لا توفر للمنشأة ما يكفي من المبادئ لاختيار وتطبيق سياسات إعداد التقارير، فإنه قد يلزم تحديد ضوابط من إطار آخر أو قد يلزم اتباع ضوابط تضعها المنشأة، وقد تشمل الأمور التي قد ينظر فيها المحاسب القانوني عند توصله إلى فهم لاختيار وتطبيق سياسات إعداد التقارير الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك أي تغيرات في السياسات وأسباب تلك التغيرات:

- سياسات إعداد التقارير التي تطبقها المنشآت المشابهة، كتلك التي تعمل في نفس الصناعة أو الدولة.
 - الطرق التي تستخدمها المنشأة لإثبات معلومات الاستدامة المهمة، وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، أو لمواجهة الظروف غير المعتادة أو الاستثنائية.
 - تأثير السياسات المهمة في المجالات المثيرة للجدل أو الناشئة التي تفتقر إلى الإرشادات الملزمة أو التوافق في الآراء.
 - التغيرات في البيئة، مثل التغيرات في الضوابط المنطبقة أو الأنظمة واللوائح أو التفسير المقبول للضوابط مما قد يستلزم إجراء تغيير في سياسات المنشأة الخاصة بإعداد التقارير.
 - الضوابط والأنظمة واللوائح الجديدة على المنشأة، وتوقيت وكيفية تبني المنشأة لهذه المتطلبات أو التزامها بها.

٤٤. مثال لاختيار وتطبيق المنشأة سياسات اعداد التقارير وفقاً لضوابط أحد الأطر :

- تقوم إحدى شركات التعدين بالتقدير عن معلومات الاستدامة وفقاً لإطار استدامة يتطلب تقديم إفصاحات خاصة عن المخاطر والفرص التي تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق السكان الأصليين في حال صناعة المعادن والتعدين.

عملاً بالضوابط، تختار وتطبيق المنشأة أيضاً سياسات إعداد التقارير، بما في ذلك الطرق المستخدمة للإفصاح عن آليات العمل والممارسات النافذة للجهالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق السكان الأصليين في مناطق التزاع للتخفيف من المخاطر ذات العلاقة.

فهم المنشآة وبيئتها

فهي العمليات التشغيلية للمنشأة وهيكلها النظمي والتنظيمي وملكيتها وحوكمتها ونموذج أعمالها (راجع: الفقرة ١١٠(أ))

٤٣. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المبني لتحديد خصائص المنشأة وبيئتها ذات الصلة بمعلومات الاستدامة والتي، وبالتالي، يلزم فهمها. ويتمثل الاعتبار الأساسي للمحاسب القانوني في معرفة ما إذا كان الفهم الذي تم التوصل إليه يُعد كافياً لتحقيق الهدف من إجراءات تقييم المخاطر. وقد يقل الجهد الذي يسلكه المحاسب القانوني عندما يقتصر نطاق ارتباط التأكيد على معلومات استدامة معينة (على سبيل المثال، مقاييس متمايزه). وفي المقابل، قد يكون من الضروري التوصل إلى فهم أوسع للمنشأة وبيئتها إذا كان نطاق ارتباط التأكيد يتناول موضوعات أو جوانب من موضوعات متعددة. وبالمثل، فإن عمق فهم المنشأة وبيئتها الضروري في ارتباط التأكيد المحدود قد يكون أقل من عمق الفهم الضروري في ارتباط التأكيد المعقول.

٣٤٦. قد يشتمل فيهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيئتها على فهم ما يلي:

(١) طبيعة المنشأة ومخاطر أعمالها فيما يتعلق بالاستدامة، بما في ذلك:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(١) طبيعة العمليات التشغيلية المشمولة ضمن حدود التقرير، بما في ذلك:

أ. ما إذا كانت الأنشطة أو العمليات التشغيلية المشمولة ضمن حدود التقرير تتم داخل المنشأة أو خارجها؛

ب. مساهمة كل نشاط أو عملية تشغيلية في معلومات الاستدامة، بما في ذلك الأنشطة أو العمليات التشغيلية ضمن سلسلة القيمة، إن كانت جوهرية لمعلومات الاستدامة؛

ج. أوجه عدم التأكيد المرتبطة بالكميات المقرر عنها في معلومات الاستدامة.

(٢) التغيرات عن الفترة السابقة في طبيعة المنشأة أو مخاطر أعمالها أو حدود التقرير، بما في ذلك ما إذا كانت قد حدثت أي اندماجات أو استحواذات أو استبعادات أو أي إسناد خارجي للوظائف.

(٣) معدل تكرار عطل العمليات التشغيلية وطبيعة تلك الأعطال.

(ب) مدى تطور آليات العمل وأدوات الرقابة المطبقة على معلومات الاستدامة ومدى تكاملها مع استخدام تقنية المعلومات.

فهي حدود التقرير (راجع: الفقرة (١١٠ .(ب))

٣٤٧. قد يتطلب فهم حدود التقرير تحليل هيكل تنظيمية (على سبيل المثال، وحدات تشغيلية متعددة في دول مختلفة) وعلاقات تعاقدية وأنشطة معقدة ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة. وقد يكون لكيفية تنظيم العمليات التشغيلية انعكاسات أيضًا على حدود التقرير. وعلى سبيل المثال، قد يكون ثمة مرفق مملوك لطرف، ويتولى تشغيله طرف آخر، ويقوم المرفق بمعالجة المواد فقط لصالحة طرف ثالث، ولكن أنشطة الاستدامة الخاصة بجميع تلك الأطراف الثلاثة قد تكون واقعة ضمن حدود التقرير. ويساعد فهم الأنشطة الواقعة ضمن حدود التقرير المحاسب القانوني فيما يلي:

• فهم ما إذا كانت الإفصاحات تتأثر بالتعقيد أو الاجتهاد أو التغيير أو عدم التأكيد أو قابلية التعرض للتحريف بسبب تحيز الإدارة أو الغش.

• تعيين الإفصاحات التي قد يكون من الضروري استخدام عمل الآخرين لها لأجل الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة.

• تحديد أعضاء فريق الارتباط والأطراف الأخرى التي يناقش معها الشريك المسؤول عن الارتباط قابلية تعرض الإفصاحات للتحريفات الجوهرية، سواءً بسبب الغش أو الخطأ.

• النظر في الأهمية النسبية المناسبة، أو تحديدها، للإفصاحات المنطقية.

• تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية.

• تعيين الإفصاحات التي قد يصعب الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لها، وانعكاسات ذلك على تقرير التأكيد.

فهي أهداف المنشأة أو مستهدفاتها أو غايياتها الاستراتيجية (راجع: الفقرة (١١٠ .(ج))

٣٤٨. قد يساعد فهم الأهداف أو المستهدفات أو الغaiات الاستراتيجية التي تتعلق بمسائل الاستدامة والمقاييس المستخدمة لتقييم أداء المنشأة المحاسب القانوني في معرفة الدوافع والضغوط التي تزيد من قابلية تعرض معلومات الاستدامة لتحيز الإدارة أو الغش.

فهي الإطار النظامي والتنظيمي (راجع: الفقرة (١١١

٣٤٩. يتباين تأثير الأنظمة ولوائح على معلومات الاستدامة. وتشكل تلك الأنظمة ولوائح التي تخضع لها المنشأة الإطار النظامي والتنظيمي. وقد يكون لأحكام بعض الأنظمة أو اللوائح تأثير مباشر على معلومات الاستدامة، حيث إنها قد تحدد الضوابط التي سيتم تطبيقها أو قد تعيين الإفصاحات التي يلزم تضمينها في معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة.

٣٥. قد تكون هناك أنظمة ولوائح أخرى ليس لها تأثير مباشر على تحديد الإفصاحات في معلومات الاستدامة، ولكن الالتزام بها قد يكون أساسياً للجوانب التشغيلية للعمل. وقد يكون لعدم الالتزام بالأنظمة ولوائح التي لها تأثير عميق على العمليات التشغيلية للمنشأة تبعات على إفصاحات المنشأة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٣٥١أ. للتوصل إلى فهم للإطار النظامي والتنظيمي، وكيفية التزام المنشأة بذلك الإطار، قد يقوم المحاسب القانوني، على سبيل المثال، بما يلي:

- استخدام فهمه الحالي للعوامل الخاصة بصناعة المنشأة والعوامل التنظيمية والعوامل الخارجية الأخرى.
- تحديث فهمه لتلك الأنظمة واللوائح التي تحدد الضوابط أو الأطر أو المعايير أو الإرشادات.
- الاستفسار من الإدارة عن الأنظمة أو اللوائح التي قد يتوقع أن يكون لها تأثير عميق على العمليات التشغيلية للمنشأة.
- الاستفسار من الإدارة عن سياسات أو إجراءات المنشأة بشأن الالتزام بأنظمة واللوائح.

الاستفسارات والمناقشات مع الأطراف المعنية (راجع: الفقرة ١١٢)

٣٥٢أ. قد توفر الاستفسارات من الأطراف المعنية، وعند الاقتضاء، الأفراد الآخرين داخل المنشأة، للمحاسب القانوني وجهات نظر مختلفة أثناء تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر.

أمثلة:

- قد تساعد الاستفسارات التي يتم توجيهها للمكلفين بالحكومة المحاسب القانوني في فهم مدى إشراف المكلفين بالحكومة على إعداد معلومات الاستدامة.
- قد تساعد الاستفسارات من الإدارة المحاسب القانوني في تقويم مدى مناسبة اختيار وتطبيق الضوابط المنطبقة.
- قد توفر الاستفسارات التي يتم توجيهها للمستشار القانوني الداخلي معلومات حول أمور مثل الدعاوى القضائية والالتزام بالأنظمة واللوائح والمعرفة بالغش أو شبهات الغش التي تؤثر على معلومات الاستدامة.
- قد توفر الاستفسارات التي يتم توجيهها لوظيفة إدارة المخاطر (أو الاستفسار من القائمين بهذه الأدوار الوظيفية) معلومات عن المخاطر التشغيلية والتنظيمية التي قد تؤثر على معلومات الاستدامة.
- قد توفر الاستفسارات التي يتم توجيهها لموظفي تقنية المعلومات معلومات عن التغييرات في النظم، أو حالات فشل النظم أو الرقابة، أو غير ذلك من المخاطر التي ترتبط بتقنية المعلومات.

٣٥٣أ. إذا كانت المنشأة تحتوي على وظيفة للمراجعة الداخلية، فإن الاستفسار من الأفراد المعنيين في تلك الوظيفة يمكن أن يساعد المحاسب القانوني في فهم المنشأة وبينتها ونظام الرقابة الداخلية لديها، وفي التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها.

فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة (راجع: الفقرتين ١١٣، د، ١١٣، م)

٣٥٤أ. يساعد فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة المحاسب القانوني في معرفة أنواع التحريفات التي قد تقع والعوامل التي تؤثر على مخاطر التحريف الجوهري في الإفصاحات.

٣٥٥أ. قد يختلف مستوى الطابع الرسمي لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة، بما في ذلك بيئة الرقابة وآلية المنشأة لتقديم المخاطر وآلية متابعة نظام الرقابة الداخلية، بحسب حجم المنشأة ومدى تعقيداتها، وطبيعة مسائل الاستدامة والضوابط المنطبقة ومدى تعقيدها.

٣٥٦أ. قد تختلف طبيعة ومدى فهم المحاسب القانوني لمكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة بناءً على مدى تعقيد ارتباط التأكيد وطبيعة مسائل الاستدامة ومدى تعقيداتها. وكلما أصبحت المنشأة ومسائل الاستدامة أكثر تعقيداً، زادت شمولية الإجراءات التي قد تكون ضرورية للوصول إلى هذا الفهم، على سبيل المثال، عن طريق تنفيذ إجراء تتبع لتأكيد ما تم الاستفسار عنه من موظفي المنشأة. وينطوي إجراء تتبع على اختيار أحداث أو ظروف وتتبعها خلال الآلية المنطبقة عليها في نظام المعلومات.

٣٥٧أ. في ارتباط التأكيد المحدود، يستخدم المحاسب القانوني الحكم المهني لتحديد مدى فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية الضروري للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات. ولن يكون من الضروري في غالب الأحيان الوصول إلى فهم مفصل وقد تكون إجراءات الوصول إلى هذا الفهم أقل في المدى، وذات طبيعة مختلفة، بالمقارنة مع

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

ما هو مطلوب في ارتباط التأكيد المعقول. وعلى سبيل المثال، قد يتوصّل المحاسب القانوني إلى فهم كافٍ لنظام المعلومات من خلال الاستفسار في ارتباط التأكيد المحدود ولكنّه قد يحتاج إلى تنفيذ إجراء تتبع في ارتباط التأكيد المعقول.

٣٥٨١. في بعض الظروف، قد تتعلّق مسائل الاستدامة بأدوات الرقابة (أي إن أدوات الرقابة هي جوانب الموضوعات). وعلى سبيل المثال، قد توضّح معلومات الاستدامة تصميم أو تطبيق أو مدى فاعلية أدوات الرقابة المطبقة على الصحة والسلامة المهنية. وتتطلّب الفقرة ٦٠٦ من المحاسب القانوني فهم مسائل الاستدامة (في هذه الحالة، هي أدوات الرقابة المطبقة على الصحة والسلامة المهنية). وفي هذه الظروف، تتطلّب الفقرة ١١٣ د و ١١٣ م من المحاسب القانوني الوصول إلى فهم لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلّق بالآليات المستخدمة لتصميم أو تطبيق أو عمل أدوات الرقابة المطبقة على الصحة والسلامة المهنية وآليات إعداد المعلومات عن تلك الأدوات.

٣٥٩١. قد يؤدي فهم المحاسب القانوني للمكونات ذات الصلة في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة إلى إثارة الشكوك حول قدرته على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة التي سيسنّد إليها الاستنتاج التأكيدـي أو قد يشير ذلك إلى ضرورة الانسحاب من الارتباط، إن كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقـة. وعلى سبيل المثال:

- قد يحيط بزاهـة من يتولون إعداد معلومات الاستدامة مخاوف جــريـة تدعـو المحاسب القانوني إلى استنتاج أن الارتباط لا يمكن تنفيذه.

- قد تدعـو المخاوف بشأن كفاءـة الإدارـة وحالـة سجلـات المنشـأة وامـكـانـيـة الاعـتمـاد عـلـىـهاـ المحـاسـبـ القـانـونـيـ إلىـ استـنـتـاجـ أنهـ منـ غيرـ المرـجـحـ الحصولـ علىـ ماـ يـكـفيـ منـ الأـدـلـةـ المناسبـةـ لـدـعـمـ إـبـدـاءـ استـنـتـاجـ غيرـ مـعـدـلـ بـشـأنـ مـعـلـومـاتـ الاستـدـامـةـ.

بيـنةـ الرـقـابةـ (رـاجـعـ: الفـقـرـتـيـنـ ١١٤ـ دـ، ١١٤ـ مـ)

٣٦٠. قد يساعد فهم المحاسب القانوني لبيـنةـ الرـقـابةـ، مثلـ كـيفـيـةـ إـبـدـاءـ المـنـشـأـةـ سـلـوكـاًـ يـنـسـقـ معـ التـزـامـهاـ بـالـنزـاهـةـ وـالـقـيـمـ الـاخـلاـقـيـةـ،ـ المحـاسـبـ القـانـونـيـ فيـ التـعـرـفـ علىـ مـخـاطـرـ التـحـريـفـ الجوـهـريـ.ـ وـعـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ،ـ قدـ تـؤـديـ أـوـجـهـ القـصـورـ فيـ بـيـنةـ الرـقـابةـ إـلـىـ مـخـاطـرـ وـقـوعـ تـحـريـفـ جــوهـريـ فيـ الإـفـصـاحـاتـ عـلـىـ نـطـاقـ مـعـلـومـاتـ الاستـدـامـةـ.

٣٦١٣.ـ قدـ يـسـاعـدـ تـقـوـيمـ بـيـنةـ الرـقـابةـ المـحـاسـبـ القـانـونـيـ فيـ التـعـرـفـ عـلـىـ الإـشـكـالـاتـ الـمحـتمـلةـ فيـ المـكـونـاتـ الـأـخـرىـ لـنـظـامـ الرـقـابةـ الدـاخـلـيـةـ للـمنـشـأـةـ.ـ وـهـذـاـ لأنـ بـيـنةـ الرـقـابةـ تـعـدـ أـسـاسـاـ لـلـمـكـونـاتـ الـأـخـرىـ فيـ نـظـامـ الرـقـابةـ الدـاخـلـيـةـ للـمنـشـأـةـ.ـ وـقـدـ يـسـاعـدـ أـيـضـاـ هـذـاـ التـقـوـيمـ المـحـاسـبـ القـانـونـيـ فيـ التـعـرـفـ عـلـىـ مـخـاطـرـ التـحـريـفـ الجوـهـريـ وـتـقيـيـمـهـ.

٣٦٢١.ـ قدـ يـشـتمـلـ فـهـمـ المـحـاسـبـ القـانـونـيـ لـبـيـنةـ الرـقـابةـ عـلـىـ فـهـمـ أـدـوـاتـ الرـقـابةـ وـالـآـلـيـاتـ وـالـهـيـاـكـلـ الـتـيـ تـتـعـالـمـ مـعـ مـاـ يـلـيـ:

- ـ كـيـفـيـةـ تـنـفـيـذـ الـمـسـؤـولـيـاتـ الـإـشـارـفـيـةـ لـلـإـدـارـةـ،ـ مـثـلـ ثـقـافـةـ الـمـنـشـأـةـ وـالـتـزـامـ الـإـدـارـةـ بـالـنزـاهـةـ وـالـقـيـمـ الـاخـلاـقـيـةـ.
- ـ اـسـتـقـالـلـ الـمـكـلـفـينـ بـالـحـوـكـمـةـ وـإـشـارـفـهـمـ عـلـىـ نـظـامـ الرـقـابةـ الدـاخـلـيـةـ للـمنـشـأـةـ،ـ عـنـدـمـاـ يـكـوـنـ الـمـكـلـفـونـ بـالـحـوـكـمـةـ مـنـفـصـلـينـ عـنـ الـإـدـارـةـ.
- ـ تـحـدـيدـ الصـلـاحـيـاتـ وـالـمـسـؤـولـيـاتـ دـاخـلـ الـمـنـشـأـةـ.
- ـ كـيـفـيـةـ قـيـامـ الـمـنـشـأـةـ بـجـذـبـ الـكـفـاءـاتـ وـتـنـمـيـةـ قـدـراتـهـمـ وـالـحـفـاظـ عـلـيـهـمـ.
- ـ كـيـفـيـةـ مـحـاسـبـةـ الـمـنـشـأـةـ لـلـأـفـرـادـ عـلـىـ مـسـؤـولـيـاتـهـمـ فيـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـ نـظـامـ الرـقـابةـ الدـاخـلـيـةـ للـمنـشـأـةـ.

التدرج

٣٦٣٢.ـ قدـ لـاـ تـوـفـرـ مـعـلـومـاتـ عـنـ بـيـنةـ الرـقـابةـ فيـ الـمـنـشـأـةـ الـأـقـلـ تـعـقـيـدـاـ فيـ صـورـةـ وـثـائـقـيـةـ،ـ خـاصـةـ عـنـدـمـاـ تـكـوـنـ الـاتـصالـاتـ بـيـنـ الـإـدـارـةـ وـالـمـوـظـفـينـ الـآـخـرـينـ غـيرـ رـسـمـيـةـ،ـ لـكـنـ تـلـكـ الـمـعـلـومـاتـ قـدـ تـظـلـ ذاتـ صـلـةـ وـيمـكـنـ الـاعـتمـادـ عـلـيـهـاـ بـشـكـلـ منـاسـبـ فيـ ظـلـ الـظـرـوفـ الـقـائـمـةـ.ـ وـعـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ،ـ قدـ يـقـومـ المـحـاسـبـ القـانـونـيـ بـمـالـاحـظـةـ الـمـارـسـاتـ السـابـقـةـ وـالـحـالـيـةـ للـمـنـشـأـةـ،ـ وـالـعـملـ المشـتـركـ معـ أـصـحـابـ الـمـصـلـحةـ.ـ وـقـدـ تـسـهـلـ هـذـهـ الـمـلـاحـظـاتـ فيـ فـهـمـ المـحـاسـبـ القـانـونـيـ لـمـكـونـاتـ نـظـامـ الرـقـابةـ الدـاخـلـيـةـ للـمـنـشـأـةـ،ـ حتـىـ وـإـنـ كـانـتـ السـيـاسـاتـ غـيرـ مـوـثـقـةـ بـشـكـلـ رـسـميـ.

آلـيـةـ الـمـنـشـأـةـ لـتـقـيـيـمـ الـمـخـاطـرـ (رـاجـعـ: الفـقـرـتـيـنـ ١١٥ـ دـ، ١١٥ـ مـ)

٣٦٤.ـ قدـ يـسـاعـدـ فـهـمـ نـتـائـجـ آلـيـةـ الـمـنـشـأـةـ لـتـقـيـيـمـ الـمـخـاطـرـ الـمـحـاسـبـ القـانـونـيـ فيماـ يـلـيـ:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(أ) التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى، وتقييمها، في الإفصاحات؛

(ب) التوصل إلى فهم لمسائل الاستدامة وظروف الارتباط الأخرى.

٣٦٥. يتيح تقويم ما إذا كانت آلية المنشأة لتقييم المخاطر مناسبة لظروف المحاسب القانوني في المخاطر التي تعرفت فيها المنشأة على احتمال حدوث مخاطر، والطريقة التي استجابت بها المنشأة لتلك المخاطر، ويساعد تقويم الطريقة التي تتعرف بها المنشأة على مخاطرها، والطريقة التي تقييم وتواجه بها تلك المخاطر، المحاسب القانوني في فهم ما إذا كان قد تم التعرف على المخاطر التي تواجهها المنشأة، وتم تقييمها ومواجهتها، بما يناسب طبيعة المنشأة ومدى تعقيدتها.

٣٦٦. في بعض الحالات، قد تتطلب الضوابط من المنشأة تحديد وتقديم معلومات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو الآلية التي يتم من خلالها التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقيمها وإدارتها. ولذلك، فإن فهم نتائج آلية المنشأة لتقييم المخاطر قد يساعد المحاسب القانوني أيضاً في التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقيمها فيما يتعلق بالتطبيق المناسب للضوابط المنطبقه من جانب المنشأة. وعلى سبيل المثال، إذا تعرف المحاسب القانوني على أوجه قصور محتملة في آلية المنشأة لتقييم المخاطر، فإنه قد يحدد وجود خطر شديد يتمثل في أن مسائل الاستدامة التي يتبعن التقرير عنها وفقاً للضوابط المنطبقه بعدها، تقم المنشأة بتحديدها، ومن ثم، فإن عرض أو وصف تلك المسائل قد لا يكون كاملاً في معلومات الاستدامة.

٣٦٧. ليست كل المخاطر التي تعرف عليها المنشأة تنشأ عنها مخاطر للتحريف الجوهرى. وعند فهم كيفية تعرف الإدارة والمكلفين بالحكومة على المخاطر ذات الصلة بإعداد معلومات الاستدامة، وطريقة اتخاذهم للقرارات بشأن إجراءات مواجهة تلك المخاطر، قد ينظر المحاسب القانوني في كيفية قيام الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، بما يلي:

(أ) تحديد أهداف المنشأة بالدقة والوضوح الكافيين للتمكن من التعرف على المخاطر المتعلقة بتلك الأهداف وتقيمها؛

(ب) التعرف على المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف المنشأة وتحليل تلك المخاطر كأساس لتحديد الكيفية التي ينبغي إدارة تلك المخاطر بها؛

(ج) النظر في احتمال الغش عند النظر في المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف المنشأة.

٣٦٨. في حال تعرف المحاسب القانوني على مخاطر أخفقت المنشأة في التعرف عليها، وكانت تلك المخاطر من نوع يتوقع المحاسب القانوني أنه كان سيتطرق إليه من خلال آلية المنشأة لتقييم المخاطر، فإن ذلك قد يدل على أن آلية المنشأة لتقييم المخاطر لا تناسب ظروف المنشأة.

آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية (راجع: الفقرتين ١١٦، ١١٦م)

٣٦٩. قد يساعد فهم نتائج آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية المحاسب القانوني فيما يلي:

(أ) التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى، وتقيمها، في الإفصاحات؛

(ب) التوصل إلى فهم لمسائل الاستدامة وظروف الارتباط الأخرى؛

(ج) تحديد ما إذا كان سيتم الحصول على أدلة من اختبار أدوات الرقابة.

٣٧٠. قد يوفر فهم نتائج آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية معلومات بشأن أوجه القصور في أدوات الرقابة؛ ولكن غياب تلك النتائج لا يدل بالضرورة على فاعلية عمل أدوات الرقابة. وقد يكون غياب النتائج مؤشراً على عدم فاعلية آلية متابعة نظام الرقابة الداخلية.

٣٧١. قد ينطوي فهم آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بإعداد معلومات الاستدامة على فهم ما يلي:

(أ) تلك الجوانب من آلية المنشأة التي تتعامل مع ما يلي:

(١) التقويمات الدائمة والمنفصلة لمتابعة فاعلية أدوات الرقابة، والتعرف على أوجه القصور في الرقابة وعلاجه؛

(٢) وظيفة المراجعة الداخلية في المنشأة، إن وجدت، بما في ذلك طبيعتها ومسؤولياتها وأنشطتها؛

(ب) مصادر المعلومات المستخدمة في آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية، والأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في اعتبار أن المعلومات يمكن الاعتماد عليها بما يكفي لتحقيق الغرض المرجو منها؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٣٧٢. يساعد تقويم آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية المحاسب القانوني في فهم المكونات الأخرى في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. وقد يساعد هذا التقويم المحاسب القانوني أيضاً في التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات.

٣٧٣. من الأمور التي قد يكون من الملائم للمحاسب القانوني النظر فيها عند فهم كيفية متابعة المنشأة لنظام الرقابة الداخلية لديها:

- (أ) تصميم أنشطة المتابعة، على سبيل المثال، ما إذا كانت متابعة دورية أو دائمة؛
- (ب) أداء أنشطة المتابعة ومعدل تكرارها؛
- (ج) تقويم نتائج أنشطة المتابعة، في الوقت المناسب، لتحديد ما إذا كانت أدوات الرقابة فعالة؛
- (د) طريقة معالجة أوجه القصور التي تم التعرف عليها من خلال التصرفات التصحيحية المناسبة، بما في ذلك الإبلاغ عن أوجه القصور في الوقت المناسب إلى المسؤولين عن اتخاذ التصرف التصحيحي.

٣٧٤. قد ينظر المحاسب القانوني أيضاً في الطريقة التي تقوم من خلالها آلية المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية بمتابعة أدوات الرقابة على معالجة المعلومات، التي تنطوي على استخدام تقنية المعلومات. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال:

- (أ) أدوات الرقابة لمتابعة بيانات تقنية المعلومات المعددة، التي:
 - (١) تقوم استمراراً فاعلية تصميم أدوات الرقابة على معالجة المعلومات وتعديلها، حسب مقتضى الحال، تبعاً للتغير في الظروف؛ أو
 - (٢) تقوم الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة على معالجة المعلومات.
- (ب) أدوات الرقابة التي تتبع الأذونات المطبقة في أدوات الرقابة الآلية على معالجة المعلومات التي تتفق الفصل في الواجبات.
- (ج) أدوات الرقابة التي تتبع كيفية التعرف على الأخطاء أو أوجه القصور في الرقابة فيما يتعلق بالإعداد الآلي لتقارير الاستدامة، وكيفية معالجتها.

الدرج

٣٧٥. في المنشآت الأقل تعقيداً، ولاسيما في المنشآت التي يديرها ملاكها، يركز غالباً فهم المحاسب القانوني للأالية التي تتبعها المنشأة لمتابعة نظام الرقابة الداخلية على طريقة المشاركة المباشرة للإدارة أو المدير المالك في العمليات، إذ قد لا توجد هناك أية أنشطة أخرى للمتابعة.

٣٧٦. فيما يخص المنشآت التي لا توجد فيها آلية رسمية، قد يشتمل فهم آلية متابعة نظام الرقابة الداخلية على فهم عمليات الفحص الدورية التي تُطبق على المعلومات والتي تهدف إلى الإسهام في كيفية منع المنشأة للتحريفات أو اكتشافها لها.

نظام المعلومات والاتصالات (راجع: الفقرتين ١١٧-١١٨)

٣٧٧. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المبني لتحديد الجوانب من نظام المعلومات ذات الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، وقد يستفسر المحاسب من الأطراف المعنية عن تلك الجوانب وينفذ غير ذلك من إجراءات، حسب الحاجة.

٣٧٨. قد يشتمل فهم نظام المعلومات على التوصل إلى فهم لأنشطة معالجة معلومات المنشأة، وبياناتها ومعلوماتها، والموارد التي تُستخدم في تلك الأنشطة، والسياسات أو الإجراءات التي تحدد ما يلي، فيما يخص معلومات الاستدامة:

- (أ) كيفية جمع البيانات والمعلومات، بما فيها المعلومات النوعية، وكيفية تسجيلها ومعالجتها وفحصها وتصحيحها وعرضها، بما في ذلك ما إذا كانت المنشأة تعامل مع الأنشطة ذات الصلة بإعداد تقارير الاستدامة بشكل مركزي، وكيفية هذا التعامل المركزي في حال وجوده. وقد تشتمل هذه السياسات أو الإجراءات على آليات تحقق داخلية يتم من خلالها تدقيق صحة البيانات والمعلومات للتأكد من صحتها واقتامتها بواسطة أحد الفاحصين، والتوجيه علمها بما يدل على حدوث الفحص؛
- (ب) السجلات الداعمة والمعلومات الأخرى ذات الصلة بشأن مسائل الاستدامة، التي تتعلق بتدفق المعلومات في نظام المعلومات؛
- (ج) الآليات المستخدمة لإعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك آليات التجميع المستخدمة، وتعديلات التجميع إن وجدت.

٣٧٩١. قد يتوصل المحاسب القانوني إلى فهم نظام المعلومات بطرق مختلفة، وقد يشمل ذلك:

- (أ) الاستفسار من الموظفين المعينين عن الإجراءات المستخدمة لإنشاء الأحداث والظروف التي تتعلق بالموضوعات وجوابن الموضوعات، وتسجيلها ومعالجتها والتقرير عنها؛ أو
- (ب) الفحص المادي للأدلة الإرشادية الخاصة بالسياسات أو آليات العمل، أو الوثائق الأخرى الخاصة بنظام المعلومات؛ أو
- (ج) ملاحظة تنفيذ موظفي المنشأة للسياسات أو الإجراءات؛ أو
- (د) اختيار أحداث أو ظروف وتبعها خلال الآلية المنطبقة عليها في نظام المعلومات (أي تنفيذ إجراء تتبع).

٣٨٠. من المرجح أن ينطوي نظام معلومات واتصالات المنشأة على استخدام تقنية المعلومات لجمع أو معالجة البيانات والمعلومات. وقد تستخدم المنشآت تطبيقات تقنية معلومات معقدة، أو جداول بيانات أو سجلات ورقية بسيطة، أو مزج بين هذا وذاك. ويشتمل نظام المعلومات على بيئه تقنية المعلومات وتطبيقات تقنية المعلومات والجوانب الأخرى من بيئه تقنية المعلومات ذات الصلة بتدفق المعلومات ومعالجتها في نظام المعلومات. وقد يتسبب استخدام المنشأة لتطبيقات تقنية المعلومات أو الجوانب الأخرى في بيئه تقنية المعلومات في ظهور مخاطر ناشئة عن استخدام تقنية المعلومات. وعلى سبيل المثال، قد تنتج تغييرات في تدفق المعلومات داخل نظام المعلومات من التغييرات البرمجية على تطبيقات تقنية المعلومات أو من التغييرات المباشرة في بيانات قواعد البيانات المستخدمة في معالجة أو تخزين تلك المعلومات.

الدرج

٣٨١. من المرجح أن يكون نظام معلومات وطرق اتصال المنشأة في المنشآت الأصغر أو الأقل تعقيداً أقل تطراً ومن المرجح أن ينطوي ذلك على بيئه تقنية معلومات أقل تعقيداً مما في المنشآت الأكبر والأكثر تعقيداً. وقد لا تحتاج المنشآت الأقل تعقيداً، التي تكون مشاركة الإدارة فيها مشاركة مباشرة، إلى وضع توصيات مستفيضة للإجراءات أو إعداد سجلات معقدة أو سياسات مكتوبة. ولذلك، فإن فهم الجوانب ذات الصلة في نظام معلومات المنشأة قد يتطلب جهداً أقل عند تنفيذ الارتباطات للمنشآت الأقل تعقيداً، وقد ينطوي ذلك على الاستفسارات بدرجة أكبر من الملاحظة أو الفحص المادي للمستندات. ومع ذلك، يظل الوصول إلى هذا الفهم أمراً مهماً لتوفير الأساس اللازم لتصميم الإجراءات الإضافية وقد يساعد ذلك المحاسب القانوني أيضاً في التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها.

فهي آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها (راجع: الفقرة (١١٧))

٣٨٢. قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها تشتمل على ما يلي:
- (أ) تحديد المستخدمين المستهدفين، أو أصحاب المصلحة الذين يمثلونهم، أو العمل المشترك معهم، لتحديد احتياجاتهم من المعلومات؛
- (ب) اختيار أو وضع المنشآة للضوابط المناسبة، التي توفر الأساس لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها قبل النظر في الأهمية النسبية؛
- (ج) التطبيق المناسب لضوابط تحديد معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، بما في ذلك تحديد الموضوعات وجوابن الموضوعات وحدود التقرير؛
- (د) تصفية معلومات الاستدامة لتحديد المعلومات ذات الأهمية النسبية التي سيتم التقرير عنها.

٣٨٣. إذا لم يكن لدى المنشأة آلية مناسبة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، فقد تكون الموضوعات أو جوابن الموضوعات عندئذ غير كاملة أو قد تشتمل على معلومات استدامة غير ذات صلة أو معلومات استدامة تحجب معلومات الاستدامة ذات الأهمية النسبية. ونظراً لاشتمال آلية المنشأة على اتجاهات من جانب الإدارة، فإنه يوجد خطر لاحتمال تحيز الإدارة عند تعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها. وكلما حدد إطار التقرير أو الأنبلمة أو اللوائح معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها بدرجة عالية من التفصيل، انخفض خطر التحريف الجوهرى نظراً لأنخفاض فرص تحيز الإدارة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٣٨٤. سيعتمد مدى جهود المحاسب القانوني أثناء توصله إلى فهم آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها على طبيعة الارتباط وظروفة. وفيما يخص بعض الارتباطات، قد تحدد أطر التقارير أو الأنظمة أو اللوائح معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها وقد تقتصر الإجراءات على معرفة تلك المتطلبات وفهم ما إذا كانت معلومات الاستدامة التي يتبعن التقرير عنها قد تم تضمينها في معلومات الاستدامة. وفي ارتباطات أخرى، قد لا يحدد الإطار أو الضوابط التي وضعتها المنشأة معلومات الاستدامة، أو قد يحدد فقط معلومات استدامة معينة ليتم التقرير عنها وقد يوضح الآلية التي يتبعن على المنشأة اتباعها لتعيين معلومات الاستدامة، أو معلومات الاستدامة الإضافية التي سيتم التقرير عنها. وفي حالات أخرى، قد يلزم المنشأة وضع ضوابط خاصة بها لأجل تلك الآلية. وفي هذه الظروف، من المرجح أن تكون آلية المنشأة أكثر تعقيداً وأن تؤثر على طبيعة ومدى إجراءات المحاسب القانوني.

فهي كيفية تسجيل المعلومات من المصادر الخارجية، وكيفية معالجتها وتصحيحها ودمجها (راجع: الفقرة (١١٧(ب))

٣٨٥. قد يشتمل أيضاً فهم كيفية تسجيل المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وكيفية معالجتها، وتصحيحها عند الحاجة، ودمجها في معلومات الاستدامة، على فهم ما يلي:

(أ) طبيعة وأهمية البيانات أو المعلومات المقدمة من المصادر الخارجية؛

(ب) كيفية تعامل المنشأة مع إمكانية الاعتماد على المعلومات من المصادر الخارجية، على سبيل المثال عن طريق:

(١) متابعة المعلومات التي يتم تقديمها إلى المصدر الخارجي والتي يتم استلامها منه؛

(٢) النظر في سمعة المصدر الخارجي؛

(٣) النظر فيما إذا كانت هناك مصادر أخرى تقدم معلومات مشابهة، وما إذا كانت المعلومات من تلك المصادر المختلفة المتاحة متوفقة مع بعضها.

تقويم دعم نظام المعلومات لإعداد معلومات الاستدامة (راجع: الفقرة (١١٨)

٣٨٦. قد يشتمل أيضاً فهم نظام المعلومات على فهم كيفية قيام المنشأة بالإبلاغ بالأمور المهمة التي تدعم إعداد معلومات الاستدامة ومسؤوليات إعداد التقارير المتعلقة بذلك في نظام المعلومات والمكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة:

(أ) بين الأفراد داخل المنشأة، بما في ذلك كيفية الإبلاغ بالأدوار والمسؤوليات؛

(ب) بين الإدارة والمكلفين بالحكومة؛

(ج) مع المستخدمين المستهدفين؛

(د) مع الأطراف الخارجية، مثل السلطات التنظيمية.

أنشطة الرقابة (راجع: الفقرتين (١١٩ م، ١٢٠ د))

٣٨٧. أثناء تقويم والتعرف على أدوات الرقابة الموجودة في مكون أنشطة الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، قد يركز المحاسب القانوني على أدوات رقابة معالجة المعلومات، وهي أدوات الرقابة التي تُطبق أثناء معالجة المعلومات في نظام معلومات المنشأة وتواجه بشكل مباشر مخاطر سلامة المعلومات (أي اكتمال المعلومات ودقتها وصحتها). ومع ذلك، فإنه لا يتبعن على المحاسب القانوني تقويم والتعرف على جميع أدوات الرقابة على معالجة المعلومات.

٣٨٨. لا يتطلب ارتباط التأكيد فهم جميع أدوات الرقابة التي تتعلق بكل إفصاح أو كل إقرار ذي صلة بالإفصاحات.

٣٨٩. من أمثلة أدوات الرقابة الأخرى التي قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني أن يتوصلا إلى فهم لها:

• أدوات الرقابة التي تواجه مخاطر التحرير الجوهري التي يرتفع تقييمها على نطاق المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وحجمها.

• أدوات الرقابة التي تتعلق بجمع معلومات الاستدامة أو إدخال تعديلات عليها.

إذا كانت المنشأة تستخدم منشأة خدمية، أدوات الرقابة المطبقة في المنشأة على الخدمات المقدمة من المنشأة الخدمية.

•

٣٩٠. يؤثر التعرف على تطبيقات تقنية المعلومات والجوانب الأخرى في بيئة تقنية المعلومات، وما يتعلق بذلك من مخاطر ناشئة عن استخدام تقنية المعلومات، وأدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات المطبقة لمواجهة تلك المخاطر، على قرارات المحاسب القانوني بشأن اختبار أدوات الرقابة وتقدير مخاطر التحرير الجوهري واختبار المعلومات الناتجة عن تطبيقات تقنية المعلومات وتصميم الإجراءات الإضافية.

٣٩١. عند التعرف على تطبيقات تقنية المعلومات التي تخضع لمخاطر ناشئة عن تقنية المعلومات، قد ينظر المحاسب القانوني في أدوات الرقابة الآلية للمنشأة، وتخزين المعلومات ومعالجتها، ومدى الاعتماد على أدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات. ويتباين مدى الفهم وعدد التطبيقات التي تخضع لمخاطر الناشئة عن استخدام تقنية المعلومات بناءً على مدى تعقيد المنشأة. وعندما يكون المحاسب القانوني قد تعرف على تطبيقات تقنية معلومات تخضع لمخاطر ناشئة عن تقنية المعلومات، فمن المرجح أن يتم التعرف على جوانب أخرى في بيئة تقنية المعلومات (على سبيل المثال، الشبكة ونظم التشغيل وقواعد البيانات والوصلات البينية بين تطبيقات تقنية المعلومات) لأن هذه الجوانب تدعم تطبيقات تقنية المعلومات التي تم التعرف عليها، وتتفاعل معها.

٣٩٢. قد تشمل المخاطر الناشئة عن تقنية المعلومات إمكانية الوصول دون تصريح، والتغييرات غير المناسبة في البيانات، ويعتمد مدى تلك المخاطر على طبيعة وخصائص تطبيقات تقنية المعلومات وبيئة تقنية المعلومات.

تصميم وتطبيق أدوات الرقابة (راجع: الفقرتين ١٢٠، ١٢١ م)

٣٩٣. ينطوي تقويم تصميم أدوات الرقابة التي تم التعرف عليها على نظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت الأداة، بمفردها أو عند اقتراها مع أدوات الرقابة الأخرى، قادرة على منع التحريرات الجوهيرية، أو اكتشافها وتصحيحها، بشكل فعال (أي قادرة على تحقيق هدف الرقابة).

٣٩٤. يحدد المحاسب القانوني تطبيق أداة الرقابة التي تم التعرف عليها عن طريق التأكيد من أنها موجودة وأن المنشأة تقوم باستخدامها. ولا فائدة تذكر من قيام المحاسب القانوني بتقييم تطبيق أداة رقابة لم يتم تصميماً لها بشكل فعال. ولذلك، يقوم المحاسب القانوني تصميم أداة الرقابة أولاً. وقد يمثل التصميم غير المناسب لأداة الرقابة قصوراً في الرقابة.

٣٩٥. قد يستنتج المحاسب القانوني أن أداة الرقابة، المصممة والمطبقة على نحو فعال، قد يكون من المناسب اختبارها من أجل أخذ فاعليتها التشغيلية في الحسبان عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية. ولكن عندما تكون أداة الرقابة غير مصممة أو غير مطبقة بفاعلية، فلا فائدة تُرجى عند ذلك من اختبارها.

٣٩٦. عندما يخطط المحاسب القانوني لاختبار الفاعلية التشغيلية لأداة الرقابة، فإن المعلومات التي يتم الحصول عليها بشأن مدى مواجهة أداة الرقابة لخطر أو مخاطر التحرير الجوهري تُعد من المدخلات التي يستخدمها المحاسب القانوني في تقييم المخاطر.

٣٩٧. لا يُعد تقويم تصميم أدوات الرقابة، وتحديد تطبيقها، إجراءً كافياً لاختبار فاعليتها التشغيلية. ومع ذلك، فإن المحاسب القانوني قد يخطط لاختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة الآلية عن طريق التعرف على أدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات التي تكفل اتساق عمل أدوات الرقابة الآلية، واختبار تلك الأدوات العامة، بدلاً من اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة الآلية بشكل مباشر. وتكفل أدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات، التي لا يمكن للإدارة إعادة تكوينها أو تغييرها، اتساق عمل أدوات الرقابة الآلية.

٣٩٨. قد يتوقع المحاسب القانوني زيادة الطابع الرسمي في توثيق نظام المعلومات وأدوات الرقابة عندما يشكل نظام المعلومات وأدوات الرقابة جزءاً من مسائل الاستدامة (على سبيل المثال، عندما تتعلق معلومات الاستدامة بأدوات الرقابة في المنشأة).

٣٩٩. وفقاً للفقرة ١٢٠ د، فإن المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود لا يتعين عليه فهم مكون أنشطة الرقابة عن طريق تقويم تصميم أدوات الرقابة وتحديد ما إذا كانت قد تم تطبيقها، إلا إذا كان المحاسب القانوني يخطط للحصول على أدلة عن طريق اختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة.

أ٤٤. في حال التعرف على أوجه قصور فيما يتعلق ببيئة الرقابة، فإن ذلك قد يؤثر على التوقعات العامة للمحاسب القانوني بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة، ومن ثم، على خطط المحاسب القانوني لاختبار الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة.

أ٤٥. عند فهم مكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، قد يحدد المحاسب القانوني أن بعض سياسات المنشأة لا تناسب طبيعة المنشأة وظروفها. وقد يكون مثل هذا التحديد مؤشراً على وجود أوجه قصور في الرقابة. وقد ينظر المحاسب القانوني في تأثير ذلك القصور في الرقابة على تصميم الإجراءات الإضافية وما إذا كان سيعمل عن أوجه القصور إلى الإدارة أو المكلفين بالحكومة.

أ٤٦. من الظروف التي قد تشير إلى وجود أوجه قصور في الرقابة، أمور مثل التعرف على ما يلي:

- الغش، أيًا كان حجمه، الذي تتوتر فيه الإدارة العليا؛
 - أوجه القصور في بيئة الرقابة؛
 - مخاطر التحرير الجوهري التي لم يتم التعرف عليها من خلال آلية المنشأة لتقدير المخاطر؛
 - إغفال ذكر مسائل الاستدامة التي تتطلب الضوابط المنطبقة التقرير عنها والتي تُعد ذات أهمية نسبية، وعدم ذكرها ضمن معلومات الاستدامة، عند عدم تعين تلك المسائل من خلال آلية المنشأة لتعيين مسائل الاستدامة الواجب التقرير عنها؛
 - إدراج مسائل استدامة غير ذات أهمية نسبية تحجب مسائل الاستدامة الواجب التقرير عنها ضمن معلومات الاستدامة.
- أ٤٧. إذا أثار تقويم المحاسب القانوني لبيئة الرقابة أو المكونات الأخرى للرقابة الداخلية في المنشأة شكوكاً حول القدرة على الحصول على الأدلة التي سيسند إليها الاستنتاج التأكيدى، فإن المحاسب القانوني قد يقوم بما يلي:
- تنفيذ المزيد من إجراءات تقييم المخاطر إلى حين الحصول على الأدلة التي تخفف من شكوك المحاسب القانوني؛ أو
 - الانسحاب من الارتباط، متى كان مسموحاً بذلك بموجب الأنظمة أو اللوائح؛ أو
 - النظر في الآثار المتربطة على ذلك في تقرير المحاسب القانوني.

أ٤٨. ينطوي التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها على ممارسة الحكم المبني بناءً على فهم المحاسب القانوني لمسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة والمنشأة وبيتها.

أ٤٩. ينطوي التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها أيضاً على نظر المحاسب القانوني في احتمال حدوث التحرير (أي احتماليته) ومدى جوهريته في حال حدوثه (أي ما إذا كان التحرير المحتمل يبلغ من الحجم أو الحدة ما يمكن التوقع معه بدرجة معقولة أنه سيؤثر على قرارات المستخدمين).

أ٥٠. يكون التعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها على مستوى الإفصاحات في ارتباط التأكيد المحدود أقل شمولاً منه في ارتباط التأكيد المعقول. ويعزى السبب في ذلك إلى ما يلي:

- أن اتساع وعمق فهم المحاسب القانوني الذي يشكل الأساس للتعرف على المخاطر وتقييمها يختلف بسبب أن إجراءات تقييم المخاطر في ارتباط التأكيد المحدود تختلف من حيث طبيعتها وتقييمها عمماً يتم تنفيذه في ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى؛
- أن المحاسب القانوني غير مطالب بالتعرف على مخاطر التحرير الجوهري وتقييمها على مستوى الإقرارات في ارتباط التأكيد المحدود؛
- أن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المعقول.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٤٧. تحدد احتمالية حدوث التحريف المحتمل وحجم التحريف، مع بعضهما، مستوى تقييم الخطر الذي تم التعرف عليه على نطاق المخاطر. ويسترشد المحاسب القانوني بهذا التقييم في تصميم الإجراءات الإضافية لمواجهة الخطر. وكلما ارتفعت احتمالية حدوث التحريف وحجمه، ارتفع تقييم الخطر؛ وكلما انخفضت احتمالية حدوث التحريف وحجمه، انخفض تقييم الخطر.

٤٨. تؤثر طريقة فرز المحاسب القانوني للإفصاحات ضمن مجموعات لأغراض التخطيط للارتباط وتنفيذها (انظر الفقرات ٢٨٥-٢٨٧) على طريقة تعرف المحاسب القانوني على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمه لها.

٤٩. فيما يخص ارتباط التأكيد المحدود، يكون توقع المحاسب القانوني بشأن حدوث التحريف، وجوهريته في حال حدوثه، أقل تحديداً منه في ارتباط التأكيد المعمول نظراً لاستناده إلى معلومات أكثر محدودية، كما هو موضح في الفقرة ٤٦. وإضافة إلى ذلك، فإن استنتاج المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود يتم التعبير عنه ببيان ما إذا كان قد دنا إلى علم المحاسب القانوني ما يدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة غير معروضة بشكل عادل (أو غير معدّة بشكل سليم)، من جميع الجوانب الجوهريّة، وفقاً للضوابط المنطبقـة. ولذلك، فيما يخص ارتباط التأكيد المحدود، إذا دنا إلى علم المحاسب القانوني أثناء تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها أمورٌ تشير إلى أن معلومات الاستدامة قد تكون محرفة بشكل جوهري، فإن الفقرة ١٤٨ تتطلب من المحاسب القانوني تنفيذ المزيد من الإجراءات.

٤١٠. عند النظر في حجم التحريف المحتمل، قد ينظر المحاسب القانوني في الجوانب النوعية والكمية للتـحريف المحتمـل (أي إن التـحريفـات في الإفـصـاحـات قد يتمـ الحـكمـ بـأنـهاـ جـوهـرـيـةـ بـسـبـبـ حـجمـهاـ أـوـ طـبـيعـتهاـ أـوـ ظـرـوفـهاـ). وقد تـفـيدـ العـوـامـلـ النـوعـيـةـ وـالـكـمـيـةـ المـذـكـوـرـةـ فيـ الفـقـرـتـينـ ٣٠ـ وـ ١٠ـ، عـلـىـ التـرـتـيبـ، فـيـ هـذـاـ الشـأنـ.

٤١١. قد يعتمد نظر المحاسب القانوني في حجم التحريف المحتمـلـ فيـ الإـفـصـاحـ النـوـعـيـ علىـ أهمـيـةـ ذـلـكـ الإـفـصـاحـ لـلـمـسـتـخـدـمـيـنـ المـسـتـهـدـفـيـنـ. وعلى سبيل المثال، قد يولي المستخدمون المستهدرون لجهود المنشأة الـرامـيـةـ إلىـ الحـدـ منـ اـنـبعـاثـاتـ الـكـرـبـوـنـ أـكـبـرـ منـ جـهـودـهاـ لـتـعـزـيزـ الـعـلـمـ الـمـشـرـكـ معـ الـجـمـعـاتـ الـمـحـلـيـةـ. ولـذـلـكـ، فإـنـ درـجـةـ تـسـامـحـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ الـمـسـتـهـدـدـيـنـ معـ التـحرـيفـ فيـ الإـفـصـاحـاتـ الـيـقـيـنةـ الـلـازـمـةـ لـلـقـيـامـ بـذـلـكـ. وقد يـسـتـنـدـ ذـلـكـ إـلـىـ فـيـمـ الـمـاـنـيـوـنـ لـمـ يـلـيـ:

- الضغوط التي تواجهها المنشأة للحد من انبعاثات الكربون لتحقيق المستهدفـاتـ التنـظـيمـيـةـ؛
 - حقيقة أن التقنية الـلـازـمـةـ لـاحتـجازـ وـتخـزـينـ الـكـرـبـوـنـ منـ المرـجـعـ أنـ تكونـ باـهـظـةـ التـكـالـيفـ عـلـىـ المـنـشـأـةـ.
- ويـعـتمـدـ ماـ إـذـاـ كـانـ الـمـاـنـيـوـنـ يـعـتـبرـ التـحرـيفـ جـوهـرـيـاـ، فـيـ حالـ حـدـوـثـهـ، عـلـىـ الأـهـمـيـةـ الـتـيـ يـوـلـيـهـاـ الـمـسـتـخـدـمـوـنـ الـمـسـتـهـدـدـوـنـ لـلـإـفـصـاحـ، وـحـجمـ التـحرـيفـ الـذـيـ سـيـؤـثـرـ عـلـىـ قـرـاراتـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ الـمـسـتـهـدـدـيـنـ، وـقـدـ يـتأـثـرـ ذـلـكـ بـعـوـافـلـ مـنـ بـيـنـهـاـ:
- الـاتـجـاهـاتـ السـائـدـةـ الـحـالـيـةـ أوـ السـابـقـةـ فـيـ اـنـبعـاثـاتـ الـكـرـبـوـنـ لـلـمـنـشـأـةـ وـالـصـنـاعـةـ؛
 - ماـ إـذـاـ كـانـتـ خـطـةـ الـحدـ منـ اـنـبعـاثـاتـ الـكـرـبـوـنـ مـهـمـةـ لـتـحـقـيقـ الـمـسـتـهـدـدـفـاتـ الـنـظـامـيـةـ أوـ الـتـنظـيمـيـةـ لـلـانـبعـاثـاتـ؛
 - ماـ إـذـاـ كـانـتـ خـطـةـ تعـزـيزـ الـقـدـراتـ الـخـاصـةـ باـحـتـجازـ وـتـخـزـينـ الـكـرـبـوـنـ هيـ الـمـنهـجـ الرـئـيـسيـ، أوـ جـزـءـ مـنـ منـهـجـ مـتـعـدـدـ الـجـوـانـبـ، لـلـحدـ مـنـ اـنـبعـاثـاتـ الـكـرـبـوـنـ؛
 - ماـ إـذـاـ كـانـ الـعـلـمـاءـ أوـ الـمـوـظـفـونـ أوـ الـمـسـتـثـمـرـوـنـ فـيـ الصـنـاعـةـ يـوـلـونـ أـهـمـيـةـ لـاـنـبعـاثـاتـ الـكـرـبـوـنـ.

٤١٢. قد يتطلب إطار تقارير الاستدامة الإفصاح عن عدد كبير من المقاييس الفردية لمسائل استدامة مختلفة. وفي هذه الظروف:

• قد يتعامل المحاسب القانوني مع مجموعة من المقاييس على أنها إفصاح واحد لأغراض التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها (أي لا يلزم المحاسب القانوني التعرف على خطر التحريف الجوهري وتقييمه لكل مقياس على حدة). وقد

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، إذا كان المستخدمون المستهدرون سيركزون على الأرجح على المقاييس في مجموعها وليس على كل مقياس على حدة.

-

بناءً على الحقائق والظروف، قد يحدد المحاسب القانوني أن مخاطر التحريف الجوهري لمقاييس معينة أو مجموعات معينة من المقاييس يمكن القبول بها في ظل الظروف القائمة (أي أنها بمستوى يمكن قبوله للارتباط (في حال التأكيد المحدود) أو بمستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها (في حال التأكيد المعقول)). وفي هذه الظروف، لا يلزم المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية. وبغض النظر عن مخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها في ارتباط التأكيد المعقول، فإن الفقرة ٤٤ م تتطلب من المحاسب القانوني النظر في مدى الحاجة إلى تصميم وتنفيذ إجراءات أساس للإفصاحات التي تُعد، بحسب حكم المحاسب القانوني، ذات أهمية نسبية.

٤١٣. قد يتعلق ارتباط التأكيد (والاستنتاج التأكيدى للمحاسب القانوني) بمقاييس معينة فقط. وفي هذه الظروف، من المرجح أن تكون المقاييس، كل منها على حدة، ذات أهمية للمستخدمين المستهدفين. ولذلك، سيقوم المحاسب القانوني عادةً بالتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها لكل مقياس على حدة.

٤١٤. قد تتعلق مخاطر التحريف الجوهري بوحدة أو أكثر من المنشآت التي تقع ضمن حدود التقرير. وفي هذه الظروف، قد ينظر المحاسب القانوني في استخدام عمل المحاسبين القانونيين للمكونات لأجل التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها. ومع ذلك، يظل المحاسب القانوني مسؤولاً عن التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها في معلومات الاستدامة الخاصة بالمجموعة، وعن تصميم الإجراءات الإضافية وتنفيذها للاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها.

الإقرارات

٤١٥. عند التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، يستخدم المحاسب القانوني الإقرارات للنظر في مختلف أنواع التحريرات المحتملة التي يمكن أن تحدث. وقد يستخدم المحاسب القانوني الإقرارات المبنية أدناه أو قد يعبر عنها بشكل مختلف شريطة تعطية جميع الجوانب المبنية أدناه. وقد تشمل الإقرارات:

- الحدوث والوجود – أن الإفصاحات تتعلق بأحداث أو ظروف وقعت أو قائمة.
- المسؤولية – أن الإفصاحات تخص المنشأة.
- الالكتمال – أن جميع الأحداث أو الظروف، فيما يتعلق بالمنشأة وحدود التقرير، التي كان ينبغي تضمينها في معلومات الاستدامة قد تم تضمينها.
- الدقة والتقويم – أن الإفصاحات، بما فيها التقديرات، تم قياسها أو تقويمها أو توضيحها بشكل مناسب وفقاً للضوابط المنطبقة.
- الفصل الزمني – أن الإفصاحات تم تسجيلها في فترة التقرير التي تتعلق بها.
- العرض والتصنيف والقابلية للفهم – أن الإفصاحات تم تجميعها أو تفصيلها بشكل مناسب، وتم هيكلتها بشكل مناسب، وتم عرضها وتوضيحها وفقاً للضوابط المنطبقة، وتم التعبير عنها بوضوح.
- الاتساق – أن الضوابط تسق مع تلك المطبقة في الفترة السابقة، أو أن التغييرات تُعد مبررة وتم تطبيقها بشكل سليم والإفصاح عنها بصورة كافية؛ والمعلومات المقارنة، إن وجدت، هي كما تم التقرير عنها في الفترة السابقة أو أنها أعيد عرضها بشكل مناسب.

٤١٦. بالرغم من أن المحاسب القانوني غير مطالب بالتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها على مستوى الإقرارات في ارتباط التأكيد المحدود، فإنه قد يختار استخدام الإقرارات إن كانت مفيدة في النظر في أنواع التحريرات المحتملة التي قد تحدث أو في تصميم وتنفيذ إجراءات استجابةً لتلك التحريرات.

٤١٧. قد تنشأ التحريرات نتيجة لخطأ بشري أو عيوب في آليات العمل أو تحيز الإدارة أو الغش.

من أمثلة الأنواع المختلفة للتحريفات المكنة:

- الادعاءات الزائفة في المعلومات (إقرار الحدوث والوجود، أو المسؤولية) – على سبيل المثال، إذا ادعت المنشأة مسؤوليتها عن استثمار مجتمعي أو تنظيف بيئي لم يحدث في حقيقة الأمر أو حدث ولكن من قام بتنفيذ طرف آخر.
- تسجيل المعلومات في فترة غير صحيحة (إقرار الفصل الزمني) – على سبيل المثال، تسجيل استخدام المنشأة من المياه في فترة تسبق أو تلي الفترة التي تم استخدام المياه فيها بالفعل.
- عدم الدقة في المعلومات (إقرار الدقة والتقويم) – على سبيل المثال، ما ينشأ عن أجهزة القياس التي يوجد خطأ في معايرها، أو الإبدال أو الأخطاء الأخرى في تسجيل القياسات، أو استخدام معاملات تحويل غير مناسبة، مثل استخدام أحد معاملات تحويل ثاني أكسيد الكربون الخاصة بالطاقة النووية عندما تكون لدى المنشأة مراافق تدار بالفحش والنفط.
- إغفال ذكر المعلومات (إقرار الافتراض) – على سبيل المثال، تقرر المنشأة عن برنامجها لإعادة تأهيل الأراضي في ثلاثة من مواقع تعديتها ولكنها تظل صامتة عن موقعين حدث فيما تدهور كبير للأراضي ولا توجد لها خطط لإعادة التأهيل.
- عدم صحة تصنيف المعلومات (إقرار العرض والتصنيف والقابلية للفهم) – على سبيل المثال، تصنف المنشأة المتعاقدين الموسميين (نساء بشكل رئيسي) على أنهم موظفين دائمين متفرجين، مما يؤدي إلى تقارير خاطئة عن تمثيل الجنسين في القوة العاملة الدائمة للمنشأة.
- التضليل أو عدم الوضوح في تقديم المعلومات (إقرار العرض والتصنيف والقابلية للفهم) – على سبيل المثال، قيام عدد التقرير بإبراز المعلومات أكثر من اللزوم في حال كانت إيجابية باستخدام نصوص أو صور كبيرة الحجم أو عريضة أو ملونة بألوان زاهية، أو بغير ذلك من الطرق للتوكيز على عرضها، مع عرض المعلومات السلبية بدرجة أقل ظهوراً، على سبيل المثال، باستخدام خطوط صغيرة أو ملونة بألوان باهتة، ونصوص أقل.
- التجاوز في المعلومات التي تركز على الجوانب الإيجابية في الأداء والتي تغفل ذكر الجوانب السلبية (إقرار العرض والتصنيف والقابلية للفهم).

تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة (تقييم المخاطر) (راجع: الفقرة ١٢٣ م)

٤١٨. م. تحظى الإدارة بوضع فريد يمكنها من ارتکاب الغش بسبب قدرتها على التلاعب في البيانات والسجلات وإعداد معلومات استدامة مغلوطة عن طريق تجاوز أدوات الرقابة التي تبدو وكأنها تعمل بفاعلية. وعلى الرغم من اختلاف مستوى خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة من منشأة لأخرى، فإن هذا الخطر موجود في جميع المنشآت. ونظراً للطريقة غير المتوقعة التي يمكن من خلالها حدوث مثل هذا التجاوز، فإن هذا الخطر بعد خطر تحريف جوهري بسبب الغش، ومن ثم فهو خطر تحريف جوهري على الطرف الأعلى لنطاق المخاطر.

تقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من إجراءات تقييم المخاطر (راجع: الفقرة ١٢٤)

٤١٩. إن تقييم المحاسب القانوني لمكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وفهمه لأدوات الرقابة، إلى جانب فهمه لأي أوجه قصور يتم التعرف عليها في الرقابة، قد:

- (أ) يؤثر على التعرف على مخاطر التحريف الجوهري، وتقييمها، في الإفصاحات؛
- (ب) يشير إلى مخاطر التحريف الجوهري التي قد تؤثر على العديد من الإفصاحات، ومن ثم، قد تتطلب استجابات عامة وفقاً للفقرتين ١٢٨ د و ١٢٨ م.

تصميم وتنفيذ الإجراءات الإضافية (راجع: الفقرات ٢٦-١٢٧)

٤٢٠. قد تشمل الإجراءات الإضافية التي ينفذها المحاسب القانوني على مزيج من الإجراءات مثل الفحص المادي واللاحظة والمصادقة وإعادة الاحتساب وإعادة التنفيذ والإجراءات التحليلية والاستفسار. وينعد تحديد الإجراءات الإضافية التي سيتم تنفيذها في ارتباط بعينه مسألة حكم مبني. ونظرًا لأن معلومات الاستدامة قد تغطي نطاقاً واسعاً من الظروف، فإن طبيعة وتوقيت ومدى تلك الإجراءات من المرجح أن تختلف بشكل كبير من ارتباط لآخر.

٤٢١. قد تشمل الإجراءات الأساسية على:

• اختبارات لتفاصيل، ومثال ذلك:

- مضاهاة معاملات الابتعاثات بالمصادر المناسبة (على سبيل المثال، المنشورات الحكومية) والنظر في مدى انطباقها في ظل الظروف القائمة.
 - تفحص اتفاقيات المشروعات المشتركة والعقود الأخرى ذات الصلة بحدود التقرير الخاصة بالمنشأة.
 - مطابقة البيانات المسجلة مع عدادات المسافات، على سبيل المثال، في المركبات التي تملكها المنشأة.
 - إعادة تنفيذ العمليات الحسابية ومطابقة الاختلافات التي يتم رصدها.
 - استخدام العينات وتحليل خصائص مواد معينة بشكل مستقل مثل الفحم، أو ملاحظة أساليب المنشأة الخاصة باختبار العينات وتفحص السجلات الخاصة بنتائج الاختبارات المخبرية.
 - التتحقق من دقة العمليات الحسابية ومناسبة طرق الاحتساب المستخدمة.
 - مضاهاة البيانات المسجلة بالوثائق المصدرية، مثل سجلات الإنتاج وسجلات استخدام الوقود وفواتير الطاقة المشتراء.
- إجراءات تحليلية عند وجود علاقة بين معلومات الاستدامة ومعلومات أخرى ذات صلة بحيث قد يكون المحاسب القانوني قادرًا على وضع توقع ومقارنة ذلك التوقع بناتج قياس أو تقويم مسائل الاستدامة.

٤٢٢. يعد التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية مسألة حكم مبني، ويتأثر ذلك بظروف ارتباط التأكيد، بما في ذلك المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون المستهدفون كمجموعة والضوابط ومسائل الاستدامة التي تقع ضمن نطاق الارتباط.

٤٢٣. يتم الاسترشاد بما يلي عند التخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية:

- منهج المحاسب القانوني في التخطيط للإجراءات وتنفيذها، بما في ذلك فهم كيفية قيام المنشأة بتفصيل أو تجميع معلومات الاستدامة لأغراض التقرير (انظر الفقرة ٢٨٤):
- مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها، بما في ذلك أسباب التقييم المنوх لمخاطر التحريف الجوهرى;
- ما إذا كان استخدام عمل الآخرين (مثل الخبراء الذين يستعين بهم المحاسب القانوني أو المحاسبين القانونيين للمكونات أو المحاسبين القانونيين الآخرين) ضروريًا للحصول على الأدلة من، أو فيما يخص، مكونات المجموعة أو مكونات سلسلة القيمة؛
- درجة الإقناع في الأدلة التي سيتم الحصول عليها.

٤٢٤. نظرًا لأن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير منه في ارتباط التأكيد المعقول، فإن الإجراءات الإضافية التي ينفذها المحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها عن تلك التي ينفذها في ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى. وقد تشمل الاختلافات بين الإجراءات الإضافية للمحاسب القانوني في ارتباط التأكيد المعقول وارتباط التأكيد المحدود بشأن معلومات الاستدامة ما يلي:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (أ) أن التركيز على طبيعة الإجراءات باعتبارها مصدراً للأدلة من المرجح أن يختلف بناءً على ظروف الارتباط. وعلى سبيل المثال، قد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب في ظروف ارتباط التأكيد المحدود أن يتم التركيز بشكل أكبر نسبياً، مما قد يكون عليه الحال عند تنفيذ ارتباط تأكيد معقول، على الاستفسارات من موظفي المنشأة والإجراءات التحليلية، والتركيز بشكل أقل نسبياً على اختبار أدوات الرقابة والحصول على الأدلة من مصادر خارجية، إن وجدت.
- (ب) أن مدى الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع تلك التي يتم تنفيذها في ارتباط التأكيد المعقول قد ينطوي على:
- (١) اختيار بنود أقل للاختبار;
 - (٢) تنفيذ إجراءات أقل (على سبيل المثال، الاقتصار على تنفيذ إجراءات تحليلية في ظل الظروف التي قد تنفذ فيها، في ارتباطات التأكيد المعقول، إجراءات تحليلية واختبارات للتفاصيل); أو
 - (٣) تنفيذ إجراءات ميدانية في مرافق أقل.
- (ج) في ارتباط التأكيد المعقول، تنطوي الإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها استجابةً لمخاطر التحرير الجوهرى التي تم تقييمها على وضع توقعات دقيقة بما يكفى، للكميات أو النسب، للتعرف على التحريرات الجوهرية. وفي ارتباط التأكيد المحدود، يمكن تصميم الإجراءات التحليلية لدعم التوقعات المتعلقة بمسار الاتجاهات والعلاقات والنسب وليس لتحديد التحريرات بمستوى الدقة المتوقع في ارتباط التأكيد المعقول.
- إضافة إلى ذلك، فعند تنفيذ الإجراءات التحليلية في ارتباطات التأكيد المحدود، قد يقوم المحاسب القانوني بما يلي، على سبيل المثال:
- (١) استخدام بيانات مجتمعة على مستوى أعلى، ومثال ذلك، البيانات على مستوى المناطق بدلاً من البيانات على مستوى المراافق، أو البيانات الشهرية بدلاً من البيانات الأسبوعية.
 - (٢) استخدام بيانات لم تخضع لإجراءات منفصلة لاختبار إمكانية الاعتماد عليها بنفس القدر الذي تخضع له البيانات في ارتباطات التأكيد المعقول.

٤٢٥. أمثلة على أسباب التقييم الذي يتم منحه لخطر التحرير الجوهرى:

- التعقيد الملائم لسائل الاستدامة أو الاجتهاد في قياسها أو تقويمها. وعلى سبيل المثال، تكون احتمالية التحرير الجوهرى الذي قد ينشأ في الإفصاح الذي ينطوي على عمليات حسابية لتوازن الكتلة أكبر مما قد ينشأ عند قراءة استهلاك المياه بشكل مباشر من العدادات.
- مدى تعقيد الهيكل التنظيمي للمنشأة، أو ملكيتها أو ترتيبات السيطرة فيها، أو انتشارها الجغرافي.
- النظم والآليات الأقل أتمتها أو التي لا تزال في طور التطوير، مما يزيد من احتمال الخطأ البشري أو عيوب المعالجة أو فرص التدخل دون تصريح.
- الدوافع للتحريف، على سبيل المثال، إذا كان يلزم تحقيق مستهدف معين للأداء للاحتفاظ برخصة العمل أو لتجنب الغرامات، أو لتلبية توقعات أصحاب المصلحة.
- المحدودية الملزمة لقدرات أجهزة القياس (مثل عدادات المياه) أو عدم كفاية معدل معايرتها.
- الأخطاء أو الاجتهادات غير المناسبة عند قياس أو تقويم أو الإفصاح عن معلومات الاستدامة، بما في ذلك في الافتراضات المستخدمة في إجراء التقديرات، أو عدم دقة أو عدم كفاية البيانات التي تستند إليها التقديرات، أو في الظروف التي تنطوي على إجراء عمليات حسابية معقدة (على سبيل المثال، عند استخدام منهج قائم على توازن الكتلة لاحتساب كمية المياه المسحوبة).

- خطر إغفال جوانب لم يتم التعرف عليها في مسائل الاستدامة، على سبيل المثال بسبب أحداث أو معاملات تمت خارج مسار العمل الطبيعي، أو لأن معد التقرير يعتمد على طرف ثالث للحصول على المعلومات (على سبيل المثال، قارئ عدادات خارجين أو مكاتب هندسية خارجية لحساب كمية المياه المسحوبة)، أو بسبب تسرب المياه أو مياه الصرف الصحي دون اكتشافها أو ما شابه ذلك.
- مدى الضعف في تصميم أدوات الرقابة أو عدم الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة مما قد ينشأ عنه أخطاء أو عيوب في المعالجة أو فرص للتدخل دون تصريح.

٤٢٦. قد يلزم الحصول على أدلة أكثر إقناعاً لتوفير أساس للتوصل إلى استنتاج بشأن معلومات الاستدامة بسبب ظروف الارتباط. وعلى سبيل المثال، ربما يكون المحاسب القانوني قد تعرف على مخاطر أعلى للتحريف الجوهري وقام بتقييمها. وفي هذه الظروف، قد يكون من المناسب زيادة كمية الأدلة (على سبيل المثال، عن طريق الحصول على أدلة مؤيدة من عدد من المصادر المستقلة).

٤٢٧. قد يلزم الحصول على أدلة أكثر إقناعاً إذا كان المحاسب القانوني قد تعرف على ما يلي، من خلال فهم المنشأة وبيئتها ونظام الرقابة الداخلية لديها:

- ارتفاع خطر التحريف الجوهري الذي تم تقييمه.
- زيادة تركيز المستخدمين المستهدفين على موضوع أو جانب من موضوع.
- غياب العلاقة بين معلومات الاستدامة ومعلومات أخرى ذات صلة مما يحول دون تنفيذ الإجراءات التحليلية.
- بيئة الرقابة التي لا تبدي فيها المنشأة سلوكاً يتسم بالتزاهة والقيم الأخلاقية.
- مخاطر للتحريف الجوهري لم يتم التعرف عليها من خلال آلية المنشأة لتقييم المخاطر.
- نظم المعلومات التي لا تناسب ظروف المنشأة.
- عدم التطور في مسائل الاستدامة أو نظام المعلومات المستخدم لإعداد معلومات الاستدامة.
- الأخطاء السابقة في الإفصاح.
- مجال أو موضوع جديد، أو جانب من موضوع جديد.

الاستجابات العامة (راجع: الفقرتين ١٢٨، ١٢٩ م)

٤٢٨. تتطلب الفقرتان ١٢٦ د و ١٢٦ م من المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية تستجيب من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداها لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات (في التأكيد المحدود) أو على مستوى الإقرارات للإفصاحات (في التأكيد المعقول). ومع ذلك، فقد يتعرف المحاسب القانوني على ظروف تشير إلى ضرورة تطبيق استجابات عامة وفقاً للفقرة ١٢٨ د أو ١٢٨ م، مثل ما يلي:

- قد تقوض أوجه القصور في بيئة الرقابة فاعلية أدوات الرقابة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالغش. وفي هذه الحالات، قد تحدث تحريفات جوهرية في أي إقرار أو في إقرارات متعددة.
- قد تكون هناك دوافع للتحريف المعمد في معلومات الاستدامة، على سبيل المثال، من يتعلّق عملهم بشكل مباشر بأية إعداد التقارير، أو من توفر لهم الفرصة للتاثير على تلك الآلية، قد يكون جزء كبير من أجراهم مرهوناً بتحقيق مستهدفات جريئة أو بالالتزام بأنظمة ولوائح ذات تأثير مباشر على معلومات الاستدامة.
- قد يتعرف المحاسب القانوني على خطر تحريف جوهرى متزايد ومنتشر في معلومات الاستدامة (أى لا يتعلّق بافصاح أو إقرار واحد، أو إفصاحات أو إقرارات قليلة).

٤٢٩٤. قد يشتمل تصميم وتنفيذ الاستجابات العامة على ما يلي:

- تحديد العاملين والإشراف عليهم، مع مراعاة معرفة ومهارات وقدرات الأفراد الذين ستوك إلهم مسؤوليات مهمة في الارتباط، وإجراءات المحاسب القانوني لتقدير المخاطر.
- القيام بإجراءات في نهاية الفترة أكثر من تلك التي يتم القيام بها في تاريخ أولى.
- الحصول على أدلة أكثر شمولية من خلال تنفيذ إجراءات أخرى بخلاف اختبارات أدوات الرقابة.
- زيادة حجم العينات ومدى الإجراءات، مثل عدد المرافق التي تشهد تنفيذ الإجراءات.
- إدخال عنصر المفاجأة في اختيار طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات.

الاستجابة لما يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح (راجع: الفقرات ١٢٩-١٣١)

٤٣٠. يُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح أعلى من خطر عدم اكتشاف التحريف الناتج عن خطأ. وعلاوة على ذلك، يُعد خطر عدم اكتشاف الغش أو شبهة الغش أو عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح في ارتباط التأكيد المحدود أعلى مما يكون في ارتباط التأكيد المعقول. وتعتمد الاستجابة المناسبة للغش أو شبهة الغش، أو عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، على الظروف.

٤٣١. قد تشتمل الاستجابة المناسبة لما يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، أثناء الارتباط، على اتخاذ تصرفات مثل ما يلي:

- مناقشة الأمر مع المنشأة.
- مطالبة المنشأة بالتشاور مع طرف ثالث مؤهل تأهيلاً مناسباً، مثل المستشار القانوني للمنشأة أو سلطة تنظيمية.
- الفحص المادي للمراسلات، إن وجدت، المتبادلة مع سلطات الترخيص أو السلطات التنظيمية ذات الصلة.
- النظر في الآثار المرتبطة على الأمر فيما يتعلق بجوانب الارتباط الأخرى، بما في ذلك تقدير المحاسب القانوني للمخاطر وإمكانية الاعتماد على الإفادات المكتوبة المقدمة من المنشأة.
- الحصول على مشورة قانونية بشأن تبعات مختلف التصرفات.
- حجب تقرير التأكيد.
- الانسحاب من الارتباط.

٤٣٢٤. عند تحديد المستوى الإداري المناسب أو المكلفين بالحكومة الذين سيتم إبلاغهم بحالات الغش أو شبهة الغش أو عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، قد ينظر المحاسب القانوني في احتمال أن الإدارة ربما كانت ضالعة في الغش أو شبهة الغش أو عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح وفيما إذا كان أي من المكلفين بالحكومة مشاركون في إدارة المنشأة. وإذا لم يكن المكلفين بالحكومة مشاركون في إدارة المنشأة، فقد يبلغهم المحاسب القانوني بحالات الغش أو شبهة الغش أو عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التي ضلعت فيها الإدارة، أو الموظفون الذين لهم أدوار مهمة في الرقابة الداخلية، أو الحالات التي يؤدي فيها الغش أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح إلى تحريف جوهري في معلومات الاستدامة، ما لم يكن ذلك الإبلاغ محظوظاً بموجب الأنظمة أو اللوائح.

٤٣٣. في ظروف معينة، قد تتطلب استجابة المحاسب القانوني لما يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو حالات عدم الالتزام أو شبهة عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح تقديم تقرير إلى السلطات المعنية خارج المنشأة بما يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه من غش أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح. انظر الفقرة ٦٧.

٤٣٤. قد تشتمل المتطلبات المسلكية ذات الصلة على متطلبات تتناول إبلاغ المحاسب القانوني عن حالات عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح التي يتم التعرف عليها أو الاشتباه فيها إلى مراجع القوائم المالية.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٤٣٥. من أمثلة الظروف التي قد تؤدي إلى قيام المحاسب القانوني بتقديم آثار عدم الالتزام الذي يتم التعرف عليه أو الاشتباه فيه على إمكانية الاعتماد على الإفادات المكتوبة التي يتم استلامها من الإداره، وحسب مقتضى الحال، من المكلفين بالحكومة:

- اشتباه المحاسب القانوني في ضلوع الإداره والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، أو في عزمهم على الضلوع، في أية حالات عدم التزام تم التعرف عليها أو الاشتباه فيها، أو امتلاك المحاسب القانوني أدلة على ذلك.
- إدراك المحاسب القانوني أن الإداره والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، على علم بعدم الالتزام، وخلافاً للمتطلبات النظامية أو التنظيمية، لم يبلغوا عن الأمر، أو لم يوافقوا على الإبلاغ عنه، إلى السلطات المعنية خلال فترة معقولة.

اختبارات أدوات الرقابة (راجع: الفقرتين ١٣٢ ، ١٣٥)

٤٣٦. عندما تكون هناك حاجة للحصول على أدلة أكثر إقناعاً فيما يتعلق بفاعلية أداة رقابة معينة، فقد يكون من المناسب زيادة مدى اختبار أداة الرقابة. ومن بين الأمور الأخرى التي قد يأخذها المحاسب القانوني في الحسبان عند تحديد مدى اختبارات أدوات الرقابة:

- معدل تكرار تطبيق المنشأة لأداة الرقابة خلال الفترة.
- طول الفترة الزمنية خلال الفترة التي يعتمد فيها المحاسب القانوني على أدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأداة الرقابة.
- معدل الانحراف المتوقع عن أداة الرقابة.
- مدى ملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة بشأن الفاعلية التشغيلية لأداة الرقابة على مستوى الإقرارات.
- مدى الحصول على أدلة من اختبارات أدوات الرقابة الأخرى فيما يتعلق بالإقرار في ارتباط التأكيد المعقول.

٤٣٧. نظراً للاتساق الملائم للمعالجة بتقنية المعلومات، فإن الأدلة على تطبيق أداة رقابة آلية على التطبيقات، عند أخذها في الحسبان مع الأدلة المتعلقة بالفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات في المنشأة، قد توفر أيضاً أدلة أساس بشأن الفاعلية التشغيلية لأداة الرقابة.

٤٣٨. في ظروف معينة، قد توفر الأدلة التي تم الحصول عليها في الارتباطات السابقة أدلة لارتباط الحالي عندما ينفذ المحاسب القانوني إجراءات لتحديد مدى استمرار ملاءمة هذه الأدلة. وعلى سبيل المثال، ربما يكون المحاسب القانوني قد حدد أثناء تنفيذ ارتباط سابق أن إحدى أدوات الرقابة الآلية كانت تعمل على النحو المنشود. وقد يحصل المحاسب القانوني على أدلة لتحديد ما إذا كانت قد حدثت تغييرات في أداة الرقابة الآلية تؤثر على استمرار فاعليتها التشغيلية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال الاستفسار من الإداره والفحص المادي للسجلات لمعرفة أدوات الرقابة التي طالها التغيير. وقد يدعم النظر في الأدلة التي تتعلق بهذه التغييرات إما زيادة أو تخفيض الأدلة التي من المتوقع الحصول عليها في الفترة الحالية بشأن الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة.

٤٣٩. في معظم الحالات، توفر الأدلة التي تم الحصول عليها من الإجراءات الأساسية في ارتباط سابق أدلة قليلة، أو قد لا توفر أية أدلة على الإطلاق، للفترة الحالية. ومع ذلك، فقد يكون من المناسب استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها من الإجراءات الأساسية في ارتباط سابق في حال لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على هذه الأدلة والموضوع الذي ترتبط به، وتم تنفيذ إجراءات أثناء الفترة الحالية لتحديد مدى استمرار ملاءمة هذه الأدلة.

الإجراءات الأساسية (راجع: الفقرة ١٤٠)

٤٤٠. قد يشير لهم المحاسب القانوني لآلية المنشأة الخاصة بتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها إلى أن إفصاحات معينة تشمل على معلومات من المرجح أن تكون ذات أهمية خاصة للمستخدمين المستهدفين (انظر أيضاً الفقرات ٢٨٥-٢٨٧). بشأن فرز الإفصاحات ضمن مجموعات لأغراض التخطيط لارتباط وتنفيذها). ومع ذلك، فقد يحدد المحاسب القانوني أن مخاطر التحريف الجوهري فيما يخص تلك الإفصاحات هي بمستوى منخفض بدرجة يمكن قبولها. وفي هذه الظروف، ونظراً لأهمية تلك المعلومات للمستخدمين المستهدفين، فإن الفقرة ١٤٠ م تتطلب من المحاسب القانوني النظر في مدى الحاجة إلى تصميم وتنفيذ إجراءات أساس تلك الإفصاحات. وتُعد الحاجة إلى تنفيذ الإجراءات الأساسية، ومدى تلك الإجراءات، مسألة حكم مهي في ظل الظروف القائمة. وإضافة إلى ذلك، لا يُتوقع من المحاسب القانوني تصميم وتنفيذ إجراءات أساس لكل الإفصاحات. وبدلاً من ذلك، قد تترك الإجراءات

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

الأساس على الإفصاحات، أو المعلومات المذكورة ضمن تلك الإفصاحات، التي يُتوقع أن تكون ذات أهمية خاصة للمستخدمين المستهدفين.

٤٤١. يعكس النظر في مدى الحاجة إلى تصميم وتنفيذ الإجراءات الأساسية لهذه الإفصاحات ما يلي:

- أن تقييم المحاسب القانوني لمخاطر التحريف الجوهري يخضع للحكم المهني.
- أن ثمة محدودية ملزمة للرقابة الداخلية، بما في ذلك إمكانية تجاوز الإدارة لها. ولذلك، قد يحدد المحاسب القانوني، على سبيل المثال، أن اختبارات الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة قد يكون من الضروري استكمالها باختبارات محدودة للتفصيل.

إجراءات المصادقة الخارجية (راجع: الفقرة ٤١ م)

٤٤٢. قد ينظر المحاسب القانوني في تنفيذ إجراءات المصادقة الخارجية لطلب معلومات بشأن الإقرارات أو الإفصاحات أو الموضوعات أو جوانب الموضوعات.

٤٤٣. قد توفر إجراءات المصادقة الخارجية أدلة ملائمة بشأن معلومات مثل ما يلي:

- بيانات الأنشطة التي قام بجمعها طرف ثالث.
- البيانات المرجعية للصناعة التي تم استخدامها في العمليات الحسابية.
- شروط الاتفاقيات أو العقود أو المعاملات بين المنشأة والأطراف الأخرى.
- نتائج التحليل المخبري للعينات.

تمديد الاستنتاجات من الإجراءات الأساسية التي تم تنفيذها في تاريخ أولى (راجع: الفقرة ٤٢)

٤٤٤. قد يرى المحاسب القانوني في بعض الحالات أنه من الفاعلية تنفيذ إجراءات أساس في تاريخ أولى، ومقارنته ومطابقته المعلومات في نهاية الفترة مع المعلومات المقابلة لها في ذلك التاريخ الأولي، لأجل:

- (أ) تحديد المبالغ التي تبدو غير معتادة؛
- (ب) التحري عن أي من تلك المبالغ؛
- (ج) تنفيذ إجراءات تحليلية أو اختبارات للتفصيل من أجل اختبار الفترة المتخللة.

٤٤٥. إن تنفيذ الإجراءات الأساسية في تاريخ أولى دون تنفيذ المزيد من الإجراءات في تاريخ لاحق يرفع من خطر عدم تمكن المحاسب القانوني من اكتشاف التحريرات التي قد توجد في نهاية الفترة. ويزداد هذا الخطر كلما طالت الفترة المتبقية. وقد ينظر المحاسب القانوني في عوامل كتلك المذكورة أدناه عند تحديد ما إذا كان يجب تنفيذ إجراءات أساس في تاريخ أولى:

- بيئة الرقابة وأدوات الرقابة الأخرى ذات الصلة.
- توفر المعلومات الضرورية لإجراءات المحاسب القانوني، في تاريخ لاحق.
- الغرض من الإجراءات الأساسية.
- خطر التحريف الجوهري الذي تم تقييمه.
- طبيعة الإفصاحات والإقرارات المتعلقة بها.
- قدرة المحاسب القانوني على تنفيذ إجراءات أساس مناسبة أو إجراءات أساس مقتربة باختبارات لأدوات الرقابة لتغطية الفترة المتبقية من أجل تقليل خطر عدم اكتشاف التحريرات التي قد تكون موجودة في نهاية الفترة.

٤٦٤. قد يتم تنفيذ الإجراءات التحليلية عند وجود علاقة يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة بين معلومات الاستدامة والمعلومات المالية أو التشغيلية (على سبيل المثال، العلاقة بين ابعاث الكهرباء وساعات التشغيل أو رصيد مشتريات الكهرباء في دفتر الأستاذ العام). وقد تشمل الإجراءات التحليلية الأخرى على إجراء مقارنات للمعلومات التي تتعلق بمعلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة مع البيانات الخارجية مثل المعدلات داخل الصناعة؛ أو تحليل الاتجاهات خلال الفترة للتعرف على الحالات الشاذة لإخضاعها للمزيد من التحري، والاتجاهات عبر الفترات المختلفة للتحقق من اتساقها مع الظروف الأخرى مثل اقتناه المرافق أو استبعادها.

٤٧٤. قد تكون الإجراءات التحليلية فعالة بصفة خاصة عندما تكون البيانات المُجزأة متاحة بسهولة أو عندما يكون لدى المحاسب القانوني سبب يدعوه إلى اعتبار أن البيانات التي سيتم استخدامها يمكن الاعتماد عليها، كما هو الحال عندما تكون تلك البيانات مستخرجة من مصدر يخضع لرقابة جيدة. وفي بعض الحالات، قد تكون البيانات التي سيتم استخدامها مسجلة في نظام المعلومات الخاص بإعداد التقارير المالية أو قد يتم إدخالها في نظام معلومات آخر بالتوازي مع إدخال البيانات المالية ذات العلاقة، مع وجود بعض أدوات الرقابة المشتركة التي يتم تطبيقها على المدخلات. وعلى سبيل المثال، قد يتم إدخال كمية الوقود المسجلة في فواتير الموردين بموجب نفس الشروط التي يتم وفقاً لها قيد الفواتير ذات الصلة في نظام المبالغ المستحقة الدفع. وفي بعض الحالات، قد تكون البيانات التي سيتم استخدامها مدخلات أساسية في القرارات التشغيلية، ومن ثم، تخضع لمزيد من التدقيق من قبل العاملين المعنيين بالتشغيل، أو تخضع لإجراءات خارجية منفصلة (على سبيل المثال، كجزء من اتفاقية مشروع مشترك أو جزء من إشراف تنفذ سلطة تنظيمية).

٤٨٤. في ارتباط التأكيد المحدود، قد يتم تصميم الإجراءات التحليلية لدعم التوقعات المتعلقة بمسار الاتجاهات والعلاقات والنسب ولكن ليس بمستوى الدقة المطلوب في ارتباط التأكيد المعقول للتعرف على التحريرات الجوهرية المحتملة.

(العينات (راجع: الفقرة ١٤٥))

٤٩٤. أسلوب العينات لا يماطل تماماً اختيار البند ضمن إجراءات التعرف على المخاطر وتقييمها أو لتقديم إمكانية الاعتماد على المعلومات. وينطوي استخدام العينات على ما يلي:

(أ) تحديد العينة بحجم يكفي لتخفيف خطر العينة إلى مستوى منخفض بدرجة مناسبة. وخطر العينة هو خطر أن استنتاجات المحاسب القانوني المبنية على عينة ما قد تختلف عن الاستنتاجات التي كان سيتم التوصل إليها فيما لو تم إخضاع مجتمع العينة بالكامل لنفس الإجراء. ونظرًا لأن المستوى الذي يمكن قبوله لخطر ارتباط التأكيد في ارتباط التأكيد المعقول يكون أقل مما في ارتباط التأكيد المحدود، فإن الأمر ذاته قد يتطلب على مستوى خطر العينة الذي يمكن قبوله في حالة اختبارات التفاصيل. ولذلك، فعند استخدام العينات في اختبارات التفاصيل في ارتباط التأكيد المعقول، فإن حجم العينة قد يكون أكبر مما يتم استخدامه في ظروف مشابهة في ارتباط التأكيد المحدود.

(ب) اختيار بند العينة بحيث تحظى كل وحدة عينة في المجتمع بفرصة لاختيارها، وتنفيذ إجراءات مناسبة للفرض على كل بند تم اختياره. وإذا لم يكن المحاسب القانوني قادرًا على تطبيق الإجراءات المصممة أو إجراءات بديلة مناسبة على أحد البند المختار، فإن ذلك البند يتم التعامل معه على أنه انحراف عن أداة الرقابة المحددة، في حال اختبارات أدوات الرقابة، أو على أنه تحريف، في حال اختبارات التفاصيل.

(ج) التحري عن طبيعة وسبب الانحرافات أو التحريرات التي تم التعرف عليها، وتقديم تأثيرها المحتمل على الغرض من الإجراء وعلى مجالات الارتباط الأخرى.

(د) تقويم:

(١) نتائج العينة، بما في ذلك، فيما يخص اختبارات التفاصيل، تعليم التحريرات التي وجدت في العينة على المجتمع؛

(٢) ما إذا كان استخدام العينات قد وفر أساساً مناسباً لاستخلاص الاستنتاجات بشأن مجتمع العينة الذي تم اختباره.

٤٥٤. قد ينشأ عدم التأكيد المحيط بالتقدير بسبب نقص المعرفة بشأن قياس أحد المجالات أو الأنشطة أو الأحداث، أو قد يعتمد قياس أو تقويم التقدير على تنبؤ بنتيجة حدث أو ظرف واحد أو أكثر.

٤٥٥. قد تشتمل المعلومات المستشرفة للمستقبل على تنبؤات أو توقعات أو خطط مستقبلية للمنشأة. وقد يتم إعداد المعلومات المستشرفة للمستقبل باستخدام سيناريوهات تعتمد على افتراضات أفضل تقدير أو افتراضات نظرية، وهي أمور تتأثر بجهاد الإدارة. وقد يخضع الحدث أو الحادث أو التصرف المستقبلي الذي يتعلق بمسائل الاستدامة لدرجة عالية من عدم التأكيد، ومن ثم، فإنه يمكن تقويمه عادةً بدقة أقل من الأحداث أو الحوادث أو التصرفات التاريخية. وتصبح الإفصاحات أكثر تكهنًا عندما تطول الفترة الزمنية التي تغطيها وقد تزيد درجة عدم التأكيد كلما امتدت الفترة المستقبلية التي تتعلق بها المعلومات المستشرفة للمستقبل.

٤٥٦. قد تتطلب الضوابط المنطبقة الإفصاح عن الاستراتيجية أو المستهدفات أو النوايا الأخرى المستقبلية التي تستهدفها المنشأة. وفيما يخص تلك المعلومات المستشرفة للمستقبل، لا يتعين على المحاسب القانوني الحصول على أدلة بشأن ما إذا كان سيتم تحقيق الاستراتيجية أو المستهدف أو النية، أو الوصول إلى استنتاج في هذا الشأن.

٤٥٧. عند تصميم الإجراءات التي تتطلبها الفقرة ١٤٦ م(أ)، قد تشتمل إجراءات المحاسب القانوني على ما يلي:

(أ) بناءً على معرفة المحاسب القانوني وخبرته، النظر فيما إذا كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن المعلومات المستشرفة للمستقبل غير واقعية بشكل واضح.

- (ب) الفحص المادي لحاضر المجتمعات أو التقارير المتعلقة بالعمليات التشغيلية للعمل لتقويم ما يلي:
- (١) ما إذا كانت الإدارة أو المكلفوون بالحكمة لديهم النية والقدرة على اتباع الاستراتيجية؛ أو
- (٢) ما إذا كان المستهدف أو النية موجودة؛ أو
- (٣) ما إذا كان يوجد أساس معقول لاستراتيجية أو المستهدف المقصود.

٤٥٨. بعض النظر عن مصدر أو درجة عدم التأكيد أو التعقيد أو عدم الموضوعية، أو مدى اجتهد الإدارة، فإنه من الضروري للإدارة تطبيق الضوابط المنطبقة بشكل مناسب عند وضع التقديرات والمعلومات المستشرفة للمستقبل والإفصاحات ذات العلاقة، بما في ذلك اختيار واستخدام الطرق والافتراضات والبيانات المناسبة.

٤٥٩. في بعض ارتباطات التأكيد المحدود، قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني تنفيذ واحد أو أكثر من الإجراءات المذكورة في الفقرة ١٤٦ م.

تقويم ما إذا كانت الطريقة قد تم اختيارها وتطبيقتها بشكل مناسب (راجع: الفقرة ١٤٦ م(ب)(١)أ).

٤٦٠. عند تقويم ما إذا كانت الطريقة قد تم اختيارها وتطبيقتها بشكل مناسب، قد تتناول الإجراءات الإضافية للمحاسب القانوني ما يلي:

(أ) ما إذا كانت الاجهادات الممارسة عند اختيار الطريقة تنشأ عنها مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة؛

(ب) ما إذا كانت العمليات الحسابية مطبقة وفقاً للطريقة ودقيقة حسابياً؛

(ج) ما إذا كانت الاجهادات قد تم تطبيقها بشكل منسق، وذلك عندما ينطوي تطبيق الإدارة للطريقة على وضع نماذج معقدة، وعند الاقتضاء:

(١) ما إذا كان تصميم النموذج يحقق هدف القياس المنصوص عليه في الضوابط المنطبقة، ويُعد مناسباً في ظل الظروف القائمة، وأيضاً ما إذا كانت التغييرات، إن وجدت، عن نموذج الفترة السابقة تُعد مناسبة في ظل الظروف القائمة؛

(٢) ما إذا كانت التعديلات على مخرجات النموذج تُعد متنسقة مع هدف القياس المنصوص عليه في الضوابط المنطبقة، وتحتاج مناسبة في ظل الظروف القائمة؛

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

(د) ما إذا كانت الافتراضات المهمة والبيانات قد تم الحفاظ على سلامتها أثناء تطبيق الطريقة. ويُشار إلى الافتراضات المستخدمة في تحديد التقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل على أنها افتراضات مهمة إذا كان وجود تباين معقول في الافتراض من شأنه أن يؤثر بشكل جوهري على التقدير أو المعلومة المستشرفة للمستقبل.

تقويم ما إذا كانت الافتراضات مناسبة (راجع: الفقرة ١٤٦ م(ب)(١)).

أ٥٧٤. عند تقويم ما إذا كانت الافتراضات مناسبة، قد تتناول الإجراءات الإضافية للمحاسب القانوني ما يلي:

- (أ) ما إذا كانت الاجتمادات الممارسة عند اختيار الافتراضات المهمة تنشأ عنها مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة؛
- (ب) ما إذا كانت الافتراضات المهمة تتافق مع الغرض من إعداد التقديرات أو المعلومات المستشرفة للمستقبل وتتسق مع بعضها ومع الافتراضات المستخدمة في الإفصاحات الأخرى، أو مع ما يتعلق بها من افتراضات مستخدمة في المجالات الأخرى لأنشطة عمل المنشأة، وذلك بناءً على المعرفة التي اكتسبها المحاسب القانوني أثناء الارتباط؛
- (ج) عند الاقتضاء، ما إذا كانت الإدارة تنوى اتخاذ تصرفات معينة ولديها القدرة على القيام بذلك؛
- (د) ما إذا كانت المنشأة قد أخذت في الحسبان الافتراضات أو النواتج البديلة، وأسباب رفضها لها.

تقويم ما إذا كانت البيانات مناسبة (راجع: الفقرة ١٤٦ م(ب)(١).ج).

أ٥٨٤. عند تقويم ما إذا كانت البيانات مناسبة، قد تتناول الإجراءات الإضافية للمحاسب القانوني ما يلي:

- (أ) ما إذا كانت الاجتمادات الممارسة عند اختيار البيانات تنشأ عنها مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة؛
- (ب) ما إذا كانت البيانات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في ظل الظروف القائمة؛
- (ج) ما إذا كانت البيانات قد تم فهمها أو تفسيرها بشكل سليم من جانب الإدارة، بما في ذلك ما يتعلق بالشروط التعاقدية.

التغيرات عن الفترات السابقة لا تستند إلى ظروف جديدة أو معلومات جديدة (راجع: الفقرتين ١٤٦ د(أ)(٣)، ١٤٦ م(ب)(١)).

أ٥٩٤. عندما يكون هناك تغيير ما عن الفترات السابقة في إحدى الطرق أو الافتراضات المهمة أو في البيانات غير مستند إلى ظروف جديدة أو معلومات جديدة، أو عندما تكون الافتراضات المهمة غير متنسقة مع بعضها ومع تلك المستخدمة في التقديرات الأخرى، أو مع الافتراضات ذات الصلة المستخدمة في المجالات الأخرى لأنشطة عمل المنشأة، فقد يحتاج المحاسب القانوني إلى إجراء المزيد من النقاشات مع الإدارة حول الظروف، وعند القيام بذلك، فإنه قد يحتاج إلى مناقشة الإدارة بجدية حول مناسبة الافتراضات المستخدمة.

تقدير مبلغ أو مدى من المبالغ (راجع: الفقرة ١٤٦ م(ب)(٢)).

أ٤٦٠. قد يكون تقدير مبلغ أو مدى من المبالغ، حسب الاقتضاء، لتقويم التقديرات وما يتعلق بها من إفصاحات منهجاً مناسباً، على سبيل المثال، في الحالات الآتية:

- عندما يوحى نظر المحاسب القانوني في التقديرات المماثلة التي تم إجراؤها في الفترة السابقة بأن آلية الإدارة في الفترة الحالية من غير المتوقع أن تكون فعالة.
- عندما تكون أدوات الرقابة الخاصة بالمنشأة المطبقة على آليات الإدارة لوضع التقديرات غير مصممة بشكل جيد أو غير مطبقة بشكل سليم.
- عندما تكون الأحداث أو المعاملات الواقعية بين نهاية الفترة وتاريخ تقرير المحاسب القانوني لم يتمأخذها في الحسبان على الوجه الصحيح، عندما يكون من المناسب للإدارة القيام بذلك، وهذه الأحداث أو المعاملات يجب أنها تتناقض مع المبلغ الذي قدرته الإدارة.
- عندما توجد بدائل مناسبة للافتراضات أو مصادر البيانات ذات الصلة، يمكن استخدامها في تقدير المحاسب القانوني للمبلغ أو مدى المبالغ.

- عندما لا تكون الإدارة قد اتخذت خطوات مناسبة لفهم عدم التأكيد المحيط بالتقدير أو علاجه.
- ٤٦١م. قد يقوم المحاسب القانوني بتقدير مبلغ أو مدى من المبالغ بعد طرق من بينها، على سبيل المثال:

- استخدام نموذج مختلف عن النموذج الذي استخدمته الإداره، على سبيل المثال، نموذج متاح تجارياً لاستخدامه في قطاع أو صناعة معينة، أو نموذج ذو ملكية خاصة أو من تطوير المحاسب القانوني.
 - استخدام نموذج الإداره لكن مع وضع افتراضات أو مصادر بيانات بديلة لتلك التي استخدمتها الإداره.
 - استخدام الطريقة الخاصة بالمحاسب القانوني لكن مع وضع افتراضات بديلة لتلك التي استخدمتها الإداره.
 - توظيف شخص ذي خبرة متخصصة أو التعاقد معه لوضع أو تنفيذ نموذج أو لتقديم افتراضات ذات صلة.
- ٤٦٢م. قد يقدر المحاسب القانوني أيضاً مبلغاً أو مدى من المبالغ للمعلومات المستشرفة للمستقبل. وقد يعتمد قرار المحاسب القانوني بشأن ما إذا كان سيقوم بذلك على طبيعة المعلومات المستشرفة للمستقبل وعلى حكم المحاسب القانوني في ظل الظروف القائمة. وعلى سبيل المثال، نظراً لأن المعلومات المستشرفة للمستقبل تخضع لعدم التأكيد الملائم بدرجة أعلى من المعلومات التاريخية، فإن المحاسب القانوني قد يختار تحديد ما إذا كان الإفصاح المقدم من الإداره يقع ضمن مدى معقول من النواتج المحتملة.

إعادة النظر في تقييم المخاطر في ارتباط التأكيد المعقول (راجع: الفقرة ١٤٧م)

- ٤٦٣م. إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بعد تنفيذ الإجراءات الزائدة التي تتطلبها الفقرة ١٤٧م(ب) للوصول إلى استنتاج تأكيد معقول، فإنه يوجد عندئذ قيد على النطاق ويعمل بالفقرة ١٨٥.

تحديد ما إذا كان من الضروري تنفيذ المزيد من الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود (راجع: الفقرة ١٤٨د)

- ٤٦٤د. ليست كل التحريرات تُعد مؤشراً على وجود تحريفات جوهرية. ومع ذلك، فقد يصبح المحاسب القانوني على علم بأمر يدعوه إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة قد تكون محرّفة بشكل جوهرى. وعلى سبيل المثال، عند القيام بزيارات ميدانية قد يحدد المحاسب القانوني مصدراً محتملاً للابتعاثات لا يبدو أنه مضمون في الإفصاحات المتعلقة بالابتعاثات. وفي مثل هذه الحالات، يطرح المحاسب القانوني المزيد من الاستفسارات بشأن المصدر المحتمل، والكيفية التي تم تضمينه بها في الإفصاحات.

- ٤٦٥د. يسترشد المحاسب القانوني، على سبيل المثال، بما يلي عند ممارسة الحكم المهني حول طبيعة وتوفيق ومدى الإجراءات الزائدة الالزمة للحصول على أدلة، سواءً لاستنتاج أنه من غير المرجح وجود تحريف جوهرى أو لتحديد وجود تحريف جوهرى:

- المعلومات التي تم الحصول عليها من تقويم المحاسب القانوني لنتائج الإجراءات المنفذة بالفعل.
- فهم المحاسب القانوني الذي يتم تحديده طوال الارتباط لمسائل الاستدامة وظروف الارتباط الأخرى.
- رؤية المحاسب القانوني لدرجة الإقناع التي يلزم أن تحظى بها الأدلة لعلاج الأمر الذي دعا المحاسب القانوني إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة قد تكون محرّفة بشكل جوهرى.
- ما إذا كان المحاسب القانوني قد توصل إلى حكم بأنه من المناسب تنفيذ إجراءات تشبه في طبيعتها ومداها ما يتquin تنفيذه في ارتباط التأكيد المعقول.

- ٤٦٦د. يستخدم المحاسب القانوني الحكم المهني لتحديد درجة الإقناع المطلوبة في الأدلة للتوصيل إلى استنتاج بشأن الأمر الذي دعا المحاسب القانوني إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة قد تكون محرّفة بشكل جوهرى.

- ٤٦٧د. إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بعد تنفيذ الإجراءات الزائدة التي تتطلبها الفقرة ١٤٨د، سواءً لاستنتاج أن الأمر من غير المرجح أن يتسبّب في تحريف معلومات الاستدامة بشكل جوهرى أو لتحديد أنه يتسبّب في تحريف معلومات الاستدامة بشكل جوهرى، فإنه يوجد عندئذ قيد على النطاق ويعمل بالفقرة ١٨٥.

٤٦٨. قد تكون آلية جمع معلومات الاستدامة غير رسمية للغاية عندما يكون نظام معلومات المنشأة نظاماً بدائياً. أما في النظم الأكثر تطوراً، فقد تكون تلك الآلية منهجية، وموثقة رسمياً، بدرجة أكبر. وتعتمد طبيعة ومدى إجراءات المحاسب القانوني فيما يتعلق بالتعديلات والطريقة التي يضاهي أو يطابق بها المحاسب القانوني معلومات الاستدامة مع السجلات الأساسية على طبيعة ومدى تعقيد مسائل الاستدامة، وآلية المنشأة الخاصة بإعداد التقارير، ومخاطر التحرير الجوهري ذات العلاقة. وقد ينظر المحاسب القانوني أيضاً فيما إذا كانت جميع الأنشطة التي تقع ضمن حدود التقرير قد تم تضمينها في معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة.

٤٦٩. قد تشمل الإجراءات الأخرى التي يتم تنفيذها للاستجابة لخطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة:

- الاستفسار من المكلفين بالحكومة عن مدى مناسبة التعديلات التي أجرتها الإدارة أثناء آلية جمع معلومات الاستدامة.
- الحصول على الوثائق الداعمة والتحقق منها لتحديد المبررات، التجارية أو غيرها، للتعديلات التي تمت على معلومات الاستدامة.
- تقويم ما إذا كانت مبررات التعديلات التي تمت على معلومات الاستدامة (أو عدم وجود تلك المبررات) توجي بأن التعديلات ربما قد تم إدخالها لغرض إعداد تقرير مغلوظ.
- الفحص المادي لسجلات النظام لأجل التحقق من حالات تجاوز النظام أو تخطي أدوات الرقابة.

تجميع التحريرات المكتشفة والنظر فيها

٤٧٠. تجميع التحريرات المكتشفة (راجع: الفقرة ١٥٣)

٤٧٠. يتم تجميع التحريرات غير المصححة أثناء الارتباط لغرض تحديد ما إذا كانت تلك التحريرات تُعد، كل منها على حدة أو في مجملها، جوهرية عند تكوين استنتاج المحاسب القانوني. ولا يُعد مصطلح "تافهة بشكل واضح" تعبيراً آخرًا لمصطلح "غير جوهري". فالتحريرات التافهة بشكل واضح هي تحريرات ذات حجم مختلف كلياً (أصغر)، أو ذات طبيعة مختلفة كلياً عن تلك التي يمكن تحديدها بأهراً جوهريّة، وهي تحريرات من الواضح أنها ليست لها تبعات مهمة، سواء تم النظر إلى كل منها على حدة أو تم النظر إليها مجتمعة، وسواء تم الحكم عليها بحسب أي ضوابط تتعلق بالحجم أو الطبيعة أو الظروف. وعند عدم التأكيد مما إذا كان بند أو أكثر يُعد تافهاً بشكل واضح، فإن التحرير لا تطبق عليه تلك الصفة.

٤٧١. فيما يخص الإفصاحات الكمية، قد يحدد المحاسب القانوني كمية بحيث تكون أي تحريرات أقل منها تافهة بشكل واضح، ولا يلزم تجميعها لأن المحاسب القانوني يتوقع أن تجميع تلك الكميات من الواضح أنه لن يكون له تأثير جوهري على الإفصاحات.

٤٧٢. قد يُنظر إلى مفهوم "تافهة بشكل واضح" في سياق أثر التحرير على قرارات المستخدمين المستهدفين. وكما هو موضح في الفقرة ٣٦٠، فإن المستخدمين المستهدفين قد يشتملون المستخدمين الذين قد يستخدمون معلومات الاستدامة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بتخصيص الموارد، أو المستخدمين الذين قد يكون لديهم اهتمام بالأثار الموضحة في الفقرة ٣٣٧. وقد يتم الاسترشاد بآلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها أثناء نظر المحاسب القانوني في التحريرات المكتشفة وتحديد ما إذا كانت تُعد تافهة بشكل واضح.

٤٧٣. من أمثلة الحالات أو الكيفية التي قد تنشأ بها التحريرات في معلومات الاستدامة:

- (أ) عدم الدقة في جمع أو معالجة المعلومات المستخدمة في إعداد معلومات الاستدامة.
- (ب) التلاعب في معلومات الاستدامة أو حجمها بطريقة قد تكون مضللة للمستخدمين المستهدفين.
- (ج) احتواء اتجاهات الإدارة على تقديرات يعتبرها المحاسب القانوني غير معقولة.
- (د) إدراج معلومات غير مناسبة، على سبيل المثال، معلومات لا تستوفي الضوابط المنطبقة أو خطأ الإدارة في تطبيق آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها مما يؤدي إلى إدراج الكثير من المعلومات التي ليست ذات أهمية نسبية التي تحجب أو تحرف معلومات الاستدامة التي تتطلبها الضوابط المنطبقة.

(ه)	عدم مناسبة سياسات المنشأة لاختيار وتطبيق الضوابط أثناء إعداد التقارير، أو عدم اتساقها مع ضوابط الإطار المنطبق أو الضوابط المستخدمة في الصناعة ذات الصلة.
(و)	إدراج معلومات لا يدعمها ما يكفي من الأدلة المناسبة.
(ز)	إغفال ذكر معلومات الاستدامة، على سبيل المثال، المعلومات التي يحسب حكم المحاسب القانوني كان ينبغي الإفصاح عنها بناءً على آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها أو المعلومات التي تتطلب الضوابط المنطبقة الإفصاح عنها، أو إغفال ذكر معلومات الاستدامة التي تتعلق بأحداث لاحقة مهمة كان من المرجح أن تغير قرارات المستخدمين ولكن لم يتم الإفصاح عنها بشكلٍ كافٍ.
(ح)	معلومات الاستدامة التي يحسب حكم المحاسب القانوني:
(١)	غامضة؛ أو
(٢)	يمكن تحديدها بدقة، ولكن تم عرضها بغموض.
(ط)	التغييرات التي تمت على معلومات الاستدامة منذ فترة التقرير السابقة دون مبرر معقول أو دون الإفصاح عن أسبابها.
(ي)	طريقة عرض معلومات الاستدامة، مثل:
(١)	العرض خارج السياق، أو بطريقة غير متوازنة، أو بزيادة أو تقليل بروز المعلومات عمّا تستحق، بناءً على الأدلة المتاحة والضوابط المنطبقة؛ أو
(٢)	استخدام صيغ تفضيل وصفات تصف النتائج بصورة أكثر إيجابية مما يمكن دعمه.
(ك)	استخلاص استنتاجات على نحو غير مناسب، بناءً على معلومات انتقائية، من خلال عبارات مثل ما يلي:
(١)	"عدد كبير من الشركات على مستوى العالم"، بناءً على معلومات ملائمة شركة فقط؛ وبالرغم من أن المائة قد تكون كبيرة، فإنها قد لا تكون كذلك بالمقارنة مع عدد الشركات في العالم.
(٢)	"لقد تضاعفت الأرقام منذ السنة الماضية"، وقد يكون ذلك حقيقياً، ولكن قد لا يتم الإفصاح عن الأساس الصغير الذي نشأ عنه هذا التضاعف.

٤٧٤. قد تتيح بعض ضوابط الأطر للمنشأة إغفال ذكر معلومات معينة وتوضيح ما تم إغفاله والسبب في ذلك. وعلى سبيل المثال، قد يُسمح للمنشأة بإغفال ذكر معلومات إذا لم يكن أحد المتطلبات منطبقاً، أو إذا لم تكن المعلومات متاحة أو كاملة، أو إذا كانت توجد محظوظات قانونية أو قيود تتعلق بالسريّة. وفي هذه الحالات، قد لا تكون المعلومات التي تم إغفال ذكرها تحريراً. وقد يناقش المحاسب القانوني حالة إغفال الذكر، وأسبابها، مع الإدارة، عند الاقتضاء، المكلفين بالحكومة، قبل استنتاج ما إذا كان إغفال الذكر يُعد تحريراً.

٤٧٥. قد تشتمل معلومات الاستدامة على وصف لآليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها بشأن مسائل الاستدامة (على سبيل المثال، آلية المنشأة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، الحالية والمتواعدة، وتقديرها وإدارتها). وقد يتطلب نطاق ارتباط التأكيد من المحاسب القانوني استنتاج:

- (أ) ما إذا كان وصف آليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها يعرض بشكل عادل تصميم وتطبيق تلك الآليات أو النظم أو الأدوات؛ أو
- (ب) ما إذا كانت آليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها مناسبة، أو كانت تعمل بفاعلية طوال الفترة؛ أو
- (ج) الجمع بين كلا الاستنتاجين.

٤٧٦. يعتمد ما يشكل تحريراً عندما تشتمل معلومات الاستدامة على وصف لآليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها على نطاق الارتباط. وعلى سبيل المثال:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (أ) يشتمل نطاق الارتباط على النظر فيما إذا كانت آليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها مناسبة وكانت تعمل بفاعلية طوال الفترة؛ إذا حدد المحاسب القانوني أن وصف المنشأة لأليات العمل أو النظم أو أدوات الرقابة يشير ضمناً على نحو غير دقيق إلى أنها مصممة بشكل مناسب أو كانت تعمل بفاعلية طوال الفترة، فإن هذا قد يشكل تحريفاً.
- (ب) لا يشتمل نطاق الارتباط على النظر فيما إذا كانت آليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها مناسبة وكانت تعمل بفاعلية طوال الفترة، والإفصاحات ذات العلاقة بشأن آليات عمل المنشأة أو نظمها أو أدوات الرقابة لديها تُعد معلومات أخرى؛ إذا كان المحاسب القانوني على دراية بأن وصف المنشأة لأليات العمل أو النظم أو أدوات الرقابة يشير ضمناً على نحو غير دقيق إلى أنها مصممة بشكل مناسب أو كانت تعمل بفاعلية طوال الفترة، فإنه يُعمل عندئذ بالفقرة ١٧٥.

النظر فيما إذا كانت التحريرات المكتشفة قد تكون بسبب الغش (راجع: الفقرة ١٥٤)

٤٧٧. تتطلب الفقرة ٢٨ من المحاسب القانوني تقويم ما إذا كانت الضوابط المنطقية مناسبة. وقد لا تكون الضوابط الغامضة التي تتبع التلاعب في معلومات الاستدامة مناسبة لظروف الارتباط. وإذا كانت الضوابط مناسبة ولكن الإدارة تعمدت عدم تطبيقها بشكل مناسب، فإن ذلك قد يكون مؤشراً على وجود تحريف بسبب الغش.

٤٧٨. قد تنتج التحريرات التي بسبب الغش عن التعمد فيما يلي:

- (أ) التلاعب في المعلومات، أو الوثائق الداعمة المُعَدَّة منها معلومات الاستدامة، أو تزييفها أو تغييرها؛ أو
- (ب) تقديم إفادات مضللة في معلومات الاستدامة أو إغفال ذكر بعض المعلومات.

٤٧٩. أمثلة للتحrirات بسبب الغش في معلومات الاستدامة:

- تحريف معلومات الاستدامة لتجنب العقوبات أو الغرامات.
- عدم الدقة أو التضليل المتعمد في التصريحات أو الادعاءات العامة التي ستؤثر بصورة إيجابية على سعر السهم أو على تقييم اعتمادات الاستدامة الخاصة بالمنشأة، مثل التصريح غير الدقيق بأن أحد السنديات هو سند استدامة.
- التحيز المتعمد في التقرير عن معلومات الاستدامة التي تتعلق بحوافز الأداء لأجل التأثير على نتيجة المكافآت أو الأجر المرتبطة بمستوى الأداء.
- التركيز على أن أحد المنتجات قد تم إنتاجه باستخدام مواد معاد تدويرها مع تعمد عدم ذكر أن المنتج قد تم إنتاجه من خلال العمل القسري.
- التعمد في ذكر الموضوعات التي كان للمنشأة آثار إيجابية فيها وإغفال ذكر الموضوعات التي كان للمنشأة آثار سلبية فيها.
- تحريف معلومات خط الأساس حتى تبدو معلومات الاستدامة أكثر مواتية في الفترات المستقبلية.
- تحريف معلومات الاستدامة المرتبطة بمراحل إنجاز مشروع محدد أو المرتبطة باعتماد ميزانية محددة أو بحقوق الوصول إلى أسواق معينة أو بدء المشروعات في أسواق أو مناطق جغرافية معينة.

٤٨٠. إذا اكتشف المحاسب القانوني تحريفاً يشير إلى وجود غش، فإنه قد يرتب على ذلك آثارً فيما يتعلق بجوانب ارتباط التأكيد الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بما يلي:

- (أ) تعرف المحاسب القانوني على مخاطر التحريف الجوهرى بسبب الغش، وتقييمه لها، على مستوى الإفصاحات (في ارتباط التأكيد المحدود)، أو على مستوى الإقرارات للإفصاحات (في ارتباط التأكيد المعقول)، وما ينتج عن ذلك من تأثير على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الإضافية؛
- (ب) إمكانية الاعتماد على إفادات الإدارة، إدراكاً بأن حالة الغش من غير المرجح أن تكون حدثاً منعزلاً.

٤٨١. قد ينظر المحاسب القانوني أيضاً فيما إذا كانت التحريرات المجمعة تتعلق بأوجه قصور في الرقابة. وعلى وجه الخصوص، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت طبيعة أو مدى التحريرات المجمعة تؤدي إلى ضرورة تحديث فهم المحاسب القانوني لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة ذي الصلة بإعداد معلومات الاستدامة (انظر الفقرتين ١١٣ و ١١٢).

الإبلاغ عن التحريرات وتصحيحها (راجع: الفقرات ١٥٦-١٥٨)

٤٨٢. في حالة الإفصاحات السردية، قد تستلزم المطالبة بتصحيح أحد التحريرات قيام الإدارة بإعادة صياغة النص المحرف أو حذفه.

٤٨٣. قد يشير فهم المحاسب القانوني للأسباب التي دعت الإدارة إلى عدم إجراء التصحيحات إلى احتمال وجود تحيز في اجهزات الإدارة.

تقويم تأثير التحريرات غير المصححة (راجع: الفقرة ١٦٠)

٤٨٤. ينطوي تحديد ما إذا كانت التحريرات غير المصححة جوهريّة على ممارسة الحكم المهني في سياق الضوابط المنطبقة وظروف الارتباط، بما في ذلك هوية المستخدمين المستهدفين والإفصاحات التي من المرجح أن تكون مهمة.

٤٨٥. تعتمد طريقة تقويم التحريرات غير المصححة على معلومات الاستدامة موضوع الارتباط. وعلى سبيل المثال، إذا كان المحاسب القانوني يقدم استنتاجاً تأكيدياً بشأن معلومات الاستدامة بكل منها، فإنه قد يحدد ما إذا كانت التحريرات غير المصححة:

(أ) جوهريّة، كل منها على حدة، لكل إفصاح من الإفصاحات التي تتعلق بها. وإذا حُدد تحريفٌ بمفرده في أحد الإفصاحات على أنه جوهري، فإنه من غير المرجح أن يتم التعويض عنه بتحريفات أخرى ضمن ذلك الإفصاح ما لم تكن التحريرات تتعلق بالأمر نفسه وتتنطوي على أساس القياس نفسه.

(ب) في حال لم تكن التحريرات، كل منها على حدة، جوهريّة، فإنه يُحدّد ما إذا كانت:

(١) جوهريّة في مجلّمها (أي بشكل جماعي مع سائر التحريرات) عبر موضوعات أو جوانب موضوعات محددة (انظر الفقرتين ٤٨٨ و ٤٩٠).

(٢) جوهريّة في مجلّمها لمعلومات الاستدامة بكل منها (أي في مجلّمها عبر جميع الإفصاحات) (انظر الفقرة ٤٩٠).

٤٨٦. قد تكون للتحريفات في المبالغ بما دون الأهمية النسبية للإفصاحات الكمية تأثير جوهري على معلومات الاستدامة المقرر عنها من منظور نوعي. وعلى سبيل المثال، إذا أدى الخطأ إلى عكس اتجاه متراجع في أحد المؤشرات، أو إذا منع الخطأ المنشأة من تحقيق متطلبات تنظيمية، فإن هذه الأمور قد تُعد جوهريّة، حتى وإن كان الخطأ الكمي أقل من الحد الكمي.

٤٨٧. عندما يتَّألف نطاق ارتباط التأكيد من عدد من المقاييس، يتعلق كل منها بمسألة مختلفة من مسائل الاستدامة، فإن المحاسب القانوني قد يقوم الأهمية النسبية للتحريفات بشكل منفصل لكل مقياس إذ قد تختلف درجات تسامح المستخدمين المستهدفين مع التحريف في كل مقياس. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن تكون درجة تسامح المستخدمين المستهدفين مع التحريرات في الإفصاحات التي تتعلق بالنفايات غير الخطيرة القابلة للتخلّل أعلى مما يكون مع الإفصاحات التي تتعلق بالنفايات المشعة أو غيرها من النفايات الخطيرة.

٤٨٨. عند قيام معلومات الاستدامة باستخدام أساس قياس مشترك (على سبيل المثال، مبالغ نقدية أو وحدات فيزيائية)، قد يستطيع المحاسب القانوني تجميع جميع التحريرات مع بعضها (أي باعتبار أنها من نفس الطبيعة من الناحية الكمية وأنه يمكن ضمها إلى بعضها). ومع ذلك، فقد تتعلق الإفصاحات بموضوعات متعددة وقد تضم جوانب عديدة من الموضوعات وقد يتم قياس أو تقويم مسائل الاستدامة باستخدام أساس قياس مختلف. ولا يتعين على المحاسب القانوني تحويل التحريرات ذات أساس القياس المختلفة إلى أساس مشترك لأغراض تجميع التحريرات وتحديد ما إذا كانت معلومات الاستدامة محرفة بشكل جوهري.

٤٨٩. قد يكون من الممكن، بعد اكتشاف جميع التحريرات غير القابلة للقياس الكمي، أن يتم فرزها في مجموعات مع بعضها، على سبيل المثال، حسب ما إذا كانت تتعلق، بشكل مشترك، بجوانب معينة من مسائل الاستدامة. وعلى سبيل المثال، قد يوجد تحريف أو أكثر غير جوهري بمفرده في التصريحات النوعية التي قدمتها الإدارة بشأن الصحة والسلامة المهنية وتحريف آخر غير جوهري فيما يتعلق بتنوع الموظفين. ونظراً لأن الصحة والسلامة المهنية والتنوع يتعلق كلاهما بالجانب الاجتماعي في معلومات الاستدامة، فقد يستطيع

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

المحاسب القانوني فرز هذه التحريرات في مجموعة مع بعضها والنظر في تأثيرها المشترك على الجانب الاجتماعي من معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة. وبالمثل، قد يمكن النظر في عدد من التحريرات غير الجوهرية في معلومات استهلاك المياه المقرر عنها وتحريف غير جوهرى آخر يتعلق بالنفيات المتدولة، مع بعضهما، لأن كلاهما يتعلق بالجانب البيئي من معلومات الاستدامة.

٤٩٠. قد تكون معلومات الاستدامة ككل محرفة، على الرغم من أن التحريرات، كل منها على حدة، غير جوهرية. حتى في حال وجود تحريرات لا يمكن تجميعها بحسب مسألة الاستدامة أو غيرها من العوامل المشتركة، فإن تلك التحريرات قد تبدي توجهاً أو سرداً أو نمطاً أو اتجاهًا مشتركاً. وعلى سبيل المثال، إذا كان تأثير التحريرات هو جعل معلومات الاستدامة ككل تبدو أكثر إيجابية مما هي عليه في الواقع أو إذا كانت جميع التحريرات تبالغ في الجوانب الإيجابية لتصرفات المنشأة، وتقلل من الجوانب السلبية، فقد يفضي ذلك إلى تقديم صورة متحيزه ومضللة لمستخدمي معلومات الاستدامة.

اعتبارات التحريف الأخرى

٤٩١. ينظر في الأهمية النسبية للتحيرفات غير المصححة في سياق العوامل النوعية، وعند الاقتضاء، العوامل الكمية. وقد ينظر المحاسب القانوني أيضاً في مدى اختلاف القرارات التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أن يتبعها المستخدمون إذا لم تكن معلومات الاستدامة محرفة. وتشمل العوامل النوعية التي قد تشير إلى أن ثمة تحريف على الأرجح أن يكون جوهرياً:

مسائل الاستدامة

- (أ) عدم اتساق آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها مع نطاق أو هدف التقرير وفقاً للضوابط المنطبقة.
- (ب) تعلق معلومات الاستدامة المحرفة بجانب تم تحديد أنه مهم في مسألة الاستدامة.
- (ج) تعدد التحريرات التي تتعلق بنفس موضوع مسألة الاستدامة.
- (د) المبالغة في مسألة الاستدامة أو التهويل منها نتيجةً لطبيعة التحريرات جميعها.

العامل الخارجية

- (ه) تعلق معلومات الاستدامة المحرفة بعدمالتزام بالأنظمة أو اللوائح، وبخاصة عندما يكون لعدم الالتزام عواقب وخيمة.
- (و) تعلق معلومات الاستدامة المحرفة بمسائل استدامة لها انعكاسات على عدد كبير من أصحاب المصلحة لدى المنشأة. ومع ذلك، فقد تكون هناك حالات تكون لمسألة الاستدامة فيها انعكاسات على عدد صغير فقط من أصحاب المصلحة، ولكنها مع ذلك قد تكون انعكاسات جوهرية. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي تأثر مجتمع صغير بالتلوث البيئي في إمداداته من المياه بسبب النفيات السائلة من العمليات التشغيلية للمنشأة إلى رفع دعوى قضائية يمكن أن يكون لها أثر جوهرى على المنشأة وأصحاب المصلحة الآخرين لديها.

طبيعة معلومات الاستدامة

- (ز) احتمال أن تشير التحريرات إلى شكوك حول جدوى خطط الإدارة. وعلى سبيل المثال، قد تفتح المنشأة عن سياساتها أو تعهداتها للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة، ولكن الأدلة التي تم الحصول عليها قد تشير إلى عدم واقعية هذه السياسات أو التعهدات، أو اعتمادها على تقنيات لم يثبت نجاحها، أو احتياجها إلى تمويل من غير المرجح أن تتمكن المنشأة من الحصول عليه.
- (ح) تعلق التحريف بإفصاح معين يستخدم عادةً للمقارنة بين المنشأة ونظيراتها.
- (ط) تعلق التحريف بمستهدف أو قيمة حدية، والخطأ يؤثر بشكل كبير على ما إذا كان المستهدف أو القيمة الحدية قد تم تحقيقهما (على سبيل المثال، قد يكون حجم الخطأ صغيراً ولكن قد تكون له عواقب كبيرة على تحقيق المستهدف).
- (ي) إبلاغ المعلومات المحرفة عن حدوث تغيير مهم في موقف تم التقرير عنه في السابق، أو عن اتجاه سائد شهد انعكاساً.

العرض

(ك) التضليل في التحرير الذي يكون قد نشأ عن عرض معلومات الاستدامة لأن الصيغة التي تم استخدامها تفتقر إلى الوضوح بحيث أنه يمكن تفسيرها بطرق مختلفة تماماً. وعليه، فقد يتخذ المستخدمون المستهدفون قرارات مختلفة بناء على تفسيراتهم.

سلوك الإدارة

- (ل) نشأة التحرير بسبب غش ارتكبته الإدارة لتضليل المستخدمين المستهدفين.
- (م) امتناع الإدارة عن تصحيح التحرير لأسباب أخرى خلاف أنها تعتبره تحرير غير جوهرى.
- (ن) قيام الإدارة بالإبلاغ عن مستهدفات أو تقديرات جريئة، أو اتخاذها موقفاً دفاعياً في تقديم التوضيحات.

٤٩٢١. تعتبر التحريرات في المعلومات النوعية بنفس أهمية التحريرات في المعلومات الكمية. وإذا لم تصحح الإدارة التحريرات في المعلومات النوعية، فقد يقوم المحاسب القانوني بتجميعها عن طريق إعداد قائمة بها أو التعليم عليها أو تظليلها في نسخة من معلومات الاستدامة. وعند عدم إمكانية إضافة التحريرات إلى بعضها لتحديد تأثيرها الإجمالي، فقد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت هناك أي قواسم مشتركة بين التحريرات، مثل ما إذا كانت التحريرات تعكس نتيجة أكثر إيجابية مهمة في مجملها، أو تشير إلى تحيز من جانب الإدارة.

٤٩٣٠. تشمل العوامل الأخرى التي قد تساعد المحاسب القانوني في تقويم الأهمية النسبية للتحريفات فهم ما يلي:

- السبب الأساسي للتحريفات المكتشفة. وعلى سبيل المثال، إذا كان التحرير النوعي موجوداً بسبب أن الإدارة قد قررت عن عدم تقديم صورة مغلولة عن الحقائق، فإن ذلك قد يشير إلى احتمال أن معلومات الاستدامة قد تحتوي على تحرير جوهرى بسبب الغش.
- ما إذا كان التحرير قد يكون له تأثير غير مباشر على التحريرات التي تم اكتشافها في مجالات الارتباط الأخرى. وعلى سبيل المثال، قد تؤثر المبالغة غير الجوهرية في أحد البنود، بشكل غير مباشر، على عملية حسابية أكثر أهمية يدخل فيها ذلك البند، مما يتسبب في انخفاض ذلك الاحتساب إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب المضمن في أحد المتطلبات التعاقدية، أو ضوابط التأهل لخطوة أو منحة أو تمويل. وبالمثل، فإن غياب المواجهة المطلوبة لمعاملة غير مهمة قد لا يكون أمراً جوهرياً عند النظر إليه بمفرده، ولكن قد يكون لذلك انعكاسات على الفاعلية التشغيلية لأدوات الرقابة في مجالات معلومات الاستدامة التي قد يعتبرها المستخدمون مهمة.

قياس أو تقويم عدم التأكيد

٤٩٤٠. قد تواجه مسائل الاستدامة حالة عدم تأكيد تحيط بقياسها أو تقويمها (ومثال ذلك، تقدير المخاطر المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل عبر سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة). ونتيجةً لحالات عدم التأكيد الملزمة لمسائل الاستدامة، فإنه قد يكون هناك مدى واسع من النواتج المحتملة وقد يكون من الصعب معرفة ما إذا كان يوجد تحرير جوهرى في معلومات الاستدامة. وقد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كانت مسائل الاستدامة على نفس القدر من الدقة التي تتطلبها الضوابط المنطبقة، وما إذا كانت المعلومات التي تتطلبها الضوابط المنطبقة بشأن حالة عدم التأكيد الملزمة قد تم الإفصاح عنها. ودون الإفصاحات الداعمة لمساعدة المستخدمين المستهدفين في فهم حالة عدم التأكيد، فإن الضوابط المنطبقة قد لا تكون مناسبة، ومعلومات الاستدامة قد لا تُعرض بشكل مناسب، وتتناول الفقرتان ١٩٠ (ز) وأ٥٧٩ التوضيحات المناسبة الواجب تضمينها في تقرير التأكيد.

٤٩٥٠. عندما لا يكون عدم التأكيد حالة ملزمة (أي عندما ينتج عن غياب التطبيق المناسب للضوابط المنطبقة)، فإنه قد تنشأ عنه تحريرات. وعلى سبيل المثال، ربما لا تكون الإدارة قد استخدمت المعلومات المناسبة لقياس أو تقويم مسألة الاستدامة مما أدى إلى عدم إخراجها بالدقة التي تتطلبها الضوابط المنطبقة.

٤٩٦٠. تخضع عادةً المعلومات المستشرفة للمستقبل لدرجة من عدم التأكيد تحيط بقياسها أو تقويمها أعلى مما يحيط بالمعلومات التاريخية. ونتيجةً لذلك، فإنه قد يوجد مدى واسع من النواتج المحتملة، وقد يكون من الصعب اكتشاف التحريرات وتقويمها، بما في ذلك ما إذا كانت الافتراضات:

(أ) معقولة، في حالة التنبؤات؛ أو

(ب) واقعية وتتماشى مع الغرض من المعلومات، في حالة التوقعات.

٤٩٧٤. قد ينظر المحاسب القانوني في طرق ظهور التحريرات في المعلومات المستشرفة للمستقبل، وعلى سبيل المثال:

(أ) قد تكون البيانات أو المعلومات الأخرى التي تم استخدامها غير ذات صلة أو غير كاملة أو لا يمكن الاعتماد عليها؛ أو

(ب) قد تشتمل الافتراضات على معلومات غير ذات صلة، أو قد تغفل اعتبارات مهمة، أو قد تتعارض فيما بينها، أو قد تُمنح أوزاناً ترجيحية غير مناسبة؛ أو

(ج) قد لا تنسق الافتراضات مع قرارات أو نوايا الإدارة؛ أو

(د) قد يكون هناك خطأ غير متعمد، أو مقصود، في تطبيق الافتراضات على البيانات أو المعلومات الأخرى، أو في احتساب المعلومات القابلة لقياس الكمي.

وفي بعض الحالات، قد تنشأ التحريرات نتيجةً لزيج من هذه الظروف.

٤٩٨٥. قد ينظر المحاسب القانوني أيضاً فيما إذا كانت هناك مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة في اختيار الافتراضات أو الطرق أو البيانات ضمن طريقة عرض معلومات الاستدامة مما قد يشير إلى وجود تحريف أو قد يكون له انعكاسات على سائر ارتباط التأكيد. وعلى سبيل المثال، قد تشمل المؤشرات على احتمال تحيز الإدارة قيام الإدارة بما يلي:

(أ) تغيير الافتراضات أو الطرق المستخدمة، أو إجراء تقييم اجتهادي يفيد بأنه قد حدث تغير في الظروف، دون وجود مبرر معقول لذلك؛ أو

(ب) استخدام افتراضات لا تنسق مع الافتراضات التي تم استخدامها في عمل آخر من أعمال المنشأة، بما في ذلك فيما يخص القوائم المالية أو للأغراض التشغيلية، أو لا تنسق مع افتراضات السوق القابلة للرصد؛ أو

(ج) اختيار افتراضات مهمة توافق أهداف الإدارة، أو قد تشير إلى وجود نمط أو اتجاه سائد.

تقويم وصف الضوابط المنطبقة (راجع: الفقرة ١٦٢)

٤٩٩٤. تتطلب الشروط المسبقة لارتباط التأكيد في الفقرة ٧٨ أن تكون الضوابط التي يتوقع المحاسب القانوني تطبيقها في إعداد معلومات الاستدامة متاحةً للمستخدمين المستهدفين للاطلاع عليها. وقد يتحقق ذلك عن طريق الإحالات إلى وصف متاح للمستخدمين المستهدفين بشأن الضوابط المنطبقة، أو عن طريق تضمين وصف للضوابط المنطبقة ومصادر تلك الضوابط في معلومات الاستدامة، لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم كيفية القيام بما يلي:

(أ) تحديد احتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات؛ مثل الموضوعات وجوانب الموضوعات؛

(ب) تحديد احتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات؛

(ج) قياس أو تقويم مسائل الاستدامة.

٥٠٠٥. تكون الإحالات إلى الضوابط المنطبقة ومصادرها، أو وصفها، ذات أهمية خاصة عندما:

(أ) توجد اختلافات مهمة بين الضوابط التي تطبقها المنشآت في نفس الصناعة أو المنطقة أو الدولة التي يتوقع المحاسب القانوني أن تكون لها ظروف متشابهة أو أن تكون متباينة.

(ب) تخضع مسألة الاستدامة لدرجة عالية من عدم التأكيد الذي يحيط بقياسها أو تقويمها، مثل معلومات الاستدامة المستشرفة للمستقبل، إذ قد ينطوي ذلك على المزيد من التباين، أو قد يعرض المسألة لتفسيرات أكبر مما يكون في حال انخفاض درجة عدم التأكيد. وقد يؤدي ذلك إلى معلومات استدامة قد يُساء فهمها أو تفسيرها من جانب المستخدمين المستهدفين.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

١٥. عند تقويم مدى كفاية الإحالة إلى الضوابط أو وصفها، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان ذلك يتناول ما يلي:

- (أ) مصدر الضوابط المنطبق، وما إذا كانت الضوابط المنطبق ضوابط إطار منصوصاً عليها في نظام أو لائحة أو صادرة عن جهة مخولة أو معترف بها تتبع آليات عمل شفافة، أو ضوابط أطر أخرى، أو ضوابط وضعتها المنشأة.
- (ب) كيفية تطبيق ضوابط الأطر، بما في ذلك سياسات المنشأة لتطبيق ضوابط الأطر عند إعداد التقارير.
- (ج) فيما يخص ضوابط الأطر الأخرى أو الضوابط التي تضمنها المنشأة، كيفية تحديد مناسبة هذه الضوابط، جنباً إلى جنب مع أي ضوابط لأطر.
- (د) أسباب عدم تطبيق ضوابط الأطر المنطبق، عند عدم تطبيقها.
- (هـ) الجوانب الخاصة من الضوابط التي تتعلق بأنواع معينة من معلومات الاستدامة، على سبيل المثال:
- (١) أساس تقويم مدى معقولية الافتراضات الأساسية للمعلومات المستشرفة للمستقبل.
- (٢) أهداف الرقابة لتصميم الآليات أو النظم أو أدوات الرقابة، وفعاليتها التشغيلية.
- (٣) المستهدفات أو مؤشرات الأداء الرئيسية أو التعهدات أو الأهداف الخاصة بتقويم أو قياس الأداء.
- (و) طرق القياس أو التقويم المستخدمة عندما تتيح الضوابط المنطبق الاختيار من بين عدد من الطرق.
- (ز) أي اتجاهات مهمة تم القيام بها عند تطبيق الضوابط المنطبق في ظل ظروف الارتباط.
- (ح) القيود الملزمة، إن وجدت، التي ترتبط بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطبق.
- (ط) الأمور الأخرى ذات الصلة بهم المستخدمين المستهدفين لأساس إعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك حالات عدم التأكيد.
- (ي) أي تغييرات في طرق القياس أو التقويم المستخدمة، وأسبابها.
- (ك) أي انحرافات عن الضوابط المنطبق يتم التعرف عليها، على سبيل المثال، الانحرافات عن الإطار الذي أحالت إليه المنشأة باعتبار أنه الأساس لإعداد معلومات الاستدامة.
- (ل) الحاجة إلى وضوح المعنى، بحيث لا يحتوي الوصف على لغة غير دقيقة أو متحفظة تؤدي إلى عدم اتساق في التفسير وحتى يقدم الوصف ما يكفي من التفصيل والوضوح مما يجعله قابلاً للفهم.

الأحداث اللاحقة (راجع: الفقرتين ١٦٤-١٦٣)

٥٠٢. أمثلة على الأحداث اللاحقة:

- صدور عوامل أو افتراضات أو أساس مرجعية محدثة عن جهات كالمؤسسات الحكومية (على سبيل المثال، معاملات انيعاثات محدثة).
- التغيرات في الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة.
- تحسن المعرفة العلمية المهمة.
- التغيرات الهيكيلية المهمة في المنشأة.
- توفر طرق أكثر دقة لقياس الكميات.
- اكتشاف غش أو خطأ مهم.
- اكتشاف درجات تلوث عالية في الماء أو التربة.
- حالات الوفيات وغيرها من الأحداث المهمة التي تتعلق بالصحة والسلامة.

٣٠٥. قد تشمل إجراءات المحاسب القانوني للتعرف على الأحداث اللاحقة:

(أ) التوصل إلى فهم لأي إجراءات وضعها الإدارية لتحديد الأحداث اللاحقة.

(ب) الاستفسار من الإدارة، والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، عما إذا كانت قد وقعت أي أحداث لاحقة قد تؤثر على معلومات الاستدامة.

(ج) قراءة محاضر اجتماعات المالك والمكلفين بالحكومة والإدارة التي عُقدت بعد تاريخ معلومات الاستدامة، والاستفسار عن الأمور التي تمت مناقشتها في أي من تلك الاجتماعات التي لا تتوفر لها محاضر حتى الآن.

(د) قراءة معلومات الاستدامة الشهرية أو الربع سنوية الخاصة بالمنشأة، إن وجدت.

٤٠٥. قد تشمل إجراءات المحاسب القانوني للتعرف على الأحداث اللاحقة الاستفسار من الإدارة، والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، عما إذا كانت قد وقعت أي أحداث لاحقة قد تؤثر على معلومات الاستدامة.

٤٠٥. لا يتحمل المحاسب القانوني أية مسؤولية لتنفيذ أي إجراءات بشأن معلومات الاستدامة بعد تاريخ تقرير التأكيد. ومع ذلك، فإذا علم المحاسب القانوني بعد تاريخ تقرير التأكيد بحقيقة كان من الممكن أن تؤدي بالمحاسب القانوني إلى تعديل التقرير فيما لو كانت معروفة له في ذلك التاريخ، فقد يحتاج المحاسب القانوني إلى مناقشة الأمر مع الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو اتخاذ تصرف آخر مناسب في ظل الظروف القائمة.

الإفادات المكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحكومة (راجع: الفقرة ١٦٥)

٤٠٦. تؤدي المصادقة المكتوبة على الإفادات الشفهية إلى الحد من احتمالية سوء الفهم بين المحاسب القانوني والإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال. والأشخاص الذين يطلب منهم المحاسب القانوني تقديم الإفادات المكتوبة يكونون عادةً أعضاء في الإدارة العليا أو المكلفين بالحكومة، بناءً على هيكل الإدارة والحكومة في المنشأة، على سبيل المثال، وهو ما قد يتباين بحسب الدولة، بما يعكس تأثيرات مثل الخلفيات الثقافية والنظمية المختلفة، وخصائص الحجم والملكية.

٤٠٧. لا يمكن أن تَنْعَلِمُ الإفادات المقدمة من الإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، محل الأدلة الأخرى التي يتوقع المحاسب القانوني بدرجة معقولة أن تكون متاحة. ورغم أن الإفادات المكتوبة توفر أدلة ضرورية، فإنها لا توفر، في حد ذاتها، ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن أي من الأمور التي تتناولها. وعلاوة على ذلك، فإن حصول المحاسب القانوني على إفادات مكتوبة يمكن الاعتماد عليها لا يؤثر على طبيعة أو مدى الأدلة الأخرى التي يحصل عليها المحاسب القانوني.

المعلومات الأخرى

الحصول على المعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ١٧١)

٤٠٨. كما هو موضح في الفقرة ٥، فإن نطاق ارتباط التأكيد قد يمتد ليشمل جميع معلومات الاستدامة التي ستقرر عنها المنشأة أو قد يقتصر على جزء من تلك المعلومات. وعندما لا يغطي ارتباط التأكيد معلومات الاستدامة بكاملها، فإن مصطلح "معلومات الاستدامة" يُقرأ على أنه المعلومات التي تخضع لارتباط التأكيد.

٤٠٩. الهدف من النقاش المطلوب مع الإدارة في الفقرة ١٧١ (أ) هو مساعدة المحاسب القانوني في فهم معلومات الاستدامة بكاملها التي سيتم التقرير عنها، بما في ذلك معلومات الاستدامة الخاضعة لارتباط التأكيد، والموضع الذي سيتم التقرير عنها فيه، حتى يستطيع معرفة المعلومات الأخرى التي يتبعن قراءتها والنظر فيها وفقاً للفقرة ١٧٢. وعلى سبيل المثال، قد يتم إدراج معلومات الاستدامة الخاضعة لارتباط التأكيد ضمن تقرير الإدارة أو التقرير السنوي أو التقرير المتكامل للمنشأة، أو قد يتم تضمينها مع معلومات الحكومة.

٤١٠. نظراً لأن إطار وممارسات التقرير عن معلومات الاستدامة قد تتطور، ولأن ثمة أنظمة ولوائح جديدة قد يتم فرضها، بمرور الوقت، فإن موضع معلومات الاستدامة ومحنتها التقرير الذي يتم تضمين تلك المعلومات فيه قد يتغيران بين الفترات وبعضهما. ونتيجةً لذلك، فإنه قد لا يكون من الواضح ما هي الوثيقة التي تتضمن التقرير الذي سُتُنشر فيه معلومات الاستدامة. وقد يتواصل المحاسب القانوني مع المسؤولين عن إعداد تقارير المنشأة، سواءً كانت الإدارة أو المكلفين بالحكومة، بشأن توقعات المحاسب القانوني فيما يتعلق

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

بالحصول على النسخة النهائية من التقرير أو التقارير التي ستحتوي على معلومات الاستدامة في الوقت المناسب قبل تاريخ تقرير التأكيد. وهذا يمكن المحاسب القانوني من استكمال الإجراءات التي يتطلبها هذا المعيار قبل تاريخ تقرير التأكيد.

٥١١. عند عدم إتاحة المعلومات الأخرى للمستخدمين إلا عبر الموقع الإلكتروني للمنشأة، فإن النسخة النهائية من المعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها من المنشأة، وليس مباشرةً من موقع المنشأة، تُعد هي الوثيقة ذات الصلة التي ينفذ عليها المحاسب القانوني الإجراءات وفقاً لهذا المعيار. ولا يتحمل المحاسب القانوني أية مسؤولية بموجب هذا المعيار للبحث عن المعلومات الأخرى المنشآت الأخرى التي قد تكون على الموقع الإلكتروني للمنشأة. وإضافة إلى ذلك، لا يتحمل المحاسب القانوني أية مسؤولية عن تنفيذ أي إجراءات للتأكد من أن المعلومات الأخرى معروضة بشكل مناسب على الموقع الإلكتروني للمنشأة أو أنها قد تم إرسالها أو عرضها إلكترونياً بشكل مناسب، ما لم يكن ذلك ضمن نطاق ارتباط التأكيد.

قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيها (راجع: الفقرة ١٧٢)

٥١٢. إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتطرق بشكل جوهري مع معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد أو المعرفة التي حصل عليها المحاسب القانوني أثناء الارتباط، فإن ذلك قد يشير إلى وجود تحريف جوهري في معلومات الاستدامة أو تحريف جوهري في المعلومات الأخرى. وقد يقوّض هذا من موثوقية معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد بشأنها. وقد تؤثر تلك التحريرات الجوهرية أيضاً بصورة غير ملائمة على قرارات المستخدمين المعد لهم تقرير التأكيد. وقد تساعد الإجراءات التي تتعلق بالمعلومات الأخرى المحاسب القانوني في الالتزام أيضاً بالمتطلبات المслكية ذات الصلة على النحو الذي تتطلبه الفقرة ٣٤. وتتطلب المتطلبات المسلكية ذات الصلة من المحاسب القانوني تجنب أن يقترب اسمه، عن علم منه، بمعلومات يعتقد المحاسب القانوني أنها تحتوي على إفادات خاطئة أو مضللة بشكل جوهري أو إفادات أو معلومات معدّة بإهمال، أو معلومات تعفل ذكر معلومات ضرورية، أو تحجمها، عندما يكون ذلك الإغفال أو الحجب مضللاً.

٥١٣. في بعض الحالات، قد تقدم الإفصاحات في المعلومات الأخرى ملخصاً أو المزيد من التفاصيل عن الإفصاحات الواردة في معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد. وقد يقارن المحاسب القانوني مجموعة مختارة من تلك الإفصاحات الواردة في المعلومات الأخرى بالإفصاحات الواردة في معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط. ويُعدّ مدى هذه المقارنة مسألة حكم مهني، مع إدراك أن مسؤوليات المحاسب القانوني بموجب هذا المعيار لا تتشكل ارتباط تأكيد بشأن المعلومات الأخرى، ولا تفرض التزاماً بالوصول إلى تأكيد بشأن المعلومات الأخرى.

الاستجابة عندما يستنتج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى

الاستجابة عندما يستنتاج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير التأكيد (راجع: الفقرتين ١٧٥-١٧٦)

٥١٤. تُعد التصرفات التي يتخذها المحاسب القانوني في حالة عدم تصحيح المعلومات الأخرى بعد إبلاغ المكلفين بالحكومة مسألة حكم مهني للمحاسب القانوني. وقد يأخذ المحاسب القانوني في الحسبان ما إذا كان المبرر الذي قدمته الإدارة والمكلفين بالحكومة لعدم إجراء التصحيح يثير شكوكاً حول نزاهة أوأمانة الإدارة أو المكلفين بالحكومة، مثلما يكون عليه الحال عندما يشك المحاسب القانوني في وجود نية للتضليل. وقد يرى المحاسب القانوني أيضاً أنه من المناسب الحصول على مشورة قانونية. وفي بعض الحالات، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المهنية من المحاسب القانوني إبلاغ الأمر إلى سلطة تنظيمية أو هيئة مهنية معنية.

الاستجابة عندما يستنتاج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها بعد تاريخ تقرير التأكيد (راجع: الفقرات ١٧٥-١٧٦)

٥١٥. لا يتحمل المحاسب القانوني أي التزام لتنفيذ أي إجراءات بشأن المعلومات الأخرى التي تصبح متاحة بعد تاريخ تقرير التأكيد. ومع ذلك، فقد يصبح المحاسب القانوني على دراية بوجود عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى المتاحة بعد تاريخ تقرير التأكيد ومعلومات الاستدامة أو المعرفة التي حصل عليها المحاسب القانوني أثناء الارتباط. وقد يناقش المحاسب القانوني الأمر مع الإدارة أو المكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال، وإذا لم يتم تصحيح المعلومات الأخرى، فإنه قد يتخاذ التصرف المناسب. وقد يشتمل ذلك على تنفيذ إجراءات أخرى لاستنتاج ما إذا كان يوجد تحريف جوهري في المعلومات الأخرى أو في معلومات الاستدامة. وإذا استنتج المحاسب القانوني وجود تحريف جوهري، ولكن المعلومات الأخرى لم يتم تصحيحها، فإنه قد يسعى للفت انتباه المستخدمين المعد

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

لهم تقرير المحاسب القانوني بشكل مناسبٍ إلى التحريف الجوهرى غير المصحح، مع مراعاة الحقوق والواجبات النظامية للمحاسب القانوني.

الأثار المتربة في التقرير (راجع: الفقرة (١٧٦))

أ٥١٦. في ظروف نادرة، قد يكون من المناسب الامتناع عن إبداء استنتاج أو رأي بشأن معلومات الاستدامة عندما يثير الرفض لتصحيح التحريف الجوهرى في المعلومات الأخرى شكوكاً حول نزاهة الإدارة والمكلفين بالحكومة مما يدعو إلى الشك في إمكانية الاعتماد على الأدلة بشكل عام.

الانسحاب من الارتباط (راجع: الفقرة (١٧٦) (ب))

أ٥١٧. قد يكون من المناسب الانسحاب من الارتباط، متى كان ذلك ممكناً بموجب الأنظمة أو اللوائح المنطبقة، عندما تثير الظروف المحيطة برفض تصحيح التحريف الجوهرى في المعلومات الأخرى شكوكاً حول نزاهة الإدارة والمكلفين بالحكومة مما يدعو إلى الشك في إمكانية الاعتماد على الإفادات التي تم الحصول عليها منها أثناء ارتباط التأكيد.

الاستجابة عند وجود تحريف جوهري في معلومات الاستدامة، أو عندما يكون فهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها بحاجة إلى تحديد (راجع: الفقرة (١٧٧))

أ٥١٨. عند قراءة المعلومات الأخرى، قد يصبح المحاسب القانوني على علم بمعلومات جديدة لها آثار متربة فيما يتعلق بما يلي:

- فهم المحاسب القانوني للمنشأة وبيتها، مما قد يشير إلى حاجة المحاسب القانوني إلى إعادة النظر في المخاطر أو في تقييم المخاطر.
- مسؤولية المحاسب القانوني عن تقويم تأثير التحريرات المكتشفة على الارتباط وتأثير التحريرات غير المصححة، إن وجدت، على معلومات الاستدامة.
- مسؤوليات المحاسب القانوني فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة.

تكوين الاستنتاج التأكيدى

تقويم الأدلة التي تم الحصول عليها (راجع: الفقرة (١٧٨))

أ٥١٩. يُعد ارتباط التأكيد آلية ذات طابع تكراري، وقد تنتمي إلى علم المحاسب القانوني معلومات تختلف اختلافاً كبيراً عن المعلومات التي استند إليها تحديد الإجراءات التي تم التخطيط لها. وقد يكون هذا هو الحال بشكل خاص عندما يكون نظام معلومات المنشأة أقل تطوراً أو عندما تكون الإفصاحات، وخصائصها، خاصة لاجتياز أكبر. وأثناء تنفيذ المحاسب القانوني للإجراءات المخطط لها، قد تدعوا الأدلة التي يتم الحصول عليها المحاسب القانوني إلى تنفيذ المزيد من الإجراءات للوفاء بالغرض المقصود من تنفيذ تلك الإجراءات. وفي بعض الظروف، قد لا يحصل المحاسب القانوني على الأدلة التي كان يتوقع الحصول عليها من خلال الإجراءات المخطط لها. وعندما يحدد المحاسب القانوني أن الأدلة التي حصل عليها من الإجراءات التي تم تنفيذها غير كافية وغير مناسبة لتمكينه من تكوين استنتاج بشأن معلومات الاستدامة، فإنه قد يقوم بما يلي:

(أ) توسيع نطاق العمل المنفذ؛ أو

(ب) تنفيذ الإجراءات الأخرى التي يرى المحاسب القانوني أنها ضرورية في ظل الظروف القائمة.

وعندما لا يمكن عملياً تنفيذ أي من هذين الإجراءين في ظل الظروف القائمة، فإن المحاسب القانوني لن يكون قادرًا على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة ليكون قادرًا على تكوين الاستنتاج.

أ٥٢٠. قد يتم تصميم الإجراء ليكون فعالاً في تحقيق غرض مقصود، ولكن إذا كان تنفيذ أو أداء الإجراء (أي تطبيقه) غير مناسب، فإن الغرض من الإجراء قد لا يتم الوفاء به. وتتناول الفقرات ٣١-٦٣ المسؤوليات الخاصة للمحاسب القانوني بشأن إدارة الجودة على مستوى الارتباطات، ومسؤوليات الشرك المسوؤل عن الارتباط ذات العلاقة، التي قد تؤثر على تطبيق الإجراءات. وإضافة إلى ذلك، توضح الفقرة ١١٦ أن فحص عمل فريق الارتباط يتألف من النظر، على سبيل المثال، فيما إذا كان:

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

- (أ) مجموع الأدلة التي تم الحصول عليها كافياً ومناسبة لتوفير أساس للاستنتاج التأكدي للمحاسب القانوني؛
(ب) قد تم تحقيق الأهداف من الإجراءات.

٥٢١. يتأثر الحكم المهني للمحاسب القانوني فيما يتعلق بالأدلة التي تُعد كافية ومناسبة بعوامل مثل ما يلي:

- أهمية التحريف المحتمل واحتمال أن يكون له تأثير جوهري، بمفرده أو عند اقترانه بالتحريفات الأخرى المحتملة، على معلومات الاستدامة.
- فاعلية استجابات الإدارة أو المكلفين بالحكومة لواجهة خطر التحريف الجوهري المعروف.
- الخبرة المكتسبة من ارتباطات التأكيد السابقة فيما يتعلق بالتحريفات المشابهة المحتملة.
- نتائج الإجراءات المنفذة، بما في ذلك ما إذا كانت هذه الإجراءات قد اكتشفت تحريفات محددة.
- مصدر المعلومات المتاحة وامكانية الاعتماد عليها.
- درجة الإقناع المتوفرة في الأدلة.
- فهم المنشأة وبيتها.

٥٢٢. قد يشتمل تقويم الأدلة التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بإعداد المعلومات النوعية أو الجوانب النوعية للمعلومات الكمية على النظر فيما يلي:

- (أ) ما إذا كانت هناك مؤشرات على احتمال التحيز في الاجهادات والقرارات التي يتم اتخاذها أثناء إجراء التقديرات وأثناء إعداد معلومات الاستدامة؛
- (ب) ما إذا كانت طرق قياس الكميات وسياسات إعداد التقارير المختارة والمطبقة تتسم مع الضوابط المنطبقة ومناسبة؛
- (ج) ما إذا كانت المعلومات المعروضة في معلومات الاستدامة ملائمة ويمكن الاعتماد عليها وكاملة وقابلة للمقارنة والفهم؛
- (د) ما إذا كانت معلومات الاستدامة تقدم إفصاحاً كافياً عن الضوابط المنطبقة وغيرها من الأمور، بما فيها حالات عدم التأكيد، بحيث يستطيع المستخدمون المستهدفون فيهم الأحكام المهمة التي تم اتخاذها أثناء إعداد المعلومات؛
- (ه) ما إذا كانت المصطلحات المستخدمة في معلومات الاستدامة مناسبة.

الحصول على أدلة تتعارض مع غيرها (راجع: الفقرة ١٨٠)

٥٢٣. عند تعارض دليل مع غيره من الأدلة، فإن ذلك قد يشير إلى عدم إمكانية الاعتماد على بعض المعلومات المستخدمة على أنها أدلة. وقد يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عند التعارض بين ردود الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو المراجعين الداخليين أو غيرهم على الاستفسارات التي تم توجيهها لهم. وقد يدعو هذا التعارض إلى الشك في مدى مناسبة تقويم المحاسب القانوني لدى ملاءمة تلك المعلومات وامكانية الاعتماد عليها، وفقاً للفقرة ٩٤. وتتناول الفقرة ٩٤ مسؤوليات المحاسب القانوني عندما يكون لدى المحاسب القانوني شكوك بشأن مدى ملاءمة المعلومات التي يعتمد استخدامها كأدلة، وامكانية الاعتماد عليها. وقد يتباين مدى حاجة المحاسب القانوني إلى تعديل الإجراءات، أو الإضافة إليها، لعلاج تلك الشكوك وعلاج التأثير على جوانب ارتباط التأكيد الأخرى.

٥٢٤. عند تنفيذ الإجراءات، قد يتعرف المحاسب القانوني على بنود تتعارض مع توقعاته أو تبدي خصائص غير معتادة. ويمكن استخدام مصطلحات مختلفة لوصف هذه البنود، على سبيل المثال، الاستثناءات، أو القيم المتطرفة، أو البنود البارزة، أو البنود ذات الأهمية. وقد تشير هذه البنود إلى تحريف محتمل في معلومات الاستدامة. وقد تشير هذه البنود أيضاً إلى تعارض في الأدلة، وبخاصة عندما لا تكون الأدلة الأخرى قد حددت استثناءات أو قيم متطرفة مشابهة، أو قد تثير الشكوك حول مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات.

٥٢٥. عند النظر في تأثير التعارض بين الأدلة على جوانب ارتباط التأكيد الأخرى، قد ينظر المحاسب القانوني فيما إذا كان تقييمه للمخاطر لا يزال مناسباً.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٥٢٦. إذا كان المحاسب القانوني غير قادر على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، فإنه يتعين عليه إبداء استنتاج متحفظ أو الامتناع عن إبداء الاستنتاج بشأن معلومات الاستدامة، أو إن أمكن، الانسحاب من الارتباط، وفقاً للفقرة ١٨٥.

تكوين الاستنتاج (راجع: الفقرات ١٨٤-١٨١)

٥٢٧. في برامج الإفصاحات التنظيمية، تُعد الإفصاحات المحددة في الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة كافية لرفع التقارير إلى السلطة التنظيمية. ومع ذلك، فقد يكون من الضروري تقديم المزيد من الإفصاحات في معلومات الاستدامة حتى يفهم المستخدمون المستهدفون للجهادات المهمة التي تم ممارستها أثناء إعداد معلومات الاستدامة، مثل:

(أ) الطريقة التي تم استخدامها لتحديد حدود التقرير، إذا كانت الضوابط المنطبقة تسمح بالاختيار بين طرق مختلفة، وما تم تضمينه من عمليات تشغيلية؛

(ب) طرق التقويم أو قياس الكميات، وسياسات إعداد التقارير، المهمة التي تم اختيارها وتطبيقها، بما في ذلك:

(١) آلية المنشأة لتعيين مسائل الاستدامة التي سيتم تضمينها في معلومات الاستدامة (انظر الفقرة ٣٣)؛

(٢) أي تفسيرات مهمة تمت أثناء تطبيق الضوابط المنطبقة في ظل ظروف المنشأة، بما في ذلك مصادر البيانات، والإفصاح عن الطريقة المستخدمة وأسباب استخدامها عند السماح بالاختيار بين طرق مختلفة أو عند استخدام طرق تخص المنشأة.

(٣) كيف تحدد المنشأة ما إذا كان ينبغي إعادة عرض الإفصاحات التي تم التقرير عنها في السابق؛

(ج) عبارة بشأن حالات عدم التأكيد ذات الصلة بقياس الكميات في معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك أسبابها، وكيف تم مواجهتها، وتثيرها على معلومات الاستدامة؛

(د) التغييرات، إن وجدت، في الأمور المذكورة في هذه الفقرة أو في الأمور الأخرى التي تؤثر بشكل جوهري على قابلية مقارنة معلومات الاستدامة مع فترة (فترات) سابقة أو مع سنة الأساس.

تقويم ما إذا كانت معلومات الاستدامة تحقق العرض العادل (راجع: الفقرة ١٨٢)

٥٢٨. في حال الضوابط الخاصة بالعرض العادل، يُعد تقويم المحاسب القانوني لما إذا كانت معلومات الاستدامة تحقق العرض العادل مسألة حكم مهي. ويأخذ هذا التقويم في الحسبان أموراً مثل حقائق وظروف المنشأة، بما في ذلك التغيرات التي تطرأ عليها، ويستند إلى فهم المحاسب القانوني للمنشأة والأدلة التي تم الحصول عليها. ويتضمن التقويم أيضاً النظر، على سبيل المثال، في الإفصاحات اللازمة لتحقيق العرض العادل الناشئة عن أمور قد تكون جوهيرية (عبارة أخرى، وبشكل عام، تُعد التحريرات جوهيرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر على قرارات المستخدمين المستهدفين التي يتم اتخاذها على أساس معلومات الاستدامة)، مثل تأثير تطور المتطلبات أو تغير البيئة.

٥٢٩. قد يشمل تقويم ما إذا كانت معلومات الاستدامة تحقق العرض العادل، على سبيل المثال، على إجراء مناقشات مع الإدارة والمكلفين بالحكومة عن آرائهم في أسباب اختيار عرض معين، إضافة إلى البدائل التي ربما يكون قد تم أخذها في الحسبان. ويمكن أن تتضمن المناقشات، على سبيل المثال:

• درجة تجميع أو تفصيل الإفصاحات في معلومات الاستدامة، وما إذا كان عرض الإفصاحات يحجب معلومات مفيدة، أو تنتج عنه معلومات مضللة.

• الاتساق مع ممارسات الصناعة المناسبة، أو ما إذا كانت أي حالات خروج عن هذه الممارسات تُعد ملائمة لظروف المنشأة وبالتالي تُعد مبررة.

٥٣. قد تنشأ قيود على النطاق من:

- (أ) ظروف خارجة عن سيطرة الأطراف المعنية. وعلى سبيل المثال، ربما تكون الوثائق التي يرى المحاسب القانوني ضرورة فحصها مادياً قد تم إلاؤها بالخطأ؛ أو
- (ب) ظروف تتعلق بطبيعة أو توقيت عمل المحاسب القانوني. وعلى سبيل المثال، ربما تكون قد حدثت قبل الارتباط آلية عمل مادية يرى المحاسب القانوني أنه من الضروري ملاحظتها؛ أو
- (ج) القيود التي تفرضها الإدارة أو المكلفوون بالحكومة أو الطرف القائم بالتكليف على المحاسب القانوني والتي قد تمنع المحاسب القانوني، على سبيل المثال، من تنفيذ إجراء يراه ضرورياً في ظل الظروف القائمة. وقد يكون للقيود من هذا النوع انعكاسات أخرى على الارتباط، مثل نظر المحاسب القانوني في خطر الارتباط وقبول العلاقة مع العميل وقبول ارتباط التأكيد والاستمرار في تلك العلاقة وذلك الارتباط.

٥٣١. لا يشكل عدم القدرة على تنفيذ إجراء معين قيداً على النطاق إذا كان المحاسب القانوني قادرًا على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة عن طريق تنفيذ إجراءات بديلة.

تحمل المسئولية العامة عن إدارة الجودة وتحقيقها (راجع: الفقرة ١٨٦(د)(١))

٥٣٢. تشمل الاعتبارات ذات الصلة عند تحديد أن مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط كانت كافية ومناسبة طوال الارتباط مما وفر له أساساً لتحديد مناسبة الأحكام المهمة التي تم اتخاذها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، في ضوء طبيعة الارتباط وظروفه، على سبيل المثال:

- (أ) كيفية التشاور بشأن الأمور الصعبة أو المثيرة للجدل أو غيرها وكيفية تطبيق الاستنتاجات التي تم الاتفاق عليها؛
- (ب) كيفية التعامل مع الاختلاف في الآراء وعلاجه؛
- (ج) كيفية إثبات توثيق أعمال الارتباط أن الشريك المسؤول عن الارتباط كان مشاركاً طوال الارتباط.

٥٣٣. أمثلة للمؤشرات على أن الشريك المسؤول عن الارتباط ربما لم يكن مشاركاً بصورة كافية ومناسبة:

- عدم قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بفحص التخطيط للارتباط، في الوقت المناسب، بما في ذلك فحص إجراءات تقييم المخاطر التي تم تنفيذها.
- الأدلة على أن من أسندت إليهم المهام أو التصرفات أو الإجراءات لم يتم إحاطتهم على نحو كافٍ بطبيعة مسؤولياتهم وصلاحياتهم، ونطاق العمل المسند إليهم وأهدافه، وأنه لم يتم تزويدهم بالتعليمات الأخرى الضرورية والمعلومات ذات الصلة.
- عدم وجود أدلة على قيام الشريك المسؤول عن الارتباط بتوجيه الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط والإشراف عليهم وفحص عملهم.

٥٣٤. إذا لم تتوفر مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط الأساس له لتحديد مناسبة الأحكام المهمة التي تم اتخاذها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فإنه لن يكون قادراً على تحديد والتحقق من الأمور التي تتطلبها الفقرة ١٨٦. وإضافة إلى مراعاة سياسات أو إجراءات المكتب التي قد تنص على التصرفات الضرورية التي سيتم اتخاذها في هذه الظروف، تشمل التصرفات المناسبة التي قد يقوم الشريك المسؤول عن الارتباط باتخاذها، على سبيل المثال، ما يلي:

- تحديث خطة الارتباط وتغييرها؛ أو
- إعادة تقويم المنهج المخطط له الخاص بطبيعة ومدى الفحص وتعديل ذلك المنهج لزيادة مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط؛ أو

- التشاور مع العاملين المسند إليهم المسؤولية التشغيلية عن الجانب ذي الصلة في نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب.

التوثيق (راجع: الفقرة ١٨٧)

٥٣٥. إن متطلب توثيق كيفية تعامل المحاسب القانوني مع أوجه عدم الاتساق في المعلومات لا يعني أن المحاسب القانوني يحتاج إلى الاحتفاظ بالتوثيق غير الصحيح أو الذي تم استبداله فيما يخص أعمال الارتباط.

٥٣٦. يمكن إنجاز توثيق أعمال الارتباط الذي يثبت مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط وتحققه من الأمور التي تتطلبه الفقرة (١٨٦(٤)) بطرق مختلفة بناءً على طبيعة الارتباط وظروفه.

أمثلة:
يمكن إنجاز التوثيق المتعلق بتوجيهه فريق الارتباط من خلال التوقيع بالموافقة على خطة الارتباط وأنشطة إدارة المشروعات؛ أو
قد توفر محاضر اجتماعات فريق الارتباط أدلة على وضوح واتساق وفاعلية اتصالات الشريك المسؤول عن الارتباط وتصرفاته الأخرى فيما يتعلق بالثقافة والسلوكيات المأمولة التي تبدي التزام المكتب بالجودة؛ أو
قد توفر جداول الأعمال الناتجة عن المناقشات بين الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الآخرين في فريق الارتباط، وعند الاقتضاء فاحص جودة الارتباط، والتوقیعات بالموافقة ذات العلاقة وسجلات الوقت الذي قضاه الشريك المسؤول عن الارتباط في الارتباط، أدلة على مشاركة الشريك المسؤول عن الارتباط طوال الارتباط وإشرافه على الأعضاء الآخرين في فريق الارتباط؛ أو
توفر التوقيعات بالموافقة من الشريك المسؤول عن الارتباط والأعضاء الآخرين في فريق الارتباط أدلة على فحص أوراق العمل.

إعداد تقرير التأكيد

الإبلاغ بفاعلية في تقرير التأكيد (راجع: الفقرتين ١٨٨-١٨٩)

٥٣٧. إن تقرير التأكيد هو الوسيلة التي يبلغ بها المحاسب القانوني عن نتيجة ارتباط التأكيد إلى المستخدمين المستهدفين. ويساعد الإبلاغ الواضح المستخدمين المستهدفين على فهم الاستنتاج التأكيدية. ولا يصدر المحاسب القانوني تقريره شفهياً أو عن طريق استخدام رموز دون أن يقدم أيضاً تقرير تأكيد مكتوب يمكن الاطلاع عليه بسهولة كلما تم تقديم التقرير الشفهي أو تم استخدام الرموز، حتى لا يُساء لهم استنتاج المحاسب القانوني. وعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء رابط تشعبي لربط الرموز التي تشير إلى أن الإفصاحات قد خضعت لارتباط تأكيد بتقرير التأكيد المكتوب.

٥٣٨. يحتوي الملحق الثالث على أمثلة توضيحية لتقارير تأكيد بشأن معلومات الاستدامة، تضم فقط العناصر الأساسية في الفقرة ١٩٠. تبعاً لنمط الحقائق المذكور قبل كل مثال توضيعي. وقد تستلزم ظروف الارتباط تضمين أمور إضافية في تقرير التأكيد للالتزام بهذا المعيار أو قد يرى المحاسب القانوني ضرورة تضمين أمور إضافية لمساعدة المستخدمين المستهدفين على الفهم.

محتوى تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ١٩٠)

٥٣٩. لا يتطلب هذا المعيار استخدام صيغة موحدة للتقرير عن جميع ارتباطات التأكيد. وبدلاً من ذلك، يحدد المعيار العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها تقرير التأكيد. ويتم تصميم تقارير التأكيد بما يناسب الظروف الخاصة بكل ارتباط. ويمكن للمحاسب القانوني استخدام عناوين، بالإضافة إلى تلك التي يتطلبهما هذا المعيار، وترقيم الفقرات، وتكبير الخطوط، وغيرها من الأساليب لتعزيز وضوح تقرير التأكيد وتيسير قراءته.

٥٤٥. حتى يكون تقرير التأكيد تقريراً مستقلاً، فإنه يعده محاسب قانوني يلتزم بمتطلبات الاستقلال في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة فيما يتعلق بارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة أو متطلبات متساوية على الأقل لمتطلبات الميثاق.^(١)

المخاطب بالتقرير (راجع: الفقرة ١٩٠ (ب))

٥٤٦. يكون المخاطب بالتقرير عادةً هو الطرف القائم بالتكليف أو المكلفون بالحكومة في المنشأة. وقد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو شروط الارتباط الأشخاص الذين سيوجه إليهم تقرير التأكيد. إضافة إلى تحديد المخاطب بتقرير التأكيد، فقد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب تضمين صيغة في متن تقرير التأكيد تحدد الغرض من إعداد التقرير أو المستخدمين المستهدفين المعذ لهم التقرير.

استنتاج المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ١٩٠ (ج))

مستوى التأكيد الذي تم الوصول إليه (راجع: الفقرة ١٩٠ (ج) (٣))

٥٤٧. عندما تخضع أجزاء من معلومات الاستدامة لتأكيد محدود وتخضع أجزاء أخرى لتأكيد معقول، فإن التحديد الواضح في تقرير التأكيد لمعلومات الاستدامة التي خضعت لكل مستوى من مستويات التأكيد قد يساعد المستخدمين على فهم ما خضع للتأكد المحدود وما خضع للتأكد المعقول. ويمكن أيضاً التمييز بين الاستنتاجات التي تتعلق بكل جزء من معلومات الاستدامة لمساعدة المستخدمين المستهدفين وفي هذه الظروف، يحتوي تقرير المحاسب القانوني على كل عنصر من عناصر المحتوى التي يتشارك فيها كلاً مستوى التأكيد، مع الفصل بوضوح بين عناصر المحتوى الخاصة بالتأكد المحدود والتأكد المعقول، للالتزام بالفقرة ١٩٠.

تحديد أو توضيح معلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ١٩٠ (ج) (٤))

٥٤٨. قد يشمل تحديد أو توضيح معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد، وعند الاقتضاء، مسائل الاستدامة، على ما يلي:

- العنوان أو السمات التعريفية الأخرى لمعلومات الاستدامة، وفي حال الاقتضاء، أي تقرير أوسع نطاقاً (مثل التقرير السنوي أو التقرير المتكامل) تم الإبلاغ ضمه عن معلومات الاستدامة.
- إذا لم تكن معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد هي كامل معلومات الاستدامة المقرر عنها، تحديد الجزء من معلومات الاستدامة الذي يخضع لارتباط التأكيد، وفي حال الضرورة لمساعدة المستخدمين على الفهم، تحديد معلومات الاستدامة التي لا تخضع لارتباط التأكيد (انظر أيضاً الفقرة ٥٤٤).
- عند الاقتضاء، اسم المنشآت الأخرى (مثل المنشآت ضمن سلسلة القيمة) أو المرافق أو الواقع أو الدول أو الحدود الأخرى التي تتعلق بها مسائل الاستدامة.
- توضيح لخصائص مسائل الاستدامة أو معلومات الاستدامة التي يجب أن يكون المستخدمون المستهدفوون على علم بها، وكيف يمكن لهذه الخصائص أن تؤثر على دقة قياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطبقة، أو درجة الإقناع التي توفرها الأدلة المتاحة. ومثال ذلك:
 - درجة كون معلومات الاستدامة نوعية أو كمية، أو سردية أو رقمية، أو موضوعية أو اتجاهية، أو تاريخية أو استشرافية.
 - التغيرات في مسائل الاستدامة أو الضوابط أو ظروف الارتباط الأخرى التي تؤثر على قابلية مقارنة معلومات الاستدامة من فترة لأخرى.

٥٤٩. في بعض الظروف، قد تشير المنشأة إلى حقيقة أن معلومات معينة من معلومات الاستدامة (على سبيل المثال، المعلومات التي تتعلق بمنشأة ضمن سلسلة القيمة تقع خارج سيطرة المنشأة) قد خضعت لارتباط تأكيد، وقد تحيل أيضاً ضمن معلومات الاستدامة إلى تقرير المحاسب القانوني الذي نفذ ذلك الارتباط. وقد تعني هذه الإحالات أن المحاسب القانوني يتحمل المسؤولية عن محتوى تقرير

^(١) لأغراض تطبيق المعيار في المملكة فإن الذي يقدم خدمات تأكيد خدمات الاستدامة هو المحاسب القانوني الذي يجب عليه الالتزام بمتطلبات الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المعتمد في المملكة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

التأكد الخاص بذلك المحاسب القانوني الآخر، أو الاستنتاجات التي تم إبداؤها فيه. وفي هذه الظروف، قد يتخذ المحاسب القانوني قراراً بتوضيح أن ما تم الإحالة إليه غير خاضع لارتباط التأكيد.

التعبير عن استنتاج المحاسب القانوني (راجع: الفقرات ١٩٨ (ج) (٦) - (٧)، ١٩٨ (د)، ١٩٨ (م))

أ٥٤٥. أمثلة لاستنتاجات مُعبّر عنها بشكل يناسب ارتباط التأكيد المحدود:

(أ) عند إبداء استنتاج يتعلق بمعلومات الاستدامة والضوابط المنطبقة:

(١) بموجب إطار التزام: "بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن [معلومات الاستدامة] غير معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط (س)." .

(٢) بموجب إطار عرض عادل: "بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن [معلومات الاستدامة] غير معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط (س)." .

(ب) عند إبداء استنتاج يتعلق ببيان مقدم من الطرف المعنى:

(١) بموجب إطار التزام: "بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن بيان [الطرف المعنى] بأن [المنشأة] قد التزمت، من جميع الجوانب الجوهرية، بالمتطلبات (س) غير معد بشكل سليم." .

(٢) بموجب إطار عرض عادل: "بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن بيان [الطرف المعنى] بأن [معلومات الاستدامة] معدّة وفقاً للضوابط (س)، غير منصوص عليه، من جميع الجوانب الجوهرية، بشكل عادل." .

أ٥٤٦. أمثلة لاستنتاجات مُعبّر عنها بشكل يناسب ارتباط التأكيد المعقول:

(أ) عند إبداء استنتاج يتعلق بمعلومات الاستدامة والضوابط المنطبقة:

(١) بموجب إطار التزام: "في رأينا، فإن [معلومات الاستدامة] الخاصة بالمنشأة معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط (س)؛ أو

(٢) بموجب إطار عرض عادل: "في رأينا، فإن [معلومات الاستدامة] الخاصة بالمنشأة معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط (س)" .

(ب) عند إبداء استنتاج يتعلق ببيان مقدم من الطرف المعنى:

(١) بموجب إطار التزام: "في رأينا، فإن البيان المقدم من [الطرف المعنى] بأن المنشأة قد التزمت بالمتطلب (س) معدّ، من جميع الجوانب الجوهرية، بشكل سليم" أو

(٢) بموجب إطار عرض عادل: "في رأينا، فإن البيان المقدم من [الطرف المعنى] بأن [معلومات الاستدامة] معدّة وفقاً للضوابط (س) منصوص عليه، من جميع الجوانب الجوهرية، بشكل عادل." .

أ٥٤٧. تشمل أشكال التعبير التي قد تكون مفيدة فيما يخص مسائل الاستدامة، على سبيل المثال، على تعبير واحد، أو مزيج، مما يلي:

• فيما يخص أطر الالتزام: "تلزם بـ" أو "وفقاً لـ".

• فيما يخص الارتباطات التي تصف فيها الضوابط المنطبقة منهجية لإعداد أو عرض معلومات الاستدامة: "معدّة بشكل سليم".

- فيما يخص الارتباطات التي تكون فيها مبادئ العرض العادل **مُضمنة في الضوابط المنطبقة**: "منصوص عليها بشكل عادل" أو "عرض بشكل عادل".

تحديد الضوابط المنطبقة (راجع: الفقرة ١٩٠(ج)(٧))

٥٤٨٥. حتى يقبل المحاسب القانوني الارتباط، أو يستمر فيه، فإن الفقرة ٨١ تتطلب تحقق الشروط المسبقة، بما في ذلك أن يتم إتاحة الضوابط للمستخدمين المستهدفين. وقد تتيح الإدارة أو المكلفون بالحكومة الضوابط المنطبقة للمستخدمين، سواءً في معلومات الاستدامة أو عن طريق الإحاله إليها، حتى يفهم المستخدمون أساساً إعداد معلومات الاستدامة. وقد تشتمل معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشأة أو وصف الضوابط الحال إليه على أمور مثل:

- تفاصيل عن مصادر الضوابط المنطبقة، وما إذا كانت الضوابط المنطبقة ضوابط إطار منصوصاً عليها في نظام أو لائحة أو صادرة عن جهة مخولة أو معترف بها تتبع آليات عمل شفافة، وإن لم تكن كذلك، فمن الذي قام بوضع الضوابط وأساس ذلك الوضع (مثل كيفية تحديد احتياجات المستخدمين المستهدفين) وبيان أسباب اعتبارها مناسبة.
- سياسات إعداد التقارير فيما يخص طرق القياس أو التقويم المستخدمة، بما في ذلك عندما تتيح الضوابط المنطبقة الاختيار بين عدد من الطرق.
- أي تفسيرات مهمة تمت أثناء تطبيق الضوابط المنطبقة.
- ما إذا كانت هناك أي تغييرات تمت في سياسات إعداد التقارير فيما يخص طرق القياس أو التقويم المستخدمة منذ الفترة السابقة.

٥٤٩٥. لا يُعد البيان الذي يفيد بأن الإدارة قد أعدت معلومات الاستدامة وفقاً لضوابط معينة بياناً مناسباً إلا إذا كانت معلومات الاستدامة مستوفية لجميع متطلبات تلك الضوابط التي تكون سارية خلال الفترة التي تغطيها معلومات الاستدامة.

٥٥٠. لا يُعد وصف الضوابط المنطبقة الذي يشتمل على لغة غير دقيقة متحفظة أو مقيدة (على سبيل المثال، "إن معلومات الاستدامة تتلزم بشكل كبير بالمتطلبات (س)" وصفاً كافياً لأن ذلك قد يضلل مستخدمي معلومات الاستدامة).

٥٥١. قد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالتقرير عن معلومات الاستدامة باستخدام أكثر من إطار. وفي هذه الحالات، من المرجح أن يتعزز فهم المستخدمين إذا أثاحت الإدارة أو المكلفون بالحكومة الضوابط التي تتعلق بكل إطار بشكل منفصل، بدلاً من تلخيصها أو الجمع فيما بينها. وعندما تُعد الإدارة معلومات الاستدامة وفقاً لأطر متعددة (على سبيل المثال، إطار وطني وإطار عالمي)، فإن تلك الأطر تمثل الضوابط المنطبقة ويتم تحديدها وفقاً للفقرة ١٩٠(ج)(٧)، في حال الالتزام بكل إطار على حدة. وإذا كانت معلومات الاستدامة معدّة وفقاً لإطار واحد من أطر التقرير عن الاستدامة، وتم الإفصاح أيضاً عن مدى التزام معلومات الاستدامة بإطار آخر، فإن ذلك الإفصاح يغطيه الاستنتاج التأكيدى إذا لم يكن من الممكن تمييزه بوضوح عن معلومات الاستدامة.

إبلاغ المستهدفين المستهدفين على السياق الذي يلزم أن يُقرأ فيه استنتاج المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ١٩٠(ج)(٩))

٥٥٢. قد يكون من المناسب إبلاغ المستهدفين المستهدفين بالسياق الذي يلزم أن يُقرأ فيه استنتاج المحاسب القانوني وذلك عندما يشتمل تقرير التأكيد على توضيح لخصائص معينة ينبغي أن يكون المستخدمون المستهدرون على علم بها فيما يخص مسائل الاستدامة. وعلى سبيل المثال، قد يتضمن استنتاج المحاسب القانوني جملة على غرار ما يلي: "تم تكوين هذا الاستنتاج على أساس الأمور المبينة في مواضع أخرى من تقرير التأكيد المستقل المأذول".

قسم أساس الاستنتاج (راجع: الفقرة ١٩٠(د))

النص على أن الارتباط قد تم إجراؤه وفقاً لهذا المعيار (راجع: الفقرة ١٩٠(د)(١))

٥٥٣. قد تتسرب عبارات المحاسب القانوني التي تحتوي على لغة غير دقيقة أو مقيدة (على سبيل المثال "تم تنفيذ الارتباط بالرجوع إلى (أو استناداً إلى) معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)" في تضليل مستخدمي تقارير التأكيد. وفي هذه الظروف، قد يفهم المستخدمون أنه قد تم الالتزام بجميع متطلبات هذا المعيار، حتى في حال عدم صحة ذلك (انظر الفقرة ٢٠).

٤٥. إن المتطلبات المслكية ذات الصلة قد:

- تضع متطلبات استقلال تخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة لمنشآت معينة محددة في المتطلبات المسلكية ذات الصلة، مثل متطلبات الاستقلال لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة الخاصة بالمنشآت ذات الاهتمام العام في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة.
- تتطلب من المحاسب القانوني الإفصاح علناً عندما يكون قد طبق متطلبات الاستقلال التي تخص ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة لمنشآت معينة. وعلى سبيل المثال، يتطلب الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة في الحالات التي يكون المكتب قد طبق فيها متطلبات الاستقلال الخاصة بالمنشآت ذات الاهتمام العام أثناء تنفيذ ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة لـإحدى المنشآت، فإن المكتب يفضح علناً عن تلك الحقيقة، ما لم يكن تقديم ذلك الإفصاح من شأنه أن يؤدي إلى الإفصاح عن خطط سرية مستقبلية للمنشأة.

المؤلييات عن معلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ١٩٠(٦)(و))

٤٥٥. يؤدي تحديد المسؤوليات إلى إحاطة المستخدمين المستهدفين بأن الإدارة، أو المكلفين بالحكومة حسب مقتضي الحال، هي المسئولة عن إعداد معلومات الاستدامة، وأن دور المحاسب القانوني هو إبداء استنتاج بشأن معلومات الاستدامة بشكل مستقل.

٤٥٦. قد يكون المكلفوون بالحكومة هم المسؤولين عن معلومات الاستدامة بدلاً من الإدارة، بناءً على ظروف الارتباط والإطار النظامي في الدولة المعنية. وفي تلك الدول، قد يكون المكلفوون بالحكومة مسؤولين عن الإشراف على آلية إعداد معلومات الاستدامة، وتتولى الإدارة الوفاء بالمسؤوليات الموضحة في الفقرة ١٩٠(٦)(أ).

انطباق المسؤولية عن العرض العادل لمعلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ١٩٠(٦)(أ)).

٤٥٧. تقر بعض الضوابط صراحةً أو ضمناً بمفهوم العرض العادل. وكما هو مشار إليه في تعريف الضوابط (انظر الفقرة ١٨)، فإن ضوابط العرض العادل لا تقتصر على المطالبة بالالتزام بالضوابط، بل تقر أيضاً بشكل صريح أو ضمني بأنه قد يكون من الضروري أن تقدم الإدارة إفصاحات تتعدي تلك التي تتطلبها الضوابط على وجه الخصوص. ولذلك، فإن مسؤوليات الإدارة أو المكلفوون بالحكومة، حسب مقتضي الحال، عن إعداد معلومات الاستدامة وفقاً لإطار العرض العادل، تمتد إلى ما إذا كان العرض العادل متحقق في معلومات الاستدامة المعروضة.

القيود الملزمة لإعداد معلومات الاستدامة (راجع: الفقرة ١٩٠(٦)(ز))

٤٥٨. في بعض الحالات يمكن التوقع بأن القيود الملزمة مفهومة بشكل جيد لدى المستخدمين المستهدفين، ولكن في حالات أخرى قد يكون من المناسب للمحاسب القانوني الإشارة لها بشكل صريح في تقرير التأكيد. وقد يكون هذا هو الحال على وجه الخصوص عند احتمال أن تكون حالات عدم التأكيد الملزمة التي تحيط بالقياس أو التقويم أمراً أساسياً في فهم المستخدمين المستهدفين لمعلومات الاستدامة. وعلى سبيل المثال، فيما يخص انتعاثات غازات الاحتباس الحراري، قد يكون من المناسب ذكر أن إفصاحات المنشأة بشأن انتعاثات النطاق ٣ تخضع لقيود ملزمة أكثر مما تخضع له انتعاثات النطاق ١ والنطاق ٢، نظراً لعدم توفر المعلومات المستخدمة لتحديد كل من المعلومات النوعية والكمية للنطاق ٣ في منشآت سلسلة القيمة التي تقع خارج سيطرة المجموعة، ونظراً للدقة النسبية لتلك المعلومات.

٤٥٩. قد تختار الإدارة شرح القيود على القدرة على الحصول على المعلومات من منشآت سلسلة القيمة المضمونة في معلومات الاستدامة المقرر عنها، وإن لم تختار الإدارة ذلك، فإن المحاسب القانوني قد يناقش معها القيام بذلك. وقد تختار المحاسب القانوني أيضاً توضيح التأثيرات الواقعية على إجراءاته في تقرير التأكيد (على سبيل المثال، في قسم "القيود الملزمة" في التقرير). ومع ذلك، فإنه من المهم إلا يغفل ذلك التوضيح ضمن تقرير التأكيد أن مسؤولية المحاسب القانوني فيما يتعلق بالحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم الاستنتاج التأكيلي محدودةً فيما يخص تلك المعلومات.

٤٦٠. فيما يخص ارتباطات بشأن معلومات الاستدامة التي تشتمل على معلومات مستشرفه للمستقبل (أي أهداف أو مستهدفات، أو تنبؤات، أو تحليل سيناريوهات أو خطط تحول)، قد يخضع إعداد هذه المعلومات لقيود ملزمة. وإذا قام المحاسب القانوني بتوضيح

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

تلك القيود في قسم بعنوان "القيود الملزمة" ضمن تقرير التأكيد، فإن ذلك التوضيح قد يحيل إلى شرح الإدارة، إن وجد، وينص على ما يلي:

- فيما يخص التنبؤ المعتبر عنه في صورة إفصاح خاص: أن النتائج الفعلية من المرجح أن تختلف عن معلومات الاستدامة المتتبأ بها لأن الأحداث المتوقعة لا تقع في الكثير من الأحيان كما هو متوقع والبيان قد يكون جوهرياً؛ أو
- فيما يخص التنبؤ المعتبر عنه في صورة مدى: أن النتائج الفعلية للمعلومات المتتبأ بها المعتبر عنها في صورة مدى قد تقع خارج ذلك المدى والبيان قد يكون جوهرياً؛ أو
- فيما يخص التوقعات أو تحليل السيناريوهات أو خطط التحول: أن معلومات الاستدامة المستشرفة للمستقبل قد تم إعدادها ل(يتم تحديد الغرض)، باستخدام مجموعة من الافتراضات التي تتضمن افتراضات نظرية عن أحداث مستقبلية وتصرفات من جانب الإدارة لا يتوقع حدوثها بالضرورة. وبالتالي، يتم تنبئه المستخدمين إلى أن معلومات الاستدامة المستشرفة للمستقبل لا يتم استخدامها لأغراض أخرى خلاف التي حددت لها.

ملخص وافي بالعمل الذي تم تنفيذه كأساس لاستنتاج المحاسب القانوني (راجع: الفقرة (١٩٠ ط))

٥٦١. فيما يخص الارتباطات التي تتطلب من المحاسب القانوني الوصول إلى مستويات تأكيد مختلفة بشأن موضوعات أو جوانب من موضوعات أو إفصالات مختلفة، قد يقوم المحاسب القانوني أيضاً بتعيين الإجراءات التي تم تنفيذها لكل مستوى من مستويات التأكيد حتى يتضح للمستخدمين ما تم تنفيذه من إجراءات فيما يتعلق بمعلومات الاستدامة.

٥٦٢. يتطلب تقرير التأكيد في ارتباط التأكيد المعقول إدراج قسم بعنوان "مسؤوليات المحاسب القانوني" يوضح بإيجاز الإجراءات التي تم تنفيذها (انظر الفقرة (١٩٠ (ج) (٤-٥))). ويُعزى ذلك إلى أن وصف الإجراءات الخاصة التي تم تنفيذها، في ارتباط التأكيد المعقول، وفق أي مستوى من التفصيل لن يساعد المستخدمين على فهم أنه، في جميع الأحوال التي يصدر فيها استنتاج غير معدل، قد تم الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتمكين المحاسب القانوني من تكوين استنتاج التأكيد المعقول.

٥٦٣. في ارتباط التأكيد المحدود، يُعد إدراك طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي تم تنفيذها أمراً أساسياً لفهم المستهدفين الاستنتاج الذي تم إداؤه في تقرير التأكيد المحدود. ولذلك، فإن ملخص العمل الذي تم تنفيذه يكون عادةً أكثر تفصيلاً من الإجراءات التي يتم توضيحها في قسم "مسؤوليات المحاسب القانوني" في تقرير التأكيد المعقول. وقد يكون من المناسب أيضاً تضمين وصف للإجراءات التي لم يتم تنفيذها، التي كان سيتم تنفيذها عادةً في ارتباط التأكيد المعقول. ومع ذلك، فقد لا يكون من الممكن تحديد جميع هذه الإجراءات لأن الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيتها وتوقيتها، وتكون أقل، مما يكون في ارتباط التأكيد المعقول.

٥٦٤. قد تشمل العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد مستوى التفصيل الواجب توافره في ملخص العمل الذي تم تنفيذه:

- الظروف الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، اختلاف طبيعة أنشطة المنشأة مقارنة بالأنشطة النمطية في القطاع).
- الظروف الخاصة بالارتباط التي تؤثر على طبيعة ومدى الإجراءات المنفذة.
- توقعات المستهدفين المستهدفين لمستوى التفصيل المقدم في التقرير، استناداً إلى ممارسات السوق، أو الأنظمة أو اللوائح المنطبقة.

٥٦٥. عند وصف الإجراءات المنفذة في تقرير التأكيد المحدود، فإنه من المهم كتابتها بطريقة موضوعية ولكن دون أن يتم تلخيصها إلى الحد الذي يجعلها غامضة ودون كتابتها بطريقة مبالغ فيها أو منمقة أو بطريقة توحى بأنه قد تم الوصول إلى تأكيد معقول. ومن المهم أيضاً ألا يعطي وصف الإجراءات انطباعاً بأنه قد تم تنفيذ ارتباط إجراءات متافق عليها، وفي معظم الأحوال لن يعطي الوصف تفاصيل خطة العمل بكاملها. وقد تبدو إجراءات التأكيد المحدود، الموضحة في قسم "ملخص العمل المنفذ"، للمستخدمين أكثر شمولية من الإجراءات التي يتم توضيحها في ارتباط التأكيد المعقول، لذا، فقد يكون من المفيد للمحاسب القانوني شرح السبب في ذلك. وقد يتحقق ذلك عن طريق الإشارة في تقرير التأكيد إلى الاختلافات بين التأكيد المحدود والتأكيد المعقول لمساعدة المستهدفين على فهمها، وبخاصة عند وجود تأكيد معقول وأخر محدود معًا في نفس تقرير التأكيد.

٥٦٦٥. يؤدي إدراج تاريخ تقرير التأكيد إلى إعلام المستخدمين المستهدفين بأن المحاسب القانوني قد أخذ في الحسبان التأثير الذي لحق معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد بسبب الأحداث الواقعية حتى ذلك التاريخ.

شكل تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ١٩٠ (ل))

٥٦٧٥. قد لا يكون الاستنتاج التأكيدى المعبّر عنه بطريقة ثنائية (على سبيل المثال، الاستنتاج بأن معلومات الاستدامة تم إعدادها، أو لم يتم إعدادها، وفقاً للضوابط المنطبقة) قادرًا على نقل التعقيبات التي قد تكون حاضرة في ارتباط تأكيد معلومات الاستدامة بشكل كافٍ دون تقديم المزيد من المعلومات السياقية لمساعدة المستخدمين المستهدفين على الفهم. وقد يختار المحاسب القانوني أسلوبًا "موجزًا" أو "مطولة" في إعداد التقارير لتيسير إبلاغ المستخدمين المستهدفين باستنتاجه بفاعلية. وتحتوي التقارير "الموجزة" عادةً على العناصر الأساسية فقط، التي تتطلّبها الفقرة ١٩٠. وتحتوي التقارير "المطولة" على معلومات وتوضيحات أخرى لا يكون الهدف منها التأثير على استنتاج المحاسب القانوني، مثل ما يلي:

- (أ) بيان تفصيلي لشروط الارتباط؛ أو
- (ب) النتائج التي تتعلق بجوانب معينة من الارتباط؛ أو
- (ج) تفاصيل المؤهلات والخبرات الخاصة بالمحاسب القانوني وغيره من شاركوا في الارتباط؛ أو
- (د) اعتبارات المحاسب القانوني للأهمية النسبية، وما إذا كانت تلك الاعتبارات تتعلق بمعلومات الاستدامة النوعية أو الكمية؛ أو
- (ه) المستخدمون المستهدفون في تقرير التأكيد والغرض من إعداد التقرير؛ أو
- (و) مجموعة الكفاءات التي استلزمها تنفيذ الارتباط وكيفية الاستفادة منها في الارتباط؛ أو
- (ز) شرح أسباب عدم قدرة المحاسب القانوني، في ارتباط التأكيد، على المشاركة في إعداد معلومات الاستدامة لأن مثل هذا الارتباط يهدف إلى تقديم استنتاج بواسطة محاسب قانوني مستقل بشأن معلومات الاستدامة.

وقد يجد المحاسب القانوني أنه من المفيد النظر في أهمية توفير تلك المعلومات لتلبية احتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات. ووفقاً لمطالبات الفقرة ١٨٩، فإن المعلومات الإضافية يتم فصلها بشكل واضح عن استنتاج المحاسب القانوني وتم صياغتها بطريقة توضح أنها لا تهدف إلى الانتقاد من ذلك الاستنتاج.

٥٦٨٥. إن تضمين توصيات للمحاسب القانوني في تقرير التأكيد بشأن أمور مثل إدخال تحسينات على نظام معلومات المنشأة قد يشير ضمناً إلى أن تلك الأمور لم يتم التعامل معها بشكل مناسب عند إعداد معلومات الاستدامة. ويمكن الإبلاغ بمثل هذه التوصيات، على سبيل المثال، في خطاب موجه للإدارة أو أثناء المناقشات مع المكلفين بالحكومة. وتشمل الاعتبارات المتعلقة بتحديد ما إذا كان سيتم تضمين توصيات في تقرير التأكيد ما إذا كانت طبيعة تلك التوصيات ذات صلة باحتياجات المستخدمين المستهدفين من المعلومات، وما إذا كانت التوصيات مصاغة بشكل مناسب حتى لا يُساء فهمها على أنها تحفظ على استنتاج المحاسب القانوني بشأن معلومات الاستدامة.

إضافة إلى العناصر الأساسية الموضحة في الفقرة ١٩٠، فإن المحاسب القانوني قد يتخذ قراراً بتضمين معلومات إضافية في تقرير التأكيد (انظر الفقرة ٥٦٧٥). وقد تشمل الأمور التي قد تكون ذات صلة بقرار المحاسب القانوني بتضمين تلك المعلومات الإضافية ما يلي:

- (أ) قد يتم إعداد معلومات الاستدامة لمجموعات متنوعة من المستخدمين، وقد تغطي تلك المعلومات مسائل استدامة متنوعة في طبيعتها، تبدأ من جانب واحد، مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المنبعثة من المنشأة خلال الفترة، وصولاً إلى استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها وأدائها، وهو ما قد يشمل:

- المعلومات التاريخية.
- المعلومات المستشرفة للمستقبل.
- آليات العمل والنظم وأدوات الرقابة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

مستوى الأداء بالمقارنة مع المستهدفات أو الأهداف أو التزادات.

•

(ب) قد تكون مسائل الاستدامة معقدة يتعدى قياسها أو تقويمها، أو قد تخضع الحالات عدم تأكيد تحيط بقياسها أو تقويمها، دون أن يكون المستخدمون المستهدفون على دراية بذلك.

(ج) قد تكون الضوابط المستخدمة لقياس أو تقويم المعلومات الإضافية موضحة في إطار قائم، أو قد تكون المنشآة هي من قامت بوضعها، وقد يتم اختيارها من ضمن إطار متعددة، مع أو بدون إدخال المزيد من التطوير عليها بواسطة المنشآة، مما يصعب على المستخدم فهم كيفية إعداد معلومات الاستدامة.

(د) قد يتم عرض معلومات الاستدامة في شكل تقرير تقليدي مستقل بذاته، أو قد تكون جزءاً من تقرير أو تقارير أكبر. وقد يتم عرض جزء منها بشكل سردي وجزء آخر من خلال استخدام رسوم بيانية أو صور أو فيديوهات مدمجة أو ما شابه ذلك من أشكال تصويرية. وقد يدعم العرض فهم المستخدمين لما هو خاضع لارتباط التأكيد، وما هو غير خاضع له.

اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ١٩١)

٥٧٠. يمثل هدف المكتب المنصوص عليه في معيار إدارة الجودة (١) في تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بحيث يوفر هذا النظام للمكتب تأكيداً معقولاً بشأن ما يلي:

• وفاء المكتب والعاملين فيه بمسؤولياتهم وفقاً للمتطلبات المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية المنطبقية، وتنفيذهم للارتباطات وفقاً لهذه المعايير والمتطلبات؛

• مناسبة تقارير الارتباطات الصادرة عن المكتب أو الشركاء المسؤولين عن الارتباطات في ظل الظروف القائمة.

ويغض النظر عن هدف معيار إدارة الجودة (١)، فإن تسمية الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير التأكيد يهدف إلى توفير المزيد من الشفافية لمستخدمي تقارير التأكيد عن معلومات الاستدامة للمنشآت المدرجة.

٥٧١. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو المعايير الوطنية أن يتضمن تقرير المحاسب القانوني اسم الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤول عن تقارير التأكيد بخلاف تلك التي تتعلق بمعلومات الاستدامة للمنشآت المدرجة. وقد يطلب من المحاسب القانوني أيضاً بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المعايير الوطنية، أو قد يقرر من تلقاء نفسه، إدراج معلومات إضافية تتعدى ذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط في تقرير التأكيد وذلك لزيادة التعرف على الشريك المسؤول عن الارتباط، على سبيل المثال، رقم الرخصة المهنية له في الدولة التي يمارس فيها عمله.

٥٧٢. في ظروف نادرة، قد يعرف المحاسب القانوني على معلومات أو قد يواجهه تجارب تشير إلى احتمالية وجود تهديد للأمن الشخصي، وأنه إذا أُعلن عن هوية الشريك المسؤول عن الارتباط للعموم، فقد يؤدي ذلك إلى إلحاق أذى بدني به، أو بأعضاء آخرين في فريق الارتباط أو أفراد آخرين ذوي علاقة وثيقة بهم. غير أن هذا المهدد لا يشمل، على سبيل المثال، تهديدات المسائلة النظمية أو العقوبات النظمية أو التنظيمية أو المهنية. وقد ينبع عن المناقشات مع المكلفين بالحكومة بشأن الظروف التي قد تؤدي إلى إلحاق أذى بدني معلومات إضافية حول احتمالية أو خطورة التهديد الكبير للأمن الشخصي. وقد تضع الأنظمة أو اللوائح أو المعايير الوطنية مزيداً من المتطلبات ذات الصلة بتحديد ما إذا كان من الممكن إغفال الإفصاح عن اسم الشريك المسؤول عن الارتباط.

الإشارة إلى الخبير الذي استعان به المحاسب القانوني في تقرير التأكيد (راجع: الفقرة ١٩٢)

٥٧٣. في بعض الحالات، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح الإشارة إلى عمل الخبير الذي استعان به المحاسب القانوني في تقرير التأكيد، على سبيل المثال، لأغراض الشفافية في القطاع العام. وقد يكون ذلك مناسباً أيضاً في ظروف أخرى، على سبيل المثال، لشرح طبيعة تعديل على استنتاج المحاسب القانوني، أو عندما يشكل عمل الخبير جزءاً أساسياً من النتائج المضمنة في تقرير مطول. وفي تلك الظروف، قد يحتاج المحاسب القانوني إلى الحصول على إذن من خبيره قبل القيام بمثل هذه الإشارة.

٥٧٤. نظراً لأن المحاسب القانوني هو المسؤول الوحيد عن الاستنتاج التأكيدى الذي يتم إبداؤه، فإنه من المهم إذا أشار تقرير التأكيد إلى خبير استعان به المحاسب القانوني لا تعني صيغة ذلك التقرير الانتقاد من مسؤولية المحاسب القانوني عن الاستنتاج الذي تم إبداؤه بسبب إشراك ذلك الخبير. وعلى سبيل المثال، عند بيان منهج المحاسب القانوني في إجراء أحد التقديرات التي تم تحديد أنها تنطوي على عدم تأكيد مرتفع، قد يود المحاسب القانوني أن يسلط الضوء على قيامه بتوظيف أو تكليف خبير دون تحديد هويته. ولا

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

تنقص مثل هذه الإشارة إلى الاستعانة بأحد الخبراء من مسؤولية المحاسب القانوني عن استنتاجه بشأن معلومات الاستدامة، وبالتالي، فهي لا تتعارض مع الفقرة ١٩٢.

٥٧٥. من غير المرجح أن يُساء فهم الإشارة العامة في تقرير مطول إلى أن الارتباط قد قام به عاملون مؤهلون تأهيلاً مناسباً، من بينهم خبراء متخصصون في موضوعات معينة وختصاصيون في مجال التأكيد، على أنها انتقاد من المسؤولية. ومع ذلك، فقد تزيد احتمالية سوء الفهم في حالة التقارير القصيرة التي يمكن أن يعرض فيها الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بسياق الارتباط، أو عندما تتطلب الأنظمة أو اللوائح الإشارة إلى الخبرير الذي استعان به المحاسب القانوني باسمه. وبالتالي، فإنه قد يلزم تضمين عبارات إضافية في تلك الحالات حتى لا يشير تقرير التأكيد ضمناً إلى انتقاد من مسؤولية المحاسب القانوني عن الاستنتاج.

مسؤوليات التقرير الأخرى

تقرير التأكيد المفروض بموجب نظام أو لائحة (راجع: الفقرتين ١٩٣-١٩٤)

٥٧٦. في بعض الدول، قد يتحمل المحاسب القانوني مسؤوليات إضافية للتقرير عن أمور أخرى تُضاف إلى مسؤولياته بموجب هذا المعيار. وعلى سبيل المثال، قد يتبع على المحاسب القانوني تقديم استنتاج بشأن أمور محددة، مثل التزام معلومات الاستدامة بتصنيف رقعي. وتتوفر معايير التأكيد في الدولة المعنية في الغالب إرشادات بشأن مسؤوليات المحاسب القانوني فيما يتعلق بمسؤوليات التقرير الإضافية الخاصة في تلك الدولة.

٥٧٧. في بعض الحالات، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة أو قد تسمح للمحاسب القانوني بالتقدير عن هذه المسؤوليات الأخرى كجزء من تقرير التأكيد عن معلومات الاستدامة. وفي حالات أخرى، قد يُطلب من المحاسب القانوني أو قد يُسمح له بالتقدير عنها في تقرير منفصل.

٥٧٨. لا تسمح الفقرتان ١٩٣ و ١٩٤ بالجمع بين عرض مسؤوليات التقرير الأخرى ومسؤوليات المحاسب القانوني بموجب هذا المعيار إلا عندما تتناول هذه المسؤوليات نفس العناصر المعروضة ضمن مسؤوليات التقرير التي يتطلبهما هذا المعيار وكانت صيغة تقرير التأكيد تميز بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عن تلك التي بموجب هذا المعيار. وقد يستلزم هذا التمييز الواضح الإشارة في تقرير التأكيد إلى مصدر مسؤوليات التقرير الأخرى، والنصل على أن تلك المسؤوليات تتبع تلك المطلوبة بموجب معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠). وفيما عدا ذلك، يتبع تناول مسؤوليات التقرير الأخرى في قسم منفصل في تقرير التأكيد بعنوان "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى"، أو أي عنوان آخر يناسب محتوى القسم.

فقرة لفت الانتباه وفقرة الأمور الأخرى

الفرق بين القيود الملزمة وفقرات لفت الانتباه وفقرات الأمور الأخرى (راجع: الفقرة ١٩٩)

٥٧٩. عندما يتم توضيح قيود ملزمة مهمة في تقرير التأكيد وفقاً للفقرة ١٩٠(ز)، فإن توضيح تلك القيود الملزمة يختلف عن تضمين فقرات لفت الانتباه في تقرير التأكيد. وتكون القيود الملزمة في قياس أو تقويم مسائل الاستدامة، بغض النظر عما إذا كانت الإدارة قد أفصحت عنها. ومع ذلك، فإنه قد يكون من المفيد أن تفصح الإدارة عن تلك القيود الملزمة بتفصيل أكبر ضمن معلومات الاستدامة. وفي بعض الحالات، قد تكون حالات عدم التأكيد الملزمة التي تحيط بالقياس أو التقويم أمراً أساسياً في فهم المستخدمين لمعلومات الاستدامة وقد يتم توضيحها ضمن معلومات الاستدامة.

٥٨٠. لا يمكن لفقرة لفت الانتباه أن تلفت الانتباه إلا إلى أمر عرضته أو أفصحت عنه الإدارة في معلومات الاستدامة. ويتضمن محتوى فقرة لفت الانتباه إشارة واضحة إلى الأمر الذي يتم لفت الانتباه إليه والموضع الذي يمكن الاطلاع فيه ضمن معلومات الاستدامة على الإفصاحات ذات الصلة التي تصف الأمر على نحو وافي. ويشير محتوى الفقرة أيضاً إلى أن استنتاج المحاسب القانوني لم يتم تعديله بناءً على الأمر الذي تم لفت الانتباه إليه. وقد تكون فقرة لفت الانتباه مناسبة، على سبيل المثال، في الحالات الآتية:

(أ) عندما يكون قد تم استخدام ضوابط مختلفة أو عندما تكون الضوابط قد تم تنفيذها أو تحديتها أو تفسيرها على نحو مختلف عن الفترات السابقة وكان لذلك تأثير عميق على معلومات الاستدامة.

(ب) عندما يؤثر عطل في النظام خلال جزء من الفترة على عمل أدوات الرقابة أو تسجيل أمور جوهيرية للارتباط.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

٥٨١. يعكس محتوى فقرات الأمور الأخرى بوضوح أن تلك الأمور الأخرى لا يلزم عرضها والإفصاح عنها في معلومات الاستدامة. ولا تتضمن فقرات الأمور الأخرى المعلومات التي يُحضر على المحاسب القانوني تقديمها بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المتطلبات المهنية، على سبيل المثال، معايير سلوك وآداب المهنة فيما يتعلق بسرية المعلومات. ولا تتضمن فقرات الأمور الأخرى أيضاً المعلومات التي يتبعن على الإدارة تقديمها. وقد تكون فقرات الأمور الأخرى مناسبة، على سبيل المثال عند تغيير نطاق الارتباط بشكل كبير عن الفترة السابقة مع عدم النص على ذلك في معلومات الاستدامة.

٥٨٢. قد يقلل الاستخدام واسع النطاق لفقرات لفت الانتباه أو فقرات الأمور الأخرى من فاعلية إبلاغ المحاسب القانوني عن مثل هذه الأمور. ولا تُعد فقرات لفت الانتباه أو الأمور الأخرى بديلاً عن تعديل الاستنتاج التأكيدى.

الضوابط التي تهدف إلى تحقيق غرض بعينه (راجع: الفقرة ٢٠٠)

٥٨٣. في بعض الحالات، قد تهدف الضوابط المنطبقية المستخدمة لقياس أو تقويم مسألة الاستدامة إلى تحقيق غرض بعينه. وعلى سبيل المثال، قد تطلب سلطة تنظيمية من منشآت معينة استخدام ضوابط منطبقية محددة تهدف إلى تحقيق أغراض تنظيمية. وتجنبًا لسوء الفهم، يقوم المحاسب القانوني بتتبّعه قراءة تقرير التأكيد إلى هذه الحقيقة وأنه، نتيجةً لذلك، فإن معلومات الاستدامة قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى.

٥٨٤. إضافة إلى التنبّيـه الذي تتطلـبه الفقرة ٢٠٠، فقد يرى المحاسب القانوني أنه من المناسب الإشارة إلى أن تقريره موجه فقط لمستخدمين محددين. وبناءً على ظروف الارتباط، على سبيل المثال، الأنظمة أو اللوائح في الدولة المعنية، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقييد توزيع تقرير التأكيد أو تقييد استخدامه. وفي حين أن تقرير التأكيد قد يتم تقييده على هذا النحو، فإن عدم وجود قيد بشأن مستخدم أو غرض معين لا يشير في حد ذاته إلى وجود مسؤولية قانونية على المحاسب القانوني تجاه ذلك المستخدم أو فيما يتعلق بذلك الغرض. ويعتمد تحمل المسؤولية القانونية على الظروف القانونية لكل حالة وعلى الدولة ذات الصلة.

المعلومات الأخرى (راجع: الفقرتين ٢٠٢-٢٠١)

٥٨٥. عندما يمتنع المحاسب القانوني عن إبداء استنتاج بشأن معلومات الاستدامة، فإن تقرير التأكيد لا يشتمل على قسم بشأن "المعلومات الأخرى" لأن تقديم المزيد من التفاصيل بشأن الارتباط، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يحجب حقيقة الامتناع عن إبداء استنتاج بشأن معلومات الاستدامة ككل.

٥٨٦. إذا كانت المعلومات الأخرى تشمل على القوائم المالية التي قام المحاسب القانوني أو مكتبه بمراجعةها، فإنه يتم الاعتراف بذلك عادةً في قسم المعلومات الأخرى ضمن تقرير التأكيد عن طريق توسيع نطاق العبارة التي تتطلـبها الفقرة ٢٠٢(ج) للإشارة إلى عدم تقديم استنتاج بشأن المعلومات الأخرى كجزء من الارتباط المتعلـق بمعلومات الاستدامة. ولكن المحاسب القانوني أو مكتبه قد قام بمراجعة القوائم المالية التي تشكل جزءاً من المعلومات الأخرى وقدم رأي مراجعة منفصلاً بشأنها تم تضمينه مع المعلومات الأخرى.

الاستنتاج المعدل (راجع: الفقرات ٢٠٦-٢٠٣)

أثر الاستنتاجات المتحفظة بسبب تقييد النطاق على العبارة التي تتعلق بالمعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ٢٠٣((أ)))

٥٨٧. عند وجود قيد على النطاق فيما يتعلق ببنـد جوهـري في معلومات الاستدامة، فإن المحاسب القانوني لن يحصل على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن ذلك الأمر. وفي هذه الظروف، قد لا يستطيع المحاسب القانوني استنتاج ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر تؤدي إلى تحريف جوهـري في المعلومات الأخرى. وبناءً عليه، فإن المحاسب القانوني قد يحتاج إلى تعديل العبارة التي تتطلـبها الفقرة ٢٠٢(ه)(١) للإشارة إلى عدم قدرته على النظر في الوصف الذي أوردته الإدارـة ضمن معلومات الأخرى للأمر الذي يتعلـق به الاستنتاج التأكـيدي المتحفـظ بشأن معلومات الاستدامة حسبـما هو موضـح في فـقرة أساس الاستنتاج المتحفـظ. ومع ذلك، يتبعـن على المحاسب القانوني التـقرير عن أي تـحريفات جوهـرية أخرى غير مـصححة تم اكتـشافـها في المعلومات الأخرى.

أثر الاستنتاجات المعدلة بسبب التـحريفـات غير المـصحـحة على العبارة التي تـتعلق بالمـعلومات الأخرى (راجع: الفقرة ٢٠٣(ب))

٥٨٨. قد لا يكون للاستنتاج التـأكـيدي المتحفـظ أو المـعارض بشأن مـعلومات الاستـدـامة أثـر على العبـارة التي تـتعلق بالمـعلومات الأخرى التي تتـطلـبـها الفقرة ٢٠٢(ه) إذا كان الأمر الذي تم تعـديلـ الاستـنتاجـ التـأـكـيديـ بسببـهـ غيرـ مـضـمـنـ أوـ لمـ يتمـ تـناـولـهـ بـأـيـ طـرـيقـ آخرـ فيـ

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

المعلومات الأخرى وذلك الأمر لم يكن له تأثير على أي جزء من المعلومات الأخرى. وفي ظروف أخرى، قد تكون هناك آثار متربة في عملية التقرير كما هو موضح في الفقرتين ٥٨٩١ وأ. ٥٩٠.

٥٨٩١. عندما يكون الاستنتاج التأكيدية متحفظاً، يمكن النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى محرفة أيضاً بشكلٍ جوهري لنفس الأمر الذي نشأ عنه الاستنتاج المتحفظ بشأن معلومات الاستدامة، أو لأمر متعلق به.

٥٩٠. إن إبداء استنتاج معارض بشأن معلومات الاستدامة فيما يتعلق بأمر أو أمور معينة موضحة في فقرة أساس الاستنتاج المعارض لا يبرر عدم التقرير في تقرير التأكيد وفقاً للفقرة ٢٠٢(ه) عن التحريرات الجوهريات التي اكتشفها المحاسب القانوني في المعلومات الأخرى. وعندما يكون قد تم إبداء استنتاج معارض بشأن معلومات الاستدامة، فقد يحتاج المحاسب القانوني إلى تعديل العبارة التي تتطلبها الفقرة ٢٠٢(ه) بشكلٍ مناسب، على سبيل المثال، للإشارة إلى أن الإفصاحات الواردة في المعلومات الأخرى محرفة بشكلٍ جوهري لنفس الأمر الذي نشأ عنه الاستنتاج المعارض بشأن معلومات الاستدامة، أو لأمر متعلق به.

تأثيرات الأمر منشرة (راجع: الفقرة ٢٠٤)

٥٩١. يصف المصطلح "منشرة" تأثيرات التحريرات على معلومات الاستدامة أو التأثيرات المحتملة عليها بسبب التحريرات التي لا يتم اكتشافها، إن كانت موجودة، بسبب عدم إمكانية الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة. والتأثيرات المنشرة على معلومات الاستدامة هي التي تكون، بحسب الحكم المي للمحاسب القانوني:

(أ) غير مقتصرة على جوانب محددة من معلومات الاستدامة؛ أو

(ب) إن كانت مقتصرة على جوانب محددة، فإنها تمثل أو يمكن أن تمثل جزءاً أساسياً من معلومات الاستدامة؛ أو

(ج) فيما يتعلق بالإفصاحات، أساسية لفهم المستخدمين المستهدفين لمعلومات الاستدامة.

٥٩٢. تؤثر طبيعة الأمر، وحكم المحاسب القانوني بشأن مدى انتشار التأثيرات أو التأثيرات المحتملة على معلومات الاستدامة، على نوع الاستنتاج الذي سيتم إبداؤه.

أمثلة للاستنتاجات المعدلة (راجع: الفقرة ٢٠٣)

٥٩٣. أمثلة للاستنتاج المتحفظ في ارتباط التأكيد المحدود (مع وجود تحريف جوهري)

استنتاج متحفظ (إطار التزام) - "استناداً إلى الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، وباستثناء تأثير الأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المتحفظ" في تقريرنا، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن [معلومات الاستدامة] غير معدّة، من جميع الجوانب الجوهري، وفقاً للضوابط (س)".

استنتاج متحفظ (إطار عرض عادل) - "استناداً إلى الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، وباستثناء تأثير الأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المتحفظ" في تقريرنا، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن [معلومات الاستدامة] غير معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهري، وفقاً للضوابط (س)".

٥٩٤. أمثلة للاستنتاج المتحفظ في ارتباط التأكيد المعقول (مع وجود تحريف جوهري):

استنتاج متحفظ (إطار التزام) - "باستثناء تأثير الأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المتحفظ" في تقريرنا، فإن [معلومات الاستدامة] معدّة، من جميع الجوانب الجوهري، وفقاً للضوابط (س)".

استنتاج متحفظ (إطار عرض عادل) - "باستثناء تأثير الأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المتحفظ" في تقريرنا، فإن [معلومات الاستدامة] معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهري، وفقاً للضوابط (س)".

٥٩٥. أمثلة لاستنتاجات المعارض والامتناع عن إبداء استنتاج لكل من ارتباطات التأكيد المحدود والمعقول.	•
استنتاج معارض (مثال لتحريف جوهري ومنتشر لمعلومات معدة بموجب إطار التزام) - "نظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المعارض" في تقريرنا، فإن [معلومات الاستدامة] غير معدّة وفقاً للضوابط (س)." .	•
استنتاج معارض (مثال لتحريف جوهري ومنتشر لمعلومات معدة بموجب إطار عرض عادل) - "نظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المعارض" في تقريرنا، فإن [معلومات الاستدامة] لا تعرض بشكل عادل التزام المنشأة بالضوابط (س)." .	•
الامتناع عن إبداء استنتاج (مثال لقييد جوهري ومنتشر على النطاق) - "نظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج" في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة لتكوين استنتاج بشأن [معلومات الاستدامة]. وبينما عليه، فإننا لا نبدي أي استنتاج بشأن [معلومات الاستدامة] تلك." .	•

(المعلومات المقارنة (راجع: الفقرات ٢٠٧-٢١١))

٥٩٦. قد تحدد الأنظمة أو اللوائح أو الضوابط أو شروط الارتباط المتطلبات بشأن عرض المعلومات المقارنة في معلومات الاستدامة، والتقرير عنها وتأكيدها.

٥٩٧. في حال عدم الاتساق بين المعلومات المقارنة ومعلومات الاستدامة الخاصة بالفترة الحالية، قد ينظر المحاسب القانوني في أسباب تلك الاختلافات لتقويم ما إذا كانت أوجه عدم الاتساق قد تم تناولها وفقاً للضوابط. وعندما تشتمل معلومات الاستدامة على مقارنات للمعلومات بين الفترات وبعضها، كالإشارات إلى النسبة المئوية للانخفاض أو الارتفاع في القياسات أو مؤشرات الأداء الرئيسية، فإنه من المهم للمحاسب القانوني النظر في مدى مناسبة تلك المقارنات. وقد تكون هذه المقارنات غير مناسبة للأسباب الآتية:

- (أ) التغييرات المهمة في العمليات التشغيلية عن الفترة السابقة؛ أو
- (ب) التغييرات المهمة في معاملات التحويل؛ أو
- (ج) التغييرات المهمة في الافتراضات؛ أو
- (د) عدم الاتساق في المصادر أو طرق القياس أو التقويم.

٥٩٨. قد يلزم إعادة عرض المعلومات التي تم التقرير عنها في فترة سابقة، وفقاً للأنظمة أو اللوائح أو الضوابط المنطبقة لأسباب مثل تحسن المعرفة العلمية أو التغييرات البيكلية المهمة في المنشأة أو توفر طرق أكثر دقة لقياس الكميات أو اكتشاف خطأ مهم.

٥٩٩. عند عرض معلومات مقارنة مع معلومات الاستدامة الحالية، ولكن بعض أو جميع تلك المعلومات المقارنة غير مشار إليها في استنتاج المحاسب القانوني، فإنه من المهم تحديد حالة هذه المعلومات بشكل واضح في كل من معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد وفقاً للفقرتين ٢٠٩ و ٢١٠.

٦٠٠. قد يكون تحديد المعلومات التي تتطلب الفقرتان ٢٠٩ و ٢١٠ تضمينها في فقرة "أمر آخر" فيما يتعلق بارتباطات التأكيد التي تم تنفيذها على المعلومات المقارنة في الفترة السابقة، أمراً معقداً وطويلاً. وفي هذه الظروف، قد يكون من المناسب تضمين هذه المعلومات كمرجع في حال تضمينها في معلومات الاستدامة، أو في صورة مرفق لتقرير التأكيد.

٦٠١. إذا لم يشتمل الارتباط على تأكيد بشأن المعلومات المقارنة، فإن متطلب تنفيذ الإجراءات في ظل الظروف القائمة الوارد في الفقرة ٢١١ هو للوفاء بالواجب المسلط الذي يتحمله المحاسب القانوني بعد اقتراح اسمه، عن علم منه، بمعلومات خاطئة أو مضللة بشكل جوهري.

التوثيق

الأمور الناشئة بعد تاريخ تقرير المحاسب القانوني (راجع: الفقرة ٢١٢)

٦٠٢. من أمثلة الظروف الاستثنائية الحقائق التي تصبح معروفة للمحاسب القانوني بعد تاريخ تقرير التأكيد، رغم أنها كانت موجودة في

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

ذلك التاريخ، والتي لو كانت معروفة في ذلك التاريخ لربما أدت إلى تعديل معلومات الاستدامة أو إلى قيام المحاسب القانوني بتعديل الاستنتاج في تقرير التأكيد، ومثال ذلك، اكتشاف خطأ منهم لم يتم تصحيحه. ويتم فحص ما يترتب على ذلك من تغييرات في توثيق أعمال الارتباط وفقاً لسياسات أو إجراءات المكتب بشأن طبيعة وتوقيت ومدى فحص عمل أعضاء فريق الارتباط وفقاً لمتطلبات معيار إدارة الجودة (١)، مع تحمل الشريك المسؤول عن الارتباط المسؤولية النهائية عن التغييرات.

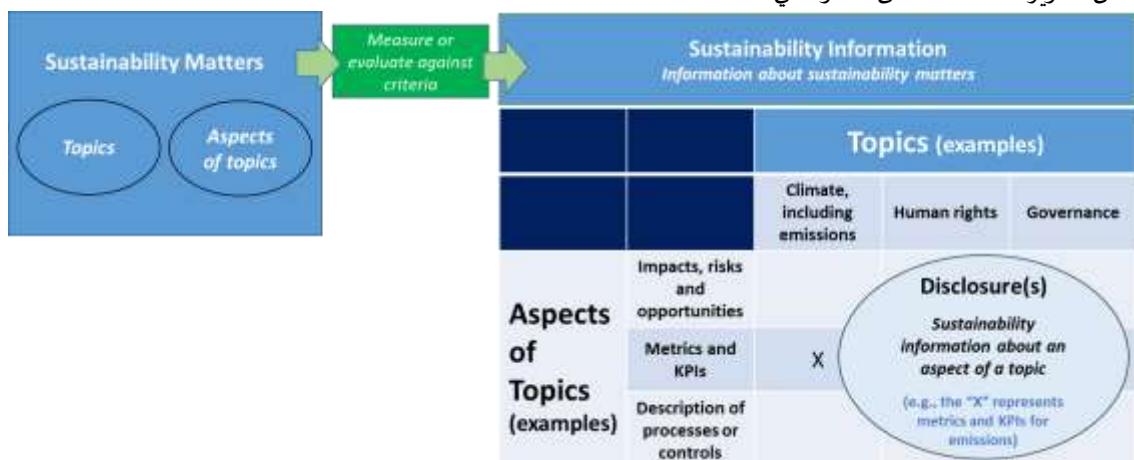
الملحق الأول

(راجع: الفقرات ٢١٠، ٢٢٠-٢٢١)

مسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة

١. يشرح هذا الملحق العلاقة بين مسائل الاستدامة (أي الموضوع محل الارتباط)؛ ومعلومات الاستدامة (أي معلومات الموضوع)، التي تنتج عن قياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط؛ والإفصاحات ذات العلاقة.

٢. يمكن تصوير هذه العلاقة على النحو الآتي:



٣. تتطلب الفقرة ٧٥ من المحاسب القانوني الحصول على معرفة مبدئية بمعلومات الاستدامة التي ستقرر عنها المنشأة، وأنباء تحديد ما إذا كانت الشروط المسبقة لارتباط التأكيد متحققة، تتطلب الفقرة ٧٦(أ) من المحاسب القانوني النظر فيما إذا كانت للمنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها.

٤. كما هو موضح في الفقرة ٣، فإن معلومات الاستدامة يتم التقرير عنها وفقاً للضوابط. وتراعي الإدارة الموضوعات وجوانب الموضوعات الخاصة بمسائل الاستدامة عند تحديد معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، وتحل محل تلك الموضوعات وجوانب الموضوعات في الإفصاحات ذات العلاقة. ويمثل الإفصاح معلومات الاستدامة التي تقرر عنها المنشأة بشأن جانب من أحد الموضوعات. وتقدم الفقرة ٤٣ قائمة أمثلة أكثر شمولاً للموضوعات وجوانب الموضوعات.

٥. يمكن أن تتخذ الإفصاحات أشكالاً مختلفة (على سبيل المثال، أوصاف سردية أو غيرها من المعلومات النوعية، أو جداول تحتوي على مؤشرات أداء رئيسية أو غيرها من المعلومات الكمية، أو مزيج بين هذا وذاك) وقد يتم حصرها في فقرة واحدة أو جدول واحد أو قد تمتد عبر صفحات متعددة في تقرير منفصل للاستدامة أو جزء من التقرير السنوي للمنشأة أو آلية أخرى من آليات إعداد التقارير. وتحدد الضوابط كيفية عرض المنشأة للإفصاحات (أي كيفية تجميع أو تفصيل المنشأة لمعلومات الاستدامة لأغراض العرض). ويُعد تحديد ما إذا كان المحاسب القانوني سيقوم بذلك بفرز الإفصاحات ضمن مجموعات لأغراض التخطيط لارتباطه وتنفيذها، وطريقة القيام بذلك، مسألة حكم مهي، كما هو موضح في الفقرة ٢٨٧.

الملحق الثاني

(راجع: الفقرتين ٤، ٣)

نظر المحاسب القانوني في آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها

١. يبين هذا الملحق المتطلبات والمواد التطبيقية ذات الصلة بقيام المحاسب القانوني بالارتباط، عندما تكون لدى المنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها، كما هو موضح في الفقرة ٤.

(ج) ٧٦-(ب)، (ج)

قبول الارتباط والاستمرار فيه

ملحوظة ١

النظر فيما إذا كانت للمنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها وما إذا كانت الضوابط (بما في ذلك للالية) مناسبة

[١٩١٧]

١٢١، ١١٨، ١١٧، ١٠٧، ١٠٧

٣٨٤٧-٣٨٦، ٣٣١٦، ٣٣٠، ٣٢٣٧

/٤٠، ٢٠، ٣٨٦٧

فهم مسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة

تقييم نظام المعلومات

التعرف على أوجه القصور في الرقابة

تقييم المخاطر

ملحوظة ٢

آلية الارتباط ذات الطابع التكراري

١٢٦/٥١٢٦

الاستجابة للمخاطر تنفيذ الإجراءات الإضافية

إذا تعرف المحاسب القانوني

على معلومات ذات أهمية

نسبية تم إغفال ذكرها، في

الموضوعات أو جوانب

الموضوعات التي تم تعبيتها

واختيارها ليتم تضمينها في

معلومات الاستدامة، وقادمت

الإدارة بتصحيح ذلك، فإن

المحاسب القانوني يقوم بتنفيذ

المزيد من الإجراءات (انظر

الفقرة ١٥٧).

١٥٦، ١٥٣

/٤٢٣٧-٤٢٢٧

تجميع التحريرات المكتشفة والنظر فيها

معلومات الاستدامة ذات الأهمية النسبية التي تم

إغفال ذكرها أو حجمها

ملحوظة ٣

١٨١، ١٧٦

/٥٢٧٦، ٤٩١٧

تكوين الاستنتاج

الأهمية النسبية لمعلومات الاستدامة التي تم إغفال

ذكراها، أو المعلومات التي تحجب معلومات الاستدامة

المقرر عنها

ملحوظة ٣

٢٠٣

إبداء استنتاج، يكون معدلاً إذا كانت معلومات الاستدامة

ذات الأهمية النسبية قد تم إغفال ذكرها أو حجمها

إعداد التقرير

١. يتبع على المحاسب القانوني النظر فيما إذا كانت للمنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها (الفقرة (ج)).
- ويتبع على المحاسب القانوني أيضاً تقويم مدى مناسبة الضوابط لمعلومات الاستدامة، ويشمل ذلك فهم ما إذا كانت المنشأة مطالبة بامتلاك مثل تلك الآلية وما إذا كانت الضوابط بخصوص تلك الآلية تستوفي خصائص المناسبة الموضحة في الفقرة (ج)، ولاسيما ملاءمة الضوابط واكمالها.
٢. في إطار فهم المحاسب القانوني لنظام المعلومات وأدوات الرقابة في المنشأة، يتوصل المحاسب القانوني إلى فهم آلية عمل المنشأة، وبناءً على هذا الفهم، وفي سياق إطار التقرير، يقوم المحاسب القانوني ما إذا كانت تلك الآلية تدعم على نحو مناسب إعداد معلومات الاستدامة (الفقرتان ١١٧ و ١١٨). وقد يؤدي فهم المحاسب القانوني لآلية عمل المنشأة، إلى جانب إجراءات تقييم المخاطر الأخرى، إلى تسليط الضوء على مواطن خطر التحريف الجوهري، بما في ذلك ما يتعلق باكمال معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها.
٣. تشمل التحريرات التي يتم تجميعها أي تحريرات تنشأ عن إغفال ذكر معلومات الاستدامة ذات الأهمية النسبية الواجب التقرير عنها، أو حجمها.

المطلبات والمواد التطبيقية للرجوع إليها

الاقتباس ذو الصلة من صيغة المطلب يجب على المحاسب القانوني...	رقم فقرة المتطلب [المادة التطبيقية]
النظر فيما إذا كانت للمنشأة آلية لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها.	(ج) ٧٦ [١٨٧١، ٣١]
تقويم ما إذا كان لدى الإدارة، أو المكلفين بالحكومة، عند الاقتضاء، أساس معقول لمعلومات الاستدامة.	(ب) ٧٦ [١٩١١-١٩٠]
تقويم ما إذا كانت الضوابط التي يتوقع تطبيقها في إعداد معلومات الاستدامة مناسبة لظروف الارتباط وستكون متاحة للمستخدمين المستهدفين للاطلاع عليها. وعند القيام بذلك، يجب على المحاسب القانوني:... (ج) تقويم ما إذا كانت الضوابط تستوفي الخصائص الآتية: (١) الملاءمة؛ (٢) الاكمال...	٧٨
أن يتوصل إلى فهم لمسائل الاستدامة ومعلومات الاستدامة، بما في ذلك خصائص الأحداث أو الظروف التي قد ينشأ عنها تحريف جوهري في الإفصاحات.	١٠٦ [٣٢٣١]
تحديد ما إذا كانت الضوابط المنطبقة مناسبة لظروف الارتباط، بما في ذلك ما إذا كانت تستوفي الخصائص في الفقرة ٧٨.	١٠٧ [٣٣١١-٣٣٠]
أن يتوصل إلى فهم لنظام معلومات واتصالات المنشأة ذي الصلة بمسائل الاستدامة وإعداد معلومات الاستدامة، بما في ذلك: (ج) آلية المنشأة لتعيين معلومات الاستدامة التي سيتم التقرير عنها...	١١٧ [٣٨٤١-٣٨٢١]

الاقتباس ذو الصلة من صيغة المتطلب يجب على المحاسب القانوني...	رقم فقرة المتطلب [المادة التطبيقية]
تقويم ما إذا كان نظام معلومات المنشأة يدعم على نحو مناسب إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للضوابط المنطبقة.	١١٨ [٣٨٦٢]
بناءً على فهم المحاسب القانوني لمكونات نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، فإنه يجب عليه النظر فيما إذا كان قد تم التعرف على وجه أو أكثر من أوجه القصور في الرقابة.	١٢١ [٤٠٢١]
تصميم وتنفيذ إجراءات إضافية تستجيب من حيث طبيعتها وتوقعها ومداها لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات / مستوى الإقرارات للإفصاحات.	١٢٦/م
تجميع التحريرات المكتشفة أثناء الارتباط، بخلاف تلك التي تُعد تافهة بشكل واضح.	١٥٣ [٤٧٣١-٤٧٢١]
إبلاغ الإدارة، في الوقت المناسب، بجميع التحريرات التي تم تجميعها أثناء ارتباط التأكيد، ويجب عليه مطالبة الإدارة بتصحيح تلك التحريرات.	١٥٦
تحديد ما إذا كانت التحريرات غير المصححة تُعد جوهرية، كل منها على حدة أو في مجلتها. وعند إجراء هذا التحديد، يجب على المحاسب القانوني مراعاة حجم وطبيعة التحريرات، والظروف الخاصة المحيطة بدوثها.	١٦٠ [٤٩١١]
تكوين استنتاج بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب الغش أو الخطأ...	١٨١ [٥٢٧١]
إدء استنتاج معدل ... عندما يوجد، بحسب الحكم المبني للمحاسب القانوني، قيد على النطاق وتأثير الأمر قد يكون جوهرياً ... (أو) ... عندما تكون معلومات الاستدامة .. محرفة تحريفاً جوهرياً.	٢٠٣

الملحق الثالث

(راجع: الفقرة ٥٣٨)

نماذج توضيحية لتقارير التأكيد عن معلومات الاستدامة

- المثال التوضيحي (١): تقرير تأكيد معقول غير معدل بشأن معلومات استدامة لمنشأة مدرجة مُعدَّة وفقاً لضوابط للعرض العادل
- المثال التوضيحي (٢): تقرير تأكيد محدود غير معدل بشأن معلومات استدامة لمنشأة غير مدرجة مُعدَّة وفقاً لضوابط التزام
- المثال التوضيحي (٣): تقرير تأكيد معقول ومحدود معاً، غير معدل، بشأن معلومات استدامة لمنشأة غير مدرجة مُعدَّة وفقاً لضوابط التزام
- المثال التوضيحي (٤): تقرير تأكيد محدود معدل بشأن معلومات استدامة لمنشأة غير مدرجة مُعدَّة وفقاً لضوابط التزام

المثال التوضيحي (١) – تقرير تأكيد معقول غير معدل بشأن معلومات استدامة لمنشأة مدرجة مُعدَّة وفقاً لضوابط للعرض العادل لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير التأكيد، تم افتراض الظروف الآتية:
ارتباط تأكيد معقول فيما يتعلق بكمال تقرير الاستدامة للشركة (١) (الشركة)، وهي منشأة مدرجة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (معلومات الاستدامة).
قام بإعداد معلومات الاستدامة إدارة الشركة وفقاً لضوابط للعرض العادل (إطار تقارير الاستدامة، النسخة ١.٦).
تشتمل معلومات الاستدامة على معلومات مقارنة غير مشار إليها في استنتاج المحاسب القانوني. وكانت المعلومات المقارنة قد خضعت لارتباط تأكيد معقول نفذه نفس المحاسب القانوني خلال الفترة السابقة وكان استنتاج المحاسب القانوني غير معدل.
إدارة الشركة هي الطرف القائم بالتكليف.
المكلفوون بالحكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية إعداد تقارير الاستدامة في الشركة.
تعكس شروط ارتباط التأكيد الوصف المتعلق بمسؤولية الإدارة عن معلومات الاستدامة كما في معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠).
توصل المحاسب القانوني إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "حال من التحفظات")، استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها.
المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويشتمل الميثاق على متطلبات للاستقلال تنطبق على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمنشآت ذات الاهتمام العام. ويطلب الميثاق أيضاً من المحاسب القانوني الإفصاح علناً عن أنه قد تم تطبيق متطلبات الاستقلال المنطبقة على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمنشآت ذات الاهتمام العام. ^(١)
المكتب الذي يُعد المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق معيار إدارة الجودة (١).
تم تضمين معلومات الاستدامة وتقرير المحاسب القانوني بشأنها في التقرير السنوي للشركة. وقد حصل المحاسب القانوني على التقرير السنوي قبل تاريخ تقرير التأكيد، ولم يكتشف المحاسب القانوني أي تحريف جوهري في المعلومات الأخرى الواردة في

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "تضم المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي)، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية التي تتعلق بارتباطات التأكيد داخل الدولة، وتقرير التأكيد يشير إلى كلاماً. ويشتمل الميثاق الدولي والمتطلبات المسلكية التي تتعلق بارتباط التأكيد داخل الدولة على متطلبات للاستقلال تنطبق على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمنشآت ذات الاهتمام العام. ويطلب الميثاق والمتطلبات أيضاً من المحاسب القانوني الإفصاح علناً عن أنه قد تم تطبيق متطلبات الاستقلال المنطبقة على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمنشآت ذات الاهتمام العام."

التقرير السنوي.

- بالإضافة إلى ارتباط التأكيد المعقول بشأن معلومات الاستدامة، يتحمل المحاسب القانوني مسؤوليات تقرير أخرى بموجب النظام المحلي.

التقرير الآتي هو لأغراض الاستشارة فحسب، وليس المقصود أن يكون شاملًا أو أن ينطبق على جميع الحالات. ويلزم تكييف تقرير التأكيد بما يناسب ظروف الارتباط.

تقرير التأكيد المعقول للمحاسب القانوني المستقل بشأن معلومات الاستدامة للشركة (أ)

إلى إدارة الشركة (أ)

١ تقرير التأكيد المعقول بشأن معلومات الاستدامة^١

رأي التأكيد المعقول

لقد نفذنا ارتباط تأكيد معقول بشأن تقرير الاستدامة للشركة (أ) ("الشركة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("معلومات الاستدامة"). وفي رأينا، فإن معلومات الاستدامة المرفقة معروضة بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار تقارير الاستدامة، النسخة ٠.١.

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد المعقول وفقاً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

ومسؤولياتنا بموجب ذلك المعيار موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المحاسب القانوني" الوارد في تقريرنا.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية، حسب ما ينطبق منه على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمنشآت ذات الاهتمام العام. وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.^(١)

ويطبّق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، الذي يتطلب من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بما في ذلك سياسات أو إجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية المنطبقة.

وفي اعتقادنا، فإن الأدلة التي حصلنا عليها كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لرأينا.

لفت الانتباه^٢

نود أن نلفت الانتباه إلى [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن معلومات الاستدامة]، الذي يوضح أن [...]. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

^١ العنوان الفرعى "تقرير التأكيد المعقول بشأن معلومات الاستدامة" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعى الثاني "التقرير عن المتطلبات النظمية والتنظيمية الأخرى" منطبياً.

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، حسب ما ينطبق منه على ارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة للمنشآت ذات الاهتمام العام، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية ذات الصلة بارتباطات التأكيد للمنشآت ذات الاهتمام العام في [عنوان/تعيين المتطلبات، واسم السلطة المعنية، والدولة]. وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وذلك الميثاق".

^٢ يتم تضمين هذه الفقرة إذا أرتى المحاسب القانوني أنها ضرورية في ظل ظروف الارتباط – انظر الفقرة ١٩٩.

إدارة الشركة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى [المعلومات الواردة ضمن التقرير السنوي للشركة]^٤، ولكنها لا تتضمن معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد بشأنها.

ولا يغطي رأينا في معلومات الاستدامة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكدي بشأنها.

وفيما يتصل بارتباط التأكيد الذي قمنا بتنفيذه بشأن معلومات الاستدامة، فإن مسؤوليتنا تمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر أثناء القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسق بشكلٍ جوهرى مع معلومات الاستدامة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء ارتباط التأكيد، أو ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى تبدو بأية صورة أخرى مُحرَّفة بشكلٍ جوهرى. وإذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهرى في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقدير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقر عنه في هذا الشأن.

المؤليات عن معلومات الاستدامة

إدارة الشركة هي المسئولة عن:

- إعداد معلومات الاستدامة وعرضها العادل وفقاً لإطار تقارير الاستدامة، النسخة ١.x.
 - تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية، والحفظ علىها، التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكين من إعداد معلومات الاستدامة دون وجود تحريف جوهرى فيها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفقاً لإطار تقارير الاستدامة، النسخة ١.x.
- والملكون بالحكومة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية إعداد تقارير الاستدامة في الشركة.

القيود / الملازمة لإعداد معلومات الاستدامة^٥

وفقاً لما تم مناقشه في [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن معلومات الاستدامة]، [يتم تقديم وصف محدد لأى قيود ملازمة مهمة ارتبطت بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطقية].

مسؤوليات المحاسب القانوني

تمثل أهدافنا في التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذه للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير تأكيد يتضمن رأينا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات التي يتتخذها المستخدمون على أساس معلومات الاستدامة.

وأثناء ارتباط التأكيد المعقول وفقاً لمعيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) المعتمد في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بتنزعة الشك المفي طوال الارتباط. وإضافة إلى ذلك، فإننا:

- ننفذ إجراءات تقييم المخاطر، ويشمل ذلك التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإقرارات للإفصاحات ولكن ليس لغرض إبداء رأى بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.^٦
- نصمم وننفذ إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات. ويعُد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ. نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

^٣ يمكن استخدام عنوان آخر مناسب، مثل "المعلومات الأخرى بخلاف معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد المعقول بشأنها".

^٤ يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "القواعد المالية والإيضاحات المرفقة بها وبين رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^٥ يتم تضمين هذه الفقرة إذا كانت ذات صلة بظروف الارتباط – انظر الفقرة ١٩٠ (ز).

^٦ يتم حذف عبارة "ولكن ليس لغرض إبداء رأى بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة" إذا كان ارتباط التأكيد المعقول يشتمل على إبداء رأى بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

التقرير عن المتطلبات النظمية والتنظيمية الأخرى

(يختلف شكل ومحفوظ هذا القسم من تقرير التأكيد تبعاً لطبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المحاسب القانوني. ويتم تناول الأمور التي تناولتها الأنظمة أو اللوائح أو المعايير الوطنية الأخرى (إشار إليها بلفظ "مسؤوليات التقرير الأخرى") ضمن هذا القسم ما لم تتناول مسؤوليات التقرير الأخرى نفس عناصر التقرير المعروضة وفقاً لمسؤوليات التقرير التي يتطلبها معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠). كجزء من قسم "تقرير التأكيد المعقول بشأن معلومات الاستدامة". وقد يتم دمج التقرير عن مسؤوليات التقرير الأخرى الذي يتناول نفس عناصر التقرير التي يتطلبها هذا المعيار (أي تضمينه في قسم "تقرير التأكيد المعقول بشأن معلومات الاستدامة" تحت العنوانين الفرعية المناسبة) بشرط أن تميز صيغة تقرير التأكيد بوضوح مسؤوليات التقرير الأخرى عن التقرير الذي يتطلبه معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) عند وجود أي اختلاف).

الشريك المسؤول عن الارتباط في ارتباط التأكيد الذي أدى إلى صدور تقرير التأكيد المائل عن المحاسب القانوني المستقل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب التأكيد، أو الاسم الشخصي للمحاسب القانوني، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد]

المثال التوضيحي (٢) – تقرير تأكيد محدود بشأن معلومات استدامة لمنشأة غير مدرجة مُعدّة وفقاً لضوابط التزام لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير التأكيد، تم افتراض الظروف الآتية:

- ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بكامل تقرير الاستدامة للشركة (أ) (الشركة)، وهي منشأة غير مدرجة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، على النحو الذي تتطلبه الأنظمة أو اللوائح (معلومات الاستدامة).
- معلومات الاستدامة معروضة في وثيقة قائمة بذاتها (أي تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة).
- قام بإعداد معلومات الاستدامة إدارة الشركة وفقاً لضوابط التزام (النظام (س) في الدولة (ص)).
- تشتمل معلومات الاستدامة على معلومات مقارنة غير مشار إليها في استنتاج المحاسب القانوني. وكانت المعلومات المقارنة قد خضعت لارتباط تأكيد محدود نفذه نفس المحاسب القانوني خلال الفترة السابقة وكان استنتاج المحاسب القانوني غير معدّ.
- إدارة الشركة هي الطرف القائم بالتكليف.
- تعكس شروط ارتباط التأكيد الوصف المتعلق بمسؤولية الإدارة عن معلومات الاستدامة كما في معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠).
- توصل المحاسب القانوني إلى أنه من المناسب إبداء استنتاج غير معدّ (أي "حال من التحفظات")، استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها.
- المتطلبات المслكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية.^(١)
- المكتب الذي يُعد المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق معيار إدارة الجودة (١).
- لا توجد معلومات أخرى لأن معلومات الاستدامة معروضة في وثيقة قائمة بذاتها.

التقرير الآتي هو لأغراض الاسترشاد فحسب، وليس المقصود أن يكون شاملًا أو أن ينطبق على جميع الحالات. ويلزم تكييف تقرير التأكيد بما يناسب ظروف الارتباط.

تقرير التأكيد المحدود للمحاسب القانوني المستقل بشأن معلومات الاستدامة للشركة (أ)

إلى إدارة الشركة (أ)

استنتاج التأكيد المحدود

لقد نفذنا ارتباط تأكيد محدود بشأن تقرير الاستدامة للشركة (أ) ("الشركة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("معلومات الاستدامة").
وبناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها، فإنه لم يتم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة المرفقة غير معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

أساس الاستنتاج

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المتطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "تضم المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي)، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية التي تتعلق بارتباطات التأكيد داخل الدولة، وتقرير التأكيد يشير إلى كلها."

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

وتحتختلف الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

ومسؤولياتنا بموجب ذلك المعيار موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المحاسب القانوني" الوارد في تقريرنا.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وقد وفيما أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.^(١)

ويطبق مكتباً المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، الذي يتطلب من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بما في ذلك سياسات أو إجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية المنطقية.

وفي اعتقادنا، فإن الأدلة التي حصلنا عليها كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لاستنتاجنا.

لفت الانتباه^٢

نود أن نلفت الانتباه إلى [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن معلومات الاستدامة]، الذي يوضح أن [...]. ولم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

المسؤوليات عن معلومات الاستدامة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن:

- إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).
- تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية، والحفظ علىها، التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد معلومات الاستدامة دون وجود تحريف جوهري فيها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

القيود /الملازمة لإعداد معلومات الاستدامة^٣

وفقاً لما تم مناقشه في [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن معلومات الاستدامة]، [يتم تقديم وصف محدد لأى قيود ملازمة مهمة ارتبطت بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطقية].

مسؤوليات المحاسب القانوني

تتمثل أهدافنا في التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذه للوصول إلى تأكيد محدود بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحرير الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير تأكيد محدود يتضمن استنتاجنا. ويمكن أن تنشأ التحريرات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريرات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس معلومات الاستدامة.

وأنشاء ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) المعتمد في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزوعة الشك المهني طوال الارتباط. إضافة إلى ذلك، فإننا:

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبين، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا بتنفيذها بشأن معلومات الاستدامة في [عنوان/تعيين المتطلبات، باسم السلطة المعنية، والدولة]، وقد وفيما أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وذلك الميثاق".

^(٢) يتم تضمين هذه الفقرة إذا أرتأى المحاسب القانوني أنها ضرورية في ظل ظروف الارتباط - انظر الفقرة ١٩٩.

^(٣) يتم تضمين هذه الفقرة إذا كانت ذات صلة بظروف الارتباط - انظر الفقرة ١٩٠ (ز).

ننفذ إجراءات تقييم المخاطر، ويشمل ذلك التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.^٩

نصمم وننفذ إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات. وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على توافق أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

ملخص العمل المنفذ

يستلزم ارتباط التأكيد المحدود تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة بشأن معلومات الاستدامة. وتعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتم اختيارها على الحكم المهني، بما في ذلك مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ.

وأنباء قيامنا بارتباط التأكيد المحدود، فإننا:

[يتم إضافة ملخص بطبيعة ومدى الإجراءات التي تم تنفيذها التي توفر، بحسب حكم المحاسب القانوني، معلومات إضافية قد تكون ذات صلة بهم المستخدمين للعمل الذي تم تنفيذه لدعم استنتاج المحاسب القانوني ومستوى التأكيد الذي تم الوصول إليه.]^{١٠}

[...]

[التوقيع باسم مكتب التأكيد، أو الاسم الشخصي للمحاسب القانوني، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد المحدود]

^٩ يتم حذف عبارة "ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة" إذا كان ارتباط التأكيد المحدود يشتمل على تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

^{١٠} يتم تلخيص الإجراءات ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها غامضة ودون وصفها بطريقة مبالغ فيها أو منمقة أو بطريقة توجى بأنه قد تم الوصول إلى تأكيد معقول. ومن المهم ألا يعطي وصف الإجراءات انطباعاً بأن تلك الإجراءات كان قد اتفق عليها المحاسب القانوني مع الإدارة، وفي معظم الحالات لن يعطي الوصف تفاصيل خطة العمل بكمليها.

المثال التوضيحي (٣) – تقرير تأكيد معقول ومحدود معاً، غير معدل، بشأن معلومات استدامة لمنشأة غير مدرجة مُعدَّة وفقاً لضوابط الزام، يضم:

- (ا) رأي تأكيد معقول بشأن إفصاحات مختارة، [تم تعبيتها عن طريق ...]،^{١١} من تقرير الاستدامة ("معلومات التأكيد المعقول")
- (ب) استنتاج تأكيد محدود بشأن إفصاحات مختارة، [تم تعبيتها عن طريق ...]،^{١٢} من تقرير الاستدامة ("معلومات التأكيد المحدود")

لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير التأكيد، تم افتراض الظروف الآتية:

- ارتباط تأكيد معقول فيما يتعلق بمعلومات التأكيد المعقول وارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بمعلومات التأكيد المحدود في تقرير الاستدامة للشركة (ا) (الشركة)، وهي منشأة غير مدرجة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، على النحو الذي تتطلبه الأنظمة أو اللوائح (تقرير الاستدامة).
- يمثل تقرير الاستدامة معلومات الاستدامة التي قامت الشركة بالتقدير عنها وتتمثل معلومات التأكيد المعقول ومعلومات التأكيد المحدود معلومات الاستدامة التي تخضع لارتباط التأكيد.
- قام بإعداد تقرير الاستدامة إدارة الشركة وفقاً لضوابط الزام (النظام (س) في الدولة (ص)).
- يشتمل تقرير الاستدامة على معلومات مقارنة غير مشار إليها في استنتاج المحاسب القانوني، وفيما يخص المعلومات المقارنة: خضعت المعلومات المقارنة في التأكيد المعقول لارتباط تأكيد معقول، وخضعت المعلومات المقارنة في التأكيد المحدود لارتباط تأكيد محدود، في الفترة السابقة، وكانت استنتاجات المحاسب القانوني غير معدلة فيما يخص كل منها.
- إدارة الشركة هي الطرف القائم بالتكليف.
- تعكس شروط ارتباط التأكيد بدقة الوصف المتعلق بمسؤولية الإدارة عن معلومات الاستدامة كما في معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠).
- توصل المحاسب القانوني، استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها، إلى أنه من المناسب إبداء رأي تأكيد معقول واستنتاج تأكيد محدود غير معدلين (أي "خاليين من التحفظات") بشأن معلومات التأكيد المعقول ومعلومات التأكيد المحدود، على الترتيب.
- المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية.^(١)
- المكتب الذي يُعد المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق معيار إدارة الجودة (١).
- تم تضمين معلومات التأكيد المحدود ومعلومات التأكيد المعقول وتقرير المحاسب القانوني بشأنهما في التقرير السنوي للشركة.
- وقد حصل المحاسب القانوني على التقرير السنوي قبل تاريخ تقرير التأكيد، ولم يكتشف المحاسب القانوني أي تحريف جوهري في المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

^{١١} يتم تعين، وتحديد موضع، المعلومات التي تخضع لرأي التأكيد المعقول، والتي ينبغي أن تكون متمايزة عن المعلومات التي تخضع لاستنتاج التأكيد المحدود (على سبيل المثال، عن طريق وضع علامات على الإفصاحات المحددة في معلومات الاستدامة، أو عنوان قسم معلومات الاستدامة، أو ملحق مرفق بتقرير التأكيد، وخلافه).

^{١٢} يتم تعين، وتحديد موضع، المعلومات التي تخضع لاستنتاج التأكيد المحدود، والتي ينبغي أن تكون متمايزة عن المعلومات التي تخضع لرأي التأكيد المعقول (على سبيل المثال، عن طريق وضع علامات على الإفصاحات المحددة في معلومات الاستدامة، أو عنوان قسم معلومات الاستدامة، أو ملحق مرفق بتقرير التأكيد، وخلافه).

^(١) تترجم هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية، وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "تضم المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي)، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية التي تتعلق بارتباطات التأكيد داخل الدولة، وتقرير التأكيد يشير إلى كلهما".

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

التقرير الآتي هو لأغراض الاسترشاد فحسب، وليس المقصود أن يكون شاملًا أو أن ينطبق على جميع الحالات. ويلزم تكييف تقرير التأكيد بما يناسب ظروف الارتباط.

تقرير التأكيد المعقول والمحدود للمحاسب القانوني المستقل بشأن معلومات الاستدامة للشركة (١)

إلى إدارة الشركة (١)

رأي التأكيد المعقول

لقد نفذنا ارتباط تأكيد معقول بشأن الإفصاحات المختارة، [التي تم تعينها عن طريق ...]^{١٣} في تقرير الاستدامة للشركة (١) ("الشركة") لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("معلومات التأكيد المعقول").

وفي رأينا، فإن معلومات التأكيد المعقول في تقرير الاستدامة المرفق معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

استنتاج التأكيد المحدود

لقد نفذنا ارتباط تأكيد محدود بشأن الإفصاحات المختارة، [التي تم تعينها عن طريق ...]^{١٤} والمُضمنة في تقرير الاستدامة للشركة لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("معلومات التأكيد المحدود").

وبناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والأدلة التي تم الحصول عليها، فإنه لم يتم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن معلومات التأكيد المحدود في تقرير الاستدامة المرفق غير معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

أساس رأي التأكيد المعقول واستنتاج التأكيد المحدود

لقد قمنا بتنفيذ الارتباط وفقاً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

وتحتفل الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتقييمها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتحقق الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

ومسؤولياتنا بموجب ذلك المعيار موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المحاسب القانوني" الوارد في تقريرنا.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وقد وفيانا أيضاً بمسؤولياتنا الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.^(١)

ويطّبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، الذي يتطلب من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بما في ذلك سياسات أو إجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظمية والتنظيمية المنطقية.

^{١٣} يتم تعين، وتحديد موضع، المعلومات التي تخضع لرأي التأكيد المعقول، والتي ينبغي أن تكون متماشية عن المعلومات التي تخضع لاستنتاج التأكيد المحدود (على سبيل المثال، عن طريق وضع علامات على الإفصاحات المحددة في معلومات الاستدامة، أو عنوان قسم معلومات الاستدامة، أو ملحق مرفق بتقرير التأكيد، وخلافه).

^{١٤} يتم تعين، وتحديد موضع، المعلومات التي تخضع لاستنتاج التأكيد المحدود، والتي ينبغي أن تكون متماشية عن المعلومات التي تخضع لرأي التأكيد المعقول (على سبيل المثال، عن طريق وضع علامات على الإفصاحات المحددة في معلومات الاستدامة، أو عنوان قسم معلومات الاستدامة، أو ملحق مرفق بتقرير التأكيد، وخلافه).

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) (الميثاق الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا بتنفيذها بشأن معلومات التأكيد المعقول ومعلومات التأكيد المحدود في [عنوان/تعيين المتطلبات، واسم السلطة المعنية، والدولة]، وقد وفيانا أيضاً بمسؤولياتنا الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وذلك الميثاق."

وفي اعتقادنا، فإن الأدلة التي حصلنا عليها كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لرأي تأكيدنا المعمول واستنتاج تأكيدنا المحدود.

لفت الانتباه^{١٥}

نود أن تلتفت الانتباه إلى [يتم تحديد الإفصاح الخاص في تقرير الاستدامة] ضمن معلومات التأكيد المحدود في تقرير الاستدامة، الذي يوضح أن [...] ولم يتم تعديل استنتاج تأكيدنا المحدود فيما يتعلق بهذا الأمر.

المعلومات الأخرى^{١٦}

إدارة الشركة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الواردة ضمن التقرير السنوي للشركة^{١٧}، ولكنها لا تتضمن معلومات التأكيد المعمول ومعلومات التأكيد المحدود التي تخضع لهذا التأكيد وتقرير التأكيد بشأنها.

ولا يغطي رأي تأكيدنا المعمول واستنتاج تأكيدنا المحدود بشأن معلومات التأكيد المعمول ومعلومات التأكيد المحدود، على الترتيب، المعلومات الأخرى، ونحن لا نبني أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بارتباط التأكيد المحدود والمعمول الذي قمنا بتنفيذه بشأن معلومات التأكيد المحدود ومعلومات التأكيد المعمول، على الترتيب، فإن مسؤوليتنا تمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر أثناء القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتسم بشكل جوهري مع معلومات التأكيد المحدود ومعلومات التأكيد المعمول، على الترتيب، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء ارتباط التأكيد، أو ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى تبدو بأية صورة أخرى محرّفة بشكل جوهري. وإذا حلّصنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقدير عن تلك الحقيقة، وليس لدينا ما نقرّر عنه في هذا الشأن.

المسؤوليات عن معلومات الاستدامة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن:

- إعداد معلومات التأكيد المعمول ومعلومات التأكيد المحدود وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).
- تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية، والحفظ علىها، التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد معلومات التأكيد المعمول ومعلومات التأكيد المحدود دون وجود تحريف جوهري فيها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

القيود الملازمة لإعداد معلومات الاستدامة^{١٨}

وفقاً لما تم مناقشه في [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن تقرير الاستدامة]، [يتم تقديم وصف محدد لأي قيود ملازمة مهمة ارتبطت بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطبقة].

مسؤوليات المحاسب القانوني

تتمثل أهدافنا فيما يلي:

(أ) التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذ للوصول إلى تأكيد معمول بشأن ما إذا كانت معلومات التأكيد المعمول خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير تأكيد يتضمن رأينا.

(ب) التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذ للوصول إلى تأكيد محدود بشأن ما إذا كانت معلومات التأكيد المحدود خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير تأكيد يتضمن استنتاجنا.

ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس معلومات التأكيد المعمول ومعلومات التأكيد المحدود.

^{١٥} يتم تضمين هذه الفقرة إذا ارتأى المحاسب القانوني أنها ضرورية في ظل ظروف الارتباط - انظر الفقرة ١٩٩.

^{١٦} يمكن استخدام عنوان آخر مناسب، مثل "المعلومات الأخرى بخلاف معلومات الاستدامة وتقرير التأكيد المعمول والمحدود بشأنها".

^{١٧} يمكن استخدام وصف أكثر تحديداً للمعلومات الأخرى، مثل "القواعد المالية والإيضاحات المرفقة بها وبين رئيس مجلس الإدارة" لتحديد المعلومات الأخرى.

^{١٨} يتم تضمين هذه الفقرة إذا كانت ذات صلة بظروف الارتباط - انظر الفقرة ١٩٠ (ز).

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

وأثناء كل من ارتباطات التأكيد المحدود والمعقول وفقاً لعيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) المعتمد في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بتنزعة الشك المهني طوال الارتباط. إضافة إلى ذلك، فإننا:

(أ) فيما يخص ارتباط التأكيد المعقول:

- ننفذ إجراءات تقييم المخاطر، ويشمل ذلك التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإقرارات للإفصاحات ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.^{١٩}

- نصمم وننفذ إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها على مستوى الإقرارات للإفصاحات في معلومات التأكيد المعقول. وينعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

(ب) فيما يخص ارتباط التأكيد المحدود:

- ننفذ إجراءات تقييم المخاطر، ويشمل ذلك التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.^{٢٠}

- نصمم وننفذ إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات في معلومات التأكيد المحدود. وينعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

ملخص العمل المنفذ فيما يخص استنتاج التأكيد المحدود

يستلزم ارتباط التأكيد المحدود تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة بشأن معلومات التأكيد المحدود. وتعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتم اختيارها على الحكم المهني، بما في ذلك مخاطر التحريف الجوهري التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، في معلومات التأكيد المحدود.

وأثناء قيامنا بارتباط التأكيد المحدود، فإننا:

[يتم إضافة ملخص بطبيعة ومدى الإجراءات التي تم تنفيذها التي توفر، بحسب حكم المحاسب القانوني، معلومات إضافية قد تكون ذات صلة بهم المستخدمين للعمل الذي تم تنفيذه لدعم استنتاج المحاسب القانوني ومستوى التأكيد الذي تم الوصول إليه].^{٢١}

[...]

[التوقيع باسم مكتب التأكيد، أو الاسم الشخصي للمحاسب القانوني، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد]

^{١٩} يتم حذف عبارة "ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة" إذا كان ارتباط التأكيد المعقول يشتمل على إبداء رأي بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

^{٢٠} يتم حذف عبارة "ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة" إذا كان ارتباط التأكيد المحدود يشتمل على تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

^{٢١} يتم تلخيص الإجراءات ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها غامضة دون وصفها بطريقة مبالغ فيها أو منمقة أو بطريقة توجي بأنه قد تم الوصول إلى تأكيد معقول. ومن المهم ألا يعطي وصف الإجراءات انطباعاً بأن تلك الإجراءات كان قد اتفق عليها المحاسب القانوني مع الإدارة، وفي معظم الحالات لن يعطي الوصف تفاصيل خطة العمل بكمالها.

المثال التوضيحي (٤) – تقرير تأكيد محدود معدل بشأن معلومات استدامة لمنشأة غير مدرجة معدّة وفقاً لضوابط التزام لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير التأكيد، تم افتراض الظروف الآتية:

- ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بكامل تقرير الاستدامة للشركة (أ) (الشركة)، وهي منشأة غير مدرجة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، على النحو الذي تتطلبه الأنظمة أو اللوائح (معلومات الاستدامة).
- معلومات الاستدامة معروضة في وثيقة قائمة بذاتها (أي تقرير الاستدامة الخاص بالمنشأة).
- قام بإعداد معلومات الاستدامة إدارة الشركة وفقاً لضوابط التزام (النظام (س) في الدولة (ص)).
- تشتمل معلومات الاستدامة على معلومات مقارنة غير مشار إليها في استنتاج المحاسب القانوني. وكانت المعلومات المقارنة قد خضعت لارتباط تأكيد محدود نفذه نفس المحاسب القانوني خلال الفترة السابقة وكان استنتاج المحاسب القانوني غير معدل.
- إدارة الشركة هي الطرف القائم بالتكليف.
- تعكس شروط ارتباط التأكيد الوصف المتعلق بمسؤولية الإدارة عن معلومات الاستدامة كما في معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠).
- توصل المحاسب القانوني إلى أنه من المناسب إبداء استنتاج معدل بسبب قيد على النطاق نشأ عن عدم القدرة على الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن أمر تم التعرف عليه حدد المحاسب القانوني أنه جوهري ولكنه غير منتشر.
- المتطلبات المслكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) المعتمد في المملكة العربية السعودية.^(١)
- المكتب الذي يُعد المحاسب القانوني عضواً فيه يطبق معيار إدارة الجودة (١).
- لا توجد معلومات أخرى لأن معلومات الاستدامة الخاصة بالشركة معروضة في وثيقة قائمة بذاتها.

التقرير الآتي هو لأغراض الاسترشاد فحسب، وليس المقصود أن يكون شاملًا أو أن ينطبق على جميع الحالات. ويلزم تكييف تقرير التأكيد بما يناسب ظروف الارتباط.

تقرير التأكيد المحدود للمحاسب القانوني المستقل بشأن معلومات الاستدامة للشركة (أ)

إلى إدارة الشركة (أ)

استنتاج التأكيد المحدود المتحفظ

لقد نفذنا ارتباط تأكيد محدود بشأن تقرير الاستدامة للشركة (أ) ("الشركة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("معلومات الاستدامة").
وبناءً على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها، وباستثناء التأثير المحتمل للأمر الموضح في قسم "أساس الاستنتاج المحفوظ" في تقريرنا، فإنه لم يتم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن معلومات الاستدامة المرفقة غير معدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

أساس الاستنتاج المحفوظ

لقد أفصحت الشركة عن [...].^{٢٢} ولم نتمكن من الحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة بشأن [...] كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لأن [...].^{٢٣}
وبناءً عليه، فإننا لم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات على [...].

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "تضم المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على ارتباط التأكيد الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (الميثاق الدولي)، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية التي تتعلق بارتباطات التأكيد داخل الدولة، وتقرير التأكيد يشير إلى كلهما".

^{٢٢} يتم إضافة وصف للإصلاح ذي الصلة.

^{٢٣} يتم تقديم وصف للأمر الذي نشأ عنه الاستنتاج المحفوظ، وأسباب ذلك الاستنتاج.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

وتختلف الإجراءات في ارتباط التأكيد المحدود في طبيعتها وتويتها عن ارتباط التأكيد المعقول، وتكون أقل منها في المدى. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الوصول إليه في ارتباط التأكيد المحدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي كان سيتم الوصول إليه فيما لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

ومسؤولياتنا بموجب ذلك المعيار موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المحاسب القانوني" الوارد في تقريرنا.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. وقد وفيانا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.^(١)

ويطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، الذي يتطلب من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بما في ذلك سياسات أو إجراءات بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطقية.

وفي اعتقادنا، فإن الأدلة التي حصلنا عليها كافيةً ومناسبةً لتوفير أساس لاستنتاجنا المحفوظ.

لفت الانتباه^{٢٤}

نود أن تلفت الانتباه إلى [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن معلومات الاستدامة]، الذي يوضح أن [...]. ولم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذا الأمر.

المسؤوليات عن معلومات الاستدامة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن:

- إعداد معلومات الاستدامة وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).
- تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية، والحفظ علىها، التي ترى الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد معلومات الاستدامة دون وجود تحريف جوهري فيها، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفقاً للنظام (س) في الدولة (ص).

القيود الملازمة لإعداد معلومات الاستدامة^{٢٥}

وفقاً لما تم مناقشته في [يتم تحديد الإفصاح الخاص ضمن معلومات الاستدامة]، [يتم تقديم وصف محدد لأي قيود ملازمة مهمة ارتبطت بقياس أو تقويم مسائل الاستدامة مقارنة بالضوابط المنطقية].

مسؤوليات المحاسب القانوني

تمثل أهدافنا في التخطيط لارتباط التأكيد وتنفيذها للوصول إلى تأكيد محدود بشأن ما إذا كانت معلومات الاستدامة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير تأكيد محدود يتضمن استنتاجنا. ويمكن أن تنشأ التحريرات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريرات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس معلومات الاستدامة.

^(١) تم ترجمة هذه الفقرة بعد تكييفها مع البيئة المحلية. وقد كان النص الأصلي للفقرة كما يلي: "ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبين، جنباً إلى جنب مع المتطلبات المسلكية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا بتنفيذها بشأن معلومات الاستدامة في [عنوان/تعيين المتطلبات، واسم السلطة المعنية، والدولة]، وقد وفيانا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وذلك الميثاق".

^{٢٤} يتم تضمين هذه الفقرة إذا أرتأى المحاسب القانوني أنها ضرورية في ظل ظروف الارتباط - انظر الفقرة ١٩٩.

^{٢٥} يتم تضمين هذه الفقرة إذا كانت ذات صلة بظروف الارتباط - انظر الفقرة ١٩٠ (ز).

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

وأثناء ارتباط التأكيد المحدود وفقاً لمعيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) المعتمد في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزارة الشك المهني طوال الارتباط. إضافة إلى ذلك، فإننا:

- تنفذ إجراءات تقييم المخاطر، ويشمل ذلك التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالارتباط للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، على مستوى الإفصاحات ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة.^{٢٦}
- نصمم وننفذ إجراءات تستجيب لمخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات. ويعُد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

ملخص العمل المنفذ

يستلزم ارتباط التأكيد المحدود تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة بشأن معلومات الاستدامة. وتعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتم اختيارها على الحكم المهني، بما في ذلك مخاطر التحريف الجوهرى التي تم تقييمها على مستوى الإفصاحات، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ.

وأثناء قيامنا بارتباط التأكيد المحدود، فإننا:

[يتم إضافة ملخص بطبيعة ومدى الإجراءات التي تم تنفيذها التي توفر، بحسب حكم المحاسب القانوني، معلومات إضافية قد تكون ذات صلة بهم المستخدمين للعمل الذي تم تنفيذه لدعم استنتاج المحاسب القانوني ومدى التأكيد الذي تم الوصول إليه].^{٢٧}

- [...]

[التوقيع باسم مكتب التأكيد، أو الاسم الشخصي للمحاسب القانوني، أو بكليهما، حسب الاقتضاء]

[عنوان المحاسب القانوني]

[تاريخ تقرير التأكيد المحدود]

^{٢٦} يتم حذف عبارة "ولكن ليس لغرض تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة" إذا كان ارتباط التأكيد المحدود يستحمل على تقديم استنتاج بشأن مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

^{٢٧} يتم تلخيص الإجراءات ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها غامضة دون وصفها بطريقة مبالغ فيها أو منمقة أو بطريقة توجى بأنه قد تم الوصول إلى تأكيد معقول. ومن المهم ألا يعطي وصف الإجراءات انطباعاً بأن تلك الإجراءات كان قد اتفق عليها المحاسب القانوني مع الإدارة، وفي معظم الحالات لن يعطي الوصف تفاصيل خطة العمل بكمالها.

التعديلات الاستباعية ولغرض الاتساق على سائر المعايير نتيجةً للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة

مقدمة

١. يهدف هذا التمهيد الخاص بإصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة إلى تيسير فهم نطاق إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، وفهم اختصاصها، وفقاً لما هو موضح في اختصاصات المجلس.

...

إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد الإصدارات الملزمة لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

٢. تحكم إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد ارتباطات المراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة التي تُنفذ طبقاً للمعايير الدولية. وهي لا تغلب على الأنظمة أو اللوائح المحلية التي تحكم مراجعة القوائم المالية التاريخية أو ارتباطات التأكيد المتعلقة بمعلومات الاستدامة أو غيرها أخرى في دولة معينة والتي يلزم اتباعها وفقاً للمعايير الوطنية لتلك الدولة. وفي حالة اختلاف الأنظمة أو اللوائح المحلية عن معايير المجلس أو تعارضها معها في موضوع معين، فإن الارتباط الذي يُنفذ وفقاً للأنظمة أو اللوائح المحلية يصبح تلقائياً غير ملائم بمعايير المجلس. ولا ينبغي للمحاسب المهني أو الممارس^{*} أن يعلن عن التزامه بمعايير المجلس ما لم يكن قد التزم على أكمل وجه بكلفة المعايير ذات الصلة بالارتباط.

...

نطاق اختصاص المعايير الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

...

٦. تطبيقات المعايير الدولية لتأكيد معلومات الاستدامة في ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة.

٧. تطبيقات المعايير الدولية لارتباطات التأكيد في ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة المعلومات المالية التاريخية أو فحصها، أو ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة.

...

٩. يُشار إلى المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لارتباطات الفحص والمعايير الدولية لتأكيد معلومات الاستدامة والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة، مجتمعة، بلفظ معايير ارتباطات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

...

المعايير الدولية الأخرى

...

* عدم انطلاق لفظ "الممارس" الوارد لأغراض التطبيق في المملكة حيث إن خدمات تأكيد معلومات الاستدامة تقدم بواسطة المحاسب القانوني.

التعديلات لغرض الاتساق نتيجة للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

١٥. يجب تطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية لكل معيار في جميع الحالات التي تكون فيها ذات صلة في ظل الظروف المحيطة بالارتباط. غير أن المحاسب المهني أو الممارس قد يرى في ظروف استثنائية أنه من الضروري الخروج عن أحد الإجراءات الضرورية ذات الصلة من أجل تحقيق الغرض من ذلك الإجراء. وفي حال نشأة مثل هذا الوضع، يكون المحاسب المهني أو الممارس مطالباً بتوثيق كيفية تحقيق الإجراءات البديلة للغرض من الإجراء الأساسي وأسباب الخروج عن تطبيق الإجراء، ما لم تكن واضحة. ولا يتوقع أن تنشأ الحاجة إلى خروج المحاسب المهني أو الممارس عن تطبيق أحد الإجراءات الضرورية ذات الصلة إلا إذا كان ذلك الإجراء غير فعال في ظل الظروف الخاصة المحيطة بالارتباط.

الحكم المهني

١٧. تتطلب طبيعة المعايير الدولية أن يمارس المحاسب المهني أو الممارس الحكم المهني عند تطبيق هذه المعايير.

وجوب تطبيق المعايير الدولية

١٨. ينص كل معيار من المعايير الدولية للمراجعة بوضوح على نطاق المعيار وتاريخ سريانه وأي قيود خاصة تتعلق بتطبيقه. وما لم ينص على خلاف ذلك في المعيار، يُسمح للمحاسب المهني أو الممارس بتطبيق أي معيار قبل تاريخ السريان المحدد فيه.

المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"

الفهرس

ينبغي قراءة معيار إدارة الجودة (١) "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة" جنباً إلى جنب مع التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

التعريفات

١٦. لأغراض هذا المعيار، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أدناه:

(ط) المكتب - محاسب قانوني فرد أو شركة لمحاسبين مهنيين، أو ما يعادلها في القطاع العام. (راجع: الفقرة ١٨)

(ع) المعايير المهنية - معايير الارتباط الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، المحددة في التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، والمتطلبات المслكية ذات الصلة.

(ر) المتطلبات المслكية ذات الصلة – مبادئ سلوك وأداب المهنة والمتطلبات المслكية التي تنطبق على المحاسبين المهنيين أو الممارسين* عند قيامهم بتنفيذ ارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة. وتتألف المتطلبات المسلكية ذات الصلة عادةً من النصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة) فيما يتعلق بارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشدداً. (راجع: الفقرات ٢٤١-٦٢١)

...

المواضيع التطبيقية والمفردات التفسيرية الأخرى

...

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرتين ٣، ٤)

١١. تحدد أيضاً الإصدارات الأخرى مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، بما في ذلك معيار ارتباطات الفحص (٢٤٠٠) ومعايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)، متطلبات للشريك المسؤول عن الارتباط أو قائد الارتباط، حسب مقتضى الحال، بشأن إدارة الجودة على مستوى الارتباطات، بما في ذلك معيار ارتباطات الفحص (٢٤٠٠) ومعايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)^١ اللذين يحدان متطلبات للشريك المسؤول عن الارتباط، ومعايير تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)^٢ الذي يحدد متطلبات لقائد الارتباط.^٣

١٢. يحتوي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة^٤ على متطلبات ومواد تطبيقية للمحاسبين المهنيين أو الممارسين تمهّلهم من الوفاء بمسؤوليتهم عن العمل بما يخدم المصلحة العامة. ووفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة ١٥، وفي سياق تنفيذ الارتباطات على النحو الموضح في هذا المعيار، يشكل تنفيذ الارتباطات بجودة عالية على نحو ثابت جزءاً من مسؤولية المحاسب المهني أو الممارس عن العمل بما يخدم المصلحة العامة.

...

اختصاص هذا المعيار (راجع: الفقرة ١٢)

...

٩١. يتضمن هذا المعيار، في جزء منفصل تحت عنوان "التعريفات"، وصفاً للمعاني المنسوبة لبعض المصطلحات لأغراض هذا المعيار. وقد تم إبراد هذه التعريفات للمساعدة في تطبيق المعيار وتفسيره بشكل متسق، ولا يراد منها أن تغلب على التعريفات التي قد تكون موضوعة لأغراض أخرى، سواءً في الأنظمة أو اللوائح أو غيرها. ويحتوي مسرد مصطلحات المعايير الدولية الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد في كتاب "إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، الذي نشره الاتحاد الدولي للمحاسبين واعتمدته الهيئة السعودية للمراجعين

...

* عدم انطلاقة لفظ "الممارس" الوارد لأغراض التطبيق في المملكة حيث إن خدمات تأكيد معلومات الاستدامة تقدم بواسطة المحاسب القانوني.

^١ معيار ارتباطات الفحص (٢٤٠٠) "الارتباطات لفحص القوائم المالية التاريخية"

^٢ معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"

^٣ معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة"

^٤ تنص الفقرة ٢٥ من معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) على أن مصطلح قائد الارتباط في معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) يعادل الشريك المسؤول عن الارتباط في معيار إدارة الجودة (١).

^٥ الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين والمعتمد في المملكة العربية السعودية (الميثاق الدولي)

التعديلات لغرض الاتساق نتيجة للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥ . . .)

والمحاسبين، على المصطلحات الوارد تعريفها في هذا المعيار. ويتضمن المسرد أيضاً توضيحات لمصطلحات أخرى واردة في هذا المعيار للمساعدة في التوصل إلى تفسيرات وترجمات مشتركة ومتسقة.

...

المتطلبات المслكية ذات الصلة (راجع: الفقرتين ١٦(ر)، ٢٩)

٢٢١. قد تختلف المتطلبات المслكية ذات الصلة التي تنطبق في سياق نظم إدارة الجودة، بناءً على طبيعة وظروف المكتب وارتباطاته. وقد يكون لمصطلح "المحاسب المهني" تعريف في المتطلبات المслكية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، يعرف الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة مصطلح "المحاسب المهني" ويشرح كذلك نطاق تطبيق النصوص الواردة في الميثاق التي تنطبق على فرادي المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة أو الممارسين ومكاتبهم.

٢٢٢. يتناول الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة الظروف التي تمنع فيها الأنظمة أو اللوائح المحاسب المهني أو الممارس من الالتزام بأجزاء معينة من الميثاق. وبين الميثاق الدولي أيضاً على أن بعض الدول قد تكون لديها نصوص نظامية أو تنظيمية تختلف عن تلك الموضحة في الميثاق، أو تزيد عليها، وأن المحاسبين المهنيين أو الممارسين في تلك الدول يلزم أن يكونوا على دراية بتلك الاختلافات وأن يلتزموا بالنصوص الأكثر تشدداً، ما لم تكن محظورة بموجب الأنظمة أو اللوائح.

...

المتطلبات المслكية ذات الصلة (راجع: الفقرتين ١٦(ر)، ٢٩)

٦٢١. يوضح الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة المبادئ الأساسية لأداب المهنة التي تحدد معيار السلوك المأمول من المحاسب المهني أو الممارس، وبين على معايير الاستقلال الدولية. وتتمثل المبادئ الأساسية في النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني. ويحدد الميثاق الدولي أيضاً المنهج الذي يتبعه المحاسب المهني أو الممارس اتباعه للالتزام بالمبادئ الأساسية ولللتزام، عند الاقتضاء، بمعايير الاستقلال الدولية. كما يتناول الميثاق موضوعات محددة تتعلق بالالتزام بالمبادئ الأساسية. وقد تحتوي الأنظمة أو اللوائح أيضاً على أحكام تتناول المتطلبات المслكية، بما في ذلك الاستقلال، مثل أنظمة الخصوصية التي تنس سرية المعلومات.

...

توثيق أعمال الارتباط (راجع: الفقرة ٣١(و))

٨٣٠. قد تنص الأنظمة أو اللوائح أو المعايير المهنية على الحدود الزمنية لاستكمال جمع الملفات النهائية لأنواع محددة من الارتباطات. وقد يقوم المكتب بتعيين هذا الحد الزمني في حال عدم النص عليه في الأنظمة أو اللوائح. وفي حال الارتباطات التي يتم تنفيذها بموجب معايير المراجعة أو معايير تأكيد معلومات الاستدامة أو معايير ارتباطات التأكيد، لا يزيد عادةً الحد الزمني المناسب الذي يلزم خلاله استكمال جمع ملف الارتباط النهائي عن ٦٠ يوماً من تاريخ تقرير الارتباط.

...

٨٤٠. قد تنص الأنظمة أو اللوائح أو المعايير المهنية على فترات لاحتفاظ بوثائق أعمال الارتباط. وفي حال عدم النص على فترات الاحتفاظ، فقد ينظر المكتب في طبيعة الارتباطات التي يقوم بتنفيذها، وفي الظروف الخاصة بالمكتب، بما في ذلك ما إذا كان ثمة حاجة لوثائق أعمال الارتباط لتوفير سجل بالأمور التي تستمرة لأهميتها للارتباطات المستقبلية. وفي حالة الارتباطات التي يتم تنفيذها بموجب معايير المراجعة أو معايير تأكيد معلومات الاستدامة أو معايير ارتباطات التأكيد، لا تقل فترة الاحتفاظ عادةً عن خمس سنوات من تاريخ تقرير الارتباط، أو عند الاقتضاء، من تاريخ تقرير المراجع بشأن القوائم المالية للمجموعة، أيهما أبعد.

...

المعيار الدولي لإدارة الجودة (٢) "فحوصات جودة الارتباط"

التعريفات

لأغراض هذا المعيار، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أدناه:

- (ج) المطلبات المسلكية ذات الصلة – مبادئ سلوك وآداب المهنة والمطلبات المسلكية التي تنطبق على المحاسب المهي أو الممارس^{*} عند قيامه بتنفيذ فحص جودة الارتباط. وتتألف المطلبات المسلكية ذات الصلة عادةً من النصوص الواردة في الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين (الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة) فيما يتعلق بارتباطات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة، جنباً إلى جنب مع المطلبات الوطنية التي تكون أكثر تشدداً.
- (راجع: الفقرات ١٤١-١٤٢)

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

- المطلبات المسلكية ذات الصلة (راجع: الفقرتين ١٣(ج)، ١٨(ب))
١٢. قد تختلف المطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق عند إجراء فحص لجودة الارتباط، بناءً على طبيعة وظروف الارتباطات أو المنشأة. وقد لا تنطبق نصوص عديدة في المطلبات المسلكية ذات الصلة إلا على المحاسبين المهنيين أو الممارسين الأفراد، مثل فاحص جودة الارتباط، وليس على المكتب في حد ذاته.
١٣. قد تشتمل المطلبات المسلكية ذات الصلة على متطلبات خاصة للاستقلال تنطبق على المحاسبين المهنيين أو الممارسين الأفراد، مثل فاحص جودة الارتباط. وقد تشتمل المطلبات المسلكية ذات الصلة أيضاً على نصوص تتناول التهديدات التي تمس الاستقلال والتي يتسبب فيها طول العلاقة مع عميل المراجعة أو التأكيد. ويُعد تطبيق أي من هذه النصوص التي تتناول طول العلاقة مع العميل أمراً مختلفاً عن فترة الابتعاد التي تتطلبها الفقرة ١٩، ولكن قد يلزم مراعاة هذه النصوص عند تطبيق تلك الفقرة.

١٥. قد تشتمل المطلبات المسلكية ذات الصلة على متطلبات وإرشادات للتعرف على التهديدات التي تمس الموضوعية، وتقويمها ومواجهتها. وعلى سبيل المثال، يقدم الميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة إرشادات خاصة، من بينها أمثلة لما يلي:

- الظروف التي قد تنشأ فيها تهديدات تمس الموضوعية عند تعين محاسب مهي أو ممارس فاحصاً لجودة الارتباط؛
- العوامل ذات الصلة عند تقويم مستوى تلك التهديدات؛
- التصرفات، بما فيها التدابير الوقائية، التي قد تقوم بمواجهة تلك التهديدات.

(تنفيذ فحص جودة الارتباط (راجع: الفقرات ٢٤-٢٧))

مسؤوليات الشريك المسؤول عن الارتباط أو قائد الارتباط فيما يتعلق بفحص جودة الارتباط (راجع: الفقرة ٢٤(ب))

* عدم انطلاقة لفظ "الممارس" الوارد لأغراض التطبيق في المملكة حيث أن خدمات تأكيد معلومات الاستدامة تقدم بواسطة المحاسب القانوني.

التعديلات لغرض الاتساق نتيجة للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠٠)

٢٦. يحدد معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠)^٦ ويعتبر تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠٠)^٧ أيضاً متطلبات للشريك المسؤول عن الارتباط وقائد الارتباط، على الترتيب، فيما يتعلق بفحص جودة الارتباط.^٨

...

معايير ارتباطات الفحص (٢٤٠٠) "الارتباطات لفحص القوائم المالية التاريخية"

...

التعريفات

...

١٦. يتضمن مفرد المصطلحات^٩ (المفرد) المصطلحات المعرفة في هذا المعيار بالإضافة إلى شرح للمصطلحات الأخرى المستخدمة في هذا المعيار، للمساعدة في اتساق التطبيق والتفسير. فعلى سبيل المثال، يحتوي المفرد على تعريف مصطلحي "الإدارة" و"المكلفوون بالحكومة" المستخدمين في هذا المعيار.

...

معايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"

مقدمة

١. يتناول هذا المعيار ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية أو ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة، التي تم تناولها في معايير المراجعة ومعايير ارتباطات الفحص ومعايير تأكيد معلومات الاستدامة، على الترتيب. (راجع: الفقرتين ٢١١، ٢٢١)

...

النطاق

٥. يغطي هذا المعيار ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية أو ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة، كما هو موضح في الإطار الدولي لارتباطات التأكيد (إطار التأكيد). وعندما يكون أحد معايير ارتباطات التأكيد المتعلقة بموضوعات محددة ذا صلة بموضوع ارتباط معين، فإنه يتم تطبيق ذلك المعيار إضافة إلى المعيار الماثل. (راجع: الفقرتين ٢١١، ٢٢١)

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

^٦ معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"

^٧ معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)^٩ "المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة"

^٨ تنص الفقرة ٢٥ من معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) على أن مصطلح قائد الارتباط في معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠٠) يعادل الشريك المسؤول عن الارتباط في معيار إدارة الجودة (١).

^٩ مفرد مصطلحات المعايير الدولية الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد في كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتوكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة (الكتاب)، الذي نشره الاتحاد الدولي للمحاسبين واعتمدته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

التعديلات لغرض الاتساق نتيجة للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

القيام بارتباط التأكيد وفقاً لمعايير ارتباطات التأكيد

الالتزام بالمعايير ذات الصلة بالارتباط (راجع: الفقرات ١٥، ٥)

٢١٠. يتضمن هذا المعيار المتطلبات المنطقية على ارتباطات التأكيد^{١٠} (بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية أو ارتباطات التأكيد بشأن معلومات الاستدامة)، بما في ذلك ارتباطات التي تتم وفقاً لأحد معايير ارتباطات التأكيد المتعلقة بموضوع محدد. وفي بعض الحالات، يكون أحد معايير ارتباطات التأكيد المتعلقة بموضوع محدد ذا صلة أيضاً بالارتباط. ويكون معيار ارتباطات التأكيد المتعلق بموضوع محدد ذا صلة بالارتباط عندما يكون المعيار ساري المفعول، ويكون موضوع المعيار ذا صلة بالارتباط، وتكون الظروف التي يتناولها المعيار موجودة.

٢٢٠. تمت كتابة المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لارتباطات الفحص لأجل عمليات مراجعة وفحص المعلومات المالية التاريخية، على الترتيب، ولا تطبق تلك المعايير على ارتباطات التأكيد الأخرى. ومع ذلك، فقد توفر تلك المعايير إرشادات فيما يتعلق بالآلية الارتباط عموماً للمحاسبين القانونيين الذين يتولون تنفيذ ارتباطات تأكيد وفقاً لهذا المعيار.

...

معايير الخدمات ذات العلاقة (٤٤١٠) "ارتباطات التجميع"

التعريفات

١٧٠. يتضمن مفرد المصطلحات^{١١} (المفرد) المصطلحات المعروفة في هذا المعيار ويتضمن كذلك شرحاً للمصطلحات الأخرى الموجودة في هذا المعيار، للمساعدة في اتساق التفسير. ويكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرین كل منها فيما يلي لأغراض هذا المعيار:

...

معايير المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

...

التعريفات

التقرير السنوي (راجع: الفقرة ١٢ ((ج))

...

٣٢٠. في بعض الحالات، قد يكون التقرير السنوي للمنشأة في صورة مستند واحد ويُشار إليه بعنوان "التقرير السنوي" أو بعنوان آخر. وفي حالات أخرى، قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة أن تُعد المنشأة تقريراً للملك (أو لأصحاب مصلحة مماثلين) يحتوي على معلومات عن عمليات المنشأة ونتائجها المالية ومركزها المالي، كما هو موضح في القوائم المالية (أي تقدم لهم تقريراً سنوياً) في

^{١٠} يحتوي هذا المعيار على متطلبات ومواد تطبيقية وأخرى تفسيرية خاصة بارتباطات التصديق للتأكد المعقول والمحدود. ويمكن تطبيق هذا المعيار أيضاً على ارتباطات المباشرة للتأكد المعقول والمحدود، بعد تكييفه والإضافة إليه حسب الحاجة في ظل ظروف الارتباط.

^{١١} مفرد مصطلحات المعايير الدولية الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد في كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة (الكتاب)، الذي نشره الاتحاد الدولي للمحاسبين واعتمدته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

التعديلات لغرض الاتساق نتيجة للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)

صورة مستند واحد، أو في صورة مستنددين أو أكثر منفصلين بحققان معاً نفس الغرض. وعلى سبيل المثال، بناءً على الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة في دولة معينة، فقد يشكل واحداً أو أكثر من المستندات الآتية جزءاً من التقرير السنوي:

- تقرير الإدارة، أو تعليقات الإدارة، أو الاستعراض التشغيلي والمالي أو تقارير مماثلة من قبل المكلفين بالحكومة (على سبيل المثال، تقرير مجلس الإدارة).
- بيان رئيس مجلس الإدارة.
- بيان حوكمة الشركة.
- تقارير الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر.
- تقدير الاستدامة أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستدامة.

...

٥٤. يختلف التقرير السنوي في طبيعته والغرض منه ومحتواه عن التقارير الأخرى، كالتقرير المعد مثلاً لتلبية حاجة مجموعة معينة من أصحاب المصالح إلى المعلومات، أو التقرير المعد للالتزام بهدف تنظيمي معين من أهداف التقرير (حتى عندما يتطلب الأمر إتاحة مثل هذا التقرير للعموم). ومن أمثلة التقارير التي لا تشكل عادةً جزءاً من مجموعة المستندات التي يشملها التقرير السنوي، عند صدورها كمستندات قائمة بذاتها (مع مراعاة الأنظمة أو اللوائح أو الأعراف السائدة)، ومن ثم لا تُعد من المعلومات الأخرى الواقعية ضمن نطاق هذا المعيار، بما يلي: تقارير الصناعة أو التقارير التنظيمية المنفصلة (على سبيل المثال، التقارير عن مدى كفاية رأس المال)، كذلك التي قد يتم إعدادها في صناعات المصارف والتأمين والمعاشات التقاعدية، أو التقارير ذات الغرض الخاص التي تتناول أنواعاً معينة من معلومات الاستدامة.

- تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تقارير الاستدامة.
- تقارير النوع وكاففو الفرق.
- تقارير المسؤولية عن البيئة.
- تقارير ظروف العمل وممارسات العمالة.
- تقارير حقوق الإنسان.

...

معايير المراجعة (٨٠٥) اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة قائمة مالية واحدة وعناصر أو حسابات أو بنود محددة في
قائمة مالية

...

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

نطاق هذا المعيار (راجع: الفقرتين ١، ٦(ج))

...

٤. يُنفي أي ارتباط تأكيد معقول بخلاف إجراء مراجعة للمعلومات المالية التاريخية وفقاً لمعايير ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) أو معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠)،^{١٢} حسب مقتضى الحال.

...

الإطار الدولي لارتباطات التأكيد

مقدمة

١. صدر هذا الإطار فقط لتيسير فهم عناصر وأهداف ارتباط التأكيد والارتباطات التي تنطبق عليها المعايير الدولية للمراجعة (معايير المراجعة) والمعايير الدولية لارتباطات الفحص (معايير ارتباطات الفحص) والمعايير الدولية لتأكيد معلومات الاستدامة (معايير تأكيد معلومات الاستدامة) والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد (معايير ارتباطات التأكيد) (المشار إليها فيما يلي بلفظ "معايير تأكيد").

٢. لا يُعد هذا الإطار معياراً من جملة المعايير، وبالتالي فإنه لا يفرض أي متطلبات (أو مبادئ أساسية أو إجراءات لزمرة) لأداء المراجعات أو الفحوصات أو تأكيد معلومات الاستدامة أو تفاصيل ارتباطات التأكيد الأخرى.^{١٤} ولذا، فلا يجوز أن ينص تقرير التأكيد على أن الارتباط قد تم تنفيذه طبقاً لهذا الإطار، وإنما ينبغي أن يشير إلى معايير التأكيد ذات الصلة. وتحتوي معايير التأكيد على أهداف ومتطلبات ومواد تطبيقية وأخرى تفسيرية ومقدمة وتعريفات متسقة مع هذا الإطار، ويكون من الواجب تطبيقها في ارتباطات المراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة وارتباطات التأكيد الأخرى. ويوضح الملحق الأول نطاق الإصدارات الخاصة بمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (المجلس) وعلاقتها ببعضها وباليثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولي) الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين (اليثاق الدولي).

...

وصف ارتباطات التأكيد

١١. مخرجات قياس أو تقويم الموضوع محل الارتباط هي المعلومات التي تنتج من تطبيق الضوابط على الموضوع محل الارتباط. فعلى سبيل المثال:

- تنتج القوائم المالية (المخرجات) من قياس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية (الموضوع محل الارتباط) عن طريق تطبيق إطار التقرير المالي (الضوابط).
- ينتج بيان عن فاعلية الرقابة الداخلية (المخرجات) من تقويم فاعلية آلية الرقابة الداخلية للمنشأة (الموضوع محل الارتباط) عن طريق تطبيق الضوابط الملائمة.
- تنتج مقاييس الأداء الخاصة بمنشأة معينة (المخرجات) من قياس جوانب متعددة للأداء (الموضوع محل الارتباط) عن طريق تطبيق منهجيات القياس ذات الصلة (الضوابط).
- تنتج قائمة خازنات الاحتباش الحراري (المخرجات) من قياس انبعاثات خازنات الاحتباش الحراري للمنشأة (الموضوع محل الارتباط) عن طريق تطبيق بروتوكولات الإثبات والقياس والعرض (الضوابط).
- تنتج معلومات الاستدامة (المخرجات) من قياس أو تقويم مسائل الاستدامة الخاصة بالمنشأة (الموضوع محل الارتباط) عن طريق تطبيق إطار تقارير الاستدامة (الضوابط).
- ينتج بيان عن الالتزام (المخرجات) من تقويم التزام المنشأة (الموضوع محل الارتباط) على سبيل المثال بقانون أو لائحة (الضوابط).

...

^{١٢} معيار ارتباطات التأكيد (٣٠٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية"

^{١٣} معيار تأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) "المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة"

^{١٤} انظر التمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص وتأكيد معلومات الاستدامة والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة.

الملحق الأول

إصدارات مجلس المعايير الدولي للمراجعة والتاكيد وبالميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة الصادر عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين

يوضح هذا الملحق نطاق الإصدارات الخاصة بمجلس المعايير الدولي للمراجعة والتاكيد، وعلاقتها ببعضها وبالميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس المعايير الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين.



المعلومات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصاريح

<u>Copyright</u>	<u>حقوق التأليف والنشر</u>
<p>“This International Standard on Sustainability Assurance 5000, <i>General Requirements for Sustainability Assurance Engagements</i> of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in November 2024 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in December 2025, and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.” The approved text of all the International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في ديسمبر ٢٠٢٥ بإعداد الترجمة العربية للمعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) “المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة” الذي أصدره مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتاكيد، ونشره الاتحاد الدولي للمحاسبين في نوفمبر ٢٠٢٤ باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا المعيار باذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، والتي تمت ترجمتها وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان “بيان السياسات: سياسة ترجمة مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين”. والنسخة المعتمدة من جميع المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتاكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واقتدار الترجمة أو التصرفات التي قد تنتهي عنها.</p>
<p>English language text of the International Standard on Sustainability Assurance 5000, <i>General Requirements for Sustainability Assurance Engagements</i> © 2024 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) “المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة” محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠٢٤. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of the International Standard on Sustainability Assurance 5000, <i>General Requirements for Sustainability Assurance Engagements</i> © 2025 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص العربي من المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (٥٠٠٠) “المطالبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة” محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © ٢٠٢٥. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [International Standard on Sustainability Assurance 5000, <i>General Requirements for Sustainability Assurance Engagements</i>, November 2024] ISBN: [Insert original ISBN number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-x]</p>	<p>العنوان الأصلي: International Standard on] Sustainability Assurance 5000, <i>General Requirements for Sustainability Assurance Engagements</i>, December 2025 ردمك: [Engagements, December 2025 Insert original ISBN number, if any, in format] [xxx-x-xxxxxx-x]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل على Permissions@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند.”</p>

لا تتحمل المؤسسة الدولية لأخلاقيات المهنة والمراجعة™ (IFEA™) ولا مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB®) ولا الاتحاد الدولي للمحاسبين® (IFAC®) المسؤولية عن الخسائر التي تلحق أي شخص يتصرف، أو يمتنع عن التصرف، اعتماداً على محتوى هذا المنشور، سواءً كانت هذه الخسارة بسبب الإهمال أو غير ذلك.

إن المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولي لمراجعة القوائم المالية للمنشآت الأقل تعقيداً والمعايير الدولية لارتباطات الفحص والمعايير الدولية لتأكيد معلومات الاستدامة والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة والمعايير الدولية لإدارة الجودة ومتذكرة ممارسات المراجعة الدولية ومسودات العرض على العموم والأوراق الاستشارية وسائر المنشورات الخاصة بمجلس المعايير الدولي للمراجعة والتأكيد حقوق تأليفها ونشرها محفوظة للاتحاد.

حقوق التأليف والنشر © نوفمبر ٢٠٢٤ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة. ويجوز تحميل هذا المنشور للاستخدام الشخصي غير التجاري (أي لأغراض الاسترشاد أو البحث المبني) أو يمكن شراؤه من خلال الرابط www.iaasb.org. ويلزم الحصول على موافقة خطية لترجمة هذا المستند أو نسخه أو تخزينه أو إرساله أو استخدامه بأية طرق أخرى مشابهة.

إن "مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد" و"المعايير الدولي لمراجعة القوائم المالية للمنشآت الأقل تعقيداً" و"المعايير الدولية لارتباطات الفحص" و"المعايير الدولية لتأكيد معلومات الاستدامة" و"المعايير الدولية لارتباطات التأكيد" و"المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة" و"المعايير الدولية لإدارة الجودة" و"متذكرة ممارسات المراجعة الدولية" والاختصارات "ISA for" و "ISA" و "IAASB" و "LCE" و "ISRE" و "ISAE" و "ISSA" و "ISRS" و "ISQM" و "IAPN" و "ISQM" و "ISRS" و "ISAE" و "ISSA" هي علامات تجارية للاتحاد الدولي للمراجعة والتأكيد هي علامات تجارية للاتحاد الدولي للمحاسبين، أو علامات تجارية وعلامات خدمة مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الولايات المتحدة وسائر الدول. واسم "المؤسسة الدولية لأخلاقيات المهنة والمراجعة" والاختصار "IFEA" هي علامات تجارية للمؤسسة أو علامات تجارية وعلامات خدمة مسجلة للمؤسسة في الولايات المتحدة وسائر دول العالم.

للمعلومات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصاريح، الرجاء الانتقال إلى [التصاريح](#) أو الاتصال على permissions@ifac.org.



International Auditing
and Assurance
Standards Board

529 Fifth Avenue; New York, NY 10017
T +1 (212) 286-9344 F +1 (212) 286-9570
www.iaasb.org